

النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم

اللغة الحديث

إعداد

علاء الدين مصطفى محمود البطلوز

إشراف

يحيى القاسم العبابنة.

رسالة جامعية (ماجستير) - جامعة مؤتة

١٩٩٧

الإهداء

إلى روح والدي الذي علمني الصبر والكفاح

إلى أمي التي كانت لي سنداً وعوناً

ثمرة من ثمار غرسهما

شكر وتقدير

يشرفني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى أستاذي الدكتور يحيى العبابنة، الذي أولاني جل اهتمامه في جميع مراحل هذه الدراسة، وقدم لي كل ما استطاع من متابعة دقيقة، فأرشدني إلى الطريق السديد.

ولايفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر من الأساتذتين عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور صاحب أبو جناح والدكتور محمد كاظم البكاء، لما تكبداه من عناء أثناء قراءة هذه الدراسة، راجيا من الله أن ينفعني بملحوظاتهما القيمة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على دربه إلى يوم الدين، وبعد:

فما يزال ميدان الدراسات اللغوية فسيحاً؛ متسعاً للعديد من قضايا البحث، وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن موضوع مهم من موضوعات البحث اللغوي، ولتسليط الضوء على العديد من جوانبه الغامضة، حيث كنت قد وجدت ميلاً في نفسي لهذا الموضوع، وبعد أن عرضته علي أستاذي الدكتور يحيى العبابنة، ذكر لي بأن هذا الموضوع من الموضوعات الطريفة، التي لم تبحث بحثاً وافياً من قبل، فوجدت أنه لم يدرس إلا على سبيل الإشارات والإيماءات، وذلك في موضعين -على ما أعلم- الأول: ما كتبه الدكتور يحيى العبابنة في رسالته الموسومة بـ (منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية)، حيث عقد فيها فصلاً عن النظائر، اتكأ فيه على الجانب الوصفي.

والثاني: ما كتبه مازن المحمود في رسالته الموسومة بـ (علل اختيارات الفراء من القراءات القرآنية)، وعرض فيها لموضوع النظائر، فعرضه على من علل الاختيار، وليس وجهها من أوجه العربية، ولم يزد فيه عن الصفحات الست، ومن هنا نجد أن الدراستين لم تستوفيا: ما نحن بصدد عرضه في دراستنا التطبيقية هذه، إذ إن النظائر من العلل المهمة في التوجيه. وقد انحصرت أهمية هذه الدراسة في أمرين:

الأول: افتقار المكتبة العربية إلى دراسة واضحة وافية حول هذا الموضوع، إذ تخلو مكتبتنا العربية إلا من بعض الإشارات النادرة هنا وهناك كما أسلفنا.

الثاني: أن النظر من العلل المهمة في توجيه القراءات القرآنية، ومع هذا لم يتعرض للتطبيق عليها من قبل.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور النظر في تحليل القراءات القرآنية وتوجيهها، بعد أن قسمت النظائر على ثلاثة أقسام: النظر من القرآن الكريم والقراءات القرآنية، والنظر من كلام العرب الشري، والنظر من كلام العرب الشعري، وذلك للوقوف على

رأي القدماء من هذه العلة، ثم الخروج برأيي حداشي، بعد دراسة هذا الرأي في ضوء النظريات الحديثة ما أمكن.

بدأت الدراسة بتمهيد، بينت فيه مفهوم النظر في اللغة والاصطلاح، كما قدمت لمعنى توجيه القراءات القرآنية؛ ضمن ما يعرف بشروط صحة القراءة، وهي شروط أوردها علماء القراءات القرآنية في كتبهم، وبعد ذلك قسمت الدراسة على ثلاثة فصول رئيسة، على النحو الآتي:

الفصل الأول: النظر من القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

يضم هذا الفصل مجموعة من الآيات التي أوردها علماء القراءات القرآنية، وعلماء اللغة، مستشهدين بها على صحة قراءة معينة، أو داعمين بها موقفهم من هذه القراءة.

الفصل الثاني: النظر من كلام العرب النثري:

ويضم مجموع ما استعمله علماء القراءات القرآنية، وعلماء اللغة من أحاديث نبوية، أو أمثال عربية، أو بعض الألفاظ والكلمات المنطوقة الواردة عن العرب، من غير سياق نثري، وهي مجموعة من الألفاظ لجأت إليها لقلة النظائر النثرية المستعملة عند العلماء.

الفصل الثالث: النظر من كلام العرب الشعري:

ويضم تلك الآيات الشعرية التي استعملها العلماء لتوجيه بعض القراءات القرآنية، مستشهدين بها على موقفهم من هذه القراءات.

واقترضت الدراسة تقسيم كل فصل من هذه الفصول على خمسة محاور، هي:

• القضايا الصوتية:

وتتضمن بعض الاختلافات الواقعة بين القراء، وهي اختلافات ناتجة عن عملية صوتية معينة، تتمثل في نطق الأصوات، وفق ما يقتضي نظام اللغة.

• القضايا الصرفية: وفيها مجموعة من الاختلافات التي ترجع أسبابها إلى بنية الكلمة، ووزنها، واشتقاقها.

• القضايا التركيبية:

وتشمل العديد من الاختلافات التركيبية - النحوية - على مستوى المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والأدوات، والتركيب النحوية. وقد اعتمدت في هذه المواضع

على الكتب الأصول ككتاب سيبويه، والمقتضب، حيث قصدت التحذير للمصطلح النحوي، ولم أقصد دراسته دراسة مستقلة مستفيضة.

• القضايا الدلالية:

وضمنت مجموعة من القراءات التي اختلف فيها القراء، وأدى اختلافهم إلى اختلاف المعنى، أو الدلالة داخل السياق القرآني، غير أن هذا الاختلاف لأُخرج الآية بعامة عن دلالتها، بل يزيد دقة في المعنى المراد أحيانا، أو يررر مجيء بعض الألفاظ على هيئة معينة أحيانا أخرى. وقد جاءت القضايا الدلالية على شكلين:

الأول: الدلالة المعجمية:

وهي مواضع اعتمدت على المعاجم اللغوية بالدرجة الأولى للوصول إلى معناها المقصود داخل النص، وكنت قد اعتمدت على معجم لسان العرب في ذلك، انطلاقا من كون أكثر المعاجم تتفق فيما ترويه من معان لأكثر الألفاظ والمفردات، زيادة على أن ابن منظور كان جماعة، وقد جمع في معجمه أكثر آراء سابقيه في هذا الميدان، من خلال الإشارات التي تضمنها هذا المعجم.

الثاني: الدلالة السياقية:

وهي مواضع لا نستطيع معها الرجوع إلى المعجم اللغوي وحده، إذ لا يخدمنا معها شيء أكثر من السياق اللغوي نفسه، انطلاقا من أن دلالة الكلمات عرضة للتغير وفق سياقها الذي تُرد فيه، وهذا معروف من خلال عمر الألفاظ الطويل، حيث نجد الألفاظ كثيرا ما تكتسب دلالات جديدة مختلفة عن دلالاتها السابقة، ولعل ذلك يعود إلى تطور مجالات الحياة بعامه.

• القضايا اللهجية:

وفيها العديد من الاختلافات التي ترجع أصولها إلى اللهجات المختلفة للقبائل العربية، وهذا أمر ليس بالمستغرب إذا علمنا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد أحاز ذلك من خلال تلك الآثار الواردة عن الصحابة، ولما كانت قضايا اللهجات ذات مساس بقضايا الصوت، والصرف، والتركيب، جرى تقسيمها على هذه المحاور داخل كل فصل.

أما الخاتمة، فقد حوت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، وإن كان هناك بعض النتائج المنشورة بين ثنايا البحث.

أما السمة المنهجية لهذه الدراسة، فتتمثلت في الاعتماد على المنهج الوصفي بالدرجة الأولى، كما تقتضي طبيعة الموضوع، ثم سرت وفق المنهج التحليلي في أغلب المواضع، كما اعتمدت أحيانا طريقة التحويلين، وذلك في القضايا التركيبية بخاصة. وقد كنت أخرج الشواهد، والنظائر بعامة، فأنسب كل آية إلى السورة التي أخذت منها، كما أنسب كل حديث، أو مثل من الأمثال إلى مصدره، ثم أنسب كل بيت إلى قائله، ما أمكنني ذلك.

وبعد: فقد حاولت تقديم ما أعاني الله عليه من جهد في هذه الدراسة، وتتبعست العديد من المواضع التي استعملت فيها النظائر، وقمت بدراستها وتحليلها، مبينا المواضع التي نجح فيها العلماء في استعمال النظائر، ومشيرا إلى المواضع التي كان يختلف فيها النظر عن المثال في حقيقته، وإن كان بينهما شيء من التشابه على مستوى الصورة السطحية الخارجية. فإن كنت قد أصبت فمن الله، وإن كنت أخطأت فمن نفسي، والله أسأل أن يعفو عما وقعت فيه من زلل، أو سهو، أو تقصير، كما أسأله -جل شأنه- أن يوفقنا جميعا لخدمة اللغة العربية؛ لغة كتابه العزيز.

والله من وراء القصد.

علاء الدين البحلوز.

التمهيد:

أنزل القرآن الكريم متلاحقا على سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وفق الأحداث والضرورات، وكان نبينا - صلوات الله وسلامه عليه- يقرأ هذه الآيات على أصحابه، فيتعلمونها منه ويبلغونها للناس كما سمعوها، والجدير بالذكر أن القراءة في العهد الأول لم تكن على شكل واحد، بل كانت على عدة أشكال، أو على أكثر من حرف. وبعد أن انتشر الحفظة والمقرئون يعلمون الناس القرآن في الأمصار، بدت بعض الاختلافات بينهم، فخاف العلماء من تداخل القراءات الصحيحة والشاذة والمنكرة، فحددوا شروطا يجب توافرها في القراءة حتى تكون صحيحة مقبولة، وقد أورد ابن الجزري هذه الشروط فقال: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم"^١.

حدد العلماء ثلاثة شروط لقبول القراءة، وهي على الشكل الآتي:

• صحة السند: أن يرويه العدل الضبط عن مثله، حتى تنتهي بسندها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-

• موافقة أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالا: إذ لا يشترط في القراءة أن توافق رسم أحد هذه المصاحف موافقة صريحة، بل تكفي بموافقتها لها تقديرا.

• موافقة اللغة ولو بوجه: أي أن تقع ضمن ما يقبله النظام اللغوي للعربية، سواء كان الوجه فصيحاً، أم مجعاً عليه، أم مختلفاً فيه اختلافا لا يضر مثله، إذ القراءة هي أصل القياس.^٢

^١ النشر في القراءات العشر ٩١١

^٢ النشر في القراءات العشر ١٠١١-١٣

ومن هنا كنا نجد العديد من العلماء يبحثون لكل قراءة عن وجه من أوجه العربية، لتبقى القراءة صحيحة مقبولة، فكثيرا ما نراهم يشيرون في كتبهم إلى أن هذه القراءة توجه على كذا، أو أن الوجه في هذه القراءة كذا، وليس هذا إلا انطلاقا من الرغبة في تعليل بحجج القراءات على هذه الهيئة المخصوصة، حيث كانوا يبحثون لكل قراءة عن مخرج، أو جهة تتفق فيها مع النظام اللغوي المستعمل، وهذا موافق لمعنى التوجيه في اللغة، حيث نقول: "وجهت الشيء: جعلته على جهة، وأصل جهته، وجهته"^١. ويقال: "شيء موجه، إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف"^٢.

^١ مفاتيح اللغة (وجه) ٨٩١٦

^٢ الصحاح (وجه) ٢٢٥٤١٦

النظير لغة:

يرد لفظ (النظير) في العديد من المعاجم اللغوية تحت معنى الشبيه، أو المثل، أو المساوي، فيذكر ابن فارس أن النظير هو الذي: "إذا نُظر إليه وإلى نظيره كانا سواء"^١. ويذكر الجوهري "أن نظير الشيء مثله، والنظر والنظير بمعنى واحد"^٢. ويتابعهما ابن منظور في ذلك، فيذكر أن "النظير: المثل، وقيل: المثل في كل شيء، فلان نظيرك، أي مثلك، لأنه إذا نظر إليهما الناظر رآهما سواء .. وحكى أبو عبيدة: النظر والنظير بمعنى، مثل الندّ والنديد"^٣.

لعل هذه الألفاظ (الشبيه، والمثل، والمساوي) وغيرها، لا تختلف في حقيقة معناها ودلالاتها، فالمثل: "كلمة تسوية، يقال هذا مثله، ومثله، كما يقال شبيهه وشبّهه بمعنى، قال ابن بري: الفرق بين المماثلة والمساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين، لأن التساوي هو التكافؤ في المقدار، لا يزيد ولا ينقص، وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين"^٤. وكذلك نجد أن "الشبه، والشبه، والشبيه: المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيء الشيء: ماثله"^٥.

على الرغم من هذا التشابه، إلا أننا نجد من العلماء من فرق بين هذه الألفاظ بفروق دقيقة، فيذكر الكفوي أن النظير "أخص من المثل"^٦، كما يذكر أحمد نكري أن النظير يختلف عن المثال في أن المثال يكون جزئياً للمثل، بخلاف النظير^٧.

^١ مقاييس اللغة (نظر) ٤٤٤/٥

^٢ الصحاح (نظر) ٨٣١١٢

^٣ لسان العرب (نظر) ٢١٩١٥

^٤ لسان العرب (مثل) ٦١٠١١

^٥ لسان العرب (شبه) ٥٠٣١١٣

^٦ الكليات ٩٠٦١

^٧ دستور العلماء ٢٠٩١٣

النظير اصطلاحاً:

كان للنظائر أهمية كبيرة لدى العلماء، فيها نستطيع تقوية القواعد النحوية، كما نستطيع الحكم على الظواهر اللغوية، لأن هذه القواعد أو الظواهر لا تكون مقبولة صحيحة إلا إذا وافقت الكلام الوارد عن العرب، من قرآن، أو أحاديث، أو أشعار.

والنظير هو أن يجمع الناظم أو الناثر أمراً وما يناسبه، مع إلغاء ذلك التضاد، لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع الشيء إلى ما يناسبه من نوعه، أو يلائمه في أحد الوجوه^١. بمعنى أن النظائر هي ما جمعه العلماء من آيات قرآنية، أو أحاديث نثرية، أو أبيات شعرية، مستشعرين بها شيئاً من التوافق، أو التطابق بينها وبين الأمثلة محل الخلاف، محاولين الربط بين هذه الأمثلة من الناحيتين اللفظية والمعنوية.

وقد كان لفظ (النظير) من أنسب الألفاظ وأكثرها تمشياً مع الموضوع، بالنظر إلى ما ذكره العلماء الذين فرقوا بينه وبين المثل أو الشبيه، فهي ألفاظ وإن كانت تتضمن شيئاً من التشابه الدلالي مع النظير، فإنها تنطوي على بعض الاختلاف الدقيق في المعنى كما ذكرنا.

^١ خزائن الأدب ١٣١٨

الفصل الأول

النظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية

- في القضايا الصوتية للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية
- في القضايا الصرفية للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية
- في القضايا التركيبية للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية
- في القضايا الدلالية للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية
- في قضايا اللهجات للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية

النظير من القرآن الكريم ومن القراءات القرآنية :

يتناول البحث هنا مجموعة من الآيات والقراءات القرآنية، الصحيحة والشاذة، ونعني بها تلك الآيات التي استعملها علماء القراءات، وعلماء اللغة نظائر داعمة لبعض ما ذهبوا إليه من آرائهم وتوجيهاتهم، إذ رأوا أنها دليل مقنع لاحتجاجاتهم تلك، سواء كان ذلك في القضايا الصوتية، أو الصرفية، أو التركيبية، أو الدلالية، أو في قضايا اللهجات. وسنقسمه إلى الأقسام الآتية:

أولاً: في القضايا الصوتية للنظير من القرآن والقراءات القرآنية:

عُني هذا القسم بالوقوف على مجموعة من الاختلافات القائمة بين القراء في العديد من المواضع التي توجه توجيهها صوتياً، إلى جانب تلك المجموعة من نظائر القرآن والقراءات، التي استعملها العلماء لتأييد كل قراءة جاء بها أحد من القراء ودعمها. ولعل من أهم القضايا الصوتية في هذا القسم ما يأتي:

الإدغام:

عرف ابن منظور الإدغام بأنه "إدخال حرف في حرف، يقال: أدغمت الحرف وأدغمته عليّ افعلته"، والإدغام إدخال اللجام في أفواه الدواب. وأدغم الفرس اللجام، أدخله في فمه"^١. والإدغام اصطلاحاً: أن يصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد^٢.

أدرك القدماء حقيقة الإدغام، فوقفوا عنده، وأفردوا له أبواباً خاصة في كتبهم، فذكروا أنواعه وأسبابه، وكيفية حدوثه، وهذا واضح في قول سيبويه: "هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه"^٣. إذ يبين هنا أن الإدغام إنما هو جعل اللسان في موضع نطق الصوت لمدة أطول، حتى يبدو نطق الصوت مكرراً. ثم نجد مجموعة من العلماء كانوا فيه أكثر توضيحاً حين جعلوه تقرييب صوت من

^١ لسان العرب "دغم" ٢٠٣/١٢

^٢ شرح المفصل ١٢١/١، وشذا العرف ١٥٣٨

^٣ الكتاب ٤٣٧/٤، وانظر المفتض ١٩٧/١، والأصول في النحو ٤٠٥/٣

صوت. ^١ أو أنه من باب إدخال الشيء في الشيء. ^٢ حيث يبدو أن صاحب هذا الرأي قد تخيل عملية إدخال لصوت في صوت آخر، والحقيقة أنه عبارة عن إطالة النطق بالصوت بسبب بعض الأمور الصوتية، ولا يخفى على أحد منا، أن الإدغام يحدث بسين الأصوات المتماثلة نحو شد، ومد، كما يحدث بين الأصوات المتقاربة في المخرج أو الصفة، نحو: اجبه حملا، إذ يدغمون الهاء في الحاء لقرب مخرجيهما. ^٣ وليس ذلك إلا سعيًا وراء التخفيف أو التيسير في النطق.

يقسم الإدغام إلى ثلاثة أنواع هي: ^٤

١- الإدغام الواجب: يجب الإدغام بين كل صوتين متماثلين، إذا تحركا في كلمة، حيث يسكن الأول ويدغم في الثاني، ولعل السبب الذي يقف وراء هذا التسكين في الصوت الأول هو إحداث التقارب والالتصاق بين الصوتين المتماثلين، ولا يحدث هذا الأمر إلا إذا تخلصنا من الحركة اللاحقة للصوت الأول على النحو الآتي:

شدد ء شدد < شد
šadda < šadda < šadda
الحالة العادية التخلص من الحركة الإدغام

٢- الإدغام الجائز: حيث يجوز للمتكلم أن يدغم، أو أن يفسك الإدغام. وذلك في الحالات الآتية:

• ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحريكهما نحو حيي، وعبي. ويجوز فيهما حي وعبي. ولعل السبب في ذلك وجود الكسرة في مثل هذه الألفاظ، إذ تعد الكسرة من الحركات التي تمنع التطور التاريخي للألفاظ، وأقرب مثال على هذا ما وقع في الأفعال الجوفاء، إذ نجد تلك الأفعال قد تحولت فيها أصوات الواو والياء إلى فتحة طويلة في مثل قولنا:

قول < قال

^١ الخصائص ١٤١/٢

^٢ شرح الشافية ٢٣٥/٣

^٣ انظر الكتاب ٤٣٨/٤، والمفتضب ٢٠٧/١، والأصول في النحو ٤٠٥/٣، والخصائص ١٤١/٢-١٤٢، وشرح الشافية ٢٣٥/٣

^٤ شرح ابن عقيل ٢٣٥/٣

في حين لم يتغير الصوتان عند مجيئهما منكسورين نحو : حور و عور.^١

• الفعل المبدوء بتاءين مثل تتجلى، ويجوز فيه اتجلى، ومثل هذا النوع من الأفعال إنما جاز فيه الإدغام للتخلص من المقطعين المتماثلين (ta ta)، وحتى يتم هذا الأمر، تتمثل التاء مع الجيم تماثلا كلياً مقبلاً متصلاً، فيدغمان معاً:

تتجلى < تتجلى < تتجلى < تجلى < اجلى

latagallā < taggallā < taggallā < iggallā (>)

وهنا نلاحظ اجتلاب همزة الوصل في بداية الفعل لتسوغ لنا نطق الكلمة، إذ إنسه من المعروف أن نظام اللغة لا يسمح بالابتداء بالصوت الساكن.

• قياس التاء في استتر: فالفك هو الأصل لسكون ما قبل المثلين، ويجوز الإدغام فيه بعد نقل حركة الأول، نحو: ستر.

٣- الإدغام الممتنع: حيث يمتنع الإدغام بين الصوتين المتماثلين، وذلك في حالات منها:

• الأسماء التي على فعل مثل صفف، أو التي على فعل مثل دلل، أو التي على فعل مثل كلل، أو التي على فعل مثل طلل.

• أن يتصل أحد المثلين بمدغم نحو جنس.

• أن تكون حركة الثاني منهما عارضة نحو: اخصص ابى، وأصله: اخصص أبى. أو أن يتصل بالفعل ضمير الرفع نحو حللت، فإذا دخل عليه الجازم، جاز الفك نحو لم يحلل، ولم يحل.

• الصوتان المتماثلان في صيغة أفعال التعجب نحو: أحب بزيدي!

لم تعد قضايا الإدغام تبحث في العصر الحديث تحت مصطلح الإدغام ذاته، بل نجد علماء اللغة المعاصرين آثروا دراسته ضمن باب المماثلة، وهي ما يعرف بترعة صوتيين مختلفين إلى التماثل، والدافع لها " أن تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض، عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات، أو صفاها، لكي تتفق في المخرج، أو في الصفة، مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافق

والانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج، أو في الصفات " ١.

وقد وجد من العلماء المعاصرين من فرق بين الإدغام والمماثلة، حين عدّ هؤلاء اتحاد الصوتين المتشابهين إدغاماً، في حين عدّوا اتحاد الصوتين المتقاربين نوعاً من التماثل، وهذا واضح في قول المستشرق الألماني برجشتراسر: "غير أن التشابه والإدغام، وإن اشتركا في بعض المعاني، اختلفا في بعضها، نحو آمناً وأدعى، أما آمناً فالنون المشددة نشأت عن نونين أولاهما، لام الفعل، والثانية الضمير، فاتحادهما إدغام وليس بتشابه، وأما أدعى، فأصل الدال المشددة، دال وتاء، الدال فاء الفعل، والتاء تاء الافتعال، قلبت دالا، فهذا إدغام، وهو تشابه أيضاً " ٢.

ومن خلال هذا يبدو أنه قصد أن يكون الإدغام خاصاً، والتشابه عاماً، بمعنى أن العلاقة التي تربط بين الإدغام والتشابه إنما هي علاقة الخاص بالعام.

ومما ورد في الإدغام من أمثلة تخص هذا الباب، ما جاء في قوله تعالى: "وما تدّخرون في بيوتكم" ٣.

وقوله "تدّخرون" جاءت على وزن تفتعلون من ذخرت، وتقرأ "تدخرون" خفيفة على تفعّلون، وقد ذكر الفراء أن بعض العرب يقولون تدخرون، فيجعل الدال والذال يتعاقبان في تفتعلون من ذخرت، وظلمت، يقولون مظلّم، ومظلّم ٤.

وقد أورد الزمخشري وأبو حيان هذا القراءة، فقال أبو حيان: "فقليل أدّخر كما قيل أدّكر" ٥. حيث رأى أبو حيان أن أدّكر في قوله تعالى "وقال الذي نجّا منهما وأدّكر" ٦ هي النظير الذي يقوي هذه القراءة، وتوجه على أساسه.

١ التطور اللغوي ٢٢

٢ التطور النحوي ٢٩

٣ آل عمران ٤٩

٤ معاني القرآن للفراء ٢١٥/١

٥ الكشف ٣٦٥/١، والبحر المحيط ١٦٦/٣-١٦٧

٦ يوسف ٤٥

من الملحوظ هنا أن ما وقع في هذه الكلمة ، إنما هو نوع من التماثل بين صوتي الدال والتاء في صيغة افتعل ، حيث من المعروف أن الأصل في الفعل هو (ذخر) وعند صياغته على وزن تفتعلون يصبح تذخرون ، ثم تماثل تاء الافتعال مع الدال قبلها ، تماثلا جزئيا مقبلا متصلا ، فتصبح (تذخرون) ، ومثل هذا النمط اللغوي معرض لإحدى عمليتين صوتيتين: الأولى أن تماثل الدال مع الدال قبلها تماثلا كلياً مقبلاً متصلاً فتتقلب إلى جميع خصائص صوت الدال فتصبح تذخرون (تذخرون) على النحو الآتي:

ذخر	<	تذخرون	<	تذخرون	<	تذخرون
dahara	<	taḍtahirūn	<	taddahirūn	<	tḍdahirūn
أصل الفعل		صيغة الافتعال		تماثل التاء مع الدال		تماثل الدال مع الدال

والثانية: أن تماثل الدال مع الدال بعدها تماثلا كلياً مدبراً متصلاً ، فتتقلب إلى جميع خصائص صوت الدال فتصبح تذخرون (تذخرون) على النحو الآتي:

dahara	<	taḍtahirūn	<	taddahirūn	<	taddahirūn
أصل الفعل		صيغة الافتعال		تماثل التاء مع الدال		تماثل الدال مع الدال

وبعد ذلك تدغم الدال في الدال في الحالة الأولى (تذخرون) ، كما تدغم الدال في الدال في الحالة الثانية (تذخرون) .

وأما قوله تعالى "اذكر" ، وهو ما اختير ليكون نظيراً لقوله تذخرون ، فمشابه تماماً للمثال ، إذ إن الأصل في الفعل (ذكر) ، وعند صياغته على وزن افتعل يصبح (اذتكر) ، ثم تماثل التاء مع الدال قبلها ، تماثلا جزئياً مقبلاً متصلاً ، فتصبح (اذذكر) ، وهذا النمط معرض أيضاً لإحدى عمليتين صوتيتين كفيهما قلنا ، فيما أن يصبح (اذذكر) على النحو الآتي:

ذكر	<	اذتكر	<	اذذكر	<	اذذكر	<	اذذكر
ḍakara	<	(>)iḍtakara	<	(>)iddakara	<	(>)iddakara	<	(>)iddakara

أو أن يصبح (اذكر) على النحو التالي:

ذكر	<	اذتكر	<	اذذكر	<	اددكر	<	اذكر
ḍakara	<	(>)iḍtakara	<	(>)iddakara	<	(>)iddakara	<	(>)iddakara

وفي قوله تعالى: "فإننا لنفي شك مما تدعوننا إليه مريب".^١

قال الزمخشري: "قرئ تدعوننا بإدغام النون".^٢ وقد أورد الفخر الرازي هذه القراءة أيضاً،^٣ كما أوردها أبوحيان ونسبها إلى طلحة، وقال: "كما تدغم في نون الوقاية في مثل أحتاجوني".^٤ وهذه قراءة هشام من طريق الداجوني.^٥

ولا يخفى ما وقع في هذا المثال من إدغام بين صوتي النون والنون التي تليها، ويبدو أن الدافع لهذا إنما هو التخلص من توالي هذين الصوتين، ولهذا لجأ القارئ إلى تسكين الصوت الأول وإدغامه في الثاني على سبيل السهولة والتيسير، ويتوضح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

تدعوننا	<	تدعوننا	<	تدعوننا
tad<ūnnā	<	tad<ūnnā	<	tad<ūnnā
الأصل		التسكين		الإدغام (النية السطحية)

وهذا لا يختلف عن النظر، وهو قوله تعالى: "أحتاجوني"، إذ أدغمت النون في النون على النحو الآتي:

أحتاجوني	<	أحتاجوني	<	أحتاجوني
>atuḥāggūnānī	<	>atuḥāggūnānī	<	>atuḥāggūnānī
الأصل		التخلص من الحركة		الإدغام

وفي قوله تعالى: "لا يصدعون عنها ولا يترفون".^٦

قرأ مجاهد: "لا يَصْدَعُونَ" بفتح الياء وشد الصاد، أصله يتصدعون، أدغم التاء في الصاد.^٧ ونظيره قوله تعالى: "يَوْمَئِذٍ يَصْدَعُونَ".^٨

فهذا موضع آخر نرى فيه عملية التماثل الواقعة بين صوتي التاء والصاد في صيغة تفعّل،

^١ إبراهيم ٩١

^٢ الكشف ٥٤٢/٢

^٣ التفسير الكبير ٩٠/١٩

^٤ البحر المحیط ٤١٤/٦

^٥ البشر في القراءات العشر ٢٥٦/٢

^٦ الواقعة ١٩١

^٧ الكشف ٤٦٠/٤، والبحر ٨٠/١١

^٨ الروم ٤٣

إذ إن الأصل في الفعل: (صدع)، وعند صياغته على زنة تفعّل تصبح يتصدعون، ووفقا لقانون المماثلة بين الأصوات المتقاربة في المخرج، فإن التاء سوف تتماثل مع الصاد بعدها تماثلا كليا مدبرا متصلا غير ملزم، فتصبح (يصصدعون)، وهذه مرحلة كتابة نظرية لتوضيح المثال، وبعد ذلك يدغم الصوتان معا (يصدّعون) وقد تم هذا الأمر على النحو التالي:

صدع	<	يتصدعون	<	يصصدعون	<	يصدّعون
šada < a	<	yatašaddā < ūn	<	yaššadda < ūn	<	yaššadda < ūn
الفعل		صيغة تفعّل		كتابة نظرية للمثال		الإدغام

ولعل هذا لا يختلف عن النظر في شيء، فقد استعمل العلماء قوله "يصدّعون" نظيرا للكلمة ذاتها (يصدّعون)، وحتى تتم الفائدة رأينا أن نعرض مثالا آخر شبيها بهذا المثال، لإجراء التناظر، واخترنا قوله تعالى: "ومن يتركى فإنما يتركى لنفسه".^١ حيث قرأ العباس عن أبي عمرو، "يزكى" فيهما.^٢

ومن الواضح هنا أن التاء في قوله "يزكى" قد تماثلت مع الزاي بعدها عند صياغة الفعل (زكى) على زنة تفعّل، ويوضح ذلك المخطط الصوتي الآتي:

زكى	<	يزكى	<	يززكى	<	يزكى
zakā	<	yatazakkā	<	yazzakkā	<	yazzakkā
الفعل		صيغة تفعّل		الكتابة النظرية للمثال		الإدغام

ويبدو أن مثل هذه الأنماط اللغوية يُشيع فيها توالد صيغ جديدة للأفعال الماضية، وهذا نوع من أنواع التطور اللغوي، ولعلنا ندرك ذلك من خلال ما عرضنا من الأمثلة السابقة، فالفعل (صدع) مثلا، هو الصيغة الطبيعية للفعل الماضي، وبعد صياغته على زنة الافتعال، وإجراء التماثل بين التاء والصاد، ولجوء اللغة إلى الإدغام، وهو أمر متوقع حدوثه في مثل هذه الحالة، يصبح الفعل (يصدع)، وإذا أردنا هنا أن نشق فعلا ماضيا من هذه الصيغة الجديدة (يصدّع)، فإننا نقول (اصدّع)، ولا يخفى أن هذه الصيغة طارئة على صيغ الفعل الماضي المأخوذة من الجذر (صدع)، ولابد أننا نجد هذا الأمر شائعا في اللغة، ومن أمثله

^١ فاطر ١٨ \

^٢ مختصر في شواذ القرآن ١٢٣ \، والبحر المحيط ٢٥٨٩

ما ورد في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: "فَاذْكُرُوا فِيهَا"^١. وقوله: "اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ"^٢. وقوله: "بَلْ أَذَارِكْ عَنْهُمْ"^٣. وقوله: "أَقْلَمَ يَدَبُرُوا الْقَوْلَ"^٤. وغيرها من المواضع.

ومما جاء على الإدغام قوله تعالى: "مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ"^٥.

قرأ الجمهور "تشابهت" بتخفيف الشين، وقرأ ابن أبي إسحاق، ويعقوب "تشَّاهت" بالتشديد. ووجهها العلماء على أنها غير جائزة، لأن صيغة الماضي لا تجتمع فيها تاءان في المقدمة كالمضارع الذي منه تشابه وتشَّابه، ونظير هذا قوله تعالى: "إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا"^٦.

ونستطيع أن نوجه هذه القراءة إذا استعنا بمثيلاهما من الظواهر اللغوية في غير العربية من اللغات السامية، التي مالت إلى التخلص من الحركة القصيرة في المقطع المفتوح، كاللغة السريانية مثلا، ومما ورد على ذلك من أمثلة قولهم:

lisānā < lissānā بمعنى لسان.

وهذا أمر جاء في بعض اللهجات العربية حيث قالوا دَحَّان، ولَثَّة، بدلا من دُحَّان ولِثَّة.^٧ ومن هنا نستطيع حمل هذه القراءة على هذا النمط اللغوي، بمعنى أن أصل الفعل (تشابهت) بتخفيف الشين حسب قراءة الجمهور، غير أن القارئ ذهب إلى إغلاق المقطع القصير المفتوح (ta)، وعن طريق وضع جَد صامت من جنس الصوت الذي يليه، تصبح الكلمة (تشَّاهت) وذلك على النحو الآتي:

taššābahat < tašābahat
إغلاق المقطع بعد صامت الإصملي

^١ البقرة ٧٢

^٢ التوبة ٣٨

^٣ النمل ٦٦

^٤ المؤمنون ٦٧

^٥ البقرة ١١٨

^٦ التبيان ٤٣٥\١، والبحر المحيط ٥٧٨٨\٢

^٧ في قواعد الساميات ٢٣٩\ و ٢٥٢

وأما النظر وهو قوله "تشابه"، فهذا من باب المضارع الذي يتسوالى فيه مقطعان صوتيان، ونتخلص منهما عن طريق المماثلة على النحو الآتي:

tatašābahu < taššābahu < taššābahu
الأصل مماثلة بين الشين والتاء الإدغام

• التخلص من الهمز :

تتفق الدراسات اللغوية قديما وحديثا، على أن هذا الصوت يعد من أصعب الأصوات نطقا، وذلك لما فيه من جهد عضلي بالغ يقع على الأوتار الصوتية، ونجد القدماء قد وقفوا هذا الأمر حين أعطوا صوت الهمزة صفة التهوع، وليس هذا بمستغرب، ولا سيما إذا علمنا بعد مخرج هذا الصوت من الخلق، يقول سيبويه: "واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من يخففها، لأنه بعد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، فثقل عليهم ذلك لأنه كالتهوع".^١

والتهوع لغة: هو التقيؤ.^٢ أما اصطلاحا: فهو الضغط الواقع على الأوتار الصوتية نتيجة لإظهار صوت الهمزة.

أطلق سيبويه على الهمزة مصطلح الحرف الشديد المجهور، وتابعه في ذلك كثير من العلماء، وأما في العصر الحديث، فقد أشارت الدراسات الصوتية إلى أنه "صوت حنجري شديد مهموس، ينطق بأن يلتقي الوتران الصوتيان، أحدهما مع الآخر، التقاء محكما، يحبس الهواء الخارج من الرئتين، حتى إذا زال هذا الالتقاء فجأة، سمعت للهواء المحبوس انفجارا، هو صوت الهمزة".^٣

وبهذا تخالف الدراسات الحديثة ما ذهب إليه سيبويه، حين عد صوت الهمزة من الأصوات الشديدة المجهورة، ولعل ما يمكننا قوله هنا، إن هذا الصوت أخذ أشكالا وصفات متعددة في النطق، إذ يمكننا عدة صوتا مهموسا كما يرى علماء اللغة المحدثون،

^١ الكتاب ٥٤٨٣، وانظر شرح الشافية ٢٣١٣، وشرح المفصل ١٠٦٩.

^٢ لسان العرب (هوع) ٣٧٧٨.

^٣ مشكلة الهمزة (١٢)، والمدخل إلى علم اللغة ٥٦، والتطور اللغوي ٤٨-٤٨، والأصوات ووظائفها ٥١، وفقه اللغات

السامية ٣٩-٤٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٢.

إذا حقق ونطق به على أصله، غير أننا نجد مجهورا كما ذهب علماء اللغة الأقدمون، إذا سهل ولم ينطق به على أصله، ذلك لأن الإقفال في الأوتار الصوتية لا يكون تاما في هذه الحالة، بل هو شبيه بالتام - متضيق - وهنا لا نستطيع الوقوف على هذا الصوت وقفة حنجرية - همزة - إنما يكون الصوت ناشئا عن تضيق في الأوتار الصوتية، وهذا شبيه بأصوات العلة.^١

وإذا تتبعنا صدور هذا الصوت، فإننا سنجد يمر بأربعة مراحل قبل النطق به:^٢

الأولى: وتسمى مرحلة الإغلاق، وفيها يتم إغلاق الوترين الصوتيين إغلاقا تاما. الثانية: وتسمى مرحلة الحجز، وفيها يتم حجز الهواء المندفع من الرئتين خلف الأوتار الصوتية.

الثالثة: وتسمى مرحلة الإطلاق، وفيها ينطلق الهواء المحبوس خلف الأوتار الصوتية. الرابعة: وتسمى مرحلة ما بعد الإطلاق، وفيها يظهر صوت الهمزة المحققة.

كان صوت الهمزة من الأصوات المشتركة بين اللغات السامية في يوم من الأيام، وهذا ما أشارت إليه الدراسات الحديثة.^٣ ولا يخفى أن هذا الصوت من الأصوات المستقلة، التي تتطلب جهدا عضليا كبيرا، ولهذا لجأت بعض اللهجات إلى التخلص منه، إما بإسقاطه من الكلام كليا، أو عن طريق استبداله بصوت من أصوات المد واللين. ويكاد القدماء يجمعون على الحالات التي تستبدل فيها الهمزة بصوت آخر كالألّف، أو الياء، أو الواو، وذلك نحو قولهم: (مير) بدلا من (مئر) وغيرها.^٤

مئر	مير
mi>r	< mīr
تؤدة	تؤدة - رة < تؤدة
tu>adat	tuadat < tuwadat
سأل	سأل - س - ل < سال
sa>ala	saala < sāla

^١ المدخل إلى علم اللغة ٥٦، نقلا عن مناهج البحث في اللغة ٩٧

^٢ النظام اللغوي للهجة الصفارية ٤١، نقلا عن Roach \ P28

^٣ فقه اللغات السامية ٣٩ - ٤٠، ومشكلة الهمزة ٢١

^٤ الكتاب ٥٤١/٣، والأصول في النحو ٣٩٨ - ٣٩٩، والتبصائر ١٥١/٣، وشرح الشافية ٣٢١/٣

وكل ذلك على سبيل إبدال الهمزة بصوت سهل قريب. كما أننا نجد الدراسات القديمة تشير إلى أن صوت الهمزة لا يسقط من الكلام بشكل تام أحيانا، وذلك حين يقوم المتكلم بإضعافها أو نطقها بين الهمزة وبين صوت اللين، على حد قولهم عند حديثهم عن همزة بين بين.^١

والحق أن الهمزة لا تتعرض إلا للحذف والإسقاط كلياً من الكلام، وليس هناك ما يسمى بـهمزة بين بين كما نعتها القدماء. ونستطيع أن نلخص أحوال حذف الهمزة من الكلام على ضربين:

الهمزة الساكنة: وفي هذه الحالة تسقط الهمزة، وتمد حركة الصوت الذي يليها نحو :

بئر < بر < بير
bir < bir < bi>r

الهمزة المتحركة : وهنا تسقط الهمزة، فتلتقي حركتها مع حركة الصوت الذي قبلها على النحو:

سأل سأل
saala < sa>ala
تودة تودة
tuadat < tu>adat
مئر مئر
miar < mi>ar

ولهذا تظهر الكلمة وكأنها قد عوض من الهمزة فيها بصوت من أصوات اللين، وليس هذا إلا بسبب توالي حركتين دون فاصل صامت بينهما. ولكن هل يجوز التقاء حركتين، التقاء مباشراً؟

رفض المحدثون التقاء الحركات دون فاصل صامت، يقول بروكلمان: "من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين، التقاء مباشراً، ولذلك حدث دائماً في السامية الأم أن تماثلت الحركة الواحدة مع الأخرى عندما تلتقيان، بعد سقوط الواو أو الياء مثل:

^١ الكتاب ٥٢٣/٣، الأصول في النحو ٤٠١/٢، والمقتضب ١٥٥/١ - ١٥٦

قوم < قام و يجليون < يجلون

kāma < kawama yagliyūn < yaglūn^١

ويقول ماريو باي: "اجتماع صوتي علة، معناه أن يتوالى صوتا علة من غير توسط ساكن بينهما، ومن غير تحويلهما إلى علة مزدوجة (diphthong)، وفي هذه الحالة يتطلب الموقف وقفة خفيفة بين العلتين، لينطق كل منهما على حدة، ويسبب هذا صعوبة للمتكلم الذي يجب عليه أن يقطع مجرى نفسه ثم يستأنفه مرة أخرى، ولذا سيجد من الأسهل عليه أن يحول "علة الأولى إلى صوت انحداري"^٢.

ولعل هذا يفسر لنا ظهور الهمزة الضعيفة اللينة، حيث مالت اللغة في وقت من الأوقات إلى حذف الهمزة لثقلها وصعوبة نطقها، وبسبب هذا الحذف تلتقي حركتا الهمزة والصوت الذي يليها، وهنا عملت اللغة على نطق هاتين الحركتين متواليتين على ما في ذلك من صعوبة، لأن الصعوبة الناتجة عن ذلك تبقى أقل بكثير مما يحتاجه نطق الهمزة، ولا سيما إذا علمنا أن المتكلم يقطع بين الحركتين بوقيفة بسيطة على حد تعبير ماريو باي.

ومما ورد في تخفيف الهمز من أمثلة في القراءات القرآنية، ما جاء في قوله تعالى: "فنهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه"^٣.

قرأ الجمهور بالهمز في "المرء"، وقرأ الزهري والحسن وقتادة بتخفيف الهمز وتشديد الراء "المرء"، وقد أشار ابن جني، والعكبري، وأبو حيان إلى أن وجه القراءة بالتشديد، يكون على نية الوقف بعد إسقاط الهمزة، كالقراءة المروية عن عاصم: "مستطر"^٤.

ويبدو لي أن ما حدث هنا يتلخص في أن القارئ إنما سعى إلى التخلص من صوت الهمزة في هذه الكلمة، ومن ثم عوض عن هذا الحذف بأن كرر صوت الراء على النحو الآتي:

^١ فقه اللغات السامية ٤٢١

^٢ أسس علم اللغة ١٥٠

^٣ البقرة ١٠٢

^٤ المحاسب ١٠١١-١٠٢، وإملاء ما من به الرحمن ٦٢١، والبحر المحيط ٥٣٢

المُرء < المُر < المُرر < المُرّ

(>)almarri < (>)almar < (>)almarri < (>)almarri

الأصل بعد سقوط الهمزة التعويض الإدغام

ولا أحد هذا موافقا لقوله "مستطّر"، وهو ما اختير ليكون نظيرا لهذا الموقف اللغوي، إذ يخلو المثال من أي طارئ لغوي سوى حذف الهمزة والتعويض عنها، وأما النظر فجاء من باب الوقف بالتشديد على أواخر الألفاظ.

ومما جاء على التخلص من الهمز أيضا، قوله تعالى: "ولو شاء لأعنتكم".^١

قرأ الجمهور "لأعنتكم" بتحقيق الهمز، وروي عن البزي تسهيل الهمز "لاعنتكم"^٢، وقد أشار الداني إلى أن البزي كان يلين الهمزة^٣، وكأنه يقصد من ذلك همزة بسين بسين المتعارف عليها لدى العلماء، ونظير ذلك قوله تعالى: "فلا ثم عليه" على قراءة سالم وأبي جعفر.^٤

لا بد أن التقاء الحركات في قوله "لاعنتكم" بعد سقوط الهمزة كان وراء ما ذهب إليه الداني من أن البزي كان يلين الهمزة، ويظهر أن هذه الكلمة قد تعرضت لحذف الهمزة على حساب ما اختارت اللغة العربية في فترة من الفترات. ولسقوط الهمزة في اللغة وجهان: الأول أن تسقط الهمزة وتبقى حركتها، وهنا تلقي هذه الحركة مع الفتحة قبلها فيوقف بينهما وقفة بسيطة للفصل بينهما:

لأعنتكم < لَـ عنتكم < لَـ عنتكم

la*a<natakum < laa<natakum < la>a<natakum

والوجه الآخر سقوط الهمزة مع حركتها، فلا يبقى لها أثر في الكلمة ألبتة، وذلك كما يأتي:

^١ البقرة ٢٢٠\

^٢ غيث النقع ١٦١\، وإتحاف فضلاء البشر ١٥٧\، والبحر المحيط ٤١٤\٢

^٣ التيسير ٨٠\، وانظر البحر المحيط ٤١٤\٢

^٤ المختصر في شواذ القرآن ١١\

لأعنتكم < لَغنتكم < لَعنتكم

la<natakum < la<natakum < la>a<natakum

وهذا لا يختلف عن النظر في شيء، غير أن النظر جاء على طرح الهمزة من الكلمة مع حركتها، وبسبب ذلك وقع في الكلمة ما يعرف بالمقطع المرفوض، وهو المقطع الطويل المغلق بصامت، الذي لا تقبله اللغة إلا في حالة من الحالتين الآتيتين:

• الوقف عليه في آخر الكلام.

• إذا كان المقطع منتهيا بصوت مشدد، أي مكرر في المقطع الذي يليه.

ولهذا لجأت اللغة إلى تقصيره، إذ الأصل في الكلمة أن تكون "فلا ثم" ثم قصرت الحركة للتخلص من هذا المقطع على النحو الآتي:

فلا إثم < فلا ثم < فلثم

falātma < falātma < falātma

الأصل ظهور المقطع المرفوض التخلص من المقطع المرفوض

ومنه قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى"^١.

قرأ الجمهور "الصابئون" بتحقيق الهمز، وقرأ الحسن والزهرى "الصبئون" بتخفيف الهمز^٢. ونظير هذا قوله تعالى: "يستهيرون".

وقد أشار أكثر علماء القراءات إلى أن القراءة هنا، بكسر الباء وضم الياء "الصابئون".

والحق أنه لا ياء في الكلمة، وما هي إلا وهم تولد عن تلاحق حركتي الكسر والضم، ولجوء اللغة إلى الوقف بينهما، وبهذا يظهر اللفظ صوت قريب من صوت الياء، ونستطيع أن نمثل لهذا بالمخطط الصوتي الآتي:

^١ المائدة ٦٩\

^٢ إملاء ما من به الرحمن ٢٨٨\، والبحر المحیط ٣٢

الصائبون < الصائبون < الصائبون* < الصائبون

(>)aššābi>ūn < (<)aššābiūn < >aššābi*ūn < (>)aššābiyūn

التقاء الحركات الفصل بين الحركتين بالوقف

حيث تترلق شبه الحركة (y) بين الحركتين (iu)، لاستحالة التقاء حركة مع حركة في البنية السطحية في مثل هذا الوضع. ويبدو أن النظير موافق للمثال هنا تمام الموافقة، وذلك أن القارئ أسقط الهمزة في "يستهبزون"، وأبقى على حركتها فالتقت مع الحركة التي قبلها، وهنا يستلزم الموقف أن نفصل بينهما حسبما تقتضيه قوانين اللغة، ونوضح ذلك بالمخطط الآتي:

يستهبزون < يستهبزون < يستهبزون* < يستهبزيون

yastahzi>ūn < yastahziūn < yastahzi*ūn < yastahziyūn

التقاء الحركات الفصل بين الحركات انزلاق (y) بين الحركتين (iu)

الاجتزاء بالحركات القصيرة عن الحركات الطويلة:

جاء الاجتزاء في اللغة من قولنا جزائي هذا الأمر، يجزي عني، وتأتي جزي بمعنى أغني، ويجزي قليل عن كثير، ويجزي هذا عن هذا، أي كل واحد منهما يقوم مقام صاحبه^١. والاجتزاء اصطلاحاً: أن تكتفي بالحركات القصيرة عن الطويلة، وهذا ما أطلق عليه عند القدماء الاجتزاء بالحركات عن الحروف.

تميل الدراسات اللغوية القديمة إلى إطلاق مصطلح حذف الحرف، أو إنابة الحركة عن الحرف، على الاجتزاء، ظناً منهم أن صورة (و، ي) المرسومة في الكلام، إنما تدل على الأصوات الصامتة دائماً، وهم بذلك يتجاهلون أن مثل هذا الأصوات يقع على ضربين: أصوات صامتة كالتي في قولنا (يَنعِ، قَوْل). وأخرى صائتة كالتي في قولنا (مسلمين، ومسلمون).

^١ لسان العرب (جزأ) ٤٦١، و (جزى) ١٤٦١٤

ولعل احتفاظ الكتابة بهذه الصورة كان وراء هذا الخلط، وعلى الرغم من كون القدماء قد أدركوا العلاقة الوثيقة بين أصوات اللين والحركات حين جعلوا "الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة"^١. فإنهم لم يتنبهوا إلى التفريق بينها في الكلام _ في أغلب الأحيان _ بل كانوا يخلطون بينها، ولعل هذا ما دفعهم إلى القول بأن الاجتزاء إنما هو حذف الحرف كما يقول سيبويه: "جميع ما لا يحذف في الكلام، ويختار فيه لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي،... وإثبات الياءات والواوات، أقيس الكلامين، وهذا جائز عربي كثير"^٢. أو أنه من باب إنابة الحركة عن الحرف كما يقول ابن جني: "باب إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة: الأول منهما أن تحذف الحرف وتقرأ الحركة قبله نائية عنه... وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة"^٣.
يرفض علم اللغة الحديث أن يجعل الاجتزاء من باب إنابة الحركة عن الحرف، إذ الأمر هنا لا يتعدى تقصير الحركة الطويلة الواقعة في آخر الكلمة، ولا سيما إذا علمنا العلاقة الوثيقة التي تجمع بين الحركات وأصوات اللين، إذ أنهما في الأصل شيء واحد، ولا فرق بينهما إلا من حيث المدة الزمنية التي يحتاجها كل منهما لإنتاجه، وهذا ما أوضحه الدكتور رمضان عبد التواب من خلال قوله: "إن الامتداد الزمني لأي صوت من أصوات الحركات الثلاث، يؤدي إلى صوت من أصوات العلة المعروفة"^٤.

فهذا يدل صراحة على أننا نستطيع الحصول على صوت من أصوات اللين عند الزيادة في زمن النطق، كما أننا نحصل على الحركة إذا قمنا بتقصير الزمن في صوت العلق. وهذا يقودنا إلى القول إن الحركة قد تنوب عن الحركة، غير أنها لا تنوب عن الحرف، ويمكننا أن نوضح ذلك بالأمثلة، فنقول إن باستطاعتنا أن نقول (من) بدلا من قولنا (مني)، ولكننا لا نستطيع أن نقول (شأ) بدلا من (شيئاً). يحذف الياء، ونطق الحركة القصيرة، ومن هنا نجد أن عملية الاجتزاء تتم بتقصير الحركة الطويلة، وبهذا تنوب الحركات القصيرة

^١ سر صناعة الإعراب ٢٨١١

^٢ الكتاب ١٨٤١-١٨٦٠، و ٢٦١١

^٣ الخصائص ١٣٥١-١٣٦٠

^٤ المدخل إلى علم اللغة ٩٧٨

عن الطويلة، ولا تنوب الحركات عن الحروف.

ومن أمظاهر الاجتزاء في القراءات القرآنية، ما ورد في قوله تعالى: "أسلمت وجهي لله ومن اتبعن"^١.

قال ابن مجاهد: "فوصلها بياء، ووقف بغير ياء، أبو عمرو، واختلف عن نافع، فروى عنه إسماعيل ويعقوب ابنا جعفر، وابن جهمز، وقالون وورش، والمسيبي، وإسماعيل بن أبي أويس، ويعقوب بن أبي إبراهيم بن سعيد، أنه وصل بياء، ووقف بغير ياء، وروى عنه أبو قرّة، "ومن اتبعن" لا يمد الياء. ووصل ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، "اتبعن" بغير ياء ووقفوا بغير ياء"^٢.

وأورد ابن زنجلة، والعكبري، والصفاقسي، والبناء، وأبو حيان هذه القراءة، وجوزوا فيها إثبات الياء على الأصل. كما جوزوا حذفها لأن الكسرة تنوب عنها^٣. ونظير ذلك قوله تعالى: "أكرمّن وأهانن"^٤. حيث قرأ ابن كثير بالياء وقفا ووصلا، وحذفها نافع وقفا، وحذفها باقي السبعة^٥.

أشار العلماء الذين وجهوا هذه القراءة، إلى أن نيابة الكسرة عن الياء في هذا الموضع جائزة، كما أن إثبات الياء على الأصل جائزة.

والحق أن هذا الموضع يخلو من الياء تماما ولا يتضمن أكثر من الحركة الطويلة في آخره، وقد أشرنا قبلا أن العربية عرفت نيابة الحركات القصيرة عن الطويلة، ويبدو هنا أن من قرأ بغير ياء على حد تعبير القدماء، إنما لجأ في الحقيقة إلى تقصير وتقليل المدة الزمنية لحركة الكسرة الطويلة الواقعة في آخر الفعل (اتبع). ويزداد الأمر وضوحا من خلال المخطط التوضيحي الآتي:

^١ آل عمران ٢٠٨

^٢ السبعة ٢٢٣

^٣ انظر الحجة لابن زنجلة ١٥٨، وإملاء ما من به الرحمن ١٣٦١، وغيث النفع ١٧٥، وإشغاف فضلاء البشر ١١٣، والبحر المحيط ٧٤٣

^٤ الفجر ١٥١-١٦

^٥ البحر المحيط ٤٧٤\١٠

أَتَبَعْنِي < أَتَبَعْنِ
(>ittaba<ani < (>ittaba<anī

ونستطيع أن نحري الأمر نفسه على النظائر المستعملة في هذا المقام "أكرمن و أهانن" إذ الأصل فيهما أن يكونا بالحركة الطويلة في آخرهما، لأن هذه الحركة إنما هي دلالة ضمير المتكلم (iii) ثم قصرت الحركة (i) وذلك على النحو الآتي:

أهانني < أهانن و أكرمني < أكرمن
>ahānani < >ahānani >akramanī < >akramani

ومما جاء على الاجتزاء قوله تعالى: "يا بُنَيَّ اركبْ مَعَنَا"^١.
قرأ الجمهور "يا بُنَيَّ" بكسر ياء الضمير، وروى أبو بكر عن عاصم "يا بُنَيَّ" بفتح الياء^٢. وقد وجهت على أنها فيه بدلا من الألف، إذ الأصل "يا بُنَيَّا" فساجتزا القارئ بالفتحة من الألف، ونظير ذلك اجتزاء باقي السبعة، بالكسرة عن الياء في قراءتهم بكسر الياء "يا بُنَيَّ"^٣. وذهب العكبري إلى أن الألف ساقطة للالتقاء الساكنين^٤.

^١ هود ٤٢١

^٢ السبعة ٣٣٤١، والكشف ٢٩١/٥ والحجة لابن خالويه ١٧٨، والحجة لابن زنجلة ٣٤٠، وإملاء ما من به الرحمن ٣٣٥/٢

^٣ الحجة لابن خالويه ١٧٨، والبحر المحيط ١٥٧/٦

^٤ إملاء ما من به الرحمن ٣٣٤/٢

القضايا الصرفية للنظير من القرآن والقراءات:

لم تُقصر اختلافات القراء على تلك القضايا المتعلقة بقضايا الصوت، بل تعدتها إلى مجموع من المواضع التي تعنى ببنية الكلمة ذاتها، وهذا ما يعز عنه بقضايا الصرف، وسنحاول في هذا القسم أن نقف على مجموعة من مواطن الاختلافات الصرفية بين القراء، ونختار منها المواضع الآتية:

• فعل وأفعل:

يتعلق الحديث هنا بوزن (فَعَّل)، ذلك الوزن الذي ينشأ من تكرير عين الفعل فيه، ليصبح دالا على معنى الشدة والتكرار في الحدث، وقد أشار بروكلمان إلى ذلك حيث يقول: "وينتج بتكرير عين الفعل، وزن يدل على الشدة والتكرار، غير أنه مما يدل كذلك على معنى السببية مثال ذلك في العربية (fakḳada)، وفي الحبشية (fakḳada)، وفي العبرية (pikḳed)، وفي الآرامية (pakḳed)، وحركة العين في هاتين اللغتين الأخيرتين، مقيسة على حركتها في المضارع، وفي الآشورية (pakḳad)"^١.

ويتعلق الأمر في الجانب الآخر بوزن (أَفْعَل)، الذي ينشأ من زيادة همزة في أوله. وهنا تقترب صيغتا (فعل وأفعل) من حيث المعنى، إذ نجد العديد من علماء العربية السابقين قد اتفقوا على أن تكرير العين في (فعل) إنما يفيد معنى التكثر كمعنى رئيس لهذه الصيغة، وإن كانت لا تخلو من بعض المعاني الأخرى كالسلب والتعدي^٢. ومعلوم أن صيغة أفعل تشاركها هذه المعاني .

ولم تنفرد العربية بصيغة (فَعَّل) وزنا ومعنى، ومن الأمثلة على ذلك ما نجده في العبرية نحو *kaṭṭēl* الذي له معنى التكثر^٣.

وهذا لا يختلف عن الحبشية التي نجد فيها مثلا الفعل *ḳattala* ، ومثلها الآرامية *ḳattēlā*، زيادة على الأكادية *ḳattala*^٤.

وأما صيغة (أَفْعَل)، فإن العديد ممن تعرضوا لهذه الصيغة بالدراسة والبحث من

^١ فقه اللغات السامية ١٠٩ \

^٢ الكتاب ٦٨٤ \، وانظر المقضب ٢٥٧ \، وشرح الشافعي ٨٣ \، ٩٢ \

^٣ انظر قواعد اللغة العبرية ٥٢ \- ٥٣

^٤ المدخل إلى علم اللغة ٢٣٢ \

القدماء، جعلوها مساوية لصيغة (فعل) المجرد في كثير من امثلتها، بمعنى أن صيغة (فعل و أفعل) لا تختلفان من حيث المعنى، وليس اختلافهما إلا من قبيل اللهجات العربية، يقول السجستاني: " هذا باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد .. " ^١ . ومثل هذا تماماً جاء عند ابن السراج، والزجاج، وابن القوطية ^٢ .

وقد أنكر الأصمعي لغة الهمز في مثل (أفعل) وردّها، عادة إياها من الأقل فصاحة، وكان هذا عندما سمع قول الشاعر:

لئن فتنتني لحي بالأمس أفتنت سعيداً فأمنسى قد قلّى كلّ مسلم ^٣

فقال الأصمعي: ذلك مخنث، ولست آخذ بلغته ^٤ .

كان ينبغي ألا يصدر عن الأصمعي مثل هذا الحكم ، لأنه يكون بذلك قد أنكر بعض القراءات الواردة من مثل قراءة عيسى بن عمر " ومنهم من يقول أنذن لي ولا تفتني " بضم التاء ^٥ .

ومما تجدر الإشارة إليه، تلك المجموعة من الألفاظ التي استعملت عند الحجازيين بالهمز على (أفعل) نحو أسرى، وتلك الألفاظ التي جاءت عن التميميين من غير همز على فَعَلَ نحو سرى، وهذا ما دفع الدكتور أحمد علم الدين الجندى، إلى القول، بوجود فرق معنوي بين (فعل وأفعل)، لأن كل زيادة في المبني لا بد وأن ترافقها زيادة في المعنى ^٦ .

كانت لهجة الحجازيين تميل إلى التخلص من صوت الهمزة لصعوبته في النطق، ولما صار الهمز شعار العربية الفصحى، بدأ الحجازيون يعيدون الهمز لتلك الألفاظ التي سهلوها، وخلال ذلك اصطدموا بمجموعة من الألفاظ التي ظنوا أنها كانت مهموزة ثم سهلت، فعملوا على همزها، مبالغة منهم في التفصح ^٧ ، وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل ضمن موضوع الخدلة لاحقاً - إن شاء الله - ولن هنا نستطيع القول إن مثل

^١ فعلت وأفعلت ٨٧٨

^٢ انظر الأصول في النحو ١٢٤٨٣-١٢٥٠، وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج، وكتاب الأفعال لابن القوطية

^٣ ينسب لأعشى همدان انظر لسان العرب (قن) ٣١٧٨١٣

^٤ لسان العرب (قن) ٣١٧٨١٣-٣١٨

^٥ البحر المحيط ٤٣١/٥

^٦ دراسة في صيغتي فعل وأفعل، مجلة مجمع اللغة العربية، في القاهرة، مجلد ٣٢ سنة ١٩٧٣ ص ١١١

^٧ التطور اللغوي ٨١٨

هذه الألفاظ المهمزة التي وقعت في لهجة الحجازيين، جاءت من هذا الباب، ولا علاقة باختلاف المعنى الناشئ عن الزيادة.

ومما جاء من باب (فعل وأفعل) في القراءات القرآنية قوله تعالى: "قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر... قل الله ينجيكم"^١.

قال في الكشف: "قرأ الكوفيون وهشام بالتشديد جعلوه من بَنَى يُنَجِّي، وقرأ الباقر بالتخفيف جعلوه من أُنْجَى يُنْجِي"^٢.

يكاد يتفق العلماء الذين أوردوا هذه القراءة، على أن من قرأ بالتشديد جعلها من الفعل بَنَى يُنَجِّي، ومن قرأها بالتخفيف، جعلها من الفعل أُنْجَى يُنْجِي، والمعنى واحد^٣. ونظير ذلك قوله تعالى: "فمَهَّلَ الكافرين أمهالهم زويد"^٤.

سبق وأشرنا إلى أن مثل هذه الألفاظ تأتي بمعنى واحد في العربية، ولما اشتركت صيغتا (فعل وأفعل) في المعنى، جاز أن يرد الفعل بأي الصيغتين لعدم مساس ذلك بالمعنى، أو الإخلال به، ومن هنا جاء قوله "يُنْجِيكم، وَيُنَجِّيكم"، بالتشديد والتخفيف، لأن المعنى فيهما واحد، وإلى هذا أشار ابن منظور بقوله: "أُنْجِيتَ غَيْرِي وَأُنْجِيتَهُ... وَنَجَّاهُ وَأُنْجَاهُ"^٥.

ولعل هذا يصدق على النظر في قوله "مَهَّلَ وَأَمَهَّلَ" إذ يقترب المعنى فيهما، أو يتشابه على حد قول ابن منظور "أمهله، أَنْظَرَهُ، وَمَهَّلَهُ أَجَلَهُ"^٦. وهذا ما سوغ الجمع بين هذين الفعلين في سياق واحد.

مجيء المصدر على غير قياس الفعل:

تكثر الإشارات الواردة في الكتب النحوية، والتي تميز مجيء المصدر مخالفا لقياس

^١ الأنعام ٦٣-٦٤

^٢ الكشف ٤٣٥٩-٤٣٦٠

^٣ المحجة لابن خالويه (١٤١)، وانظر الكشف (٤٣٦١)، والمحجة لابن زنجلة (٢٥٥)، وإملاء ما من به الرحمن (٢٥٣١)، والبحر المحيط

٥٤٢/٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٠٨

^٤ الطارق ١٧

^٥ لسان العرب (نجا) ٣٠٥/٥١

^٦ لسان العرب (مهل) ٦٣٣/١١

الفعل، شريطة أن نأمن اللبس في مثل هذه المواضع، وذلك نحو قولنا: أنبتة نباتا. وقد أشار سيويه إلى ذلك في كتابه تحت باب: "ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد، وذلك قولك اجتور تجاورا"^١. غير أن هذا الأمر كان مشروطا باتفاق المعنى بين الفعلين على حد قول المبرد: "وغلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر"^٢.

وقد فصل السيوطي في هذه القضية، حين قسم المصدر المخالف للفعل إلى قسمين: الأول أن يكون من لفظه، وهو جار عليه، نحو قوله تعالى: "أنبتكم من الأرض نباتا". وقد حدد لهذا القسم ثلاثة مذاهب في نصب المصدر وهي:

- أن ينتصب المصدر بالفعل الظاهر.
- أن ينتصب المصدر بفعل مضمر يدل عليه الظاهر.
- إذا كان مغايرا لمعنى الفعل الظاهر، فينتصب بفعل مضمر، أما إذا كان بمعنى الفعل الظاهر، فإنه ينتصب به.

الثاني أن يكون المصدر من غير لفظ الفعل، ويورد هنا ثلاثة مذاهب أيضا:

- أن ينتصب المصدر بفعل مضمر من لفظه.
- أن ينتصب المصدر بالفعل الظاهر لأنه بمعناه.
- أن ينتصب بفعل مضمر من لفظه لأنه يريد به التوكيد، أما إن لم يكن للتوكيد، فيوضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر، وإن لم يوضع له فعل، نصب بالظاهر^٣.

جاء في العربية نوع آخر من المصادر المخالفة للفعل، تلك المصادر المبدوءة بالتاء نحو (تبع تبعاً)، و (تخذ تحذاً)، وهذه المصادر على نوعين:

الأول: ما جاء مصدرا لفعل يخلو من التاء نحو (ورث تراثاً)، ويبدو أن مثل هذه المصادر إنما وقعت فيها التاء من قبيل الحذف والتعويض، وهذا ناتج عن التخلص من الحركات المزدوجة المرفوضة (diphthong)، أو التخلص من الهمزات المتوالية، وما يليه من القياس الخاطيء على مصادر الأفعال تائية الفاء.

^١ الكاتب ٨١/٤

^٢ المقنن ٧٣١-٧٤، وانظر الأصول في النحو ١٣٤-١٣٥

^٣ مع المراجع ٩٨١٣-١٠٠

ومثال التخلص من الحركات المزدوجة قولهم (تراثا)، فالفعل (ورث) عرضة لتشكيل الحركة المزدوجة، عند صياغته على زنة الافتعال، إذ يصبح

ورث < اوترث
(>warita < iwtarata)

والمقطع (wi) مقطع مرفوض في اللغة العربية ولهذا تميل اللغة إلى التخلص منه بإسقاطه من الكلام، وهنا تظهر فجوة في الكلام، وللتعويض عنها تلجأ اللغة إلى التشديد كما يأتي:

ورث < اوترث < اترث < اترث
(>warita < iwtarata (< i*tarata < ittarata (>)
الفعل صيغة افتعل حذف الحركة المزدوجة التعويض عن الفجوة بالتشديد

وبعد الحصول على هذه الصيغة (اثرث) تتم عملية القياس الخاطيء على الأفعال التائية الفاء من مثل (تبع اتباعا) وذلك على النحو

ورث < اوترث < اترث < اترث
(>warita < iwtarata (> ittarata (> ittirat (> tarata
الفعل صيغة افتعل القياسية صيغة افتعل بعد التعويض الصيغة المصدر الفعل الجديد الجديدة

وأما ما جاء من باب حذف الهمزة فنحو قولهم "أخذ تأخذ"، إذ تتوالى الهمسرات في المقطع الصوتي عند صياغة الفعل "أخذ" على زنة الافتعال، وهذا التوالي تمقته اللغة وتحاول التخلص منه بإسقاطه، وعندئذ تظهر فجوة في الكلام كما هو الحال في الحركة المزدوجة، وهنا تلجأ اللغة إلى التعويض عن ذلك بالتشديد على النحو

أخذ < اأخذ < اتأخذ < اتأخذ
(>ahada < i>tahada (> itahada (> ittahada (>)

وهنا تتم عملية القياس الخاطيء على الأفعال التائية، فيتشكل الفعل الجديد (تأخذ) ومصدره (تأخذ):

أخذ < اأخذ < اتأخذ < اتأخذ
(>ahada < i>tahada (> ittahada (> tahada

ومن النظائر على هذا الباب قوله تعالى: "إلا أن تتقوا منهم تقاة"^١.

وهي قراءة الجمهور، وقد وجهت على أنها مصدر أصله (تَقَيَّة)، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا (تقاة)، وهو مصدر على غير قياس الفعل، إذ لو كان على القياس لكان (اتقاء)^١، ونظير ذلك قوله تعالى: "وتبتل إليه تبتيلاً"^٢.

جاء المصدر في هذا الموضع على غير قياس الفعل، ونحن وإن كنا نوافق القدماء في هذا، إلا أننا نخالفهم في أن تكون الياء انقلبت أو تحولت إلى ألف، لأنها تحركت وجاء ما قبلها مفتوحاً. والذي نميل إليه هنا أن هذا المصدر أصله (تَقَيَّة)، (tukayātun) ولا يخفى أنه يتضمن حركة مزدوجة ترفضها اللغة، وتتخلص منها بإسقاط شبه الحركة (y)، وهنا تلتقي حركة (i) مع (i) وتشكلان حركة واحدة طويلة، على النحو

tukāt < tukaāt < tukayāt
الفعل التقاء الحركات انقلاب (ā) إلى (ā)

وأما النظير "تبتيلاً" فهو أيضاً مصدر على غير قياس الفعل إذ القياس فيه أن يكون مصدره على تبتلاً لا تبتيلاً.

• التأنيث على المعنى:

يشيع في العربية أن تستخدم في بعض الأحيان ألفاظاً مذكّرة للدلالة على المؤنث، كما يشيع أن تستخدم الألفاظ المؤنثة للدلالة على المذكر، وذلك نحو نعت المذكر باسم مؤنث مثل تسمية الأشخاص حمزة، وبركات، ولا شك أن هذه الألفاظ مؤنثة. ومثل ذلك أيضاً تسمية الإناث بأسماء مذكّرة من مثل: جهاد ونضال، وهذا شائع في العريضة قديماً وحديثاً. ومن هنا نستطيع القول إن العربية لم تفرض على أبنائها تلك القيود القاسية التي تجبرهم على استعمال ثابت للألفاظ، بحيث لا تستخدم الألفاظ المذكّرة إلا مع المذكر، وأن لا تستخدم الألفاظ المؤنثة إلا مع المؤنث؛ بل نجدها قد تركت فسحة من الأمر في هذا المجال، لتتناوب الألفاظ فيما بينها، فتستعمل المؤنثات مع المذكرات، كما تستعمل المذكرات مع المؤنثات، على أن يجري ذلك ضمن إطار تحقيق المعنى، وأمن اللبس.

اهتم ابن جني بقضية الحمل على المعنى، وجعلها شائعة مطردة في العربية، وهنا يقول: "واعلم أن هذا الشرح غور في العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن

^١ السبعة ٢٠٤، والحجة لابن خالويه ١٠٧٨، والجامع لأحكام القرآن ٥٧٨-٥٨٠، والبحر المحيط ٩٤١٣

^٢ المزمل ٨١

وفصيح الكلام منثورا، ومنظوما، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث "١. وقال أيضا: "وأما تأنيث المذكر، فكقراءة من قرأ: "تلتقطه بعض السيارة"، وكقولهم: ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه. أنت ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعًا، ولما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى "٢.

يجعل ابن جني قضية الحمل على المعنى سببا رئيسا في جواز استعمال مثل هذه الأنماط اللغوية، ويؤيد هذا بقصة أبي عمرو، عندما سمع رجلا من أهل اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها. فقال له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟ فقال أبو عمرو: فما اللغوب؟ قال: الأحمق "٣.

تركت اللغة باب التعبير واستعمال القوالب اللفظية المتعلقة بالجنس مفتوحا أمام الناطقين، وهذا نوع من السهولة التي تميل إليها العربية، ولعل ما يؤيد هذا ما نجده في مظان اللغة من أمثلة كثيرة شعرية كانت أو نثرية، جاءت على هذا الأمر، فنحن وإن كنا نعد التناوب بين المذكر والمؤنث من باب الاتساع في اللغة، وإفساح المجال فيها، إلا أننا نوافق ابن جني في أن يكون المعنى هو الضابط الرئيس في مثل هذه الاستعمالات.

ومما جاء في النظر على تأنيث المذكر قوله تعالى: "وكذب به قومك وهو الحق" "٤.

قرأ الجمهور "كذب" بالتذكير، وقرأ ابن أبي عبيدة "وكذبت" بالتأنيث "ونظيره قوله تعالى: "كذبت قوم نوح" "٥.

علمنا أن العربية تفسح المجال لأبنائها لاستعمال التذكير والتأنيث دون تقييد مرهق، على أن يبقى ذلك ضمن إطار يحكمه المعنى بالدرجة الأولى. وقد حدد القدماء شروطا أو حالات لا يجوز معها إلا التأنيث الحقيقي، وهو المؤنث الذي له ذكر كالحيوان، كما نبهوا على الحالات التي يجوز فيها حذف تاء التأنيث في الأسماء المؤنثة تأنيثا غير حقيقي، وإلى هذا أشار ابن السراج بقوله: "وقال أبو العباس رحمه الله: إن التأنيث معنى لازم غير مقارن، إذا

١ الخصائص ٤١٣/٢

٢ الخصائص ٤١٧/٢

٣ الخصائص ٤١٨/٢

٤ الأنعام ٦٦

٥ الجامع لأحكام القرآن ١١/٧، والبحر المحيط ٥٤٤/٤

٦ الشعراء ١٠٥١

لزم المعنى لزمت علامته، وليس كذا التثنية والجمع، لأنه يجوز أن يفترق الاثنان والجمع فتخبر عن كل واحد منهما على حياله، والتأنيث الحقيقي الذي لا يجوز فعله إلا بعلامة التأنيث هو كل مؤنث له ذكر كالحَيوان. نحو قولك قامت أمة الله، ونتجت فرسك والناق، إلا أن يضطر شاعر فيجوز له حذف العلامة على قبح، فإن كان التأنيث في الاسم ولا معنى تحته، فأنت مخير، إن شئت جئت بالتاء لتأنيث اللفظ، وإن شئت حذفته^١. وفي قوله تعالى "كذبت" نجد القارئ قد أدرك هنا من هذا الباب الذي قال فيه ابن السراج نقلاً عن المبرد، وهو ما أطلقنا عليه اسم الاتساع، أو التوسع في اللغة، وذلك عندما كان (القوم) في معنى الجماعة، ساغ له ذلك. ولعل هذا لا يختلف عن النظر الذي جئنا به هنا وهو قوله تعالى: "كذبت قوم نوح"، إذ جاء القوم هنا على معنى الجماعة من الناس.

• اسم المكان من غير الثلاثي:

تشير معظم كتب النحو القديمة إلى أن اسم المكان من غير الفعل الثلاثي، يصاغ على وزن (مَفْعَل)، بضم الأول، وقد ذكر سيبويه في معرض حديثه عن اشتقاق الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها، بأن ما كان من (فَعَل يَفْعُل)، فإن موضع الفعل - اسم المكان - مَفْعَل. وأما ما كان من باب (فَعَل يَفْعَل) فإن اسم المكان منه يكون مفتوحاً، وأما ما كان (يَفْعُل) منه مضموماً بمترلة ما كان (يَفْعُل)، منه مفتوحاً. وهذا جميعه من الثلاثي.

وفي موضع آخر نجد يشير إلى اشتقاق اسم المكان من الرباعي، إذ يعطيه شكل اسم المفعول من حيث البناء، لما بينهما من شبه على حد قوله: "فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول، والمكان مفعول فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول، لأنه يخرج من بنات الثلاثة، فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله"^٢.

^١ الأصول في النحو ١٧٣١-١٧٤، و٤٧٦/٣

^٢ الكتاب ٨٧/٤

^٣ الكتاب ٩٥٤، والمقتضب ٧٤١-٧٥، و١١٨/٢، والخصائص ٣٦٧/١، وشرح الشافية ١٨٦

ومن النظائر على اسم المكان، ما جاء في قوله تعالى: "قال رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق".^١

قرأ الجمهور "مدخل ومخرج" بضم الميم فيهما، وقرأ الحسن "مدخل ومخرج" بالفتح.^٢ ونسبها أبو حيان لقتادة وأبي حيوة وحيد وإبراهيم ابن أبي عتبة.^٣

وقد وجهت قراءة الضم على أنها اسم مكان من أدخل وأخرج، كما وجهت قراءة الفتح على أنها اسم مكان من دخل وخرج.^٤ وقال أبو حيان: قال صاحب اللوائح: وهما مصدران من دخل وأخرج، ولكنه جاء من معنى أدخلني وأخرجني، المتقدمين دون لفظهما، ومثلهما "أنبتكم من الأرض نباتا" وهذا رأي أبي حيان أيضا.^٥

يرى الموجهون أن من قرأ "مدخل" ، ومخرج" أراد به المصدر على القياس في الأفعال من غير الثلاثية، وأن من قرأ "مدخل ومخرج" بالفتح، جاء به مصدرا على غير قياس الفعل، والمسوغ لهذا أن (فعل و أفعل) كثيرا ما يقعان بمعنى واحد.

ويبدو أن هذا غير صحيح إذ يختلف الفعل (دخل) عن الفعل (أدخل) في المعنى، ومعلوم أنه لا يجوز أن يأتي المصدر على خلاف الفعل إلا بشرط هو أن يكون الفعلان بمعنى واحد. ومن هنا نستطيع القول إن من قرأ "مدخل" بالضم إنما أراد به اشتقاق اسم المكان من الفعل (أدخل) وهذا قياسي في اللغة أيضا.

وأما الظاهر المستعمل هنا وهو قوله تعالى "أنبتكم من الأرض نباتا" فيختلف عن المثال لأن (أُنْبِتَ وَنَبَتَ) بمعنى واحد.^٦ ويجوز فيهما مجيء المصدر على خلاف الفعل أو على غير قياس الفعل، وهذا يظهر عدم التوافق بين المثال ونظيره.

^١ الإسراء، ٨٠.

^٢ والجامع لأحكام القرآن ٣١٣/١٠، والبحر المحيط ٣٣٧/١، وإتحاف فضلاء البشر ٢٨٦/١

^٣ البحر المحيط ١٠٣/٧

^٤ الجامع لأحكام القرآن ٣١٣/١٠، والبحر المحيط ١٠٣/٧، إتحاف فضلاء البشر ٢٨٦/١

^٥ البحر المحيط ١٠٣/٧

^٦ لسان العرب (نبت) ٩٦-٩٥/٢

في قضايا التركيب للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

لا شك أن القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، يتضمن ألوانا متنوعة من قضايا اللغة العربية، ومزاياها الكثيرة، ويظهر هذا جزءا من النواحي التركيبية التي تطالعنا عند قراءة كتاب الله العظيم، أو كتب من خدّم القرآن من علماء النحو واللغة. ومن أهم القضايا التركيبية في هذا الفصل، ما يأتي:

• في المرفوعات:

• حذف المبتدأ:

يعد الحذف في الكلام من السمات البارزة في أسلوب اللغة العربية، وفيه يستطيع المتكلم أن يتخلص من طرف أو ركن من أركان الكلام، دون أن يؤثر ذلك في التركيب اللغوي، وقد جعل ابن جني الحذف بابا تظهر فيه شجاعة العربية، إذ يقول: "باب في شجاعة العربية: اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقدم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف".^١

لم تترك اللغة أمر الحذف دون ضوابط أو قيود، بل جعلت ذلك مقيدا بانتفاء اللبس من الكلام بعد الحذف، وقد أشار سيبويه إلى ذلك ضمن باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبني عليه -الخبر- مظهرا "وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله".^٢

كان الحذف من الأسباب التي دفعت العلماء إلى التأويل والتقدير في كثير من المواضع، وذلك أنه كانوا قد قرروا القواعد التي تسير اللغة وفقها، حيث حددوا كلا من الحرف، والكلمة، والجملة، وبينوا أن الجملة قسمان: اسمية وفعلية، وأن كل قسم منهما يتكون من مسند ومسند إليه؛ هما عمدا الجملة، ومن هنا كانوا يقدرّون في الكلام كل ما يروونه ناقصا من الكلام أو غير ظاهر، حتى بات الأمر لا يخلو من التكلف في بعض الأحيان، ولعل هذا ما قصده الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى حين قال: "ولو أننا عرضنا ما يذكره العربون من تقديرات في هذه المواضع وسواها، لوجدناهم يتكلفونها من بين ثنايا

^١ الحصاص ٣٦٢/٣

^٢ الكتاب ١٣٠/٢، وانظر المقتضب ١٢٩/٤، والأصول في النحو ٦٧١-٦٨

العبارة، ولو صرح بها في الكلام لخرج عما قصد إليه^١.

ويبدو أن اللجوء إلى التقدير في بعض المواضع، كان بسبب تحديد معاني الجمل، لأن معاني المفردات أو البنية السطحية -ظاهر الكلام- ليس بالأمر الوحيد القادر على تحديد المعنى المراد، بل هناك أمر آخر يفوقه أهمية في تحديد معنى الجملة، وهو البنية العميقة للكلام، والتي تتحول إلى بنية سطحية بفعل القواعد التحويلي التي تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها^٢.

"وهنا نرى أن الجمل المتعددة المعاني، تتطلب تقدير بنية داخلية، تختلف عن البنية الخارجية المستعملة فعلاً، أي أصل مختلف عن ظاهر اللفظ؛ لأنه لا تفسير لوجود معانٍ لمثل هذه الجمل إلا بهذا التقدير"^٣.

ومما جاء على حذف المبتدأ في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "تماماً على الذي أحسن وتفصيلاً لكل شيء"^٤.

قرأ الجمهور "أحسن" بالفتح، وقرا الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر "أحسن" بالرفع^٥، وقد جاء توجيه الرفع في كتب القراءات التي أوردت هذه القراءة، على أن قولهم "أحسن" خير لمبتدأ محذوف، والتقدير (هو أحسن)^٦. فقوله "أحسن" خير وصلصة، ونظيره قراءة الضحاك وإبراهيم ابن أبي عبلة ورؤية والعجاج وقطرب "مثلاً ما بعوضة"^٧ برفع بعوضة^٨، وهي قراءة نسبها ابن جني لرؤية فقط^٩.

يبدو أن من قرأ بالرفع، قد جاء بالكلام على بنيته العميقة الآتية:

تماماً على الذي هو أحسن

^١ نحو القرآن ٢١\

^٢ التقدير وظاهر اللفظ، د. داود عبده، مجلة الفكر العربي، العدد ٨-٩، سنة ٧٩، ص ٦-٧

^٣ المصدر السابق ص ١٠

^٤ الأنعام ١٥٤\

^٥ جامع البيان ٩١\٨، والبحر المحيط ٦٩٤\٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٠\

^٦ معاني القرآن للقراء ٣٦٥\١، وجامع البيان ٩١\٨، وإملاء ما من به الرحمن ٢٧٣\١، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٠\

^٧ البقرة ٢٦\

^٨ البحر المحيط ١٩٨\١

^٩ المختصب ٦٤\١

ثم لجأت اللغة إلى التخلص من الضمير (هو) لدلالة السياق عليه، حيث إن حذفه لا يترك لبساً في الكلام، أو خللاً في العبارة، وهذا أمر تقبله القواعد التحويلية للغة. بمعنى أن الجملة قد تحولت على النحو الآتي:

تماماً على الذي هو أحسنُ == تماماً على الذي أحسنُ

البنية العميقة تحولت إلى البنية السطحية

أي أن حذف الضمير هنا، يعد عنصراً تحويلياً، حول شكل الجملة إلى شكل آخر لغرض دلالي.

أما النظر "بعوضة" فالظاهر أنه مشابه للمثال، حيث إن البنية الافتراضية له أن يقع متضمناً الضمير (هو) على الشكل الآتي:

مثلاً ما هو بعوضة

ثم مالت اللغة إلى التخلص من الضمير (هو) لدلالة السياق عليه، ولعدم إخلاله بالتركيب اللغوي بعد الحذف، ولهذا تحولت الجملة كما يأتي:

مثلاً ما هو بعوضة == مثلاً ما بعوضة

البنية العميقة تحولت إلى البنية السطحية بعد حذف الضمير

• خبر إن :

تعد (إن) وأخواتها من الحروف النواسخ، التي تدخل على الجملة الاسمية، المكونة من المبتدأ والخبر، فتنصب الاسم الأول، وترفع الثاني -وهذا مذهب البصريين- أو أنها تنصب الأول وتبقي الثاني مرفوعاً -وهذا مذهب الكوفيين-^١

ولا يخفى أن النظام اللغوي يسمح بشيء من التوسع في الحروف النواسخ، حالها في ذلك حال المبتدأ والخبر، فكما يجوز فيهما الحذف والتقديم والتأخير، كذلك يجوز في النواسخ في الشيء نفسه. وقد مالت الدراسات النحوية منذ أيام سيبويه إلى جواز حذف خبر (إن)، دون أن يكون لهذا الأمر ضابط ولا قيد سوى وضوح المعنى، وعدم اللبس، يقول المبرد: "ومما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له، قولهم: لا عليك، إنما يريدون لا بأس عليك. وقولهم: ليس إلا، وليس غير، إنما يريدون ليس إلا ذلك. ويقول القائل: أما بقي لكم أحد، فإن الناس ألب عليكم؟ فنقول: إن زيدا، وإن عمراً، أي لنا. والمعرفة

^١ انظر شرح ابن عقيل ٣١٨/١-٣١٩

والنكرة هاهنا واحد، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني^١. وهذا كلام يتابع فيه سيويه، ويوافقهما عليه ابن السراج^٢.

ومما جاء على حذف خبر (إن) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "إن وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين"^٣.

قرأ الجمهور "إن وليي الله" بياء مشددة بعدها ياء مفتوحة، ورفع لفظ الجلالة، وقرأ عاصم "إن ولي الله" بياء مشددة وكسر لفظ الجلالة^٤، وقد علق النحاس على القراءة الأخيرة "إن ولي الله" أنه يعني جبريل -عليه السلام- بمعنى إلى أن الخبر هو قوله تعالى: "الذي نزل الكتاب"، أو أن يكون الخبر محذوفاً تقدره (جبريل)، فكأنه قلل: إن ولي الله الذي نزل الكتاب جبريل.

نجد أن أبا حيان قد حمل هذا الموضع على حذف الخبر، وقد أشار إلى أن حذف خبر (إن) جازئ لدلالة السياق عليه^٥، ونظيره قوله تعالى: "إن الذين كفروا بالذکر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز"^٦. وكذلك قوله تعالى: "إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام"^٧.

ولا يستقيم هذا لأبي حيان إلا أن يكون الاسم الموصول (الذي) نعتاً للفظ الجلالة، حيث يكون الذي أنزل الكتاب هو الله، فيكون ترتيب الجملة في البيئة العميقة على النحو الآتي:

إن ولي الله الذي أنزل الكتاب جبريل.

مسند إليه نعت مسند

ثم حذف الخبر لدلالة السياق عليه، فتحولت على الشكل الآتي:

إن ولي الله الذي أنزل الكتاب جبريل == إن ولي الله الذي أنزل الكتاب

^١ المقنض ١٢٩/٤-١٣٠.

^٢ انظر الكاتب ١٤١/٢، والأصول في النحو ٢٥٨/١.

^٣ الأعراف ١٩٦١.

^٤ إعراب القرآن للنحاس ٦٥٨/١، والبحر المحيط ٢٥٥/٥.

^٥ إعراب القرآن للنحاس ٦٥٨/١-٦٥٩.

^٦ البحر المحيط ٢٥٦/٥.

^٧ فصلت ١٤١.

^٨ الحج ٢٥١.

وهو تحويل عن طريق الحذف.

ولعل النظر لا يختلف عن هذا، إذ يمكن حمله على تقدير خبر محذوف هو (لا يخفون علينا) كما قدره العلماء^١. وكذلك في النظر الآخر " إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله "، حيث يكون الخبر فيه (خسروا وهلكوا)^٢. بمعنى أن ترتيب الجملة في البنية العميقة سيكون على الشكل الآتي:

إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم لا يخفون علينا

مسند

مسند إليه

وكذلك يكون ترتيب النظر الآخر على الشكل الآتي:

إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله خسروا وهلكوا

مسند

مسند إليه

ثم حذف الخبر لدلالة السياق عليه.

وأما إذا حملت الآية على اعتبار أن قوله تعالى: "الذي أنزل الكتاب"، هو الخبر، وهو الجزء المتمم للفائدة في الجملة، بمعنى أن جبريل هو الذي أنزل الكتاب بأمر الله على الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- فإن الجملة ستخلو من الحذف والتقدير، إذ لا موجب لذلك، لأن الجملة على هذا ستكون تامة، ويظهر فيها عمدتا الجملة، المسند والمسند إليه.

• في المنصوبات:

• الحال:

والحال في اللغة، كَيْفَةُ الإنسان، أو ما كان عليه من خير أو شر، يُدَكَّر ويؤنث، ويجمع على أحوال وأحولة^٣.

أما في الاصطلاح، فهو "هيئة الفاعل أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه"^٤. أو "هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة"^٥.

^١ البحر المحيط ٣١٠/٦

^٢ البحر المحيط ٤٩٨/٧-٤٩٩

^٣ لسان العرب (حول) ١٩٠/١١

^٤ الأصول في النحو ٢١٣/١

^٥ شرح ابن عقيل ٥٦٨/١

يشير العلماء إلى أن هذا النوع من المنصوبات؛ إنما هو فضلة تقع بعد تمام الكلام، يقول سيويه: " هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل، مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتمميا مرة وقيسيا مرة أخرى؟^١ ". ويوضح هذا قول المبرد: " واعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى... وكذلك الحال هي مفعول فيها"^٢. وقد تابعه ابن السراج في ذلك، حيث جعل الحال مشبهة بالمفعول به، ويقول في ذلك: " فأما الذي يسمونه الحال، فنحو قولك: جاء عبد الله راكبا. فراكب، منتصب لشبهه بالمفعول، لأنه جاء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله"^٣.

اشتراط العلماء للحال شروطا من الواجب أن تتحقق فيها، يقول المبرد: "واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلا صحيحا، جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة"^٤. وهو أمر عرضه ابن السراج أيضا حين قال: "ولا يجوز أن تكون تلك الصفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقية... ولا تكون الحال إلا نكرة، لأنها زيادة في الخبر والفائدة"^٥.

ومن خلال ذلك نجد أن أهم الشروط الواجب توافرها في الحال هي:

- لا تكون الحال إلا نكرة.
- لا تكون الحال إلا مشتقة أو مؤولة بمشتق.
- لا تكون الحال من الصفات الملازمة لصاحبها، أو من صفاته الخلقية.

ومما جاء منصوبا على الحال في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وَنُتْرَلْ مِنَ الْقُرْآنِ مَا مَوْشَفَاءَ وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ"^٦. قرأ الجمهور "شفاءً ورحمةً" بالرفع، وقرأ زيد بن علي "شفاءً ورحمةً" بالنصب، وقد حمل النصب في هذه القراءة على الحال، وعلى هذا يكون

^١ الكتاب ٣٤٣/١

^٢ المقنضب ٢٩٩/٤

^٣ الأصول في النحو ٢١٣/١

^٤ المقنضب ١٦٨/٤

^٥ الأصول في النحو ٢١٣/١

^٦ الإسراء ٨٢/١

الخبر قوله "للمؤمنين"^١، ونظيره قوله تعالى: "والسماوات مطويات بيمينه"^٢. بنصب مطويات، على قراءة عيسى والجحدري^٣.

يبدو أن من قرأ بالرفع في قوله "شفاء ورحمة" قد جعلهما خبرا للضمير (هو)، وأما من قرأ بالنصب فقد جعلهما حالا حيث يكون ترتيب الجملة في البنية العميقة على الشكل الآتي:

ونزل من السماء ما هو للمؤمنين، شفاء ورحمة

بمعنى أن الله ينزل هذا الشيء للمؤمنين شفاء ورحمة منه سبحانه.

وأما النظير "مطويات"، فيبدو متشابها مع المثال حيث إن من قرأ بالرفع جعلها خبرا، وجعل "يمينه" متعلقا بالخبر، وأما من قرأ بالنصب فقد جعل الخبر محذوفا تقديره (كائنات) وجعل "مطويات" حالا منها، وكأن ترتيب الكلام في البنية العميقة على النحو الآتي:

والسماوات كائنات بيمينه مطويات

ومما جاء منصوبا على الحال أيضا، قوله تعالى: "وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين"^٤.

حيث جاء قوله "ومن المقربين" منصوبا على الحال عطفا على قوله "وجيها"^٥، ونظيره قوله تعالى: "وايكم لتمرؤن عليهم مصبحين وبالليل"^٦.

جعل أبو حيان مجيء الحال من الجار والمجرور في هذا الموضع بسبب مشاكلة رؤوس الآيات، بمعنى أنها من الفواصل القرآنية في السورة، لأنه لو قال (ومقربا) لما صححت الفاصلة^٧.

نرى أن قوله تعالى "ومن المقربين" جاء حالا معطوفا على "وجيها"، وكأنه قال:

^١ البحر المحيط ١٠٣٧

^٢ الزمر ٦٧١

^٣ أوردها العكبري بلا نسبة في إملاء ما من به الرحمن ٥١٢/٢، ونسبها أبو حيان إلى عيسى والجحدري في البحر المحيط ٢٢١/٩

^٤ آل عمران ٤٥١

^٥ إملاء ما من به الرحمن ١٤١/١، والبحر المحيط ١٥٥/٣

^٦ الصافات ١٣٨

^٧ البحر المحيط ١٥٥/٣

وجيها ومقربا في الدنيا والآخرة.

ثم قدم "في الدنيا والآخرة" لأن الوجاهة ستكون له في الدارين، وأخّر "مقربا" لأن التقريب سيكون له في الآخرة، وبعد ذلك جاء بالحال جارا ومجرورا الموافقة رؤوس الآيات.

وأما النظير "مصبحين وبالليل"، فقد جاءت الحال فيه من الجار والمجرور، حاله في ذلك حال المثال، ولم يكن للفواصل القرآنية دور في ذلك ولا أثر فيختلف قليلا عن المثال، من حيث وقوع الحال في المثال جارا ومجرورا الموافقة رؤوس الآيات، حيث كان من الممكن أن يأتي على هيئة أخرى. وأما في النظير فليس كذلك.

• خبر كان:

أدرج النحاة (كان) وأخواتها ضمن نواسخ الابتداء، وقالوا إنها أفعال يدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، يقول سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يتعسدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد... وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما يستغني عن الخبر"^١. وقد حمل النحاة هذه الأفعال على ما حملوا عليه المسند والمسند إليه في الجملتين، الاسمية والفعلية، إذ نجدهم شرعوا فيها التقديم والتأخير والحذف، وما يهمنا هنا التقديم والتأخير، وهو ما ينشأ عنه توسط الخبر بين (كان) واسمها.

أجاز النحاة تقديم الخبر على الاسم في سياق الحمل التي تدخل عليها (كان) أو إحدى أخواتها، شريطة ألا يكون في الكلام ما يوجب تقديم المبتدأ نحو قولنا: كان أخي رفيقي. أو أن يكون هناك ما يوجب تقديم الخبر نحو قوله تعالى: "أم على قلوب أقفالها"، إذ لا يجوز تقديم "أقفالها" لتضمنه ضميرا يعود على شيء في الخبر، يقول سيبويه: "وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله. فقدمت وأخرت، كما فعلت ذلك في (ضرب)، لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحالته في (ضرب)، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"^٢.

^١ الكتاب ٤٥١١، والأصول في النحو ٨١١-٨٢

^٢ الكتاب ٤٥١١

وهذا أمر تابع فيه سيبويه الكثير ممن جاء بعده من النحاة^١. غير أننا نجد السيوطي قد
أورد رأياً لأهل الكوفة يرفضون فيه أن تتوسط الأخبار في هذه الأفعال - كان وأخواتها -
بينها وبين أسمائها مطلقاً، كما يذكر رأياً آخر لابن معطي يرفض فيه توسط الخبر في (ما
دام) وحدها. ثم نجد السيوطي يرد على ذلك ويرفضه لأنه يخالف القياس والإجماع^٢.
ومما ورد على تقديم خبر كان على اسمها في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "أولم
يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل"^٣.

قرأ نافع وابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي "أولم يكن لهم آية"
بالتذكير والنصب، وقرأ ابن عامر "أولم تكن لهم آية" بالتأنيث والرفع^٤. وقد نسبها أبو
حيان للجدري أيضاً^٥.

ذكر مكِّي بن أبي طالب للعلماء وجهين في الرفع، أحدهما: أن (كان) تامة، و(آية)
فاعل لها. والوجه الثاني: أن (آية) اسم كان والخبر (أن يعلمه). ولم يجز مكِّي بن أبي طالب
هذا، لأن اسم كان هنا نكرة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة، ولهذا ذهب إلى تقدير ضمير
الشأن بعد الفعل (تكن)^٦، ووافقه على ذلك ابن زنجلة والعكبري وأبو حيان والبناء^٧.
وأما النصب فقد جاء التوجيه له على تقديم خبر كان، وتأخير اسمها^٨، ونظيره قوله
تعالى: "ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا"^٩ بنصب "فتنتهم".

يبدو أن ما حدث في هذا الموضع إنما هو تقديم الخبر على المبتدأ للعناية والاهتمام،
حيث كان ترتيب الجملة قبل هذا على النحو لآتي:

أولم يكن علم بني إسرائيل لهم آية	
أسم كان	
خبر كان	

^١ أنظر المفتض ٨٧٤، والأصول في النحو ٨٦١، وشرح ابن عقيل ٢٥٢١-٢٥٣

^٢ انظر مع المراجع ٨٧٢

^٣ الشعراء ١٩٧٨

^٤ الكشف ١٥٢٢، والحجة لابن زنجلة ٥٢١٨، وإثنا عشر فضلاء البشر ٣٣٤

^٥ البحر المحيط ١٩٠٨

^٦ الكشف ١٥٢٢

^٧ انظر الحجة لابن زنجلة ٥٢١٨، وإملاء ما من به الرحمن ٤٦٦٢، والبحر المحيط ١٩٠٨، وإثنا عشر فضلاء البشر ٣٣٤

^٨ معاني القرآن للفراء ٢٨٣٢، والحجة لابن خالويه ١٩٦٨، والكشف ١٥٢٢

^٩ الشعراء ٢٣٨، وهي قراءة بلا نسبة كما في إملاء ما من به الرحمن ٢٤٥٢، والبحر المحيط ٣٦٥٤

وبسبب العناية والاهتمام بالخبر دخل عنصر التقديم، وبهذا تحولت الجملة إلى الشكل

الآتي:

أو لم يكن لهم آية علم بني إسرائيل

ويشهد لذلك بقاء الفعل (يكن) مذكرا بعد أن وليه اسم مؤنث (آية)، لأن ما حدث هنا لا يتعدى التقديم والتأخير.

ولعل النظر يتشابه مع المثال بشكيل واضح، فقد كان ترتيب الجملة في البنية العميقة على النحو الآتي:

تكون مقالتهم.. والله ربنا.. فنتتهم

اسم كان

غير كان

ثم تحولت هذه الجملة بسبب أسلوب الحصر إلى الشكل الآتي:

لم تكن مقالتهم -والله ربنا- إلا فنتتهم

ثم تحولت بعد تقديم الخبر للعناية والاهتمام إلى الشكل الآتي:

لم تكن فنتتهم إلا مقالتهم

اسم كان

غير كان

حيث تقدم الخبر وتحول الحصر إلى الاسم بدلا من الخبر.

المفعول المطلق:

مصدر منصوب يأتي توكيدا لعامله أو بيانا لعدده أو نوعه، وقد أشار سيبويه إلى ذلك فقال: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، يتعدى إلى الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يذكر ليبدل على الحدث، ألا ترى أن قولك ذهب بعمرة قولك قد كان منه ذهاب، وإذا قلت ضرب عبد الله، لم يستغن أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يبدل على صنف، كما أن ذهب دل على صنف، وهو الذهاب، وذلك قولك ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين".^١

وقد أشار سيبويه في موضع آخر إلى أن المفعول المطلق الذي يجيء مؤكدا في الكلام

إنما يقع على ضربين:

^١ الكتاب ٣٤١-٣٥، وانظر الأصول في النحو ١٥٩١، وشرح ابن عقيل ٥٠٥١.

الأول: أن يكون الكلام مؤكداً لنفسه، وهو ما كان واقعاً بعد جملة لا تحتل غيره، نحو: له علي ألف درهم عرفاً^١.

الثاني: أن يكون مؤكداً لغيره، وهو ما كان واقعاً بعد جملة تحتله وتحتل غيره، وذلك نحو قولنا: أنت ابني حقاً^٢.

وتميل الآراء النحوية إلى جعل هذا المصدر منصوباً بفعل محذوف إن لم يظهر في الكلام نحو قولنا: أتوانيا، وقعوداً، وجلوساً، حيث يقول سيبويه: "واعلم أن ما نصب هذا الباب المؤكد به العام منه، وما وكد به نفسه، ينصب على إضمار فعل غير كلامك، لا الأول، لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لم)، كأنه قال: أحق حقاً، فجعله بدلاً... ولكن لا يظهر الفعل، لأنه صار بدلاً منه بمثالة سقياً^٣.

ومما جاء منصوباً على المفعول المطلق في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة"^٤.

قرأ الجمهور "صبغة" بالنصب، وقرئت "صبغة" بالرفع وهي قراءة للأعرج وابن أبي عبة، والوجه لقراءة الجمهور أنهم نصبوها انتصاب المصدر المؤكد - المفعول المطلق - كما خرجت على الإغراء أيضاً، بمعنى ألزموا دين الله^٥. ونظير نصبها انتصاب المفعول المطلق، قوله تعالى: "صنع الله الذي أتقن كل شيء"^٦.

يميل النحاة والمعربون إلى تسوية حركة الفتح التي لحقت (صبغة) وما شابهها من ألفاظ، فيقدرون عاملاً يعمل فيها النصب، لأن القواعد تنص على أن الفتحة علم للمفعولية.

ويبدو أن النصب في مثل هذا الموضع؛ إنما لحق الألفاظ نتيجة لتحول الأسلوب الكلامي، إذ إن التحويلات الأسلوبية تعمل على تغيير الحركة الإعرابية في السياق الكلامي، بمعنى أن قوله "صبغة" كان خفها الرفع لأنها مبتدأ في هذا السياق، والمبتدأ

^١ الكتاب ٣٨١/١-٣٨٢

^٢ الكتاب ٣٨٠/١، وانظر الأصول في النحو ١٦٠/١، وشرح ابن عقيل ٥٠٧/١-٥٠٨

^٣ الكتاب ٣٨٣/١-٣٨٤، وانظر الأصول في النحو ١٦٠/١

^٤ البقرة ١٣٨

^٥ معاني القرآن للقرطبي ٨٢١-٨٣، وإملاء ما من به الرحمن ٧٣١/١، والبحر المحيط ٦٥٦/١، وهي قراءة بلا نسبة إلا عند أبي حيان

^٦ النمل ٨٨

حقه الرفع كما هو القياس، ولما أراد الله تبارك وتعالى الخروج بالحديث عن مجرد ذكر هذا الدين الخفيف أمام المسلمين، وقصد أن يوجه أنظار الناس إليه لاتباعه وإقامته، حول أسلوبه من الكلام القياسي العادي، إلى معنى آخر هو الإغراء والحث على الدين، فتغيرت الحركة الإعرابية لتغير الأسلوب الذي دخل الكلام، ولهذا تحولت الحركة من الضم الحركة القياسية- إلى النصب -الحركة البديلة-.

وأما النظير "صنع الله" فلا يتعد عن هذا الأمر، إذ هو خروج في الأسلوب الكلامي، فصنع الله في هذا الكون كان حقيقة راسخة حتى عند كفار مكة، ولهذا خرجت الآية عن الإخبار العادي عن صنع الله؛ إلى حث الناس على التفكير في هذا الخلق، والتدبر في هذه الصنعة، بمعنى أن الآية خرجت عن الأسلوب القياسي التقليدي -الابتداء والخبر- إلى أسلوب الإغراء والحث على التفكير، فتغيرت الحركة الإعرابية تبعاً لتغير الأسلوب.

• العوامل:

شغلت قضية العامل ثمة العرب منذ نشأة النحو العربي، وكان شغلهم منبثقاً مما وضعوه من قواعد تتعلق بالحركات الإعرابية، وذلك حين قرروا أن الضمة علم للإسناد، ولا تلحق إلا ما كان عمدة في الكلام، ثم جعلوا الكسرة علماً للإضافة، ولا تأتي إلا مع ما كان مضافاً إلى حرف أو كلمة، ثم جددوا للفتحة معنى المفعولية؛ فهي لا تلحق إلا المفعول أو الشبيه بالمفعول، فلا بد أن يكون في الجملة عامل عمل الرفع أو الجر أو النصب ظاهراً كان في الكلام، أو مضمراً أو مقدرًا.

وأما في العصر الحديث، فقد اتجهت الدراسات اللغوية إلى حمل هذا الأمر على محمل آخر، حين رفض إبراهيم مصطفى أن تكون الفتحة علماً دالاً على معنى، فهي ليست أكثر من حركة خفيفة يلجأ إليها المتكلم طلباً للرخفة والسهولة في الكلام^١.

وتنقسم قضايا العوامل في القراءات القرآنية، هنا على الموضوعات الآتية:

• المفعول معه:

اسم منصوب يقع بعد واو بمعنى (مع)، ولعل هذا الباب النحوي من أكثر الأبواب

^١ إحياء النحو ٧٨١\

التي تكشف لنا عن مدى اهتمام أهل اللغة بقضية العامل ومدى سيطرتها على تفكيرهم، إذ نجد النحاة يختلفون في ناصب هذا الاسم اختلافا واسعا، فيذهب سيبويه إلى أن العامل فيه إنما هو الفعل الذي قبل الواو، يقول سيبويه: " هذا باب ما يظهر فيه الفعل، ويتنصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه، ومفعول به.. والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها"^١. ويوافقه في ذلك ابن السراج وجمهور البصريين^٢.

وأما الكوفيون فيرون أنه منصوب على الخلاف، بمعنى أنه لا يحسن تكرير الفعل في مثل قولنا: استوى الماء والخشبة، فلا نقول واستوت الخشبة، فلما خالف الثاني الأول انتصب على الخلاف^٣. وقد أورد السيوطي في عامل النصب للمفعول معه أربعة آراء هي:

- أن الناصب له ما تقدمه من فعل أو شبه فعل، وهو رأي يعيل إليه السيوطي.

- أن الناصب له الواو التي قبله، وهذا رأي الجرجاني، ويرده السيوطي بأن الحروف لا تعمل إلا إذا شُبّهت بالفعل.

- أن الناصب له فعل مضمر بعد الواو، وهذا رأي الزجاج، بمعنى أنه قدر بعد الواو فعلا نحو (ما فعلت ولا بَسْتُ أباك)، فنقدر (لا بَسْتُ) بعد الواو، ويرده السيوطي لأن الاسم هنا سيكون مفعولا به وليس مفعولا معه.

- أنه منصوب على الخلاف، وهذا رأي الكوفيين، ويرده السيوطي لأن الخلاف معنى، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ^٤.

ونستطيع القول إن الفتحة جاءت لغرض دلالي هو الجمع بين ما قبل الواو وما بعدها، فمن المعلوم أن الفتحة تقع للخفة في الكلام ولا معنى لها، ولهذا اختارتها اللغة في هذا الموقف، لأن ما بعد الواو ليس مسندا فيأخذ علامة الإسناد -الضمة- ولا مضافا فيأخذ علامة الإضافة -الكسرة- وبهذا تكون الفتحة قد حملت معنى الجمع في هذا الموضع تحديدا. ولعل هذا الأمر يكون من باب رغبة اللغة في التمييز بين أنواع الواو، بمعنى أن تحمل الواو في هذا النمط معنى (مع)، فلا تختلط بواو القسم، أو العطف، أو غيرها من

^١ الكتاب ٢٩٧/١

^٢ الأصول في النحو ٢٠١/١، والإنصاف ٢٤٨١-٢٤٩، وشرح المفصل ٤٨١/٢، وشرح ابن عقيل ٥٣٦١-٥٣٧

^٣ الإنصاف ٢٤٩/١، وانظر مع المراجع ٢٣٩/٣

^٤ انظر مع المراجع ٢٣٥/٣-٢٣٩

أنواع الواو. ومما جاء على واو المعية في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء" ^١.

قرأ الجمهور "ويسفك" بالرفع وقرأ الأعرج "ويسفك" بالنصب ^٢، وقد نسب أبو حيان قراءة النصب إلى ابن هرمز ^٣. وقد وجهت قراءة الجمهور على أنها عطف على "يفسد"، كما وجهت قراءة النصب على أنها جواب الاستفهام ^٤، قال أبو حيان: "وهو تخريج حسن، ذلك أن المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار (أن)، يكون المعنى على الجمع، ولذلك تقدر الواو بمعنى (مع).. وقال محمد بن عطية: النصب بواو الصرف، وقال: كأنه قال من يجمع أن يفسد وأن يسفك. قال أبو حيان: والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين، ومعنى واو الصرف، أبّ الفعل كان يستحق وجهها من الإعراب غير النصب، فيصرف بدخول الواو عليه عن ذلك الإعراب إلى النصب ^٥، ونظيره قوله تعالى: "أو يؤفكهن ويعف عن كثير ويعلم الذين يجادلونه" ^٦.

يميل النحاة إلى حمل النصب على باب المخالفة الإعرابية لأصل الكلام، بفعل السواو الداخلة على الفعل، وهذا رأي معروف لأهل الكوفة.

ويبدو أن الفعل قد جاء على هذه الهيئة -بالنصب- حين مالت اللغة إلى جعل هذا النمط يحمل معنى الجمع بين ما قبل الواو وما بعدها، فاختارت الفتحة التي لم يكن لها معنى دلالي قبل هذا، فجاء الفعل منصوباً بعد الواو ليتسنى لنا التمييز بين هذه الواو عن غيرها كواو العطف مثلاً.

ولعل هذا موافق لما حدث في النظم "يعف عن كثير ويعلم"، حيث مالت اللغة إلى الفتح في الفعل الواقع بعد الواو لتعطيه معنى الجمع بين ما قبل الواو وما بعدها، وتخرج بالواو عن كونها للعطف أو للقسم.

^١ البقرة ٣٠٨

^٢ الجامع لأحكام القرآن ٢٧٥/١

^٣ البحر المحيط ٢٣٠/١

^٤ إعراب القرآن للنحاس ١١٥٧، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٥/١

^٥ البحر المحيط ٢٣٠/١

^٦ الشورى ٣٥-٣٤

وهو من التراكيب اللغوية التي يقع فيها الاسم منصوباً بفعل محذوف، ونقدر بقولنا: (أخص أو أعني)، ومثاله: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)، فينتصب قولنا (العرب) بفعل مضمر تقديره (أخص).

وتميل الدراسات النحوية القديمة إلى جعل هذا النمط الكلامي شبيهاً بباب النداء، فكما قرروا أن النداء ينتصب بفعل مضمر تقديره (أدعو أو أنادي)، فإنهم يقررون هنا أن الاختصاص لا يخرج عن كونه منصوباً بفعل مضمر تقديره (أخص أو أعني)، وقد أشار سيويه إلى ذلك بقوله: "هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاته، وليس بمنادى ينهيه غيره، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خيرك". ويقول في موضع آخر: "فيجاء لفظه على موضع النداء نصباً، لأن النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء، وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا".^٢

ومما جاء على الاختصاص في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "والجار ذي القربى".^٣ قرأ الجمهور "ذي القربى" بالخفض، وقرأ "ذا القربى" بالنصب، وهذا موجود في مصاحف أهل الكوفة القديمة، والوجه لمن قرأ بالخفض أنه جاء به نعتاً، وأما من نصب فقد نصب على الاختصاص^٤، ونظيره قوله تعالى: "حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى".^٥ بنصب الصلاة، وهي قراءة نسبها ابن خالويه إلى محمد بن أبي سارة، ونسبها أبو حيان إلى عائشة أم المؤمنين.^٦

ونشير هنا إلى أن النصب إنما لحق مثل هذه الألفاظ بسبب التحويلات الأسلوبية التي جاءت في الكلام، حيث خرج القارئ عن مستوى الكلام العادي، وهو أن يكون قوله: "ذي القربى" نعتاً للجار والمجرور على القياس، فجعلها محط أنظار المسلمين حين نبههم على حق الجار في مثل هذه الأحوال، لأن له حقين لازمين، حق الجوار، وحق القربى،

^١ الكتاب ٢٣١/٢-٢٣٢

^٢ الكتاب ٢٣٣/٢، وانظر الأصول في النحو ٣٦٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/٢-٢٧٣

^٣ النساء ٣٦

^٤ معاني القرآن للفراء ٢٦٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤١٠/١، والبحر المحيط ٦٣٢/٣

^٥ البقرة ٢٣٨

^٦ انظر مختصر في شواذ القرآن ١٥٨، والبحر المحيط ٤٧٢/٥

ولهذا غير أسلوب كلامه العادي، مما نتج عنه تغيير حركة الإعراب، حيث تحول قوله "ذي القربى" من الخفض إلى النصب "ذا القربى".

ويبدو أن النظير مشابه للمثال هنا، حيث خرج القارئ عن مستوى الخطاب العادي الذي يقتضي الإخبار عن ضرورة المحافظة على صلاة العصر، لأن الله تعالى قد أوصى بالمحافظة على جميع الصلوات أولاً، ثم أكد على صلاة العصر وحدها، وقد لزم هذا التنبيه تغيير الأسلوب الكلامي وتحويله، مما ينتج عنه تغيير حركة الإعراب في الكلام، ولهذا تحولت "الصلاة الوسطى" من الخفض لأنها معطوفة على قوله "على الصلوات"، إلى النصب تبعاً للتحويل في أسلوب الخطاب في هذا السياق.

• المجزورات:

أطلق النحاة اسم الإضافة على حالة الجر اللاحقة بالأسماء، وقسموا الإضافة على قسمين:

الأول: الإضافة المحضة، وهي إضافة اسم إلى اسم غيره؛ حين يكون مشتملاً معنى اللام، أو معنى (من) نحو: غلام زيد، وثوب صوف.

الثاني: الإضافة غير المحضة، وهي الإضافة المتعلقة باسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأفعـل التفضيل، وقد حصر سيبويه القسم الأول من الإضافة في ثلاثة أمور: الحرف والاسم الظرف، ذلك حين بين أن "الجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء، بشيء ليس باسم ولا ظرف - الحرف - وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً".^١

وقد جاءت قضايا هذا القسم في البقرات القرآنية ضمن المواضع الآتية: إضافة المصدر إلى المفعول به:

لم يمنع أكثر النحاة أن يقع المصدر مضافاً إلى المفعول به، وقد ذكر سيبويه جواز ذلك، فقال: "إن شئت حذف التنوين كما حذفت في الفاعل، كان المعنى على حاله، إلا أنك تجر الذي يلي المصدر، فاعلاً كان أو مفعولاً، لأنه اسم قد كفت التنوين كما فعلت

^١ الكتاب ١٩١، وانظر المقضب ١٣٦٤، و١٤٣١٤، والأصول في النحو ٥١٢-٧.

ذلك بفاعل، يصير المجرور بدلا من التنوين معاقبا له ^١ "وإلى هذا ذهب المبرد وابن السراج أيضا ^٢ .

ومما جاء على إضافة المصدر إلى المفعول به في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي" ^٣ .

قرأ الجمهور "ذِكْرُ مَنْ" بالإضافة، وقرأ يحيى بن يعمر، وطلحة "ذِكْرٌ مِنْ" بالتنوين وكسر الميم في (من) ^٤ . وتحمل قراءة الجمهور على أنها من باب إضافة المصدر إلى

المفعول به ^٥ ، ونظير ذلك قوله تعالى: "بِسْأَلِ نَعَجَتِكَ" ^٦ .

كان القياس في قراءة الجمهور أن تقع بالتنوين، على معنى: تذكير من معي، وهذا من باب إعمال المصدر عمل الفعل، حيث يكون الاسم الموصول مفعولا به للمصدر، غير أنه لما أضيف للمصدر صار قوله (من) مضافا إليه، وإن كانت (من) قد احتفظت بدلالة المفعول به.

ويبدو النظير قريبا من هذا، حيث يظهر وكأنه قد قال: بسؤالي نعتك، بالنصب، بعد أن أعمل المصدر، فتكون (النعجة) مفعولا به للمصدر، ولما أضاف صارت (النعجة) مضافا إليه، مع احتفاظها بمعنى المفعول به. وهذا أمر جائز في اللغة، حيث يسمح النظام اللغوي بإضافة المصدر إلى المفعول به، كما يسمح بالنصب لعدم الإضافة، شريطة أن يبقى المفعول به ظاهرا في الكلام ظهورا حقيقيا أو دلاليا.

مجيء الجار والمجرور صلة للموصول:

تختلف الأسماء الموصولة عن غيرها من الأسماء، من حيث هي قسم من الكلام لا تنسم بها الفائدة دون صلة ترافقها وتوضحها، والأسماء الموصولة هي: الذي، واللذان، والذين، والتي، واللتان، واللواتي، زيادة على ما، ومن، وأي، وهي جميعها أسماء لا تقع في الكلام

^١ الكتاب ١٦٠/١

^٢ انظر المقتضب ٤١/١، والأصول في النحو ١٣٨/١

^٣ الأنبياء ٢٤/١

^٤ إعراب القرآن للنحاس ٣٧٠/٢، والمحتسب ٦١/٢، والبحر المحیط ٤٢١/٧

^٥ إعراب القرآن للنحاس ٣٧٠/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٤٢٨/٢، والبحر المحیط ٤٢١/٧

^٦ ص ٢٤٨

تامة المعنى إلا مع الصلة، يقول سيبويه: " هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بني على ما قبلهن، وبمنزلة في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة (رجل)، وذلك قولك: هذا من أعرف منطلقاً^١ .

يفهم من هذه العبارة أن (الذي) وأخواتها تحتاج إلى الحشو الذي هو الصلة، لفهم المعنى، والأرجح في الصلات أنها لا تكون إلا جملة أو شبه جملة، كأن تكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، كما أشار المبرد: " وقد أعلمتكم أن (الذي) يوصل بالفعل، والفاعل وبالأبتداء والخبر والظرف، ولا بد في صلة (الذي) من راجع إليه يوضحه^٢ " .

ومما جاء على صلة الموصول في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ"^٣ .

قال العكبري: " (من) هنا لأبتداء الغاية في الزمان، والتقدير: والذين خلقهم من قبلكم"^٤ . وقال أبو حيان: " وفي ذلك إشكال، لأن (الذين) أعيان، و(من قبلكم) جار ومجرور ناقض، وليس في الإخبار به عن الأعيان فائدة، فكذلك الوصل به، إلا على تأويل، وتأويله أنه يؤول إلى أن ظرف الزمان إذا وصف صح وقوعه خبراً، نحو: نحسن في يوم طيب، كذلك يقدر هنا، والذين كانوا من زمان قبل زمانكم"^٥ . ونظيره قوله تعالى: " كالذين مِنْ قَبْلِكُمْ"^٦ .

و تشير معظم الدراسات النحوية إلى جواز حلول الجار والمجرور صلة للموصول، دون تقدير أو تأويل، وهذا يدفعنا إلى القول بأن قوله (من قبلكم) جار ومجرور، جاء صلة للموصول، دون اللجوء إلى التأويل والتقدير اللذين أشار إليهما أبو حيان، وذلك لوضوح المعنى وتمامه. ويبدو الأمر هنا قريباً مما جاء عليه النظم (من قبلكم)، حيث استعمل الجار والمجرور صلة للموصول (الذين) وبه تم المعنى، فليس فيه من الغموض ما يفرض علينا التقدير والتأويل.

^١ الكتاب ١٠٥/٢

^٢ المتنضب ١٣٠/٣، وانظر الأصول في النحو ٣٢٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٤٨/١، ومع الموامع ٢٩٦-٢٩٥/١

^٣ البقرة ٢١١

^٤ إملأ ما من به الرحمن ٣٠/١

^٥ البحر المحيط ١٥٥/١

^٦ التوبة ٩٦

• زيادة حروف الجر:

تتماز الحروف بعامة، بأنها لا تؤدي دوراً في الكلام، ولا تفيد معنى وحدها، فلا بد لها من الدخول في سياق لغوي معين ليتحقق معناها، وعند ذلك تؤدي في الكلام مجموعة من المعاني، التي تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه، إذ نجد الحرف الواحد قد يفيد أكثر من معنى حسب موقعه من الكلام.

وقد أشار الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى إلى زيادة حروف الجر في الجمل، وحصر ذلك في الناحية المعنوية؛ التي تلخص في إطلاق القيد الواقع على الأفعال، وهذا واضح من خلال قوله: "وصفوة القول أن حروف الجر بمعانيها العديدة، من ظرفية، وابتداء غاية، واستعلاء، ومجاورة، ونحو ذلك، إنما تقوم بوظيفة في الكلام معنوية بالدرجة الأولى، وهي تحديد علاقة الفعل بما يتأثر به، وهو في الحقيقة مفعول، وقد يعدل أحياناً عن هذا التحديد بقصد إطلاق الفعل من القيد المعنوي بحرف الجر"^١. ومن مواطن زيادة حروف الجر في القراءات القرآنية، ما يأتي:

• زيادة حرف الجر (من):

يفيد حرف الجر (من) مجموعة من المعاني، أهمها، التبعية، وبيان الجنس، وابتداء الغاية الزمانية والمكانية.

وتتباين الآراء النحوية حول وقوع هذا الحرف زائداً في الكلام، فتشير أكثر الآراء إلى جواز ذلك، ويكون ذلك على معنى التوكيد، يقول سيبويه: "هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم، لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلا زيد... لأن معنى: ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد، واحد، ولكن (من) دخلت هنا للتوكيد"^٢.

حدد النحاة شرطين لزيادة هذا الحرف: فإما أن يدخل على نكرة. أو أن يقع ضمن سياق النفي أو شبه النفي، كالنهي والاستفهام. وزيادته في مثل هذه الأحوال، تدخله ضمن معنى التوكيد، يقول المرادي: "أما الزائدة فلها حالتان: الأولى أن يكون دخولها في الكلام

^١ نحو القرآن ٥٤-٥٥

^٢ الكتاب ٣١٥-٣١٦، وانظر الأصول في النحو ١١٠، ٤١٠

كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي، نحو: ما قام من أحد، فهي مزيّدة هنا لمجرد التوكيد. والثانية أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وتسمى زائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو: ما في الدار من رجل^١.
ومما جاء على زيادة حرف الجر (من) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ"^٢.

قرأ الجمهور: "أَنْ تَتَّخِذَ" بفتح النون والبناء للفاعل، وقرأ حفص بن حميد، وأبو عبد الله الحسن بن علي "أَنْ تُتَّخَذَ" بضم النون والبناء للمفعول^٣. وقد جاء تخريج قوله "مَنْ أَوْلِيَاءَ" في كلا القراءتين، على زيادة حرف الجر (من) للتوكيد، وجاز ذلك لوقوعها في سياق النفي^٤. ونظيره قوله تعالى: "مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ"^٥، وقوله: "مَا يَكُونُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ يَتَزَلَّ عَلَى كُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ"^٦.

تميل اللغة إلى التخلص من الأجزاء الرئيسية في الجملة إن وجد في السياق ما يغني عنها، وهذا شائع في لغتنا ومعروف ضمن باب الحذف، فإن كانت اللغة تميل إلى التخفيف بحذف أصول الكلام، فأني لها أن تُفجِم في الجملة زوائد لا فائدة منها ولا معنى لها؟
لم يرد حرف الجر (من) زائداً في الكلام، بل نجده قد جاء لغرض التوكيد، وهذا واضح ضمن عبارات النحاة الأقدمين، فمن غير المقبول أن نجعل الحرف زائداً في سياق كلامي ما، في الوقت الذي نجعل فيه هذا الحرف للتوكيد في السياق نفسه، فنقول: حرف زائد للتوكيد، فمن المعلوم أن الزائد في الكلام، هو ما نستطيع الاستغناء عنه دون أن يترك حذفه فجوة في الكلام، أو قصوراً في المعنى، وهذا لا يصدق على حرف الجر (من)، لأن بزواله يزول معنى التوكيد، وعلى هذا نستطيع تحليل المثال على النحو الآتي:

^١ الجي الداني ٣٥٨، وانظر حروف المعاني ٥٠٨، والبرهان في علوم القرآن ٤٤٦-٤٤٧

^٢ الفرقان ٢٥٨

^٣ المحتب ١٢٠/٢

^٤ معاني القرآن للقراء ٢٦٤/٢، والمحتب ١٢٠/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٤٥٧/٢، والبحر المحيط ٩١/٨، وإتحاف فضلاء البشر

٣٢٩٨

^٥ المؤمنون ٩١

^٦ البقرة ١٠٥

كان الخطاب التقليدي مجرداً من حرف الجر، ثم دخله هذا الحرف ليفيد معنى التوكيد، فتحولت الجملة على الشكل الآتي:

ما نتخذ من دونك أولياء == ما نتخذ من دونك من أولياء

الخطاب التقليدي (البنية العميقة) تحول إلى البنية السطحية (التوكيد)

أي أن (من) هنا عن تحويلي، أفاد معنى التوكيد في السياق الذي أدرج فيه.

ونجد أن النظر "من ولد"، لا يختلف عن المثال في هذا الموضع، حيث نجد هذا النص قد دخله معنى التوكيد بدخول (من) فيه، فنحن لا نستطيع حذفها إذا أردنا أن نبقي على معنى التوكيد، حيث نجد أن قوله: (ما اتخذ الله ولدا) لا يساوي (ما اتخذ الله من ولد) في المعنى . لأن السياق الثاني فيه معنى التوكيد.

وهذا ما يجري على النظر الآخر "من خير"، فهو سياق دخله معنى التوكيد، بعد

دخول (من) عليه، فتحول على الشكل الآتي:

أن يتزل عليكم خيراً == أن يتزل عليكم من خير

صفة الكلام العادي إلى معنى التوكيد

.زيادة حرف الجر (الباء):

حدد سيبويه لهذا الحرف معنى الإلصاق والاختلاط، وهو عنده لا يخرج عن هذين المعنيين، يقول: "وباء الجر إنما هي للإلصاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربه إياه بالسوط، فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله"^١. ومن المعاني الأخرى لهذا الحرف، معنى الاستعانة، والتعديّة، والتعويض^٢.

وتشير الاستعمالات اللغوية إلى جواز وقوع الباء زائدة في الكلام، وهذا ضمن مواقع محددة لزيادتها، كاسم الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتأكيد، ضمن سياق الجمل المنفية^٣.

^١ الكتاب ٢/١٧٣، وانظر المقتضب ٣٩١/١، والأصول في النحو ٤١٣/١

^٢ شرح ابن عقيل ٢/٢٣-٢٤

^٣ الكتاب ٦٧/١، والأصول في النحو ٤١٣/١، ومع الهوامع ١٦٢/٤

ومما جاء على زيادة الباء في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " قال إني ليحزنني أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب " ^١.

قرأ الجمهور " تذهبوا به " بالبناء للفاعل، وقرأ زيد " تذهبوا به " بالبناء للمفعول، وقد جاء تخريج قراءة زيد على زيادة حرف الجر (الباء) ^٢، ونظيرها قوله تعالى: " تنبت بالدهن " ^٣، بضم التاء وكسر الباء على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ورويس، والمدنيين -أبي جعفر ونافع- ^٤.

وقع حرف الجر (الباء) للتوكيد، ولم يقع زائدا في الكلام، فمن الواضح أن قوله (تذهبوه) خطاب عادي يخلو من التوكيد، وأما قوله (تذهبوا به)، فيدخله معنى التوكيد لدخول الباء عليه، ومن هنا نجد أن جملة الخطاب العادي لا توازي الجملة المتحولة عنها. ولعل النظر يتشابه مع هذا المثال هنا، إذ إن البنية العميقة لقوله " تنبت بالدهن "، هي (تنبت الدهن)، ثم تحولت الجملة بعيد دخول الباء عليها إلى جملة توكيدية، وتحليل ذلك على النحو الآتي:

تنبت الدهن == تنبت بالدهن

تحولت بسبب التوكيد

• التراكيب:

• المطابقة بين أفعال التفضيل والاسم المفضل:

لا يخرج اسم التفضيل أن يكون وصفا في الكلام على وزن (أفعل)، ويصاغ من الأفعال ضمن شروط مخصوصة وهي نفسها الشروط الواجبة في فعل التعجب كما يذكر ابن السراج بقوله: " لا يقال ما أحمره! ولا ما أعرجه! إنما نقول: ما أشد حمرة! وما أشد عرجه! وكذا جميع الألوان والخلق، وما لم يكن فيه (ما أفعله)، وكذلك (أفعل منه) " ^٥. يذكر العلماء أن هذين الموضعين يصاغان ضمن شروط هي: أن يكون الفعل ثلاثيا،

^١ يوسف ١٣١

^٢ البحر المحيط ٢٤٦/٦

^٣ المؤمنون ٢٠١

^٤ البحر المحيط ٥٥٥/٧، والنشر في القراءات العشر ٢٢٨/٢

^٥ الأصول في النحو ١٥٢/١، وانظر شرح ابن عقيل ١٦٣/٢

مثبتاً، تاماً، متصرفاً، قابلاً للمفاضلة، ليس الوصف منه على وزن (أفعل)^١.

يقع اسم التفضيل في الكلام على هيئة واحدة هي الأفراد والتذكير كما قال سيبويه: "وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفة من قبل أنها ليست بفاعلة، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة، نحو: حسن، وطويل، وكريم، من قبل أن هذه تُفرد وتؤنث بالهاء، كما يؤنث فاعل، ويدخلها الألف واللام، وتضاف إلى ما فيه الألف واللام، وتكون نكرة بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً"^٢. غير أن جمهور العلماء يجيزون أن يأتي اسم التفضيل مطابقاً للاسم المفضل من حيث العدد والجنس، ويجعلون هذا مشروطاً بساقتزان اسم التفضيل بـ (ال) التعريف، يقول المبرد: "فمن قبل أن هذا البناء لا يكتمل نعتاً إلا بقولك من كذا، تقول هذا أفضل من زيد، وهذه أفضل من زيد، فيكون أفعل للمؤنث والمذكر والاثني والجمع على لفظ واحد، فإذا قلت الأفضل والفضلى، ثبتت وجمعت كما فضلت بين المؤنث والمذكر"^٣.

ومما جاء على المطابقة بين أفعل التفضيل والاسم المفضل في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها"^٤.

قرأ أبو حية "أكثر مجرميها" وقرأ ابن مسلم "أكبر مجرميها"^٥. قال أبو حيان: "وأفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وكان لثنى أو مجموع أو مؤنث، جاز أن يطابق، وجاز أن يفرد"^٦. ونظير ذلك قوله تعالى: "ولتجدنهم أحرص الناس على حياة"^٧.

وقعت القراءتان ضمن ما تميزه اللغة، حيث يجوز لنا أن نأتي باسم التفضيل مفرداً مذكراً، كما قرأ ابن مسلم، ويجوز لنا أن نأتي به مطابقاً للاسم المفضل، كما قرأ الجمهور، ويجري على النظر "أحرص الناس"، ما أجري على المثال، حيث جاء اسم التفضيل فيه مفرداً مذكراً مع الجمع المذكر، وهذا أمر يميزه النظام اللغوي.

^١ انظر شرح ابن عقيل ١٦٣/٢

^٢ انظر الكتاب ٢٤١٢-٢٥، والمقتضب ١٦٨/١، والأصول في النحو ٢٢٧/١، ومع الموامع ١١١/٥

^٣ المقتضب ١٦٨/١، وانظر الأصول في النحو ٢٢٨/١، وشرح الفصل ٦١٣، وشرح ابن عقيل ١٦٨/٢، ومع الموامع ١١٢/٥

^٤ الأنعام ١٢٣/١

^٥ انظر مختصر في شواذ القرآن ٤٠١، والبحر المحيط ٦٣٦/٤

^٦ والبحر المحيط ٦٣٦/٤

^٧ البقرة ٩٦/١

• الاستثناء:

اختلف النحويون في ناصب الاسم المستثنى، فبعضهم يجعله منصوباً — (إلا)، وبعضهم ينصبه بالفعل الذي قبلها، وبعضهم الآخر يجعل عامل النصب فعلاً مضمراً بعد (إلا) تقديره (أستثني)^١، ولا يخفى أن مثل هذا النزاع كان ثمرة من ثمار قضية العامل. يقع الاستثناء على نوعين: الأول ما أعرب فيه المستثنى حسب موقعه في الكلام، وكان (إلا) غير موجودة، والثاني ما كان في المستثنى منصوباً دائماً. فأما الأول وهو الذي "يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق (إلا)"، فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدا^٢. وأما ما "لا يكون فيه مستثنى إلا نصباً، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل - رحمه الله - وذلك قولك: تأتي القوم إلا أباك"^٣. فهذا يدل على أن المستثنى إذا وقع ضمن سياق الاستثناء المفرغ، أعرب إعراب الكلمة قبل دخولها في الاستثناء، إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، وإن جراً فجر، وأما إن كان المستثنى واقعاً ضمن سياق الاستثناء الموجب، فلا يجوز فيه إلا وجه واحد هو النصب مطلقاً.

ومما جاء على هذا الباب في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "لا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك"^٤.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو "إلا امرأتك" بالرفع، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم والكسائي وحمزة "إلا امرأتك" بالنصب بعد (إلا)^٥.

جاء التوجيه لقراءة الجمهور على أنها استثناء من "بأهلك"، وأما قراءة ابن كثير رأبى عمرو فاستثناء من قوله "أحد"^٦، ونظير النصب قوله تعالى: "ما فعلوه إلا قليلاً"^٧ على

شرح ابن عقيل ٥٤٤/١

الكتاب ٣١٠/٢

الكتاب ٣٣٠/٢-٣٣١، وانظر المقتضب ٣٨٩/٤، والأضواء في النحو ٢٨١/١-٢٨٢

هود ٨١

الكشف ٥٣٦/١، والحجة لابن زنجلة ٣٤٧، والبحر المحیط ١٨٩/٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٩

الحجة لابن خالويه ١٩٠/١، والكشف ٥٣٦/١، والحجة لابن زنجلة ٣٤٧، والبحر المحیط ١٨٩/٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٩

النساء ٦٦

قراءة ابن عامر^١. يقع المستثنى منصوباً بعد (إلا) إن كانت الجملة خالية من النفسي، وعلى هذا جاءت قراءة الجمهور، فكأن الأصل في الجملة أنه قال: فاسر بأهلك إلا امرأتك، أي لا تجعل امرأتك ممن يسرون معك.

وأما قراءة من رفع، فجاءت على الاستثناء المفرغ، حيث ارتفع المستثنى لوقوعه فاعلاً في الجملة حيث يكون المعنى: لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك، أي أن الذي سيلتفت منكم هو امرأتك وحدها.

وأما النظر "ما فعلوه إلا قليلاً"، فحق المستثنى فيه أن يقع مرفوعاً على القياس، غير أن الكلام قد تم وأفاد المعنى، عند قوله "ما فعلوه"، حيث نفى أن يكون منهم أحد قد فعل ما أمر به، وحتى لا يعمم الأمر لأنه لا يخلو من بعض الذين يقبلون به ويخضعون له، استعمل أسلوب الاستثناء، ليدل على وجود نفر قليل ممن قبل أمر الله وأخذ به.

• جواب الشرط:

يقع جواب الشرط ضمن أسلوب كلامي يعرف بأسلوب الشرط، ولا تتحقق مثل هذه التراكيب إلا بأدوات خاصة، بعضها أسماء، وبعضها ظروف، وبعضها حروف، يقول سيبويه: "فما يجازى به من الأسماء غير الظروف، من، وما، وأيهم، وما يجازى به من الظروف، أي، وحين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما، ومن غيرها، إن، وإذ ما"^٢. وتعمل هذه الأدوات على تحقيق معنى الشرط فيما تدخل عليه من أفعال، ولا يتحقق هذا التركيب اللغوي إلا بشقين، الأول: وفيه جملة الشرط. الثاني: وفيه جواب الشرط، أو ما يعرف بالنتيجة المتحققة لتحقيق الشرط؛ ويشترط في الجواب أن يكون للمستقبل، فإما أن يقع فعلاً، وإما أن تدخله الفاء، يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء، وإما الجواب بالفعل فقولك: إن تأتني آتاك، وإن تضرب أضرب. ونحو ذلك، وأما الجواب بالفاء فقولك: إن تأتني فأنا صاحبك"^٣.

ونجد في بعض الأحيان أن الجواب قد يقع فعلاً ماضياً، وهذا لا يمنع أن يكون الفعل دالاً على المستقبل، ومثل هذا الأمر موجود في العربية وفي غيرها من اللغات السامية، كمل

^١ أوردها العكبري بلا نسبة انظر إملاء، ما من به الرحمن ١٩٣١، ونسها أبو حيان في البحر المحيط ١٨٩٦

^٢ الكتاب ٥٦٣ وانظر المختضب ٦٨١٢، والأصول في النحو ١٥٨٢

^٣ الكتاب ٦٣١٣، وانظر الأصول في النحو ١٥٨٢-١٥٩

يقول المستشرق برجستراسر: " واستعمال الماضي وما يمتثلته في الجملة الشرطية دالا على الحاضر والمستقبل، كثير في اللغات السامية، ومنه في الأكديّة:

šumma>alpum >awelamikkip-manštamīt dinumšu rugumman >ul>isū

أي: إن نطح الثور إنسانا، فلا يكون حق لهذه الدعوة، و (ikkip) يوازن المحزوم. ومثاله في العبرية:

>im hākamta hāhamtā lāk

أي: إن كنت حكيما كنت حكيما لنفسك. ومن الحبشية:

>emmā >abayka fanne wōṭahazbeya

أي إن آيت تسريح قومي "١.

وقد أجرى بعض الباحثين مقارنة حول استعمال (إن) و (إذا) الشرطيتين، وبين من خلال دراسته واستقرائه لمواطن استعمال هاتين الأدوات في القرآن الكريم، أن (إن) الشرطية قد وردت في القرآن الكريم أكثر مما وردت (إذا)، ثم إن (إذا) الشرطية تستعمل في أغلب الحالات بمعنى غير المعنى الذي تستعمل فيه (إن)، وأثبت أن الفعل بعد (إذا) يورد بصيغة الماضي أكثر مما يورد بصيغة المضارع، كما أن الفعل مع (إن) و (إذا) يصبح صورة من صور الفعل المركب في العربية، ويتأثر زمنه بما ركب معه، واستطاع في نهاية دراسته أن يبين أن (إذا) تستعمل في معظم الحالات في الأمور المتيقنة، أو التي يكثر وقوعها، أما (إن) فتستعمل فيما تحتمل الوقوع وعدمه ٢.

ومما جاء على جواب الشرط في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وإن تخفوها وتؤتوها

الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم" ٣.

قرأ ابن عامر وحفص "يُكْفَرُ" بالياء، وقرأ الباقر والنون، وقد قرأ حمزة ونافع والكسائي "نُكْفَرُ" بالجزم، في حين قرأ ابن عامر وعاصم وأبو عمرو وابن كثير "ونُكْفَرُ" بالرفع ٤.

وتحمل قراءة من قرأ بالرفع على الاستئناف، وأما من جزم فيبدو أنه جاء بها

١ النور النحوي ١٩٧٨-١٩٧٩

٢ الشرط بـ (إن وإذا) في القرآن الكريم، د.علي فودة، مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض، مجلد ٤، سنة ٧٥-٧٦

٣ البقرة ٢٧١

٤ السبعة ٢٧٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧١، والكشف ٣١٧

عطفًا على موضع الفاء، إذ هي جزم لوقوعها في جواب الشرط^١. ونظيرها قوله تعالى: "ومن يضل الله فلا هادي له. ويذرهم"^٢. بالجزم على قراءة ابن مصرف والأعمش وأبي عمرو^٣.

يبدو أنه جاز مجيء هذا الموضع مجزوما مرة ومرفوعا مرة أخرى، بسبب احتمال السياق معنيين، الأول: أن يكون الكلام قد تم عند قوله "فهو خير لكم" حيث تكون قراءة الرفع من باب الاشتتاف، والابتداء بجملة جديدة بعد انتهاء الجملة السابقة. الثاني: أن الله قد أراد إتمام الجزاء لمن يدفع زكاة ماله، ويبين للناس أنه مع كون الزكاة حقا مفروضا، إلا أنها تعود بالنفع على المسلمين، ويكفر الله بها السيئات، وعلى هذا يكون الجزم، لأنه عطف جملة على جملة.

وأما النظر "ويذرهم"، فالقول فيه قريب مما جاء في المثال، حيث يحتمل هذا الموضع أيضا معنيين، الأول: أن يكون الكلام قد تم عند قوله "فلا هادي له"، فهذا جواب الشرط، فيكون ما بعد ذلك جملة ابتدائية. والثاني: أن الله قد أراد بيان عاقبة من ضل عن سبيله، بأنه لا يجد له هاديا من دون الله، فهو مستمر على ضلاله، وليس هذا فقط، بل ستركه الله في ضلاله ليزداد ضلالا وكفرا، وهنا يكون الجزم قد وقع بسبب لعطف على الجواب "فلا هادي له".

• الحروف:

• تخفيف (لكن) يطل عملها:

تقع (لكن) في باب نواسخ الابتداء، فهي واحدة من أخوات (إن) الناصبة، ويشيع في لدراسات النحوية أن هذه الحروف إنما عملت عمل الفعل لما دخلها من الشبه بينها وبينه، فكان من حقها أن تعمل النصب والرفع فيما بعدها^٤.

معاني القرآن للفراء، ٨٧/١، السبعة، ٢٧٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧١/١-٢٧٢، والحجة لابن خالويه ١٠٢/١، والكشف

٣١٧/١، والبحر المحيط ٦٩١/٢-٦٩٢

الأعراف ١٨٦

البحر المحيط ٢٣٦/٥

الكتاب ١٢٦/٢-١٣٦، والمقتضب ١٠٧-١٠٨، والأصول في النحو ٢٤٤/١، وشرح المفصل ٨٠/٨، ومع الهوامه ١٨٨/٢

ولعل الشبه الذي يقصده النحاة هنا، يتمثل في كونها مبنية على الفتح، وأن عسدد حروفها ثلاثة أحرف، وهذا مماثل للأفعال.

وتذكر بعض الدراسات النحوية أن مثل هذه الحروف لا تعمل إذا خففت، يقول سيبويه: "فالنصب أجود لأنه لو أراد إضماراً لخفف، ولجعل المضمر مبتدأ، كقولك: ما أنت صالحاً ولكن طالح^١".

ويذكر الدكتور فاضل السامرائي أن النحاة وإن كانوا قد قرروا إبطال عمل هذه الحروف عند تخفيفها، إلا أنهم لم يقفوا على الغرض من هذا التخفيف، وقد بين الدكتور السامرائي أن تخفيف هذه الحروف يقع لغرضين:

الأول: توسيع دائرة الاستعمال، حيث تصبح (لكن) من الحروف الداخلة على الجمل الاسمية والفعلية معاً، بعد أن كانت مختصة بالدخول على الجمل الاسمية.

الثاني: يتصاحب تخفيف هذه الحروف مع تخفيف المعنى الذي تفيد، حيث يخفف معنى التوكيد في (إن)، ويخفف معنى التشبيه في (كأن)، كما يخفف معنى الاستدراك في (لكن)^٢.

ومما جاء على تخفيف (لكن) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "ولكن السبر من آمن بالله"^٣.

قرأ نافع وابن عامر "ولكن البر" بتخفيف (لكن) ورفع (البر)، وقرأ ابن كثير، وحزمة، والكسائي، أبو عمرو، وعاصم "ولكن البر" بتشديد (لكن) ونصب (البر).

وتحمل قراءة من قرأ برفع (البر) على أنه خفف (لكن)، وتخفيفها يبطل عملها، وأما من قرأ بالنصب، فقد شدد (لكن) ونصب بها على القياس في مثل هذه الحروف التي تنصب المبتدأ بعدها، لأنها تعمل عمل (إن)^٤. ونظير تخفيفها قوله تعالى:

^١ الكتاب ١٣٦/٢

^٢ ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل، د. فاضل السامرائي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد ١٨، سنة ٧٥

^٣ البقرة ٢٣٥/١

^٤ إعراب القرآن للنحاس ١٧٠/٢، والحجة للفراسي ١٧٠/٢، الحجة لابن زبلة ١٢٣/١، والبحر المحيط ١٣٢/٢، وغيره

النفح ١٤٦

"ولكن الشياطين كفروا" ^١. بتخفيف (لكن) ورفع (الشياطين) ^٢.

يختلف هذا الحرف عند تخفيفه، حيث يخرج عن نسخ الابتداء إلى الاستدراك، وهو بهذا يصبح شبيها بحروف العطف، ومثل هذه الحروف لا تعمل. فنجد أن من رفع (البر) قد خرج بهذا الحرف من معنى نسخ الابتداء، ليدخله معنى الاستدراك، ولهذا تحول من حرف عامل يعمل النصب في المبتدأ إلى حرف لا يعمل شيئا، وذلك على الشكل الآتي:

لكن البر == لكن البر

من النواسخ تحول إلى حرف استدراك

ولعل النظر لا يختلف عن هذا، حيث نجد قوله "ولكن" قد تحول من حرف ناسخ للابتداء، إلى حرف استدراك لا يعمل فيما بعده، وذلك على النحو الآتي:

لكن الشياطين == لكن الشياطين

من النواسخ تحول إلى حرف استدراك

وزيادة على ذلك فإن هذا الحرف يصبح بعد التخفيف غير مختص، فبعد أن كان مختصا بالأسماء، أصبح يدخل على الأفعال بعامة، وعدم اختصاص الحروف يبطل العمل عند أكثر أهل اللغة.

• لنا العاملة عمل ليس:

تشير الدراسات النحوية إلى أن (لما) أداة من الأدوات الجازمة للأفعال المضارعة، يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك: لم ولما، واللام التي في الأمر" ^٣. وتعد (لما) من الأدوات التي لها الصدارة في الكلام، والتي يجب إظهار الفعل بعدها، يقول سيبويه: "فما لا يليه الفعل إلا مظهرا، قد، وسوف، ولما، ونحوهن، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه، لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: لم زيدا أضربه" ^٤.

يختلف النحاة في قياسية مجيء (لما) بمعنى (إلا)، فيذهب الخليل وسيبويه والكسائي إلى ضرورة اعتماد أن تقع (لما) بمعنى (إلا) لجئها فيما سمع عن العرب، ثم نجد من النحاة من

^١ البقرة ١٠٢

^٢ البحر المحيط ٥٢٤/١، والنشر في القراءات العشر ٢١٩/٢

^٣ الكتاب ٢٢٣/٤، وانظر المقنضب ٣٣/٢، والأصول في النحو ١٥٦/٢

^٤ الكتاب ٩٨/١

ينكر أن تكون (لما) بمعنى (إلا) في القليل النادر من كلام العرب، وهذا لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على المسموع، وهذا رأي الجوهري وأبي حيان^١.

ومما جاء على استعمال (لما) بمعنى (إلا) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وإن من الحجارة لما ينفجر منه الأنهار"^٢.

قرأ الجمهور (إن) بالتشديد و(لما) بالتخفيف، وعن المطوعي وطلحة بن مصرف (لما) بالتشديد^٣. وتحمل قراءة من شدد (لما) على أنها بمعنى (إلا)، وتعمل عملها، ونظير ذلك قوله تعالى: "إن كل نفس لما عليها حافظ"^٤. وقوله تعالى: "إن كل لسا جميع لدينا محضرون"^٥. وقوله تعالى: "إن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا"^٦.

استعمل القارئ (لما) بمعنى (إلا) في سياق يتضمن أسلوب الحصر، أو الاستثناء المفرغ، المكون من (إن) النافية، و(لما) القائمة مقام (إلا)، ويمكننا أن نحكم على مثل هذا النمط اللغوي بالجواز لحيثه في العديد من الأمثلة القرآنية، وبخاصة إذا علمنا أن القراءات القرآنية ليست من المواضع التي تدخلها الضرورة تحت أي موقف، ولهذا نجد أن مثل هذا الاستعمال يمكن أن يكون قياسياً، جرت عليه اللغة في العديد من الأمثلة، ولعل النظائر المستعملة تدعم ما نقول، حيث نجد أنها قد استعملت في سياق الاستثناء المفرغ، الذي يتضمن (إن) النافية و(لما) المستعملة في مكان (إلا).

^١ مع الطوامع ٢٩٨/٣-٢٩٩

^٢ البقرة ٧٤١

^٣ البحر المحيط ٤٢٦/١، وإتحاف فضلاء البشر ١٣٩١

^٤ الجامع لأحكام القرآن ٤٦٤/١، والبحر المحيط ٤٢٦، وإتحاف فضلاء البشر ١٣٩١

^٥ الطارق ٤١

^٦ يس ٣٢١

^٧ الزخرف ٣٥١

في القضايا الدلالية للنظير القرآني والنظير من القراءات القرآنية:

قبل الخوض في قضايا الدلالة أو المعنى، كان لابد أن نضيء شيئا من جوانب هذين للفظين، اللذين يتقاربان كثيرا في دلالة كل منهما، فالدلالة مأخوذة من (دل) وينقل ابن منظور عن ابن الإعرابي قوله: "ودل يدل إذا هدى، ودله على الشيء يدلّه دلا ودلالة ناندل، سدده إليه، ودلته فاندل"^١.

فهو لفظ يشير إلى معنى التوضيح أو الإبانة وتسديد الخطوة، وهذا يقترب من قولنا (عنوت الشيء أبديته، وعنوت به وعنوته أخرجته وأظهرته، وعنيت فلانا أي قصدته، ومن تعني بقولك، أي من تقصد، ومعنى كل كلام ومعناته ومعنيته مقصده)^٢.

فهذا يوضح لنا أن لفظة (دلالة) ولفظة (معنى) إنما تحملان معنى مشتركاً يجمع بينهما، وهو الإظهار والإبانة والتوضيح والقصد.

المتبع لموضوع الدلالة أو المعاني، يجد أنها تنقسم على قسمين:

• الدلالة المعجمية:

يرتبط هذا القسم ارتباطاً وثيقاً بالمعاجم اللغوية، والتي تمثل لنا المادة اللغوية في جميع ظروف استعمالها، متضمنة ما تعنيه أنواع الاشتقاقات والأبنية الصرفية. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نقول: إن كل كلمة أو مفردة من المفردات تحمل في ذاتها معنى حقيقياً مباشراً؛ نستطيع أن نفهمه من خلال شكل الكلمة - اشتقاقها - وقيمتها الصرفية^٣.

فالأفعال على سبيل المثال، تحدد لنا - وبحسب أوزانها - الحدث والزمان، إلى جانب معنى المفعولية الذي يتضمنه الفعل، فنجد الفعل (طحن) مثلاً، يدل على حركة وضغط، وتحويل الحبوب إلى مسحوق ناعم بالرضي^٤. وهذا معنى حقيقي مباشر ندركه من الفعل وحده، كما نفهم منه الزمان الذي وقع فيه.

وأما القيمة الصرفية، فتعمل على توجيه المادة اللغوية المعجمية، وتصفها ضمن مجالها لوظيفي، بحيث تحدد لها استعمالها ووظيفتها داخل البنية الكلامية، أو التركيب اللغوي.

لسان العرب (دل) ٢٤٨/١١

لسان العرب (عن) ١٠٣/١٥ - ١٠٦

علم الدلالة العربي ٢١١

لسان العرب (طحن) ٢٦٤/١٣

ولعل هذا يبدو واضحاً من خلال قول ابن جني: "اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته.

قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: (صَرَ)، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: (صرصر). وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على (الفعلان)، إنها تأتي للاضطراب والحركة^١.

ومن هنا كان اعتمادنا في هذا القسم على المعجم اللغوي بالدرجة الأولى، تعضده بعض كتب التفسير، لتحديد دلالة الآيات ومعانيها على وجه الدقة ما أمكن. ومن أهم ما جاء على هذا القسم من أمثلة في القراءات القرآنية، المواضع الآتية:

• أتى بمعنى فعل:

ورد في قوله تعالى: "فلا جناح عليكم إذا سلّمتم ما آتيتم بالمعروف"^٢.

قرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحزمة، والكسائي "ما آتيتم" بمد الهمزة، وقرأ ابن كثير "ما آتيتم" بقصرها. وتُحمل قراءة الجمهور على أنها من الإعطاء، بمعنى: ما أعطيتكم. وأما قراءة ابن كثير فمن أتى الشيء، بمعنى قام به أو فعله^٣. ونظيره قوله تعالى: "إن وعده كان مأتياً"^٤. أي مفعولاً.

تدور الآية حول موضوع الاسترضاع، وهو أن يطلب الرجل مرضعة لابنه، حيث يجيز الدين هذا الأمر شريطة أن يدفع الرجل أجراً للمرضعة مقابل الرضاعة، وعلى هذا يكون معنى الآية: لا حرج ولا إثم عليكم إذا سلّمتم إلى المراضع ما آتيتم، أي ما أردتم دفعه وتقديمه لهن بالمعروف، ناطقين بالجميل لهن مطيعين لأنفسهن^٥.

ويكشف لنا الاستعمال اللغوي عن فرق دقيق بين معنى (أتى) و (آتسى)، حيث يستعمل (أتلى) بمعنى الإتيان وهو المجيء، وأتى الأمر والذنب أي فعله. أما (آتسى) فهو

الخصائص ١٥٤/٢

البقرة ٢٣٣

الحجة لابن خالويه ٩٧، والحجة فارسي ٣٣٥/٢، والكشف ٢٩٦/١-٢٩٧، والحجة لابن زبلة ١٣٧/١، والبحر المحيط ٥٠٩-٥١٠، وإتفاف فضلاء البشر ١٥٨

مریم ٦١

جامع البيان ١٧٧٣/٣، وانظر الكشف ٢٨١/١، وتفسير النسي ١٦٦/١، والبحر المحيط ٥٠٨-٥١٠

معنى ساق، من الإيتاء الذي بمعنى الإعطاء^١.

ونخرج من الخلاف بين القراءتين إذا حملنا معنى (أتى) على المجيء، ليصبح معنى الآية: إذا سلمتم إلى المراضع ما جئتم به من الأجر، وهذا لا يختلف عن قراءة الجمهور (أتى) لأن معنى الآية على هذه القراءة: إذا سلمتم إلى المراضع ما أحضروكموه أو سقتموه إليهن ممن أجر.

وأما النظير "مأتيا"، فقد جاء على معنى (فعل). بمعنى أن أمر الله لا بد أن يكون مفعولا واقعا، أي أن الله يأتي بهذا الوعد، ويسوقه للعباد، وهذا مشابه للمعنى الذي وقع عليه في المثال.

• الجدل بمعنى الجدال:

ورد في قوله تعالى: "قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا"^٢.

قرأ الجمهور "جدالنا" بالالف، وقرأ ابن عباس "جدلنا" بغير ألف، وقد جاءت قراءة ابن عباس على معنى الجدل، وهو الشدة في الشيء، وأما قراءة الجمهور فجاءت على معنى الجدال، وهو الاقتواء على الخصم بالحجة^٣. ونظيره قوله تعالى: "وكان الإنسان أكثثر من جدلا"^٤.

استعجل قوم نوح نعمة الله وعذابه، فأخبروا نبيهم عليه السلام أنه قد أكثر في جدلهم خصومتهم، ولهذا طلبوا منه أن يأتيهم بعذاب الله الذي يعدهم به، وقيل إنه كان يجادلهم في الدين، وهذا النوع من الجدال محمود لأنه يظهر الحق^٥.

وأما الجدل فهو "اللد في الخصومة والقدرة عليها، وقد جادله مجادلة وجدالا، يقال جادلت الرجل فجادلته جدلا، أي غلبته، وجادله أي خاصمه، مجادلة وجدالا، الاسم الجدل وهو شدة الخصومة"^٦.

ويبدو أن من قرأ (جدالنا) إنما أرد المشاركة بين نوح وقومه في المخاصمة والمغالبة،

لسان العرب (أتى) ١٤/١٣-١٧

هود ٣٢٨

المنسب ١١/٣٢، إعراب القرآن للنحاس ٨٨/٨٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٤٣٤، والبحر المحيط ٦/١٤٦

الكهف ٥٤١

جامع البيان ٩/٢٧-٢٨ والكشاف ٢/٣٩١، وتفسير التنفسي ٢/٧١٧، والبحر المحيط ٦/١٤٦، وتختصر تفسير ابن كثير ٢/٢١٨

لسان العرب (جدل) ١١/٥٠١

لأنه مصدر (جادل)، الذي يفيد معنى المشاركة في الفعل، وكأن معنى الآية: يا نوح قد طالعت المغالبة والمجادلة بيننا دون أن تتبعك على دينك، ودون أن نستطيع ردك إلى ديننا، ونحن نطلب منك أن تأتينا بالعذاب الذي تعدنا أنه ما بيتنا من الخصومة.

وأما من قرأ (جدلنا) إنما أراد بذلك شدة الخصومة التي كان يظهرها نوح لقومه بسبب بقائهم على دينهم وباطلهم، حيث نجده قد جاءهم بشئ ألوان النصح والحجج دون فائدة، وهنا طلبوا إليه أن يوقع بهم العذاب الذي يعدهم به، وهذا نوع من التكذيب والتحدي له .

ولعل النظر يتوافق مع ما قرأ به ابن عباس -جدلنا- لأن معنى الآية: أن الإنسان شديد الجدل والخصومة، ولم يأت على معنى المشاركة في الفعل -جدالا- لأن الإنسان قد ذكر في الآية وحده.

• حس بمعنى جس:

ورد في قوله تعالى: "يا بني اذهبوا فتحسبوا من يوسف وأخيه".^١

قرأ الجمهور "فتحسبوا" بالخاء، وقرأ "فتحسبوا" بالجيم، ولم تنسب هذه القراءة لقارئ بعينه^٢، وتحمل قراءة الجمهور على أنها من الإحساس الذي بمعنى المعرفة، وأما قراءة من قرأ بالجيم، فتحمل على أنها من (الجس) وهو الطلب^٣، ونظيرها ما ورد في قوله تعالى "ولا تحسبوا ولا يغتب بعضكم بعضاً"^٤.

لما عاد أبناء يعقوب -عليه السلام- يحملون لأبيهم خبر فقدان أخيهما الآخر، أعرض عنهم وأساء الظن بهم، ولم يصدق شيئاً مما قالوا، ويروى أنه كان قد علم بأن يوسف ما يزال حياً لكنه لم يعلم مكانه، ولهذا طلب إلى أبنائه أن يذهبوا للبحث عنه وعن أخيه الآخر، حتى يجدوها ويعودوا بهما^٥.

^١ يوسف ٨٧

^٢ جامع البيان ٢٥٢/٩ والكشاف ٥٠٠/٢، والتفسير الكبير ١٨/١٩٩، والبحر المحيط ٦/٣٠٥

^٣ جامع البيان ٢٥٢/٩ والكشاف ٥٠٠/٢

^٤ الحجرات ١٢

^٥ جامع البيان ٢٥٢/٩، والكشاف ٥٠٠/٢، وتفسير السفي ٧٨٧/٢، والبحر المحيط ٦/٣٠٥، ومختصر تفسير ابن كثير ٢٦٠/٢

وقد فرق ابن منظور بين (الجلس) و(الحس) إذ جعل "الجلس: اللمس باليد، حسه بيده حساً، واجتسه أي حسه ولمسه، وحس الشخص بعينه، أهد النظر إليه يستينه استنبته، والجلس: حس الخير ومنه التجسس، وحس الخير وتحسسه، بحث عنه وفحص، وتحسست الخير وتحسسته بمعنى، وقيل التجسس بالجيم أن يطلبه لغيره، وبالحاء أن يطلبه لنفسه، وقيل بالجيم البحث عن العورات، وبالحاء الاستماع وقيل معناهما واحد في تطلب معرفة الأخبار".^١

ويبدو أن قراءة من قرأ بالحاء إنما جاءت على معنى معرفة أخبار يوسف وأخيه بسأن يطلبها هؤلاء الأخوة من الناس، فكأنه قال لهم اذهبوا واستخبروا الناس وسألوهم عن يوسف وأخيه حتى تصلوا لشيء أو لخبر عن أخويكم، وذلك من باب أن (حس) تأتي بمعنى طلب معرفة الأخبار.

وأما من قرأ بالجيم، فإنما جاء على معنى تدقيق النظر والاجتهاد في البحث، ليظهروا وكأنهم يتحسسون الأخبار بأيديهم، كناية عن شدة اقتراحهم منه، وذلك لأن يعقوب - عليه السلام - قد علم أن ابنه ما يزال حياً، فيكون معنى الآية: اذهبوا ولا تكتفوا بسؤال الناس سؤالا عابراً، بل عليكم أن تكونوا كمن يتحسس الشيء بيده، أو ينعم فيه نظره يتفحصه ويستوثق منه، وهذا لا يكون إلا ممن قد رأى الشيء أو ما يشبهه، فأراد أن يتحقق منه .

وأما النظر "ولا تحسسوا"، فقد جاء على معنى تتبع العورات، فكأنهم يبحثون عنها ويطلبونها، ولم يأت على معنى طلب الأخبار، وهذا يكون النظر موافقاً للمثال على قراءة الجمهور "فتحسسوا" بالحاء، والقراءة الأخرى "فتحسسوا" بالجيم، لأنها جاءت على معنى قريب متشابه.

• خلاف بمعنى خلف:

ورد في قوله تعالى: "وإذا لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً".^٢

قرأ حمزة، والكسائي، وابن عامر، وحفص "خلافاً"، وقرأ باقي السبعة "خلفاً"، وأورز الزمخشري والطبري هذا القراءة بوجهيها دون نسبة^٣، ولم ير العلماء فرقاً بين

^١ لسان العرب (جس) ٣٨١٦

^٢ الإسراء ٧٦١

^٣ جامع البيان ٣٠١١١٠، والكشاف ٦٨٦١٢، ونسها أبو جيان في البحر المحيط ٩٢٧٧٧ على الوجه الذي أورده

القراءتين، حيث جعلوا (خلاف) و(خلف) بمعنى واحد، ونظير ذلك قوله تعالى: "فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ"^١، أي بعده. حيث قرأ الجمهور "خِلاف"، وقرأ ابن عباس وأبو حيوة وعمر بن ميمون "خَلْف"^٢.

وتذكر كتب التفسير أن هذه الآية نزلت في كفار قريش، حين أرادوا إخراج رسول الله صلى الله عليه وسلم - من أرض مكة، فتوعدهم الله أن هلاكهم سيكون بخروجه من هذه الأرض، وقد تحقق هذا الأمر عندما هزم المشركون في معركة بدر، وقيل إنه لو أخرجوه لاستؤصلوا جميعاً، ولكنهم لم يخرجوه، بل هاجروا بأمر من الله.^٣

ولا يتعد الاستعمال اللغوي كثيراً عما أورده أصحاب التفسير من جعلهم (خِلاف) بمعنى (خَلْف)، فقد ورد أن "الخَلْفَ ضد (قُدَام) ... وجلست خِلاف فلان أي بعده ... وجاء خلافه أي بعده، واستخلف فلاناً من فلان، جعله مكانه، وخلف فلان فلاناً، إذا كان خليفته، يقال خلفته في قومه خلافة ... وخلاف الشيء بعده، وخلف فلان كما أن أبيه يخلفه خلافة، إذا كان في مكانه، وقولهم هو يخالف إلى امرأة فلان، أي يأتيها إذا غاب عنها"^٤.

والذي يبدو أنه يوجد فرق دقيق بين معنى (خِلاف) و(خَلْف)، وهو أن (خلف) يأتي لتفيد معنى المكان، أما خلاف فتفيد معنى الزمان، ولعلنا نلمس هذا من عبارات ابن منظور السابقة، حيث يتعلق استعمال (خَلْف) بالمكان، نحو جلست خلف فلان، واستخلف فلاناً جعله مكانه، وغير ذلك، كما يتعلق (خِلاف) بالزمان، نحو جاء خلافه، وخلاف الشيء بعده، وما إلى ذلك من عبارات. ولهذا يقول إن (خلافك) التي وردت في قراءة الجمهور قد جاءت على معنى أن الكافرين لا يلبثون بعد إخراج النبي - صلى الله عليه وسلم - زمناً طويلاً، بل سيهلكون في زمن قريب، وأما من قرأ "خَلْفَكَ"، فإنما أراد أنهم لا يلبثون في

^١ التوبة ٨١

^٢ البحر المحیط ٤٧٤

^٣ جامع البيان ٣٠١١-٣٠٢، والكشاف ٦٨٥٢-٦٨٦، وتفسير النسفي ٩٢١٢، والبحر المحیط ٩١٧-٩٢، ومختصر تفسير ابن

كثير ٣٩١٢

^٤ لسان العرب (خلف) ٨٢٩-٩٠

أرض مكة بعد إخراج النبي -صلى الله عليه وسلم- منها، فكأن الله يهددهم بإخراجهم لهم من الأرض. بمعنى أن الله سيخرجهم منها كما أخرجوا رسوله -صلى الله عليه وسلم- ولعل النظر يقترب من هذا الأمر، حيث تكون قراءة من قرأ "خلاف رسول الله" على إرادة معنى بعد خروجه إلى القتال، وأما من قرأ "خلف رسول الله" فقد جاء على معنى من بقي مكان النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد خروجه إلى المعركة.

• شَدَّدَ بِمَعْنَى قَوَّى:

ورد في قوله تعالى: "وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابَ"^١.
 قرأ الجمهور "وَشَدَدْنَا" بالتخفيف، وقرأ الحسن وابن أبي عبيدة "وَشَدَدْنَا" بالتشديد^٢. وقال الزمخشري: "وَشَدَدْنَا ملكه أي قويناه"^٣، ونظيره قوله تعالى: "سَنَشُدُّ نَضْدَكَ بِأَخِيكَ"^٤.

يتحدث الله تعالى عن نبي من أنبيائه وهو داود -عليه السلام- فيخبر أنه قد جعله له سلطاناً قوياً في الأرض، وتذكر بعض الروايات أنه كان يحرسه أربعون ألفاً ممن يلبسون لدروع، وهذا ما أدخل هيئته في قلوب قومه، كما تذكر لنا المصادر أن رجلاً جاءه ادعى عنده بقرة، وعجز عن إقامة الحجة على خصمه، فأوحى الله إلى نبيه في المنام أن قتله، فقال إنما هو منام، فأوحى الله له في اليقظة، فصدق أمر ربه، وقال للرجل سلقتك، قال الرجل إن الله لم يأخذني بهذا الذنب، ولكن بأني قتلت أبا هذا الرجل غيلة، فقتله داود، فهابه الناس لأن يفشي أسرارهم وذنوبهم أو أن يقتلهم^٥.

والشدة "تعني الصلابة، وهي نقيض اللين، تكون في الجواهر والأعراض، وكل ما حكم فقد شد وشد، وتقول شد الله ملكه، وشدده قواه، والتشديد خلاف لتخفيف"^٦.

ص ٢٠١

مختصر في شواذ القرآن ١٢٩\، ونسبها لين أبي عبيدة فقط، أما أبو حيان فنسبها للحسن أيضاً أنظر البحر المحيط ١٤٦\٩ -

أنظر الكشف ٧٩\٤

القصص ٣٥\

جامع البيان ١٦١\١-١٦٢، والكشاف ٧٩\٤، وتفسير النسفي ١٤٨١\٣، والبحر المحيط ١٤٦\٩، ومختصر تفسير

ن كثير ١٩٩\٣-٢٠-

لسان العرب (شدد) ٢٣٢\٣

يظهر أن مثل هذه الألفاظ قد جاءت على معنى قريب، إذ نجد معنى (شدّد) و(شدّد) واحد، غير أن هاتين اللفظتين اختلفتا من جهة معنى المبالغة أو عدمها، حيث نجد قراءة " شدّ " جاءت على أصل الفعل، وأما قراءة " شدّد " فجاءت على وزن (فعل) الذي يفيد المبالغة، وهذا شائع في العربية، فكأن من قرأ بالتشديد نظر إلى ملك هذا النبي وما آتاه الله من فضل ونعمة كما ظهر في الآية، فأيقن أن الله قد زاد في تقوية ملك رسوله داود، وهذا يناسبه لفظ التشديد (شدّد).

وأما النظير " سنشدّ " فإنما جاء نظيراً موافقاً لقراءة من قرأ بالتخفيف (شدّد) إذ نجد أن معنى الآية، أن الله سيزيد من عزم نبيه موسى - عليه السلام - بأن يبعث أخاه هارون معه رسولاً، ولهذا جاءت القراءة بالتخفيف، لأن الله تعالى قد زاد من قوة موسى - عليه السلام - برجل واحد ليس أكثر، ومثل هذه القوة لا يلزم معها من الأفعال ما يدل على معنى المبالغة، كما لزم مع القوة التي أمد الله بها نبيه داود، ولا سيما إذا علمنا أن الله قد سخر له الدواب، والطيور، والجبال، والرياح، والحديد.

• أَمَلَى بِمَعْنَى أَنْظَرَ:

ورد في قوله تعالى: " الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَى لَهُمْ " ^١.

قرأ الجمهور " وأملَى لهم " بالبناء للفاعل، وقرأ الأعرج، ومجاهد، وعاصم، والأعمش، ويعقوب " وأملَى لهم " بهمزة المتكلم ^٢.

يسند الضمير في قراءة الجمهور إلى الشيطان الذي ورد ذكره في الآية، وأما في قراءة (أملَى)، فيسند الضمير فيها إلى الله تعالى، بمعنى أن الشيطان يسول للناس، والله يمهلهم وينظرهم ^٣. ونظيره قوله تعالى: " إِنَّمَا كُنْهَى لَهُمْ " ^٤.

^١ محمد ٢٥٨

^٢ المحتسب ٢٧٢/٢، ومعاني القرآن للقرءاء ٦٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨/٣ والبحر المحيط ٤٧٣/٩، وإتقان فضلاء البشر ٩٤

^٣ المحتسب ٢٧٢/٢، ومعاني القرآن للقرءاء ٦٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨/٣-١٧٩ والبحر المحيط ٤٧٣/٩، وإتقان فضلاء

البشر ٩٤

^٤ آل عمران ١٧٨

أمر الله تعالى عباده بتدبر القرآن الكريم، ونهاهم عن الإعراض عن هذا الكتاب المبين، وبين لهم أن الذين اختاروا غير الإيمان وهتوا وراء الكفر، إنما كان ذلك بسبب ما زينّه الشيطان لهم من أمور وخدعهم بها، ثم أملى لهم، أي: مد لهم في الآمال. وأما من قرأ أملى لهم، فعلى معنى أن الشيطان يغويهم والله ينظرهم إلى أجل قريب^١.

يُجد أن "أملى" مأخوذ من "الملاوة والملاوة والملا والملا والملي وكله مدة العيش، وقد تملّى العيش ومُليته وأملاه الله إياه وأملاه وأملى الله له، أمهله وطول له، والإملاء الإمهال والتأخير وإطالة العمر"^٢.

ولما كان معنى (أملى) مدة العيش أو الإمهال والتأخير وإطالة العمر، كان من الواجب ألا يُسند إلا إلى الله تبارك وتعالى، وألا يسند إلى الشيطان، وأما ما نراه من قراءة الجمهور "أملى لهم" مسنداً للشيطان فليست أراه من هذا الباب وإنما هو من نحو قول العرب: "أملى للبعير في القيد، إذا أرخى ووسع فيه"^٣. بمعنى أن الشيطان عندما سَوّل للكفار مغاصيهم، وزين لهم كفرهم كان كمن يخرج قيد الإسلام من أعناقهم، وكأن الإسلام قيد يتقيد به المسلمون، ويدخلون فيه، فعندما زين الشيطان لأولئك النفر الكفر والمعاصي كان كمن يعمل على توسيع هذا القيد ليتمكن من إخراجهم من الإسلام كما تخرج الإبل من قيدها إن وسّعناه لها.

وأما النظر "إنما تُملى لهم" فقد جاء موافقاً لقراءة من قرأ "أملى" لأن المعنى هنا الزيادة في العمر، والإمهال والتأخير، وكأن الله تعالى يُنظرهم إلى وقت معين لينالوا العذاب الذي يستحقون.

• أخسر بمعنى أفسد:

ورد في قوله تعالى: "وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان"^٤.

قرأ الجمهور "تُخسروا" بضم التاء، وقرأ بلال بن أبي بردة "تُخسروا" بفتح

^١ وجامع البيان ٢٤٩/١٦، والكشاف ٣٢٦/٤ وتفسير السفي ١٦٥٥/٣، والبحر المحيط ٤٧٣/٩، ومختصر تفسير ابن كثير ٣٣٦/٣

^٢ لسان العرب (ملا) ٢٩٠/١٥

^٣ لسان العرب (ملا) ٢٩١/١٥

^٤ الرحمن ٩١

الثاء^١، وقد حمّله ابن جني على أنه من باب حذف حرف الجر؛ لأن المعنى تَخَسَّرُوا في الميزان، على قراءة من قرأ بالفتح^٢. ورد عليه أبو حيان، بأنه لا يلزم (خَسِرَ) أن يتعدى بحرف الجر لأنه يتعدى بنفسه في نحو قولنا: خَسِرُوا أنفسهم، وخَسِرُوا الدنيا والآخرة^٣. وقد حملت هذه القراءة على أنها من باب خَسِرَ وأَخَسِرَ بمعنى نقص^٤، ونظير قراءة الجمهور، قوله تعالى: "وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ"^٥، أي يُنقصون، وهو من الفعل أَخَسَرَ.

يأمر الله تبارك وتعالى عباده أن يعدلوا في الميزان، ونهاهم عن الطغيان وهو الزيادة والاعتداء، كما نهاهم عن الخسران وهو التطفيف والنقصان^٦. والخَسِرَ والخُسْران النقص: خسر يخسر خُسْرَانًا وخَسَرَتِ الشَّيْءَ بالفتح وأَخَسَرْتَهُ نقصته، وخَسِرَ الوزن والكيل خسرا وأَخَسَرَهُ نقصه^٧.

لا تقتصر اللغة على لفظة دون أخرى في هذا الباب، إذ نجد لها قد حفظت لنا صورتين للفعل وتستعملان لنفس المعنى، وقد أسلفنا أن مثل هذا النمط من الأفعال (فعل وأفعل) إنما هو ضرب من المبالغة في التصويب (overcorrectness) إذ عمدت بعض اللهجات العربية إلى إقحام الهمزة في غير محلها، بمعنى أنها كانت تلجأ إلى همز الألفاظ التي ليس من حقها الهمز، رغبة في السير وفق اللغة الفصيحة، وهذا يفسر قراءة الجمهور التي جاءت بالضم، والقراءة الثانية التي جاءت بالفتح، لأفهما لا تختلفان في المعنى.

ولعل النظر لا يختلف عن هذا، إذ هو مظهر من مظاهر المبالغة في التصويب، عند بعض العرب، حيث نجد قد جاء على لفظ (أخسر) المهموز، ومعناه إنقاص الوزن أو تطفيفه، وبهذا يكون النظر مشابها للمثال في لفظه ومعناه.

^١ المحجب ٣٠٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٢/٣، والبحر المحيط ٥٧١/١٠

^٢ المحجب ٣٠٣/٢

^٣ البحر المحيط ٥٧١/١٠

^٤ المحجب ٣٠٣/٢، والبحر المحيط ٥٧١/١٠

^٥ المطففين ٣٨

^٦ الكشف ٤٤٤/٤، جامع البيان ١٥٥/١٧، وتفسير البهقي ١٧٣٣/٣، والبحر المحيط ٥٦١/١٠-٥٧

^٧ لسان العرب (خسر) ٢٣٩/٤

• الدلالة السياقية:

أفرد ابن جني باباً تناول فيه الألفاظ ومعانيها، والمناسبة بينها. وقد تابع سابقيه في جعل كل كلمة تحمل معناها داخلها، حيث نستوضح منها تلك المعاني عن طريق الاشتقاق، كما في (صر، وصر صر)، أو عن طريق الوزن الصرفي نحو وزن (فَعْلان) الذي يدل على الحرة والاضطراب^١.

ولا يقف ابن جني عند هذا الحد، بل يتجاوز سيويه والخليل، فيجعل لكل صوت -حرف- دلالة خاصة به، يؤديها من خلال الكلمة التي يدخل في بنيتها أو تركيبها. يقول في الخصائص: "فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع، ونهج مُتَلَبِّ عند عارفه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المُعَبَّرُ بها عنها، فيعدّلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدّره وأضعاف ما نستشعره، من ذلك قولهم (خضم) و(قضم)، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس... فاختاروا الخساء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس"^٢. وقد رفض بعض الباحثين هذا الأمر "لأن قيمة الرمز اللغوية -الكلمة الدلالية- عرفية باتفاق اجتماعي متتابع، ولا نستطيع أن ننسب قدرة دالة لكل حرف يؤلف هذه الكلمة"^٣.

تكتسب المعاني السياقية بعداً جديداً بما يطرأ عليها من تطور ناتج عن الزمن والبيئة، فإذا كنا نكتفي بالرجوع إلى المعاجم اللغوية لفهم معاني المفردات ضمن طائفة المعاني المعجمية، فإن هذا الأمر لا يجدي نفعا في إطار المعاني السياقية التي تعتمد على تدقيق النظر في السياق بعامة، لإدراك مدلول كل مفردة من المفردات على وجهها المراد. فالمعاني السياقية هي مجموعة ما يطرأ على الكلمة من تطور دلالي بحسب القوانين التي ترصد حركة الألفاظ والدلالات في الزمان المتتابع بين العصور، وفي المجالات المختلفة من علمية

^١ الخصائص ١٥٤/٢

^٢ الخصائص ١٥٩/٢

^٣ علم الدلالة العربي ٢١١

واجتماعية فنية، فالكلمة تكسب أبعاداً دلالية جديدة أو تُحصر في إطار خاص، أو تنتقل إلى مواقع لم تألفها من قبل^١.

ولا تبقى المفردات ثابتة على حالها، بل هي عرضة للتطور عبر مراحل حياة اللغة، حيث نجد بعض المفردات قد تغيرت دلالاتها بسبب وقوعها ضمن وسط لغوي معين، ونجد بعض المفردات قد اشرفت دلالاتها على معناها التقليدي الاعتيادي.

ولعل هذا ما أطلق عليه (جان كوهن) اسم (مستوى الدلالة: الإسناد)، إذ يشير كوهن إلى أن الشاعر قد يلجأ إلى تغيير المعنى عن طريق اشراف دلالة الألفاظ، وذلك باللجوء إلى الاستعارات والمجازات، مما يضطر الناظر في هذا النص إلى الخروج بتفكيره عن مستوى الخطاب اللغوي العادي؛ فالمعروف أن جميع المجازات والاستعارات إنما هي خرق لقوانين اللغة، فهي تحولّ يقع في اللفظة ليعطي معنى جديداً، ويطلق على هذا النوع من لدلالة اسم (الانزياح القائم على المنافرة). ونخرج من كل ذلك بأن الانزياح وإن كان بشكل مظهراً من مظاهر الخروج على الأصل اللغوي، والاستعمال التقليدي، فإنه يزيد لللفظة قوة في التعبير وقدرة على الإفصاح. ومن أهم الأمثلة التي جاءت على هذا القسم في القراءات القرآنية، ما يأتي:

• التضمين: هو أن يتضمن فعل معنى فعل آخر؛ فيجري عليه ما جرى على ذلك الفعل من لزوم أو تعدية أو غير ذلك، ومما جاء على التضمين في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ"^٢.

قرأ الجمهور "وما يخدعون" مبنيًا للفاعل، وقرأ أبو طالوت عبد السلام بن شداد، الجارود بن أبي سيرة "يُخْدَعُونَ" مبنيًا للفاعل، و"إلا أنفسهم" نصباً^٣، وقد أورد لزمخشري والعكبري وأبو حيان هذه القراءة دون نسبة^٤.

وقد حملوا النصب في (إلا أنفسهم) على حذف حرف الجر، بمعنى خدعهم عن

علم الدلالة العربي ٢١٨

البقرة ٩١

المختص ٥٦١١

الكشاف ٥٩١١، وإملاء ما من به الرحمن ٢٤١١، والبحر المحيط ٩٤١١

نفسهم^١. أو أن يكون الفعل قد ضُمَّن معنى (انتقص)، ولهذا انتصب ما بعد إلا على أنه
فِعْلٌ بِهِ^٢. ونظيره قوله تعالى: "أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ"^٣.

حيث ضُمَّن الفعل (رفث) معنى الإفشاء ولهذا تعدى إلى، وقد زاد أبو حيان أن
لنصب هنا يمكن أن يحمل على التمييز أو الحال^٤.

جاء في الحديث في هذه الآيات عن المنافقين؛ ومحاوَلَتهم خداع الله تعالى والمؤمنين،
جاء في كتب التفسير أن المخادعة في مثل هذا لا تصح، لأن الله تعالى عليم لا يُخدع،
حكيم لا يُخدع، وأما إن خُدع المؤمنون فإنهم لا يَخْدعون غيرهم، ولهذا جاء التعليق
ننا؛ بأن المخادعة قد تكون من وجوه:

لأول: أن ما يفعله المنافقون بإظهار إيمانهم، وما يفعله الله من إجراء الأحكام عليهم مع
علمه بما يفعلون، كان على صورة الخداع.

لثاني: أن يكون هذا إخباراً من الله عن اعتقادهم بجواز خداع الله تعالى لعدم معرفتهم
صفاته.

لثالث: أن المقصود بالخداع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأنه خليفة الله في
الأرض.

وبعد ذلك يخبر الله تعالى أن المعاملة المشبهة بمعاملة المخادعين؛ لا بد أن يعود ضررها
على أصحابها، ولهذا قال: "وما يَخْدعون إلا أنفسهم"^٥.

لما كان معنى (خدع) أن يُظهر الشخص خلاف ما يُبطن، أو أن يريد المكروه
لآخرين، كان الأولى فيه ألا يستعمل من الشخص لنفسه، لأن الأصل ألا يُخفي الرجل
على نفسه شيئاً، أو أن يريد بنفسه سوءاً. وهذا يعني أن من قرأ "ما يَخْدعون إلا أنفسهم"
إنما أراد به معنى آخر غير هذا المعنى، فكأنه أراد أن هذا الضرر الذي أحب المنلفقون أن
يلحقوه بالمسلمين إنما يقع عليهم في النهاية، فهم يضرون أنفسهم بفعلهم هذا ولا يضرون

المختص ٥٧١، وإملاء ما من به الرحمن ٢٤١، والبحر المحيط ٩٤١

المختص ٥٧١، والبحر المحيط ٩٤١

البقرة ١٨٧

البحر المحيط ٩٤١

جامع البيان ١٩٧١، الكشف ٥٨١-٥٩ وتفسير النسفي ٣٤١، والبحر المحيط ٩٣١-٩٤

غيرهم.

وأما من قرأ " وما يُخدعون إلا أنفسهم " بالبناء للمفعول، فقد أراد أنهم لم يخدعوا أنفسهم بأنفسهم؛ بل هناك من خدعهم، ويقال أنه الشيطان. وقد مالت بعض الدراسات لنحوية إلى تبرير النصب في الاسم الواقع بعد (إلا) في هذه الآية، بأن ضمنوا هذا الفعل معنى (انتقص).

والأرجح أنه يخلو من التضمن، لأن الانتقاص والنقص من المعاني التي يختص بها هذا لفعل (خدع) أي أن (خدع) يقع في اللغة بمعنى (نقص)، نحو قولنا: خدع الريق خدعا، أي نقص، ودينار خادع أي ناقص^١.

ويمكن أن نحمل معنى الآية هنا على أنهم ينتقصون ويستلبون، وهنا ينتصب ما بعد (إلا) على أنه مفعول للفعل ذاته، لا كما قالوا لتضمنه معنى فعل آخر.

وأما النظير " الرفث إلى نسائكم " فمعنى الرفث الجماع، وغيره مما يكون بين الرجل والمرأة كالتقيل والمغازلة، ونقول رفث بها ومعها^٢، فهو فعل يتعدى بالباء أو (مع) على القياس، غير أنه جاء في هذه الآية متعديا بإلى، ولعل ذلك لأنه قد تضمن معنى فعل آخر هو (الإفضاء) فتعدى بإلى كما هو القياس في هذا الفعل، وهذا يظهر شيئا من التباعد بين المثال ونظيره المستعمل له.

• المفرد والجمع:

وهو موضع يُظهر لنا استعمال المفرد والجمع لذات المعنى، ومما جاء على هذا الأمر في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا " ^٣.

قرا الجمهور " على عبدنا " بالإفراد، وقرأ بعض القراء " عبادنا " بالجمع، وقد وجهت قراءة من قرأ بالإفراد على معنى أن القرآن أنزل على الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأما قراءة من قرأ بالجمع فوجهها أنها جاءت على معنى أنه أراد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأمه^٤. ونظير ذلك قوله تعالى: " أن يقولوا إنما أنزل الكتاب على

^١ لسان العرب (خدع) ٦٦-٦٥\٨

^٢ لسان العرب (رفث) ١٥٤-١٥٣\٢

^٣ البقرة ٢٣\

^٤ انظر الكشف ٩٧\١، والبحر المحيط ١٦٩\١

طائفتين من قبلنا " ^١ . وقد أورد الفخر الرازي قراءة أخرى على الجمع وهي قوله: "على عبْدنا" جمع (عبد)، والمراد بها أنما على معنى النبي -صلى الله عليه وسلم- وأمته ^٢ .

قال تعالى: "مما نزلنا" من التزليل الذي على سبيل التدرج والتتابع، ردا منه على كفار قريش الذين اعترضوا على النبي -صلى الله عليه وسلم- واحتجوا بأن قالوا: إن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد جاء بهذا القرآن متواليا، وحسب الأحداث، وإنما هذه هيئة الشعر والخطب، فالشاعر أو الخطيب لا يتكلم إلا لمناسبة أو حاجة، ولو كان هذا القرآن من عند الله لُنزل مرة واحدة، ولهذا تحداهم الله تعالى حين أخبرهم أنه قد أنزل هذا القرآن متواليا متتابعاً على هيئة ما يفعل الشعراء والخطباء، فطلب منهم أن يأتوا بمثله أو بشيء من مثله ولو كان جزءاً أو سورة أو آية، مستعينين بمن أرادوا ممن يتقنون فنون الكلام، من الشعراء أو الخطباء.

والأرجح أنه لا خلاف في معنى الآية على القراءتين -قراءة الجمع، وقراءة الأفراد- إذ إن هذا القرآن وإن كان قد أنزل على رجل واحد هو النبي -صلى الله عليه وسلم- فإنه ما نزل ليكون له وحده، ولتقتصر أحكامه عليه دون أن تخرج عنه، بل هو كتاب نزله الله للمسلمين جميعاً، لتبقى أحكامه عليهم، فهو لهم جميعاً وليس النبي إلا واسطة لنقل هذه الأحكام والتشريعات عن الله تبارك وتعالى، فهو ليس أكثر من مبلغ، وهذا أمر يقبله لمعنى في القراءتين -عبْدنا، وعبْدنا-

ولعل النظر لا يختلف عن هذا؛ لأن كتاب الله إنما أنزل على المسلمين جميعاً، لا على نبي -صلى الله عليه وسلم- وحده، فجاء على معنى أن الكتب السماوية تنزل على رجل واحد، والقصد أن يبلغها لقومه أو لكافة البشر، لا أن يحتفظ بها لنفسه.

ومما جاء على استعمال المفرد والجمع على معنى واحد، ما ورد في قوله تعالى: "تيلك ندي أنزل الفرقان على عبده" ^٣ .

قرأ الجمهور "على عبده" بالإنفراد، وقرأ عبد الله بن الزبير "على عباده" بالجمع. الوجه لقراءة الجمهور "على عبده" أنه قصد الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأما قراءة

ابن الزبير "عباده" فقد أراد الرسول وأمه^١. ونظير ذلك قوله تعالى: "وما أنزل إلينا"^٢
 افتتح الله تبارك وتعالى هذه السورة بمدائح تليق بجلاله، وبدأها بأنه قد أنزل هذا
 القرآن العظيم على رجل من البشر هو محمد - صلى الله عليه وسلم -^٣.
 ويروى في مناسبة هذه الآية ؛ أن الله تحدث في السورة التي قبلها عن وجوب مبايعة
 المؤمنين للرسول وعدم مخالفة أمره، ولهذا ذكر لهم هذه الصفات لتمثل في نفوسهم على
 سبيل التحذير والإنذار .

ويعد هذا الموضع مما يستوي فيه المفرد والجمع في المعنى، فقد جاءت الآيات هنا على
 معنى أن هذا القرآن قد أنزل على رجل اختاره الله تعالى، ليلغى للناس كافة.
 وأما النظير "وما أنزل إلينا"، فيؤكد أن هذا القرآن أنزل على الرسول - صلى الله
 عليه وسلم - وهو للناس جميعا؛ ليعملوا بأحكامه وفق ما قرر الله فيه.

ومن هنا نقول، إن معنى الآيات لا يختلف في كلتا القراءتين، حيث من الواضح أن
 الله تبارك وتعالى قد اختار نبيه محمدا - صلى الله عليه وسلم - ليكون مبلغا هذا القرآن
 عنه، فهو وإن كان قد أنزله عليه وحده، فإنما أراد منه أن يبلغه للناس جميعا.
 ومما جاء على هذا الباب أيضا، قوله تعالى: "وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين"^٤.
 قرأ الجمهور "فدية طعام مسكين"، وقرأ نافع، وابن ذكوان "فدية طعام" بالإضافة
 وقرأ نافع، وابن عامر "مساكين" بالجمع. والوجه لمن أضاف أنه أضاف بعضا إلى كل، إذ
 الطعام بعض من الفدية، والوجه لمن لم يضيف، أنه أبدل الشيء من الشيء وهو هو، فبين
 الله به النوع، وأما من قرأ "مساكين" بالجمع، فردده على قوله "على الذين" لأن كل
 واحد منهم يلزمه إطعام مسكين، وأما من قرأ "مسكين" بالإنفراد، فقد استغنى به عن
 لفظ الجمع^٥، ونظيره قوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء

^١ المحسب ١١٧/٢، والكشاف ٢٦٢/٣، والبحر المحيط ٧٩٨/٨، وإملاء ما من به الرحمن ٤٥٦/٢

^٢ البقرة ١٣٦

^٣ جامع البيان ٢/١٣، والكشاف ٢٦٢/٣ وتفسير النسفي ١١٥٥/٣، ومختصر تفسير ابن كثير ٦٢٣/٢

^٤ البقرة ١٨٤

^٥ المحجة لابن خالويه ٩٣، والمحجة للفراسي ٢٧٣/٢، والكشاف ٢٨٢/١ والبحر المحيط ١٩٢/٢، وإتباع فضلاء البشر ١٥٤

جلدوهم ثمانين جلدة" . أي فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة، كما في قوله "سكين" أي كل واحد منهم يطعم مسكينا عن كل يوم أفطره.

حدد الله تعالى في هذه الآيات كفارة من أفطر يوما من أيام رمضان، وقد حملت هذه فدية أو الكفارة في بداية العهد الإسلامي؛ على الذين لا يصومون مع قدرتهم على صيام، إلى جانب الذين لا يصومون وهم غير قادرين على الصيام، حيث فرض الله تعالى على كل من أفطر من هؤلاء أن يطعم مسكينا عن كل يوم يفطر فيه، ثم نسخت هذه آية عن أفطر مستطيعا، وبقي حكمها على من أفطر مكرها لمرض أو غيره^٢.

جاءت هذه الآية على ثلاث قراءات مختلفة، غير أنها جميعا متساوية في المعنى، شراكة في النتيجة التي أقرها الله تعالى على عباده، وهي إطعام مسكين واحد عن كل يوم بطره الشخص، وإن كانت كل واحدة من هذه القراءات تدل على شيء مخصوص؛ نتلف به عن أختيها، فكل قراءة من القراءات الثلاث، جاءت دالة على النوع، وهو إطعام، كما تدل على المقدار وهو المسكين، فالقراءة الأولى دلت على نوع الكفارة من تلال الإضافة "فدية طعام"، ودلت على المقدار من خلال قوله "مسكين". أما القراءة ثانية، فقد دلت على نوع الفدية من خلال الإخبار "فدية طعام"، ودلت على المقدار من تلال قوله "مسكين"، وأما القراءة الثالثة، فدللت على النوع كما دلت عليه القراءات ثانية، ودلت على المقدار من خلال قوله "على الذين يطيقونه" وهو لفظ الجمع، فقصد ناء بالجمع للدلالة على الجمع.

لقد كان للسياق دور بارز في توضيح مقدار الفدية المترتبة على من أفطر في يوم من أيام رمضان، وذلك عند قوله تعالى "على الذين"، فلا يعقل أن تكون الكفارة إطعام مسكين واحد عن مدة الإفطار كاملة، لأن المفطرين يختلفون في عدد أيام فطرهم، فكيف أن يفرض إطعام مسكين واحد على من أفطر يوما واحدا، ويفرض نفس المقدار على من أفطر أكثر من ذلك؟ وكذلك فإنه لا يُعقل أن يفرض الله إطعام مسكين واحد على جميع من أفطر من المسلمين في رمضان، بحيث لا يُعقل أن يكون معنى الآية، وعلى جميع

الذين يفطرون في رمضان إطعام مسكين واحد ، يشتركون في إطعامه.

ومن هنا نرى أن المفرد سد مسد الجمع، وقام مقامه، بدلالة السياق الذي جاء فيه ولعل هذا لا يختلف عن النظر " فاجلدوهم ثمانين جلدة "؛ حيث فرض الله تعالى أن يُجلد كل شخص يقذف المحصنات ثمانين جلدة، لا أن توزع هذه الجلدات بينهم، وقد فُسر هذا الأمر بأحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وبالأثار الواردة عن صحابته.

ومما جاء مفردا متضمنا معنى الجمع في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "فيه آيات بينات مقام إبراهيم"^١.

قرأ الجمهور "آيات" بالجمع، و"مقام" مفردا، وقرأ ابن عباس "آية" بالإنفراد، 'مقام' مفردا أيضا، وقد نسب أبو حيان هذه القراءة إلى مجاهد وأبي جعفر، ولم يقصرها على ابن عباس. ولا تخرج قراءة الأفراد عن كونها بدلا، وأما قراءة الجمهور فيرى أكثر الموجهين أنها بدل أيضا، بمعنى أن "مقام" بدل من "آيات" بدل كل من كل، وجاز إبدال المفرد من الجمع لأن مفرد تضمن معنى الجمع^٢. ونظيره قوله تعالى: "إن إبراهيم كان أمة"^٣.

جرى الحديث في هذه الآيات حول البيت الحرام، وأن الله قد جعله موضع رحلة الناس للحج، ويعلل الله ذلك ويفسره بأن في هذه المنطقة آيات كثيرة يتفكر فيها الإنسان عند رؤيتها، وقد ذكر منها مقام إبراهيم -عليه السلام- واستعمل الله اللفظ المفرد هنا مع الجمع لسببين:

الأول: أن مقام إبراهيم -عليه السلام- يعادل آيات كثيرة لظهور شأنه، ودلالته على قدرة الله ويتمثل ذلك في تأثير قدمه في الصخر الأصم.
الثاني: أن المقام يشتمل العديد من الآيات منها تأثير قدمه في الصخر، وإلانة بعض الصخر دون بعض، أو بقاءه دون غيره من الآيات^٤.

^١ آل عمران ٩٧\

^٢ معاني القرآن للقرائ، ٢٢٧\١، وجامع البيان ١٣٩\٤، والبحر المحيط ٢٧١\٣

^٣ النحل ١٢٠\

^٤ جامع البيان ١٣٩\٤، الكشف ٢٨٧\١-٢٨٨ وتفسير النسفي ٢٣٨\١، والبحر المحيط، وعنصر تفسير ابن كثير ٣٠١-٣٠٠\١

ترك اللغة شيئا من السعة أمام أبنائها في العديد من المواقف اللغوية، ومما توسعت فيه اللغة استعمال مصاحبات الجمع مع المفرد إن كان هذا المفرد متضمنا معنى الجمع، ونلمس هذا في مثل قول هذه تعالى: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا" فقال اقتتلوا ولم يقل اقتلتا، لأن كل طائفة منهما تتضمن الكثير من الرجال، فالقياس في التركيب النحوي أن يستعمل لمفرد مع المفرد والجمع مع الجمع، غير أن النص يمكن أن يخرج على هذا الأصل بأن حين يستعمل المتكلم ألفاظ المفرد مع ما حقه أن يجمع، وقد ساغ هذا الأمر في هذه الآية، لأن 'مقام إبراهيم' وإن كان مفردا إلا أنه يتضمن معنى الجمع، لأنه يدل على العديد من الآيات.

لعل النظر يشترك في هذا مع المثال، إذ إن الأصل أن نستعمل مع "أمة" ألفاظا ذات علاقة بالجمع، غير أننا نجد قوله "إبراهيم" ثم قال "قانتا"، وهما لفظان دالان على لمفرد، وقد ساغ هذا الاستعمال لأن إبراهيم -عليه السلام- كان يعدل أمة بأكملها بإيمانه ويقينه، ولهذا جاز وصفه بصفة الجمع.

• التعبير عن البعض بلفظ الكل:

ورد في قوله تعالى: "ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم"^١.

قرأ نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر "ولا تقاتلوهم . . حتى يقاتلوكم . . فإن قاتلوكم"، كلها بالألف، وقرأ حمزة والكسائي "ولا تقتلوهم . . حتى يقتلوكم . . فإن قتلوكم" بلا ألف فيهن^٢.

جاءت قراءة الجمهور نحيا عن مقدمات القتال، وهذا يدل على النهي عن القتل من باب أولى، وأما قراءة حمزة والكسائي فنهى عن القتل ذاته^٣. ويرى الزحشرى، ويوافقه بو حيان أنه من باب المجاز، بمعنى ولا تقتلوا بعضهم حتى يقتلوا بعضكم، ونظيره قوله تعالى: "قتل معه ربيون كثير فما وهنوا"^٤. أي قتل معه أناس من الربين فما وهن

البقرة ١٩١

السبعة ١٧٩-١٨٠، والبحر المحيط ١٤٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ١٥٥١

السبعة ١٧٩-١٨٠، والحجة لابن خالويه ٩٤١، وإبلاء ما من به الرحمن ٩١١

ال عمران ١٤٦

الباقون^١.

بعد أن تم للمسلمين صلح الحديبية، واتفقوا فيه على أن يرجعوا إلى مكة في العام القادم لأداء العمرة، خاف المسلمون ألا يفي أهل قريش بوعدهم، فيقاتلوهم في المسجد الحرام، وفي الأشهر الحرم، فترلت هذه الآية تنهى المسلمين عن البدء في القتال، ثم أمرهم أن يقاتلوا أعداءهم إن هم اعتدوا عليهم.

وتحمل هذه الآيات محملاً آخر وهو أن يكون النهي عن قتال النساء والشيوخ والأطفال، أو الذين كان بينهم وبينهم ميثاق، والذين التزموا بعهدهم^٢. والقتل هو الإماتة بضرب، أو حجر، أو سم، أو غلة، والمقاتلة المحاربة بين اثنين، أو المدافعة والتراجع^٣.

وعلى هذا فإن قراءة الجمهور ما هي إلا نهي عن الاشتباك أو المقاتلة مع جيش الأعداء، ومن ثم قتلهم، أو قتل بعضهم، كما هي الحالة في الحروب.

وأما قراءة "لا تقتلوهم" فالقتل هو الإفناء وإهاء الحياة، وهذا يوجب أن كون معنى الآية، إذا أماتوكم وأفنوكم، وهذا لا يستقيم ولا يُقبل معناه، إذ كيف سيتمكن المسلمون من تنفيذ أمر الله لهم بأن يقاتلوا أعداءهم بعد ذلك، "فإن قاتلوكم فاقتلوهم"، ولعل هذا ما يدفعنا إلى القول بأن يكون النص القرآني قد خرج عن معنى القتل للجميع، إلى معنى القتل لبعض الجيش، وهذا ما يقتضيه السياق ويقبله العقل والمنطق، وتحتمله اللغة، فإن قتل بعض المسلمين نتيجة طبيعية للمعركة، لأن كلا الفريقين سيقتل من الفريق الآخر بعض رجالهم، وعلى هذا تستوي القراءتان في المعنى، إذ يكون النهي فيهما متعلق بالبدء في مقاتلة المشركين عند وجودهم في هذه المنطقة، أو في هذا الزمن الذي تضمنته الآيات.

وأما النظر "قتل معه ربيون كثير" بالبناء للمفعول، على قراءة نافع وابن كثير^٤. فلا يتوافق مع المثال لأنه أشد وضوحاً منه، لوجود قرينة في اللفظ تدل على أن الذين قُتلوا جزء من هؤلاء، لأن كلمة "كثير" تدل على أن المقتولين هم بعض الربيين أو جزء منهم، فنجد أن القرينة في المثال قرينة معنوية دل عليها السياق، أما في النظر فالقرينة

^١ الكشف ٢٣٦/١، والبحر المحيط ٢٤٤/٢-٢٤٥

^٢ جامع البيان ٣٥٢/٢، والكشاف ٢٣٥/١-٢٣٦ وتفسير الأنسبي ١٣٩/١، والبحر المحيط ٢٤٠/٢، ومختصر تفسير ابن كثير ١٦٩/١

^٣ لسان العرب (قتل) ٥٤٧/١١

^٤ البحر المحيط ٣٦٩/٣، وقراءة الجمهور "قاتل"، وانظر النشر في القراءات العشر ٢٤٢/٢

لفظية ظاهرة في السياق، وهي قوله " كثير " الذي يدل على أن القتل وقع على عدد كبير منهم ولم يقع عليهم أجمعين.

• بين الغائب والمخاطب:

ورد قوله تعالى: " قل للذين كفروا ستُغلبون وتحشرون إلى جهنم "¹.

قرأ نافع وابن عامر وعاصم وأبو عمرو وابن كثير " ستغلبون وتحشرون " بالتاء،
وقرأ حمزة والكسائي " سيغلبون ويحشرون " بالياء².

جاءت قراءة الجمهور على الخطاب للكافرين، وقد عُدَّ هذا الأمر من دلائل نبوته - صلى الله عليه وسلم - لأنه أخبر المشركين بأمر لما يقع بعد، وأما قراءة من قرأ بالياء فقد جاءت كذلك، لأنهم غائبون عند نزول التهديد من الله، فتكون الجملة محكية بقول مقدر،
ي قل لهم قولي هذا بأنه سيغلبون³.

وقد ذهب الفراء إلى أن قراءة الياء إنما هي للمخاطبين وهم اليهود، ثم جعل لمشركين داخلين في الخطاب، وبهذا يجوز أن نقرأ بالياء والتاء، وأما من قرأ بالتاء فتكون لراءته إخباراً لليهود أن الغلبة ستكون للمسلمين بعد يوم أحد⁴. وهذا رأي الطبري أيضاً⁵. ونظير قولهم أنها محكية بقول مقدر، ما جاء في قوله تعالى: " قل للذين كفروا ن ينتهوا يُغفر لهم ما قد سلف "⁶.

وتميل معظم كتب التفسير إلى ربط هذه الآية بموقعة بدر، وما كان له من أثر بعد ذلك في نفوس اليهود، حيث تذكر لنا بعض هذه الكتب أن اليهود قالوا بعد غزوة بدر،
ن هذا هو الرسول المنتظر الذي لا تُهزم له راية، غير أن شياطينهم أغوته بأن ينتظروا له
قعة أخرى، ولما كانت وقعة أحد، كفروا به جميعاً. وكرر بعض الروايات أن الرسول -
صلى الله عليه وسلم - قد جمع بني قينقاع بعد غزوة بدر وحذرهم أن يصيبهم مثل الذي

آل عمران ١٢٨

الكشف ٣٣٥/١، والبحر المحيط ٤٣/٣-٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٠/١

الكشف ٣٣٥/١، وإملاء ما من به الرحمن ١٣٣/١، والبحر المحيط ٤٤/٣، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٠/١

معنى القرآن للفراء ١٩١/١

جامع البيان ١٩١/٣

الأفعال ٣٨١

أصاب أهل مكة، فردوا عليه بأنه قد قاتل أناسا أغمارا غير متمرسين، ولو أنه جرب قتالهم لعلم أنهم قادرون على هزيمته، فزلت هذه الآية^١.

تباين الآراء المطروحة لتأويل ياء الغيبة وتاء الخطاب في هذا النص القرآني، والذي يظهر أننا لا نستطيع حمل قراءة الغيبة "سيغلبون" على أنها خطاب لليهود، وإخبار لهم عن هزيمة العرب، وذلك لأن الآية تخلو مما يصلح أن يعود عليه الضمير، ولهذا نرى أن الآية خطاب عام للكفار والمشركين بأنهم سيغلبون، والفرق بين القراءتين يتمثل في أن قراءة الياء ما هي إلا نقل من الرسول -صلى الله عليه وسلم- لما سمع عن الله تعالى، فتكون على معنى، قل لهم إنهم سيغلبون، فقال كما سمعه، وأما من قرأ بالتاء، فقد جعل الحديث موجها من الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلى الكفار مباشرة، فأخبرهم بما سيتعرضون له، ثم خصهم بالهزيمة والحشر إلى النار.

ولعل النظر لا يختلف عن المثال، إذ يخبر الله نبيه أن يبلغ هذا الأمر للمشركين فيقول لهم مقالة الله: إن ينتهوا يُغفر لهم، فكأنه قال: أخبرني الله خيرا فقال: إن ينتهوا يُغفر لهم، على الغيبة، بالنظر إلى المتكلم، أو لمن صدر عنه الكلام في الأصل، وهو الله تعالى، فكما أن الله طلب من النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يبلغهم مقالته نصا كما نزلت في الآية المثال، طلب منه ذلك في النظر أيضا.

• الزينة والابتلاء:

ورد في قوله تعالى: "زَيْنَ للناسِ حب الشهوات من النساء والبنين".^٢

قرأ الجمهور "زَيْن" بالبناء للمفعول، وقرأ ابن محيصن "زَيْنَ" بالبناء للفاعل^٣. وتحمل قراءة الجمهور على حذف الفاعل من الكلام، وقد اختلف في الفاعل الذي زَيْن هذه الأشياء للناس، فذكر بعض المفسرين أنه الله تبارك وتعالى، وذكر بعضهم أنه الشيطان.

وأما في قراءة "زَيْنَ" بالبناء للفاعل، فالضمير فيها يعود على الله؛ في قوله "والله يؤيد". ونظير أن تكون الزينة للبناء، ما جاء في قوله تعالى: "إنا جعلنا ما على الأرض

^١ جامع البيان ٢٤٤/١ والكشاف ٣٤١/١، وتفسير النسفي ٢٠٥١/٢، والبحر المحيط ٤٣١/٣، ومختصر تفسير ابن كثير ٢٦٨١/١

^٢ آل عمران ١٤٨

^٣ إتحاف فضلاء البشر ١٧١/١، وقد نسبها الطبري إلى الضحاك ومجاهد، انظر جامع البيان ٢٨٤/٤

زينة لها لنبلوهم^١.

تعرض الآيات مجموعة من الأمور الدنيوية التي تميل إليها النفس البشرية، وقد ذم الله تعالى هذه الأمور بأن سماها شهوات، والشهوات مستذلة عند العقلاء، ونجد أنه تعالى قد ذكر أشد هذه الأمور فتنة، وحصرها في النساء والأولاد والأموال، ولا نعلم ما هو أشد منها فتنة للعبد، فقد ذكرها الله مجملة ثم فصلها، ثم أخبر أن هذه الأشياء زائلة فانية، وأنه أوجدها لابتلاء عبده وامتحانهم، للكشف عن الإيمان المستقر في نفوسهم^٢.

تقع الزينة والتزين بمعنى الجمال والتجميل، فالزَيْنُ خلاف الشَيْنِ، وزانه زينا وأزانه وأزينه على الأصل وتزين هو وازدان بمعنى وهو افتعل من الزينة، وتزينت الأرض بالنبات حسنت وهجحت^٣.

نلمس من خلال ذلك أن الزينة تقع للأمر المحسوس، الذي نستطيع أن نحدث فيه تغييرا ما، بحيث نجعله حسنا مقبولا، أو أن نجعله سيئا مردولا، وعلى هذا لا نستطيع أن نزين الحب، لأنه أمر من الأمور غير الحسية، فكيف لنا أن نمسك بهذا الحب ثم نقوم بتحويله إلى حب حسن جميل مرة، وإلى حب سيء مرة أخرى؟ فهذا يدل على أن النص هنا قد خرج عن مقتضى استعمال هذه اللفظة، حين وردت مع غير المحسوس، ولعل ما يسوغ هذا أن الله قد زين أعيان الشهوات، حين زين النساء والبنين والأموال، ثم أدخل حب هذه الأشياء في قلب الإنسان، بعد أن جبلة على حبها وجعلها مدار الحياة، وكل هذا ليرك في نفس الإنسان شيئا يفحص به إيمانه المستقر في قلبه.

وأما من جعل التزين من الشيطان، فقد جاء على معنى، أن الله تعالى قد خلق هذه الأمور، وغرس حبها في قلب العباد، وجعلها أساسا في حياتهم، ثم جاء الشيطان وأخذ يزينا ويحسنها في عيون البشر، لتبدو في أحسن حالاتها، وبذلك يسهل وقوع البشر في الذنوب والخطايا، بسبب سعيهم إلى الحصول على هذا المتاع الدنيوي، وهو باب من أبواب الابتلاء أيضا.

^١ الكهف ٧٨

^٢ جامع البيان ٢٨١٤، والكشاف ٣٤٢١١ وتفسير النسفي ٢٠٥١-٢٠٦، والبحر المحيط ٥٠٨٣،

^٣ لسان العرب (زين) ٢٠١١٣-٢٠٢

ولعل النظر يوضح لنا العلاقة بين الزينة الدنيوية من جهة وبين الابتلاء من جهة أخرى، وذلك من خلال القرينة اللفظية التي أثبتها الله في النص حين قال: " لنبلوهم "، فقد صرح الله تعالى هنا بسبب تزيين الحياة الدنيا، وعلى هذا تكون القرينة في المثال قرينة عنوية، في حين تكون في النظر قرينة لفظية. فهما متشابهان من حيث المعنى، مختلفان من لقرينة الدالة على المعنى.

• التعريف والتكثير:

يرد في قوله تعالى: " وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل " ^١.
قرأ الجمهور " من قبله الرسل " بالتعريف، وقرأ ابن مسعود " رسل " دون (ال) ^٢،
قد نسبها النحاس والعكبري إلى ابن عباس ^٣، أما أبو حيان فأوردها لكليهما ^٤.
وتحمل قراءة الجمهور على تساوي " جمع الخلق في الموت، وأما قراءة التكثير فتحمل
على أن الآية موضع اقتصار بالني والتكثير يفيد التقليل ^٥، ونظير ذلك قوله تعالى: " وما
من معه إلا قليل " ^٦.

يتعلق الأمر هنا بيوم أحد، يوم تعرض النبي - صلى الله عليه وسلم - لضربة من ابن
مئة شجت رأسه، وهنا صاح الشيطان مدعياً مقتل النبي، ولما شاع الخبر وقع الضعف
الوهن في صدور المسلمين، فنبههم الله تعالى إلى أن نبههم رجل من البشر، وحاله حال
لأنبياء جميعاً، يأتي برسالة الله، ويلغها ثم يترك لهم أمر التبليغ ^٧.

ويبدو أن قراءة التعريف تحتمل معنى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يجري عليه ما
جرى على الأنبياء قبله، فكما أنهم مضوا وذهبوا، فإنه ماضٍ وذهاب، وأما من قسراً
التكثير، فجاء على معنيين، إذ التكثير لا يشتمل جنس الأنبياء جميعاً، فمن قال رسل
كأنما قسمهم قسمين، قسم مات موتاً طبيعياً، وقسم مات مقتولاً، وأن محمداً واحداً من

آل عمران ١٤٤

المجتبى ١٦٨/١

إعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١، وإملاء ما من به الرحمن ١٥٨/١

البحر المحيط ٣/٣٦٣

المجتبى ١٦٩/١، والبحر المحيط ٣/٣٦٣

هود ٤٠/١

جامع البيان ٢٢١/٤، والكشف ٤٢٣/١، وتفسير النسفي ٢٥٨/١، ومختصر تفسير ابن كثير ٣٢٢/١-٣٢٣

هؤلاء الرسل فليس من المستغرب أن يموت كمن مات، أو أن يقتل كمن قتل. وقد فسر هذا قوله تعالى " أفإن مات أو قتل ".

وأما النظر فقد حمل معنى التقليل دون أن يدخله التنكير، إذ إن قوله " إلا قليلا "، يدل على فئة قليلة سواء أكان معرفة أو نكرة، لأن القرينة فيه لفظية، وهذا هو وجه الخلاف بينه وبين المثال، وأن كانا مشتركين معنا من حيث الدلالة على القليل.

• لام الأمر واللام السببية:

جاء في قوله تعالى: " وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ولينصروه وليقتروا ما هم مقتربون " ^١.

قرأ الجمهور " لِتَصْغَى " . وَلِيَنْصُرُوهُ . وَلِيَقْتَرُوا " بكسر اللام، على أنها لام (كي)، وقرأ الحسن " وَلِيَنْصُرُوهُ " . وَلِيَقْتَرُوا " بإسكان اللام، على أنها لام الأمر ضمنها معنى التهديد ^٢، ونظير ذلك قوله تعالى: " اعملوا ما شئتم " ^٣. وهو موضع يحمل معنى التهديد.

والواضح من قراءة الحسن أنه لم يرد أن تكون اللام هنا لام الأمر، بل هي عنده لام (كي)، كما قرأ غيره من القراء، بدليل قوله " ولتصغى "، لأن القياس في مثل هذه الفعل إذا دخلت عليه لام الأمر أن يجزم بتقصير الحركة الطويلة من آخره - بحذف حرف العلة - غير أننا نجد النص قد احتفظ بهذه الحركة ولم يحذفها، مما يدل على أن اللام ليست لام الأمر، بل هي لام (كي)، وقد تخلص القارئ من حركة اللام للتخفيف، حيث يقلل بذلك من عدد المقاطع الصوتية المكونة للكلمة، وعلى هذا فإننا نستطيع تفسير الآية، بأن الله تبارك وتعالى يخبر نبيه أنه قد جعل له أعداء من الجن والإنس، كما جعل للأنبياء من قبله أعداء أيضا، ثم أوجد نوعا من التعاون بين شياطين الإنس و شياطين الجن؛ غايته الإيقاع بالعباد، ويبين الله سبب هذا الفعل، بأنه لأجل امتحان عباده، إذ يحافظ المؤمنون على إيمانهم، ويميل غيرهم إلى وسوسات الشيطان، فيميلون لها وينفذونها ^٤.

^١ الأنعام ١١٣

^٢ إعراب القرآن للمحلى ٥٧٦/١، والبحر المحيط ٦٢٦/٤

^٣ نصب ٤٠١

^٤ جامع البيان ٦٩/٧-٧٠، والكشاف ٥٩/٢، وتفسير السفي ٤٧٨/١، ومختصر تفسير ابن كثير ٦٠٩/١-٦١٠

ويقع الفعل (صغا) في العربية بمعنى مال، وصغيت إلى الشيء ملت إليه^١، ومعلوم أن لقلب ثابت في صدر صاحبه لا يعيل ولا يتحرك، ولهذا نقول إن الفعل هنا قد خرج عن صل الاستعمال في اللغة، وإنما ساع ذلك لأن الفعل يحمل معنى الحب والرغبة، وهذا أمر موطنه القلب، ومن هنا استعمل لفظ (مال) على المجاز لا على الحقيقة، والأرجح أن لقراءتين ثعللان معنى التهديد، لأن الله قد توعد كل من اقترف المعاصي بالعذاب الشديد يوم القيامة، غير أنه هنا يتضمن معنى الإمهال والتأخير، وكأنه قال: افعلوا ما شئتم أيها الناس، فإن مردكم إلى الله يوم القيامة ثم يحاسبكم بما قدمتم.

ولعل النظر لا يختلف عن هذا في شيء، فنحن نجد قوله تعالى: "اعملوا ما شئتم" يتضمن معنى التهديد والوعيد، كما يتضمن معنى الإمهال، حيث يطلب الله من عباده أن يقتربوا من الذنوب ما أحبوا، لأنه سيجمعهم يوم القيامة فيعطي كل ذي عمل ما يستحق.

^١ لسان العرب (صغا) ١٤/٤٦٠

قي قضايا اللهجات للنظير من القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

قبل الدخول في الحديث عن اللهجات، لابد من الإشارة إلى معنى اللغة ومعنى اللهجة والفرق بينهما، أو العلاقة التي تجمعهما:

أورد ابن منظور أن " اللغة هي اللسان، وحدها ألفا أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وهي فُعْلة من لغوت أي تكلمت. أصلها لُغوة ككرة وقلة وثبة، كلها لاماتها راو، وقيل أصلها لُغَي أو لُغَو، والهاء عوض وجمعها لغى... وهذه لغتهم التي يلغون بها أي ينطقون ^١."

واللهجة عنده كما قال: " اللهجة واللهجة، طرف اللسان، واللهجة اللهجة: جرس لكلام، والفتح أعلى، فيقال: فلان فصيح اللهجة واللهجة، وهي لغته التي جبل عليها ناعتادها ونشأ عليها ^٢."

وأما اللهجة في الاصطلاح فهي: " مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشارك في هذه الصفة جميع أفراد هذه البيئة ^٣."

ولعل هذا ما يدفعنا إلى القول بأن اللغة أعم وأشمل من اللهجة، بمعنى أن اللغة هي ملك الصفات اللغوية العامة التي يندرج تحتها مجموعة من الصفات اللغوية -اللهجية- الخاصة، وكأن اللغة أصل واللهجة فرع عليها، ومن هنا نقول إن العلاقة التي تجمع بين اللغة واللهجة هي علاقة الأصل بالفرع، أو علاقة العام بالخاص.

لم يرد مصطلح اللهجة عند القدماء -فيما أعلم- على هذا المعنى الذي أشرنا إليه، لا نجدهم يزيّدون عن طرح مادة (لهج) ضمن مواد معاجمهم اللغوية لتدل على أنها طرف للسان، أو ما جبل عليه الشخص من نمط الكلام، ونجدهم يعبرون عن مصطلح اللهجة قولهم: لغة فلان، ولغة لفلان. وقد علل الدكتور عبده الراجحي قصور الدراسات اللغوية لقديمة عن التفريق ما بين اللهجة واللغة بأن ذلك " راجع إلى أنهم لم يتوفروا على دراسة لغة كاملة، من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية، بل كل

لسان العرب (لغا) ٢٥١/١٥-٢٥٢

لسان العرب (لهج) ٣٥٩/٢

في اللهجات العربية ١٦١

ملاحظاتهم إنما تنصب على هذه الفروق اللهجية التي دخلت الفصحى^١.

ومن هنا نجد الدراسات اللغوية لا تبحث الفرق بين اللهجات إلا من منطلق أن هذه اللهجة أفصح من تلك، وأن هذه أقل فصاحة، بل تجاوزوا ذلك بأن عدوا بعض الصفات اللهجية عيوباً، وهذا واضح في قول ثعلب حين قال: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضعج قيس، وعجرفة ضبة، وتلتلة بهراء"^٢.

غير أننا نجد ابن جني يتعد قليلاً عما ذهب إليه غيره، فيجعل الناطق في حل أن يتكلم على أي لهجة شاء، ولا سيما في اللهجات التي يصح القياس عليها مع اختلافها، كما أنه لا يخطئ من تحدث بلغة أقل فصاحة لأنه وإن كان قد أخطأ الأجود من الكلام، إلا أنه لا يعد مخطئاً في الاستعمال اللغوي بحد ذاته، وهنا يقول: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحق بذلك من رسيتهما، ولكن غاية ما لك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها... فأما أن تقل إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً... إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، ولكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين"^٣. ومما يمكن لنا أن ندرجه على اللهجات في القراءات القرآنية، الأمثلة الآتية:

أولاً : القضايا الصوتية: وتتضمن قضيتين هما:

• التخلص من الحركات:

تعدد الآراء النحوية في تفسير التسكين اللاحق بعدد من الأصوات التي من حقها التحريك في الأصل، إذ نجد بعض النحاة يميلون إلى حملها على الشبه بما سكنته العرب، من نحو: فَنَحْدُ وَكُفِّفَ. ومنهم من يجعلها من باب إجراء المتصل بجرى المنفصل، إذ تميل اللغة

^١ في اللهجات العربية ٥٠٨.

^٢ الخصائص ١٢٦٢-١٤.

^٣ الخصائص ١٢٦٢-١٤.

إلى التخلص من حركة الكسر في مثل إبل. ويميل الدكتور رمضان عبد التواب إلى ردّ هذه الظاهرة - ظاهرة التخلص من الحركات - إلى ميل اللغة في مرحلة ما من حياتها الطويلة، إلى التخلص من الحركات القصيرة، شأنها في ذلك شأن العديد من اللغات السامية الشمالية، كالعبرية والآرامية، وأن هذا الأمر ناتج عن شيوع الوقف بالتسكين في أواخر الألفاظ، كما يقتضي نظام اللغات السامية بشكل عام.

ويذكر الدكتور عبده الراجحي "أن الروايات تكاد تتفق على أن توالي الصوائت من خصائص لهجة الحجاز، وهي ثلاث المينة الحضرية التي تميل إلى التأي في الكلام، بحيث تعطي كل حرف حقه، وأن التخفيف من لهجات تميم وأسد وبعض نجد، وهي قبائل بدوية تميل إلى السرعة والاقتصاد في المجهود العضلي، وهذا الحذف يوفر لهم ذلك".^١

ويمكننا القول إن العربية سعت إلى التخلص من الحركات القصيرة الواقعة ضمن المقاطع الصوتية المكونة للكلمة، وقد جاء ذلك نتيجة التخفيف، نحو فَحْدٌ وَفَحْدٌ، وَقُدُسٌ وَقُدُسٌ ومثيلاً، حيث من الملاحظ هنا أن التخلص من الحركات القصيرة في هذه المقاطع يؤدي إلى التقليل من عدد المقاطع نفسها، فبدلاً من أن تكون الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع مثلاً، تصبح مكونة من مقطعين اثنين، على النحو الآتي:

fahdun < fahidun
بوجود الحركة القصيرة بعد حذف الحركة

ومن ناحية أخرى نجد اللغة تخلصت من حركات الإعراب في مرحلة ما من حياتها، وتركت أثر ذلك في بعض اللهجات العربية.

ومما ورد على التخلص من الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ".^٢

قرأ ابن عامر، والكسائي "الرُّعْبَ" بضم العين، وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم "الرُّعْبَ" بسكون العين.^٣

تحمل قراءة ابن عامر والكسائي على أنها لغة، وقيل الأصل السكون، وضُمَّتْ

^١ اللهجات العربية ١٥٧، وانظر اللهجات في التراث ٢٤٦/٢

^٢ آل عمران ١٥١

^٣ البحر المحيط ٣٧٧/٣، وانظر النشر في القراءات العشر ٢١٦/٢

لإتباع.^١ بمعنى أن التماثل هو السبب في ضمة العين، إتباعاً لضمة الراء، ونظير ذلك الصبح والصبح،^٢ على قراءة عيسى بن عمر^٣، وقيل الأصل الضم وسكن تخفيفاً، ونظيره الرسل والرسل،^٤ على قراءة الحسن ويحيى بن يعمر.^٥

ونستطيع توجيه قراءة الجمهور "الرعب" على أنهما من باب التخفيف الذي اتخذته العربية عند التخلص من الحركات القصيرة في مقاطع الكلمات، لأن حذف الحركة يؤدي إلى التقليل من عدد مقاطع الكلمة، ونوضح ذلك بالمخطط الآتي:

(>arru<bu < (>arru<ubu

بوجود حركة العين بعد حذف الحركة

وهنا نلاحظ أن الكلمة كانت مكونة من أربعة مقاطع، وبعد التخلص من الحركة بقسي بناؤها قائماً على ثلاثة مقاطع فقط.

ولا شك أننا نلاحظ هذا الأمر أيضاً في النظير "الرسل" فالأصل في هذه الكلمة أن تتكون من أربعة مقاطع قصيرة مع وجود حركة السين، وبعد التخلص من هذه الحركة تصبح الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع فقط على النحو الآتي:

(>)arrusl < (>)arrusulu

بوجود حركة السين بعد حذف الحركة

وهذا يدلنا على التوافق بين المثال ونظيره في هذا الموضع.

ومما ورد على التخلص من الحركات الإعرابية في القراءات القرآنية قوله تعالى: **فَتُوبُوا إِلَى بَرِّئِكُمْ**^٦.

قرأ الجمهور "بارئكم" بإظهار الكسرة، وروى عمن أبي عمرو أنه قرأ "بارئكم" بالسكون. وروى سيبويه القراءة باختلاس الحركة لا بحذفها^٧، وقد حمل التسكين على أنه من باب كراهية توالي الحركات، حيث تميل اللغة الغربية إلى التخلص من

^١ البحر المحيط ٣/٣٧٧

^٢ هود ٨١١

^٣ مختصر في شواذ القرآن ٦١٨ وانظر البحر المحيط ١٩١/٦

^٤ البقرة ٧٧

^٥ مختصر في شواذ القرآن ٨١ وانظر البحر المحيط ٤٨٠/١

^٦ البقرة ٥٤١

^٧ إعراب القرآن للنحاس ١٧٦/١، والكشف ٢٤٢/١ والحجة لابن زنجلة ٧٩/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٤٤١/١، والبحر

المحيط ٣٣٣/١

الحركات المتوالية استخفافاً^١، ونظير ذلك قوله تعالى: "بلى وُرُسَلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتَبُونَ"^٢،
بتسكين اللام .

وعلى هذا نستطيع القول إن اللغة تميل إلى التخفيف بحذف الحركات القصيرة، وأما
ما نراه من التخلص من الحركات الإعرابية فليس من باب التخفيف لتوالي الحركات، وإنما
هو ميل من اللغة إلى التخلص من حركات الإعراب، وهذا مظهر من مظاهر التطور الذي
سارت عليه اللغة في فترة من الزمن ثم توقفت، ولعل السبب في توقفها هذا يعود إلى نزول
القرآن الكريم، الذي حفظ لنا اللغة ونظامها التركيبي والبنائي، ولهذا نجد بعض اللهجات
قد احتفظت بهذا المظهر اللغوي كدليل على وجود هذه الظاهرة في اللغة، وبهذا نستطيع
توجيه أبي عمرو "بارئكم" بالسكون بأنها جاءت على ظاهرة التخلص من الحركات
الإعرابية.

وأما النظير "وُرُسَلْنَا"، فالقياس فيه أن يأتي مرفوعاً، إذ لا موجب لنصبه في سياق
هذه الآية، غير أنه قد قرئ به ساكناً عند بعض القراء، وهذا ما يجعله مثالا آخر من الأمثلة
الواردة على ميل اللغة إلى التخلص من الحركات الإعرابية، كما كان شائعاً في اللغات
السامية الشمالية.

ومما ورد على التخلص من الحركات الإعرابية أيضاً، قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ مُوسَى
قَوْمِهِ إِنِ اللّٰهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً"^٣.

قرأ الجمهور "يَأْمُرُكُمْ" بالضم، وإثبات حركة الإعراب، وتروى عن أبي عمرو
"يَأْمُرُكُمْ" بالتسكين.^٤

والتوجيه لهذه القراءة أنها جاءت ساكنة لتوالي الحركات المتماثلة^٥، وقد ذهب المبرد
إلى تلحين أبي عمرو في هذه القراءة، لأنه يرفض أن يكون هناك حذف للحركة
الإعرابية^٦. ونظير التسكين قوله تعالى "فتوبوا إلى بارئكم" بالتسكين على قراءة أبي

^١ الكشف ٢٤٢١، وإملاء ما من به الرحمن ٤٤١، والبحر المحيط ٣٣٤١١

^٢ الزعر ٨٠١

^٣ البقرة ٦٧١

^٤ إعراب القرآن للنحاس ١٨٤١١، والبحر المحيط ٤٠٣١١، وإتحاف فضلاء البشر ١٣٦١

^٥ إعراب القرآن للنحاس ١٨٤١١، وإتحاف فضلاء البشر ١٣٦١

^٦ إعراب القرآن للنحاس ١٨٤١١

عمرو.

ومثله قوله تعالى: "وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ" ^١.

قرأ الجمهور "وَبُعُولَتُهُنَّ" بإظهار الضمة على التاء، وقرأ مسلمة بن محارب "وَبُعُولَتُهُنَّ" بالتسكين ^٢.

وقد ذهب أبو حيان إلى أن التسكين هنا لغة بني تميم ^٣، ونظيره قوله تعالى: "وَرَسُولُنَا" ^٤ لديهم يكتبون ^٥. وأما العكبري فيجعلها من إجراء المنفصل مجرى المتصل نحو عَضَدٍ وَعَجَزٍ.

ونستطيع توجيه القراءتين "يَأْمُرُكُمْ" و "بُعُولَتُهُنَّ" بالسكون فيهما، على أنهما من مظاهر ميل اللغة إلى التخلص من الحركات الإعرابية اللاحقة بأواخر الكلمات، وهذا رد على المبرد الذي رفض قراءة قرآنية سبعة لا يجوز ردها.

وأما النظر "بارئكم" و "رُسُلُنَا" فقد سبق الحديث عنهما، حيث إنهما يمثلان ظاهرة التسكين اللاحق بأواخر الكلمات، وهو الأمر الذي مالت إليه العربية قديماً، موافقة في ذلك ما شاع في الساميات الأخرى، ولهذا لا يكون من المستغرب أن تميل العربية إلى هذا الأمر أو أن تنحو هذا النحو، لأنها واحدة من تلك الساميات، ويجري عليها ما جرى على غيرها من تلك اللغات.

• اختلاف الحركات في المفردة الواحدة:

جاءت ظاهرة استبدال الحركات الثقيلة بحركات أخرى خفيفة نتيجة سعي اللغة إلى التخفيف، وقد مالت بعض الدراسات اللغوية القديمة إلى القول بأن الحجازيين يختسرون الكسر في كلامهم عوضاً عن الضم لأنه أخف، على العكس مما ذهب إليه بنو تميم ومن نحوهم. ونجد من المحدثين من يعلل ذلك بأن أهل البادية يميلون إلى الصوائت الثقيلة، أما أهل الحاضرة فيميلون إلى الصوائت الخفيفة.

^١ البقرة ٦٧

^٢ مختصر في شواذ القرآن ١٤١ والبحر المحيط ٣٣٤/١

^٣ البحر المحيط ٣٣٤/١

^٤ الزعرور ٨٠

^٥ إملاء ما من به الرحمن ١٠٢/١

والحق أن استبدال الحركات جاء نتيجة ميل اللغة إلى الخفة، وليس للطبيعة البدوية أو الحضرية أثر في اختيار الحركة الثقيلة أو الخفيفة، وغاية ما حدث هنا أن هذه القبائل قد حفظت لنا هذا المظهر اللغوي - اختيار التخفيف - الذي مالت إليه اللغة دون غيرها من القبائل الأخرى.

ومما جاء على استبدال الحركات الخفيفة بالثقيلة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: **لَبِئْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَكَرُهُمْ وَضَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ**^١.

قرأ الجمهور "ضَدُّوا" بالضم، وقرأ يحيى بن وثاب "صَدُّوا" بالكسر. وقد خرجت قراءة من قرأ بالكسر على أنها لغة^٢، ونظيرها قوله تعالى: **رَدَّتْ إِلَيْنَا**^٣، بكسر الراء على قراءة علقمة، ويحيى بن وثاب، والأعمش^٤.

ويظهر أن القارئ قد رأى شيئا من الخفة في الكسرة، ولهذا جاء بها عوضا عن الضمة لتي تبدو مستقلة هنا، وكأن هذا من الأمور الشائعة في اللغة، فقد أورد ابن منظور أن لعرب يقولون (صَدَّ يَصْدُ، وَيَصِدُّ) بالضم والكسر^٥. فهذا يدل على أن اللغة قد رأت شيئا من الخفة في هذه الحركة.

ومن هنا نستطيع توجيه قراءة ابن وثاب "صَدُّوا" أنه قد استقل الضمة على الصاد، استبدل بها حركة الكسر وهذا من الأنماط المقبولة في اللغة، والتي قد جرى عليها النظام اللغوي في كثير من الألفاظ.

ويتشابه النظير مع المثال هنا، إذ إن القياس فيه أن يقع بضم الحرف الأول "رَدَّتْ"، كما هو شائع في بناء الفعل المبني للمجهول، ولما استقل القارئ الضمة استبدل بها صوت لكسرة فقرأ "رَدَّتْ"، سعيًا وراء التخلص من الصائت الثقيل.

نبا: القضايا التركيبية:

• إعمال (ما) النافية عمل (ليس):

الرعد ٣٣\

مختصر في شواذ القرآن ٦٤٤\ والبحر المحيط ٦٩٥\

يوسف ٦٥\

مختصر في شواذ القرآن ٦٤٤\ والبحر المحيط ٦٩٥\

لسان العرب (صدد) ٢٤٥\٣

تدخل (ما) النافية على الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء، والذي يهمنا هنا دخولها على الجمل الاسمية، حيث يتعلق ذلك بقضية جواز إعمالها عمل ليس، أو عدم جواز ذلك.

وتختلف الآراء النحوية في قضية إعمال (ما) عمل (ليس) حيث نجد العديد من الدارسين يرونها تعمل عمل (ليس)، وذلك لوقوع المبتدأ بعدها مرفوعاً، ووقوع الخبر منصوباً، وقد أطلقوا عليها هنا اسم (ما إلحجازية) بمعنى أنهم جعلوها لغة للحجازيين. ونجد قسماً آخر منهم يجعلها غير عاملة، حيث لا تعمل شيئاً في الاسمين اللذين بعدها، وهي التي أطلقوا عليها اسم ما التيمية، فهم يجعلونها لغة لبني تميم. يقول سيبويه: "هذا باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها".^١

وأما الكوفيون فلهم رأي آخر، إذ يرونها لا تعمل شيئاً عند الحجازيين وعند غيرهم، ويجعلون الرفع في الاسم الواقع بعدها على -المبتدأ- الابتداء، وأما النصب اللاحق للخبر فيجعلونه بسبب إسقاط حرف الجر -الباء-^٢، على أننا نذكر أن هذا الحرف فيما لو وجد سيكون زائداً لا متعلق له.

وقد نقل أبو حيان عن الزمخشري أن إعمال (ما) عمل (ليس) إنما هو لغة الحجاز القديمة، ثم تغيرت بعد ذلك حيث نجد أن أكثر لغتهم على جر الخبر بالباء^٣، ومن هنا ذهب الدكتور عبده الراجحي إلى أن "هذه الظاهرة تكون قد تطورت من إعمال (ما) النصب في الخبر إلى الإهمال، أو اقتران الخبر بالباء وهو الأكثر"^٤.

أما الدكتور رمضان عبد التواب، فيرى أن الحجازيين إنما أعملوا (ما) عمل (ليس) بسبب ما بينهما من شبه دلالي، فقاموا (ما) على (ليس) لأنهما متشابهتان في المعنى

^١ الكتاب ٥٧١

^٢ مع المراجع ١١٠/٢

^٣ البحر المحیط ٢٧١/٦

^٤ اللهجات العربية ١٨٢\

والوظيفة^١.

وقد ذكر بعض الباحثين " أن هناك فرقا بين (ما) و(ليس) فهما ليستا متماثلتين في النفي تماما، بل بينهما أوجه شبه، وأوجه مخالفة، فهما أداتان تستعملان للنفي، وقد تعملان عملا واحدا، وهما لنفي الحال عند الإطلاق، ولكن بينهما خلافا... أن (ما) أقوى في النفي من (ليس)^٢.

ومما جاء على إعمال (ما) عمل (ليس) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "حاشا لله ما هذا بشرا"^٣.

قرأ الجمهور "بشرا" بالنصب، وقرأ ابن مسعود "بشر" بالرفع^٤. وقال الفخر الرازي: " لغة أهل الحجاز إعمال (ما) عمل (ليس)، وبها ورد قوله " ما هذا بشرا"، ومنها قوله " ما هن أمهاتهم"، ومن قرأ على لغة تميم قرأ " ما هذا بشر" ^٥. ومثله قال أبو حيان، والنظير لهذه القراءة قوله تعالى: " ما هن أمهاتهم"^٦. على قراءة الجمهور^٧.

يشيع في البيئة الحجازية أن تعمل (ما) عمل (ليس) فيرتفع المبتدأ بعدها وينتصب الخبر، ولعل هذه الآية الكريمة تدلل على أن العرب كانوا قد استعملوا هذا النمط في لغتهم، ولذا جاء في القرآن، وأن ذلك قد وقع في لغتهم على سبيل القياس، إذ لا وجه يجمع بين (ما) و(ليس) حتى تجري إحداهما مجرى الأخرى، فتعمل عملها، إلا ذلك الشبه الذي يدخلهما من حيث المعنى والاستعمال.

ولعل النظير "أمهاتهم" بالكسر على قراءة الجمهور، لا يختلف عن المثال، ففسد ورد النظير هنا بالنصب لإعمال (ما) عمل (ليس)، حيث دخلت على الجملة الاسمية فرفعت المبتدأ -على حد قول البصريين - وعملت النصب في الخبر، كما هو القياس في (ليس).

^١ التطور اللغوي ٦٩\

^٢ ليس والمشبّهات ٥٥١-٥٦ د. فاضل السامرائي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٧٤، سنة ٧٣

^٣ يوسف ٣١\

^٤ التفسير الكبير ١١٨\ ١٢٩، والبحر المحيط ٢٧٠\ ٦

^٥ التفسير الكبير ٢٧٠\ ١١٨

^٦ المجادلة ٢\

^٧ مختصر في شواذ القرآن ١٥٣\، والبحر المحيط ١٢١\ ١

• المطابقة بين الفعل والفاعل (لغة أكلوني البراغيث):

يعبر النحاة بقولهم (لغة أكلوني البراغيث) عما يعرف بتوكيد الضمير بالاسم الظاهر بعده في حال كون الفاعل مثنى أو مجموعاً، واشتهر هذا النمط اللغوي بين العلماء بهذا الاسم، بسبب ذلك الشاهد الذي أورده سيبويه في كتابه. وهذا النمط اللغوي مستعمل عند قوم من العرب -يقال أنهم طيء، أو بلحارث، أو أزد شنوءة- حيث يجمعون بين ضمير التثنية أو الجمع وبين الفاعل المثنى أو المجموع، وذلك نحو قوله تعالى: "ثم عموا وصموا كثير منهم"^١. وقد أجاز النحاة توكيد الضمير المتصل المرفوع بشرطين: الأول: أن يؤكد هذا الضمير توكيداً معنوياً لا لفظياً.

الثاني: أن يؤكد الضمير بضمير آخر قبل دخول التوكيد عليه، وغير ذلك يعسد قبيحاً. يقول سيبويه: "واعلم أنه قبيح أن تصف المضمّر في الفعل بنفسك وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول: فعلت نفسك، إلا أن تقول: فعلت أنت نفسك"^٢. ويقول ابن يعيش: "فأما تأكيده بالظاهر، فيكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعها، وذلك لأن المظهر أبين من المضمّر، فيضلح أن يكون تأكيداً له ومبيناً، ولا يخلو المضمّر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن أكدت المضمّر المرفوع بالنفس والعين، لم يحسن حتى تؤكد أولاً بالمضمّر ثم تأتي بالنفس أو العين"^٣.

فهذا يدل على أن النحاة لا يجيزون توكيد المضمّر المتصل المرفوع توكيداً لفظياً، كما في المثال الشائع بينهم (أكلوني البراغيث).

لعل بالإمكان القول إن مثل هذا النمط اللغوي كان مستعملاً في نظام اللغة العربية في وقت من الأوقات، ويدلنا على ذلك، وجود ما يشبهه في العديد من اللغات السامية، حيث تلحق علامة التثنية والجمع بالأفعال عند إسنادها للفاعل المثنى أو المجموع، ومن أمثلة

ذلك في العبرية: wayyāmōtu gam šnēhēm mahlōn w-kilyōn

وترجمته الحرفية: فماتوا كلاهما، محلون وكيلون.

وفي الآرامية: dalmā ngūrūn hrānē battak

^١ المائدة ٧١\

^٢ الكتاب ٣٧٩\٢

^٣ شرح المفصل ٤٢\٣، وجاء مثل هذا الأمر عند ابن السراج على أنه لغة، انظر الأصول في النحو ١٧٢\١

وترجمته الحرفية: لئلا يزونا الآخرون بامرأتك.

وفي الحبشية: $ahzāb > wahōrū$

وترجمته الحرفية: فعادوا الشعوب^١.

ومن هنا نجد أن العربية كانت تستعمل مثل هذا التعبير، كما استعملته غيرها من اللغات السامية الأخرى، غير أن العربية آثرت التخلص منه شيئا فشيئا، ومعلوم أن مثل هذه الظواهر المنقرضة غالبا ما يبقى منها ما يدل عليها، في بعض الإشارات والاستعمالات اللغوية، ومن هنا ظهرت هذه الظاهرة في الشعر والقرآن، حتى أننا نجد في لهجاتنا العامة التي نستعملها، نحو قولنا: زاروني الضيوف^٢.

بمعنى أن هذا النمط اللغوي كان أصل الاستعمال في اللغات السامية بشكل عام، بدليل وجودها في العديد من هذه اللغات، كالعبرية، والحبشية، والسريانية، إلى جانب شيوعها في اللهجات المحكية المعاصرة، وهذا يعني أن اللغة العربية قد استعملت هذا الأسلوب الكلامي في وقت سابق أو في مرحلة متقدمة من مراحل حياتها، ومن ثم اندثر هذا الاستعمال بسبب ميل اللغة إلى التخلص علامة من الفاعل (الضمير) في الجملة لدلالة الظاهر عليه، ومن هنا وقع في الكلام أو في بعض لهجات العرب نوعا من الركام اللغوي الذي ينبئ بوجود هذه الظاهرة في اللغة.

ونستطيع أن نوضح كيف حدث توكيد الضمير المرفوع المتصل بالاسم الظاهر اعتمادا على القواعد التحويلية، حيث نجد بعض المحدثين قد حلل ذلك على النحو الآتي:

الأصل في هذه الجملة أن نقول:

أكل البراغيث إياي

وهي مكونة من فعل وفاعل ومفعول به، وعند دخول عنصر التحويل -التوكيد- إليها تصبح:

أكل البراغيث البراغيث إياي

وبعد أن نستبدل بالاسم الظاهر الضمير تتحول إلى:

^١ المدخل إلى علم اللغة ٣٠٠٨-٣٠١

^٢ المدخل إلى علم اللغة ٣٠١٨-٣٠٦

أكلوا البراغيث إياي

وهنا يدخل عنصر تحويلي آخر وهو التقديم، فتتحول الجملة إلى:

أكلوني البراغيث.^١

وهذا كلام بعيد، بالنظر إلى ما أسلفنا من أن هذه الظاهرة سامية أصيلة. ومما جاء على أكلوني البراغيث في القراءات القرآنية قوله تعالى: "وأَسْرُوا النجوى الذين كفروا" "قرأ الجمهور" "وأَسْرُوا النجوى الذين كفروا"^٢، وقال العكبري: "في موضعه ثلاثة أوجه، أحدها الرفع، وفيه أربعة أوجه، أحدها أن يكون بدلا من الواو في أسروا، والثاني أن يكون فاعلا والواو حرف للجمع لا اسم، والثالث أن يكون مبتدأ والخبر هل هذا؟ والتقدير: يقولون هل هذا، والرابع أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين ظلموا. والوجه الثاني: أن يكون منصوبا على إضمار (أعني). والوجه الثالث: أن يكون مجرورا صفة للناس"^٣.

وزاد عليه أبو حيان أنها لغة حسنة لأزد شوءة^٤. ونظيرها قوله تعالى: "ثم عموا رصموا كثير منهم"^٥.

ويمكن توجيه هذا الموضع بأن يكون من قرأ بإظهار الفاعل مع وجود الضمير، إنما جاء بهذا النمط اللغوي على أصله في الاستعمال اللغوي، قبل أن تميل اللغة إلى التخلص من الفاعل الظاهر، ويمكن أن يعد مثل هذا الموضع أثرا من الآثار التي تركتها اللغة للدلالة على ذلك الأصل المستعمل فيها قديما.

ويتوافق النظر مع هذا المثال، إذ إنه من المفروض أن يقع الكلام هنا بحذف أحد لاسمين - الضمير أو الفاعل - فالقياس فيه: فأسر النجوى الذين ظلموا. أو فأسروا لنجوى. غير أن هذه اللهجة قد احتفظت بذلك الأسلوب القديم الذي كان مستعملا في اللغة، ودارجا في الكلام، ولهذا أثبت القارئ الضمير والفاعل معا في هذا السياق القرآني،

في التحليل اللغوي ٢٥٦-٢٥٨

الأنبياء ٣٨

البحر المحيط ٤٠٨\٧

إملاء ما من به الرحمن ٤٢٦\٢

البحر المحيط ٤٠٨\٧

المائدة ٧١\

ولهذا نستطيع القول إن هذا الموضع يعد من الركام اللغوي الذي احتفظت به اللغة دلالة على الأصل الذي كان مستعملاً فيها.

• المنادى: يقسم النداء على قسمين:

الأول: ما جاء منصوباً، وهو المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة.

الثاني: ما جاء مبني في محل نصب، وهو المفرد والنكرة المقصودة، يقول سيوييه: "اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"^١.

وفصل ابن السراج أحوال النصب والبناء في المنادى بأن "الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة، فالمعرفة هو المضموم في النداء، والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: أحدهما ما كان اسماً قبل النداء نحو زيد، وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء، نحو يا رجل أقبل... وأما الاسم النكرة الذي بقي نكرة فلم يتعرف بتسمية ولا نداء، فإذا ناديته فهو منصوب، تقول يا رجلاً أقبل... قيل يدل على أنه غير معرب، أن موضعه نصب، والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب، تقول: يا عبد الله"^٢. ومما جاء على المنادى المضاف في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "قال يا قوم اعبدوا الله"^٣.

قرأ الجمهور "يا قوم" بالكسر، وقرأ ابن محيصن "يا قوم" بالضم، وقال أبو حيان إنها لغة في المنادى المضاف^٤، ونظيرها قوله تعالى: "قل رب احكم بالعدل"^٥، بالضم على قراءة حفص^٦.

القاعدة في المنادى المضاف أنه يقع منصوباً في الكلام، وإذا أضيف المنادى لضمير المتكلم، فلا تظهر عليه حركة النصب وذلك بسبب الضمير، حيث تلتقي الفتحة مع الكسرة هنا ويصعب نطقهما معاً، ولهذا تحافظ اللغة على الكسر لتبقي صورة الضمير

^١ الكتاب ١٨٢/٢

^٢ الأصول في النحو ٣٣٠-٣٣٢، وانظر مع المواضع ٣٨١/٣

^٣ هود ٥٠/١

^٤ البحر المحيط ١٦٦/٦

^٥ الأنبياء ١١٢/١

^٦ مختصر في شواذ القرآن ٩٣١، والبحر المحيط ٤٧٤/٧

قائمة. ونستطيع توجيه القراءة -قراءة الجمهور- بأنها جاءت على هذا الأصل، وأن القارئ قام بتقصير حرف الياء، وهذا أمر شائع في ضمير المتكلم، فقال قوم بدلاً من قومي.

وأما من قرأ " قوم "، بالرفع فله وجهان:

الأول: أن يكون قصد التنكير في قوم، فقال: يا قوم، على أنها نكرة، وغير معرفة بالأضافة، بمعنى أنه جردها من ضمير المتكلم، وبهذا فهو يوافق القاعدة؛ لأن النكرة في النداء تبنى على ما ترفع عليه، و(قوم) اسم اجمع يرفع بالضمة ولهذا يبنى على الضم.

الثاني: أن يكون القارئ قد وقف على (قوم) بالتسكين، ثم قرأ (اعبدوا) وهنا بدأ بهمزة لوصل المضمومة، وهمزة الوصل لا تظهر في درج الكلام بل تسقط وتبقى حركتها، ولهذا فإن الضمة الظاهرة على (قوم) هي ضمة الهمزة في (اعبدوا) وتوضيح ذلك كما يأتي:

يا قوم، اغبدوا	<	يا قوم، اَعْبُدوا	<	يا قوم، عُبِدوا
yā kawmi (>) budū	<	yā kawm (>) u budū	<	yā kawmu budū
الأصل		الوقف بالتسكين		حذف همزة الوصل وبقاء حركتها

ولعل النظر لا يقترب من المثال من جهة أن يكون القارئ قد نكر (رب)، ولهذا جاء بنياً، لأن هذا بعيد عن المعنى، إذ هو مؤمن يدعو رباً معروفاً لا نكرة. غير أننا نجد هذا لنظير موافقاً للمثال من جهة الوقف بالتسكين على (رب) كما وقف على (قوم)، ثم حذف همزة الوصل في درج الكلام وأبقى على حركتها كما هو القياس في مثل هذه الحالة. فالقياس في قول (رب) أن يكون بالكسرة الطويلة، أو القصيرة (ربي، رب) لأنه سم مضاف للضمير المتكلم، ثم وقف القارئ على (رب) بالتسكين، وعندما عاود متابعة الكلام ظهرت الضمة المتبقية بعد حذف همزة الوصل، فبدت الكلمة وكأنها مضمومة، كان ذلك على النحو الآتي:

قل ربّ اخكم	<	قل ربّ اخكم	<	قل ربّ اخكم
rabbihkum	<	rabb(>)uhkum	<	rabbuhkum
الأصل		الوقف بالتسكين		حذف همزة الوصل وبقاء حركتها

الفصل الثاني

النظير من كلام العرب النثري

- في القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب النثري
- في القضايا الصرفية للنظير من كلام العرب النثري
- في القضايا التركيبية للنظير من كلام العرب النثري
- في القضايا الدلالية للنظير من كلام العرب النثري
- في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب النثري

النظير من كلام العرب النثري:

تتعدد أشكال النثر، وتتنوع بين الحكم، والأمثال، والخطب، والرسائل، ولغة التخاطب المتداولة بين الناس في الحياة اليومية، زيادة على الأحاديث النبوية الشريفة. لم يقبل النحاة الاستشهاد بالنثر على إطلاقه، بل نجدهم قيدوا ذلك بضرورة ثبوت النصوص النثرية عن فصحاء العرب، الموثوق بلغتهم، بمعنى أن ينتسبوا إلى قبائل عربية تمثل الفصاحة واللغة والسليمة، قال الفارابي: "والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وجميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذوا ومعظمه، وعليهم اتُكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل".^١

وعلى الرغم من شيوع الخطب وانتشارها بين العرب، فإننا نجد النحاة وعلماء اللغة في عزوف عن الأخذ بها شواهد لإبراز القواعد النحوية، والأساليب اللغوية وإثباتها، ولعل ذلك يرجع إلى عدم توثيق مثل هذه النصوص، إذ من المعروف أن الخطب كانت أقل تعلقاً في الأذهان من الشعر.^٢

أما على مستوى حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- فعلى الرغم مما تميز به علماء الحديث في منهجهم القاسي الذي التزموا به في توثيق الرواة، والسند والمسنن، إذ كانت هذه بدايات الخيط العلمي الذي أمسك علماء الحديث بطرفه، إلا أن علماء اللغة لم يأخذوا به في القضايا اللغوية.

وظل الركود يحف دراسة الحديث وتدوينه فترة طويلة، تكاد تقترب من نهايات القرن الأول الهجري تقريباً، وذلك بسبب رغبة أكثر الخلفاء الراشدين في عدم تدوين الحديث، أو الإكثار من تدوينه، خوفاً من تداخله مع القرآن الكريم، ومع ذلك فقد كانت هناك حركة رواية شائعة بين المسلمين تتميز بأنها اختيارية، وحرة دون تقييد ولا تعقيد. ولما بدأ التزويد يدخل في السنة المطهرة، كان لابد من حركة تطهير مناورات هذه

^١ الاقتراح ١٩١

^٢ انظر عصور الاحتجاج في النحو العربي ١٦٩/١

الحركة التخريبية، للوصول إلى أحاديث صافية نقية من شوائب الكذب والتدليس، متنا وسندا، ومن هنا كنا نرى علماء الحديث يتشدّدون في قبول الرواية، ويلاحقون الرواة بالجرّح والتعديل^١.

ومع كل القيود التي فرضها علماء الحديث وعلى الرغم من تشدّدهم في قبول الأحاديث والروايات، فإننا نجد معظم النحاة لا يقبلون الاستشهاد بها في قضايا اللغة، وقد انقسم العلماء في هذا الأمر إلى ثلاثة أقسام:

١. منع الاستشهاد: اختار بعض النحاة منع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ويتمثل هذا الاتجاه لدى أبي حيان النحوي، الذي عرض فكرة الاستشهاد بالحديث ورفضها، مبينا أن القدماء إنما امتنعوا عن الاستشهاد به لأمرين:

الأول: أن علماء الحديث جوزوا الرواية بالمعنى، ولهذا نجد الحديث الواحد يروى بألفاظ متعددة، وبعبارات متباينة، فلا يكون من السهل أن نحكم عليه بأنه من لفظ النبي -صلى الله عليه وسلم- على هذه الهيئة أو تلك.

الثاني: وقوع اللحن في بعض الروايات، وذلك لأن العديد من الرواة كانوا من غير العرب. وقد أيّد السيوطي هذا الاتجاه في كتابه الاقتراح، فوافق أبا حيان رأيه، ورفض الاستشهاد بالروايات المتعددة أو المنقولة عن غير العرب، ولم يرفض الاستشهاد بالحديث مطلقاً^٢.

٢. التوسط بين المنع والجواز: وهو اتجاه فصل أصحابه بين ما يُعتقد أنه من لفظ النبي -صلى الله عليه وسلم- كالأحاديث القصيرة، أو التي اعتُني بنقلها بألفاظها في موقف خاص، أو هي أحاديث معينة متعلقة بمواقف خاصة، وبين الأحاديث التي يُحتمل أنها مما داخله التغيير -وهذا في أكثر الأحاديث- ومن ذلك الأحاديث الطويلة التي يصعب حفظها، والأحاديث الغريبة الألفاظ، التي يصعب حفظها بنصها، وهذا لا يُحتج به لأنه منقول بالمعنى.

٣. جواز الاستشهاد: ويتمثل هذا الاتجاه لدى أصحاب المعاجم، كابن فارس،

^١ انظر الرواية والاستشهاد باللغة ٦٨١

^٢ الاقتراح ١٦١

والأزهري، ممن اعتمدوا على الحديث في معاجهم، ولعل الأمر راجع هنا إلى اختلاف الموقف بينهم وبين اللغويين، إذ لا يخرج الأمر لدى المعجميين عن الاستشهاد بالمفردات ومعانيها، وليس هذا موضعاً للتراخى بين العلماء، أما ما نبذه لدى النحويين، فيختلف عن ذلك، إذ يتعلق الأمر بالصيغ والتراكيب الكلامية^١.

أما الحكم والأمثال، فمن الراجح أن العلماء استحبوا الاستشهاد بها، إذ هي جمل قصيرة تدور على ألسنة الناس، فضلاً عن أنها تروى على لفظها دون تغيير^٢، وقد ذكر الدكتور محمد إبراهيم عبادة أن الأمثال والحكم تمثل المشافهة، ومن الممكن أن يكون الرواة قد هذبوا بعضها لتوافق النسق الإعرابي، فصارت تروى كما نطقها الرواة، لا كما نطقها القدماء^٣.

وأما لغة التخاطب العادي، فهي أنماط كلامية يقصد إليها النحويون، معتمدين على رواية الثقات، ويكثر مثل هذا المورد في كتاب سيبويه.

ونلمس من خلال ما مر، أن النحاة كانوا لا يميلون في الأغلب إلى الاستشهاد بالنثر من أحاديث، أو خطب، وعلى الرغم من تساهلهم في الحكم والأمثال، فإنها بدت ضئيلة بين شواهدهم التي اعتمدها، وهذا يعلل لنا قلّة ورود الشاهد النثري في مصنفاتهم الكثيرة. وقد جاء هذا الفصل -فصل النظائر من كلام العرب النثري- داعماً لهذه الفكرة، إذ يبدو أقصر فصول الدراسة، لقلّة شواهد، حتى على مستوى كتب القراءات القرآنية. وعلى الرغم من ذلك، فقد وقفنا على العديد من الأمثلة التي تمثل لنا الجوانب الصوتية، والصرفية، والتركيبة، والدلالية، واللهجية.

• في القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب النثري:

يوجد العديد من المواضع التي اختلف فيها القراء، وهي مواضع يمكن توجيهها ضمن الجانب الصوتي للكلمة موضع الخلاف، ومن أهمها ما يأتي:

^١ انظر عصور الاحتجاج في النحو العربي ١١٠١-١١١١

^٢ المختص ٧٠٢

^٣ انظر عصور الاحتجاج في النحو العربي ١٧١١

• التخلص من الحركة:

ظهرت في اللغة العربية مجموعة من المواضع التي مال فيها المتكلمون إلى التسيكين في أصوات حقاها التحريك في القياس، وتعددت آراء اللغويين لتفسير ذلك. حيث فسر بعض الدارسين هذا الأمر، بحمل تلك المفردات على الشبه بما جاء في بعض اللهجات العربية، ممن كانوا يسكنون عين الكلمة نحو: (فَتَحِذْ < فَتَحْذِ)، وهذا أمر مرده إلى التخفيف بالتخلص من الصائت القصير. ونجد بعض الدارسين قد فسر هذا الأمر على أنه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، فكما أنهم يقفون على آخر الكلمات بالتسكين، فإنهم يميلون إلى تسكينها في الوصل تشبيها لها بالوقف. وقد وقف القدماء من التسكين موقفين: الأول: ويمثل التخلص من الحركات الواقعة ضمن بنية الكلمة، وهو تسكين لا يغادر التخفيف.

الثاني: ويمثل التخلص من الحركات الإعرابية، ويحمل على أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف.

والأرجح أن تكون اللغة قد تخلصت من هذه الحركة في بنية الكلمة، سعياً وراء التخفيف، لأن بحذفها يقل عدد المقاطع الصوتية المكونة للكلمة، وأما التخلص من الحركات الإعرابية فهو نوع من التطور اللغوي الذي عرض للغة في فترة من الفترات، مشتركة في ذلك مع العديد اللغات السامية، كالعبرية والآرامية.

ومما جاء على التخلص من الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ"^١.

قرأ الجمهور "وامرأتان" بفتح الهمزة، وقرأ شاذاً "وامرأتان" بسكون الهمزة، وهي قراءة نسبها ابن خالويه إلى مت بن عبد الرحمن^٢. وقد حملها ابن جني على تخفيف الهمزة، ثم المبالغة فيها مما أعاد الهمزة إليها ونظير ذلك، قولهم: خاتم وعالم، وهذا رأي وافقه عليه العكبري^٣. و زاد أبو حيان في هذه القراءة أن التخفيف جاء لكثرة الحركات^٤.

^١ البقرة ٢٨٢ |

^٢ مختصر في شواذ القرآن ١٧٨

^٣ المحاسب ١٤٧١، وإملاء ما من به الرحمن ١٢٥١١

^٤ البحر المحيط ٧٢٩٢

يبدو أن ما ذهب إليه ابن جني من أن التخفيف جعل الهمزة قريبة من الألف، وهذا دفع المتكلم إلى تحقيقها من جديد، أمر بعيد عن اللغة. غير أننا نجد أبا حيان قد أصلب في تعليقه لهذه القراءة، وذلك حين جعل توالي الحركات سببا في التخلص منها.

والحق أن اللغة تميل التخلص من الحركات القصيرة المتوالية في المقاطع الصوتية، لأجل التخفيف، فمن الملحوظ أن قولهم: "امرأتان" كلمة مكونة من خمسة مقاطع صوتية:

wam \ ra \ > a \ tā \ ni

وبالتخلص من حركة الهمزة، نتخلص من مقطع صوتي كامل، لتصبح الكلمة مكونة من أربعة مقاطع بدلا من خمسة:

wam \ ra > \ tā \ ni

بمعنى أن الذي حدث هو إعادة ترتيب للمقاطع الصوتية بعد حذف نواة مقطع

الهمزة، وهو مقطع قصير مفتوح يمكن حذف نواته.

وأما النظر (خاتم وعالم)، فلا يصح التنظير به هنا، فهي كلمات لا تخرج عن كونها من باب المبالغة في التفصح، وهذا يمثل لنا مرحلة من مراحل التطور اللغوي للغة العربية، حين أعادت الهمزة للألفاظ المخففة، مما أوقع فيها بعض الألفاظ المهموزة همزا غير صحيح، على سبيل القياس الخاطئ أو مبالغة في التفصح، وذلك بعد أن أصبح الهمز شعارا للغة الفصيحة.

• الإتياع :

تختلف الدراسات اللغوية القديمة في أغلبها مع الدراسات الحديثة في هذه الظاهرة، إذ نجد الإتياع في الدراسات القديمة يعرف بالمجاورة أو الجوار^١، وإن كان بعضهم قد خالف هذا، وجعل هذه الظاهرة متعلقة بالحركات، وقد عدوا لها أنواعا:

الأول: إتياع حركة آخر الكلمة المعربة.

الثاني: إتياع حركة أول الكلمة لحركة آخرها^٢.

أما في الدراسات اللغوية الحديثة، فقد عرفت هذه الظاهرة باسم المماثلة بين العلل، أو بين العلل وأنصاف العلل^٣. ومثل هذا النوع من التماثل شائع بين العديد من اللغات

^١ الكتاب ٦٧١، و٤٣٦، و١٤٦/٢

^٢ انظر الأشياء والنظائر ١٥١، انظر مثل هذا في أصول النحو العربي ١٣٩

^٣ انظر دراسة الصوت اللغوي ٣٨٣

السامية، يقول بروكلمان: "وتتحول الضمة القصيرة الخالصة (u) في ضمير النصب والجر الغائب المفرد المذكر (hu)، والجمع المذكر (hum)، والمؤنث (hunna)، والمثنى (huma)، إلى كسرة قصيرة خالصة (i) بتأثير ما قبلها من كسرة قصيرة (i)، أو طويلة (ī)، أو الصوت المركب (ay)، مثل:

riglihu < riglihi (رجله)

kāḏīhum < kāḏīhim (قاضيهم)

<alay.hunna < <alayhinna (عليهن)

كما تتحول الفتحة (a) والضمة (u) أحياناً في المقطع المفتوح، ودائماً في المقطع المغلق، إلى ضمة (u) أو كسرة (i)، بتأثير ما بعدهما من ضمة طويلة (ī) مثل:

sanīna < sirīna (سنين)

kūsiy < kisiy (قسي) ^١.

ويعرض الدكتور رمضان عبد التواب لهذه الظاهرة ضمن ما أطلق عليه التأثير المقبل الكلي في حالة الانفصال، فيذكر ما ذكره بروكلمان من تماثل الحركات القصيرة في الضمائر، ويزيد عليه أن هذه الظاهرة شائعة في القبائل، إلا عند الحجازيين الذين احتفظوا بأصل الضمة في الضمائر، ولهذا يقولون: (همو)، و(لهو)، ويحمل على هذا قولهم في سورة الكهف: "وما أنسانية إلا الشيطان" ^٢، وقولهم في سورة الفتح: "بما عاهد عليه الله" ^٣، إذ هو مظهر من مظاهر احتفاظ الحجازيين بالأصل ^٤.

ومما جاء على الإتيان في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "فجعلهم كعصف

مأكول" ^٥.

قرأ الجمهور "مأكول" بسكون الهمزة، وقرأ أبو الدرداء "مأكول" بفتح. وقد وجه العلماء قراءة أبي الدرداء على أن الهمزة أتبع حركة الميم، ونظير ذلك قولهم:

^١ فقه اللغات السامية ٦٤١

^٢ الكهف ٦٣١

^٣ الفتح ١٠٨

^٤ التطور اللغوي ٢٥١

^٥ الفيل ٥١

(مَحْمُوم)، وفتح الحاء إتباعاً لحركة الميم.^١

تقع هذه الصيغة (مَأْكُول) ساكنة الهمزة على القياس، إذ هي اسم مفعول من (أَكَلَ)، غير أن النظام اللغوي يميل إلى الفتح مع أصوات الحلق، وهذه ظاهرة شائعة في العربية وبعض الساميات^٢، بمعنى أن أصوات الحلق تترك أثراً في بنية الكلمة باختيارها حركة الفتح. وعلى هذا تكون قراءة أبي الدرداء، بدليل وجود مثل هذا النمط في لغة العرب ولهجاتهم الدارجة، نحو قولهم: (مَحْمُوم)، لأن القياس فيه سكون الحاء كما يقتضي النظام في صيغة اسم المفعول، ولما كان صوت الحاء من الأصوات الداخلة في بنية هذه الكلمة، ومثل هذا الصوت يؤثر حركة الفتح، ظهر أثره في هذه الكلمة، حين اجتلب الفتح بدل السكون.

• التخلص من الهمز:

تتفق الدراسات اللغوية على أن صوت الهمزة من أصعب الأصوات نطقاً، لما فيه من جهد عضلي بالغ يقع على الأوتار الصوتية.

كان صوت الهمزة في الدراسات القديمة يعد من أبعد الأصوات مخرجاً، ولهذا استحق عندهم صفة التهوع^٣. وأما في الدراسات الحديثة فيعد هذا الصوت من الأصوات الشديدة الصعوبة، بسبب ما يحدثه من ضغط على الأوتار الصوتية، لأن نطقه يتطلب انغلاق هذه الأوتار انغلاقاً تاماً، وهذا ما يكلفها فوق طاقتها.

كان الضغط الواقع على الأوتار الصوتية هو الذي دفع العديد من اللغات السامية، ومنها العربية في بعض لهجاتها، إلى التخلص من هذا الصوت، بأن أسقطته من الكلام واستبدلت به حركة من الحركات الطويلة، في حالة الهمزات الساكنة المتوسطة على الأغلب، نحو:

كَاسٌ < كَسْ < كَاسٌ
ka>sun < kasun < kāsun
الأصل سقوط الهمزة التعويض بإطالة نواة المقطع

أو أن تسقطه وتقف بين الحركتين بعده وقفة بسيطة للتخلص من التقاء الحركات، نحو:

^١ البحر المحيط، ٥٤٥/١، وروح المعاني ٤٦٩/٣٠

^٢ في قواعد الساميات ٦٧٨

^٣ التهوع: التقيؤ، أو تكلف القيء، انظر لسان العرب (هوع) ٣٧٧/٨

تُوْدَة	<	ت - دَة	<	تُوْدَة
tu*adatun	<	tu-adatun	<	tu>adatun
الوقوف بين الحركات		سقوط الهمزة والتقاء		الأصل
ومثلها *		الحركات بعدها		

وهذا ما كان يعرف لدى القدماء بـهمزة بين بين.

ومما جاء التخلص من الهمز في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "ولا يَكُوودُه" ^١ حفظهما.

قرأ الجمهور "يُووده" بالهمز، وقرأ الزهري والأعرج وأبو جعفر "يَكُووده" بلا همز^٢، وقد أورد العكبري وأبو حيان هذه القراءة دون نسبة^٣.

يرى ابن جني أن هذا مما يجوز فيه التحقيق والتخفيف، فمن حققها فقد جاء بها على أصلها، ومن خففها فإنما جعلها همزة بين بين، ونظير ذلك قولهم في (لُوم : لوم) ولا يخلصها واوا لأنها مضمومة. ويذهب العكبري إلى أنها من باب حذف الهمزة، كما في (أناس). مال القارئ إلى التخلص من صوت الهمزة وفق ما تسمح به اللغة، مما نتج عنه فجوة في الكلام، اضطر القارئ إلى إغلاقها بالوقف مكان الهمزة وقفة بسيطة، فظنها ابن جني همزة لينية، وذلك على النحو الآتي:

ya*ūdahu	<	ya-ūdahu	<	ya>ūduhu
الوقوف بين الحركتين		ظهور الفجوة الصوتية		الأصل

وأما النظير الذي استعمله ابن جني (لُوم < لوم)، فينطبق عليه ما حدث في المثال، حيث تخلص المتكلم من صوت الهمزة لصعوبته، وهذا يخلف وراءه فجوة صوتية، تتخلص منه اللغة عن طريق الوقف بي الحركتين، وذلك على النحو الآتي:

lu*mun	<	lu-mun	<	lu>mun
الوقف بين الحركتين		ظهور الفجوة الصوتية		الأصل

وأما النظير المستعمل عند العكبري حذف همزة (أناس)، فيتعد قليلا عن هذا المثال، لأنه وإن يكن موضعاً من مواضع حذف الهمزة إلا أنه يخلو من التعويض عن هذا الصوت، وذلك لبقاء الكلمة على هيئة مقبولة في النظام اللغوي، إذ إن الأصل في (ناس) أن تكون

^١ البقرة ٢٥٥/١

^٢ المختص ١٣١١٣٠/١

^٣ إملاء ما من به الرحمن ١٠٤/١١، والبحر المحيط ١٤٤/٢

بالهمزة (أناس)^١، ثم تخلص المتكلم من هذا الصوت دون أن يعوض عنه بشيء. بمعنى أن هذا النظر وافق المثال في التخلص من صوت الهمزة، وخالفه في التعويض عن هذا الصوت.

• الخذلقة والمبالغة في التفصح:

ونقصد به هنا ما همزته العرب وليس من حقه الهمز. وقد أطلق القدماء مصطلح الشذوذ، أو مخالفة القياس والمجيء على غير الأصل، عند حديثهم عن الخذلقة، يقول ابن جني: "باب في شواذ الهمز: وذلك في كلامهم على ضربين، وكلاهما غير مقيس: أحدهما أن تقرأ الهمزة الواجب تغييرها فلا تغيرها: والآخر أن ترتجل همزا لا أصل له، ولا قياس يعضده، ومن ذلك قولهم: لبأت بالحج، ورثأت زوجي بأبيات، وحلأت السويق، واستلأمت الحجر، وإنما هو استلمت: افتعلت"^٢.

وليس الأمر كذلك في الدراسات الحديثة التي تعد مثل هذا النوع من الهمز، مظهرا من مظاهر التدخل العقلي في إحداث بعض التغييرات المخالفة للقاعدة، أو الأصل اللغوي، عند بعض الناطقين^٣. وقد أطلق الدكتور رمضان عبد التواب على هذه العملية اسم الخذلقة، أو المبالغة في التفصح^٤. فيما سماها ماريوباي (Mario Pae) المبالغة في التصحيح (overcorrection)^٥.

ومن الممكن أن نرد سبب هذه العملية اللغوية إلى أن "القياس لا يكف عن أن يصحح أثر القوانين الصوتية، أو أن يعوقها، فكثيرا ما يعرقل تطور الأصوات في سيره المطرد.. والواقع أنه لا تكاد تمر عملية صوتية دون أن يطيبها منه بعض الاضطراب، إن قليلا وإن كثيرا.. ويجب أن نلحق بهذا الباب حالات الإسراف في المدينية، والإسراف في اللهجية، وما يسمى الإسراف في المدينية، وهو المبالغة التي يؤدي إليها ولع صحة الكلام

^١ لسان العرب (أنس) ١١٦٦

^٢ الخصائص ١٤٥١٣، و سر صناعة الإعراب ١٩٠١١ وانظر مثل هذا في جوامع كتاب إصلاح المنطق ٩١١،

وتحذير إصلاح المنطق ٣٨٦١

^٣ أسس علم اللغة ١٥٩١

^٤ التطور اللغوي ٧٩١

^٥ أسس علم اللغة ١٥٩١

عند من يفخر بجمال العبارة^١.

مالئت العربية في فترة من فترات حياتها إلى التخلص من صوت الهمز، لما فيه جهد ومشقة: تقع على الوترين الصوتيين، لأن نطقه يتطلب انغلاق هذين الوترين انغلاقاً تاماً^٢. وهذا يكلفهما فوق ما يستطيعان، غير أن اللغة كانت مضطرة بعد ذلك إلى إعادة هذا الصوت وإبرازه في الكلام، وبخاصة بعد أن أصبح الهمز شعاراً للغة الفصحى، حيث أخذت القبائل العربية بالعودة إلى تحقيق الهمز، مما حملهم على همز العديد من الألفاظ التي لا همز فيها، فكان همز تلك الألفاظ مبالغة في التفصح^٣، ويقول الدكتور رمضان عبد التواب: "ويشيع في العربية الفصحى، همز ما ليس أصله الهمز، بسبب عقدة الحجازيين في صوت الهمزة، وتوهمهم في الأمثلة التي يوجد في مكان منها واو أو ياء، أنهما ناتجتان بسبب الانزلاق بين حركتين (Hiatus) بعد سقوط الهمزة في نطقهم، ولذلك يزيّدون في هذه الأمثلة همزات غير أصيلة فيها عن طريق الحذقة والمبالغة في التفصح"^٤.

ومما جاء على هذه الظاهرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وجعلنا لكم فيها

معاش قليلاً ما تشكرون"^٥.

قرأ الجمهور "معاش" بغير همز، وروى خارجة عن نافع "معاش" بالهمز^٦، وذكر النحاس وأبو حيان أنها قراءة للأعرج أيضاً^٧.

غلط كثير من النحاة من قرأ بالهمز، إذ لا يهمز في اللغة ما كانت الياء فيه أصلية، بل تهمز إن كانت زائدة، نحو: صحائف، وجعل هذا الهمز على الشذوذ، ونظيره قولهم: (منائر) في جمع منارة، و(مصائب) في جمع مصيبة^٨.

يبتعد الأمر عن الشذوذ في هذا الموضع، ولعل ما حدث في هذا النمط ناتج بسبب

^١ اللغة لفندريس ٨٠\

^٢ النظام اللغوي للهجة الصفارية ١٨٣\

^٣ الأشباه والنظائر ١٥١\

^٤ التطور اللغوي ٨١\

^٥ الأعراف ١٠\

^٦ السبعة ٢٧٨\، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٢\، وغيث النفع ٢٢١\

^٧ إعراب القرآن للنحاس ٦٠٠\-٦٠١\، والبحر المحیط ١٥\

^٨ انظر السبعة ٢٧٨\، وإعراب القرآن للنحاس ٦٠١\، والبحر المحیط ١٥\، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٢\، وغيث النفع ٢٢١\

التوهم الذي دخل في عرف اللغة الفصيحة، فاستعمله القارئ، حيث توهم وجود همزة قد حذفت للتخفيف، ولهذا أثر إعادتها مبالغاً في التفصح، وقد سوغ له هذا الأمر وجسود الياء المكسورة في الكلمة، ومثل هذه الياء كثيرة في الكلمات التي سقطت همزاتها، ولهذا أقحم الهمزة في الكلمة على النحو الآتي:

$$ma<\bar{a}>i\bar{s} < ma<\bar{a}y\bar{i}s$$

أو أن تكون من باب التخلص من الحركات المزدوجة، حيث تسقط شبه الحركة وتلتقي الحركتان بعد ذلك، مما يضطرنا إلى إقحام الهمزة بينهما.

$$ma<\bar{a}>i\bar{s} < ma<\bar{a}^*i\bar{s} < ma<\bar{a}y\bar{i}s$$

وأما النظير (منائر) و(مصائب)، فقد جاء على هذا الأمر أيضاً، إذ الأصل فيه أن تكون الكلمتان بالواو (مناور ومصاب)، وهذا عرضة إلى الشك بوجود همزة محذوفة، ومثل هذه الهمزات يعود إلى الكلمة بفعل قانون البالغة في التصويب، أو أن يحمل على التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، التي تتخلص منها اللغسة عن طريق إسقاط شبه الحركة منها، حيث تلتقي الحركتان (ai) وهذا لا يجوز، مما يضطرنا إلى إقحام الهمزة بين الحركتين على النحو الآتي:

$$\begin{array}{ccccc} man\bar{a}>ir & < & man\bar{a}-ir & < & man\bar{a}wir \\ \text{التخلص من التقاء الحركات} & & \text{التخلص من شبه الحركة} & & \text{الأصل} \\ mas\bar{a}>ib & < & mas\bar{a}-ib & < & mas\bar{a}wib \\ \text{التخلص من التقاء الحركات} & & \text{التخلص من شبه الحركة} & & \text{الأصل} \end{array}$$

ومثل هذا ما ورد في قوله تعالى: "فلما تَرَيْنَ من البشر أحداً" ^١.

قرأ الجمهور "ترين" بياء من غير همز، وقرأ أبو عمرو "تَرَيْنَ" بالهمز، وتحمل هذه القراءة على أنها همزت همزاً شاذاً، ونظيرها قولهم: "لبأت بالحج وحلأت السوق" ^٢. جاءت قراءة أبي عمرو مظهراً من مظاهر التخلص اللغة من شبه الحركة في الحركات المزدوجة، إذ إن الأصل في قوله تعالى أن يكون بالياء على قراءة الجمهور: "ترين"، حيث انزلت شبه الحركة بين الحركتين، وهذا نمط شبيه بتلك الأنماط التي حذفت منها الهمزة، ومن هنا أقحمت الهمزة فيها، أو أن تكون مما تتشكل فيه الحركة المزدوجة، وهي حركة يتخلص منها النظام اللغوي عن طريق التخلص من شبه الحركة، وهنا تلتقي الحركتان (ai)

^١ مريم ٢٦١

^٢ المنجب ٤٢/٢، والبحر المحيط ٢٥٦/٧

وهذا غير مقبول في اللغة، ولهذا يلجأ النظام اللغوي إلى إقحام الهمزة بين هاتين الحركتين، على النحو الآتي:

tarayinna < tara-inna < tara>inna
الأصل التخلص من شبه الحركة التخلص من النقاء الحركات

والنظير كذلك بعيد عن مدار الشذوذ، إذ هو مظهر من مظاهر التطور اللغوي، ومرده إلى عودة القبائل العربية إلى صوت الهمز، مما حملهم على همز مجموعة من الألفاظ التي ظنوها محذوفة الهمزة، فهمزوها زيادة في التفصح، وقد تمثلت هذه الظاهرة في قولهم: (لبأت وحلات)، إذ الأصل فيهما أن يكونا بالياء دون الهمزة، ثم توهم القائل أنهما مما حذفت همزته، فأعاد الهمزة فيهما، مبالغة منه في التفصح.

• في القضايا الصرفية للنظير من كلام العرب النثري:

اختص هذا القسم ببعض مواضع الاختلاف بين القراء، وتتعلق ببنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تحولات، أو تغييرات في أصلها، أو بنيتها، ومن ذلك المواضع الآتية:

• اسم الفاعل على وزن (فَعِل):

يجري اشتقاق اسم الفاعل من الأفعال الثلاثية على وزن (فاعل)، نحو قتل قاتل. وأما ما كان من غير الأفعال الثلاثية، فيجري اشتقاقه برده إلى المضارع، ليتم استبدال الميم المضمومة بحرف المضارعة، مع ضرورة كسر الحرف قبل الأخير^١، نحو:

دَحْرَج < يَدْحَرْج < مَدْحَرْج

وتشير الدراسات اللغوية إلى أن هناك بعض الصيغ الدالة على اسم الفاعل، قد جاءت على غير هذين الشكلين القياسيين، ومن ذلك صيغة (فَعِل). ويرى المبرد أن هذه الصيغة استعملت استعمال اسم الفاعل لإدلالها على الفاعلية، "فما كان على (فَعِل) فنحو فَرَّق، وَبَطَّر، وَحَذَّر، والحجة في أن هذا لا يعمل، أنه لما تنتقل إليه الهيئة، تقول: فلان حَذَّر، أي: ذو حَذَر، وفلان بَطَّر، كقولك: ما كان ذا بَطَر، ولقد بَطَّر، وما كان ذا حَذَر ولقد حَذَّر"^٢.

^١ انظر شرح ابن عقيل ١٢٦/٢٢، وشذا العرف ٧٤١.

^٢ المقتضب ١١٥/٢-١١٦.

ويذكر ابن عقيل أن الوزن القياسي لاسم الفاعل من الأفعال الثلاثية اللازمة، التي تكون على وزن (فَعِلَ)، هو (فَعِلَ)، بكسر العين، ويقل وقوعه على (فاعِل)، نحو: عَقِرَت المرأة، فهي عاقِر^١. وقد أورد الحملأوي أن مثل هذه الصيغ إنما هي صيغ مبالغة متحولة عن صيغة (فاعِل)، بمعنى أنها قد تحولت "للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صيغ المبالغة، وهي: فَعَّال، بتشديد العين، كَأْكَّال و شَرَّاب، ومِفْعَال، كَمِنْحَار، وفَعُول، كغَفَّور، وفَعِيل، كسَمِيع، وفَعِل، بفتح الفاء وكسر العين كحَذِر^٢".

ومما جاء على هذه صيغة (فَعِلَ) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ"^٣.

قرأ الجمهور "لَفَرِحَ"، وقرئت "لَفَرِحَ" بضم الراء، وقد وجَّه العلماء هذه القراءة بأنها مما يجوز في الضم والكسر، ونظيرها قولهم: "رجل فَطِنٌ وفَطْنٌ، ونَدِسٌ، ونَدَسٌ"^٤.

تشير كتب اللغة إلى أن الوزن القياسي لاسم الفاعل، أو للصفة المشبهة، مما كان ثلاثياً على وزن (فَعِلَ) في الماضي، إنما هو (فَعِلَ)، نحو فَرِحَ فهو فَرِحٌ^٥. وذكر ابن منظور أنه يأتي على فَعِلَ، وعلى فَعُلَ، فنقول: فَرِحَ وفَرِحٌ^٦، ونَدِسٌ ونَدَسٌ^٧.

جاء اشتقاق اسم الفاعل على وزن (فَعِلَ) في الأفعال الثلاثية التي على زنة (فَعِلَ)، غير أن هناك من القبائل العربية من مال إلى إتباع الحركات بعضها لبعض، حيث تماثلت كسرة عين الكلمة مع ضمة الحرف الأخير، تماثلاً كلياً مدبراً منفصلاً على النحو الآتي:

faruḥun < fariḥun

وأما النظير (نَدَسٌ)، فالقياس فيه أن يصاغ على (نَدِسٌ) بالكسر، ثم تماثلت كسرة الدال مع ضمة السين تماثلاً كلياً مدبراً منفصلاً.

^١ انظر شرح ابن عقيل ١٢٦١٢-١٢٨

^٢ شذا العرف ٧٤١

^٣ هود ١٠١

^٤ إعراب القرآن للنحاس ٨١١٢، وإملاء ما من به الرحمن ٣٣١١٢، والبحر المحيط ١٢٨١٦

^٥ انظر شرح الشافعية ١٤٣١-١٤٤، وشرح ابن عقيل ١٢٨١٢

^٦ لسان العرب (فرح) ٥٤١١٢

^٧ لسان العرب (ندس) ٢٢٦١٦

• جمع التكسير على (فواعل):

تذكر معظم الدراسات القديمة أن " ما كان من الأسماء على (فاعل) أو (فاعل)، فإنه يكسر على (فواعل)، وذلك تابل توابل، وطابق طوابق، وحاجز حواجز " ^١.

وأما الصفات فلا تكسر على (فواعل) إلا ما كان منها على (فاعل) ولحقته تاء التأنيث، أو كان لغير العقلاء، قال سيبويه: " وإذا لحقت الهاء فاعلا للتأنيث كسر على فواعل، وذلك ضاربة ضوارب .. وإن كان (فاعل) لغير الآدميين، كسر على (فواعل)، وإن كان المذكور أيضا، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث، ولم يقو قوة الآدميين وذلك قولك جمال بوازل " ^٢.

ومما جاء جمع تكسير على فواعل في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " فاذكروا اسم الله عليها صواف " ^٣.

قرأ الجمهور "صواف" جمع صافة، أي بعضها إلى جنب بعض، وقد أورد النحاس فيها وجهين آخرين:

أحدهما: عن الحسن والأعرج "صوافي" جمع صافية، وهي الخالصة.

والثاني: عن عبد الله بن مسعود "صوافن" جمع صافنة، وهي القائمة على ثلاث ^٤.

وزاد العكبري قراءة أخرى هي "صوافي" من غير فتح على الياء ^٥. وورد عس ابن خالويه " صواف " بتنوين الكسر ^٦. وهي قراءة أوردتها أبو حيان أيضا، ونظيرها عنده قولهم "عوار" وهو على قول من قال: فكسرت عار لحمه، يريد عاريا، وقولهم: أعط القوس باريها ^٧.

هذه قراءات خمس ذكرتها كتب القراءات، وأولها قراءة الجمهور " صواف "، التي

^١ الكتاب ٦١٤/٣، وانظر الأصول في النحو ٤٥٠/٢، وشرح الشافية ١٥١/٢

^٢ الكتاب ٦٣٢/٣-٦٣٣، وانظر شرح الشافية ١٥٨/٢

^٣ الحج ٣٦١

^٤ معني القرآن للقرآني ٢٦٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٠٣/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٣١٥/١

^٥ إملاء ما من به الرحمن ٤٤١/١

^٦ مختصر في شواذ القرآن ٩٥/١

^٧ البحر المحيط ٥٠٩/٧

جاءت جمع تكسير لاسم الفاعل (صافية)، وهي من الصف بمعنى السطر المستوي^١.
وثانيها: قراءة "صوافي"، التي جاءت جمع تكسير لاسم الفاعل (صافية)، من الصفو
نقيض الكدر، وصفوة كل شيء خالصة^٢.

وثالثها قراءة "صوافي" من غير فتح، وهي جمع تكسير لاسم الفاعل (صافية)، من
الصفو أيضا، غير أن القارئ تخلص من الحركة المزدوجة في آخر الكلمة على الشكل:

sawāfi < sawāfiya

ورابعها قراءة "صوافن" وهي اسم فاعل من صفن، بمعنى القائم على ثلاثة، أو القائم على
الإطلاق^٣، وجاءت صوافن جمع تكسير على فواعل. وخامسها قراءة "صواف" التي
وجهت على أنها من نحو جوار وعوار. والأرجح أن الأصل فيها (صوافي) أو (صوافي)،
لأنها من الأسماء المنقوصة التي تظهر ياؤها في حالة النصب، وأما ورودها على (صواف)،
فالأرجح ألا تكون جمع (صواف) التي تحذف ياؤها، ويعوض عنها بالتنوين في حالتي الرفع
والجر، نحو قاض، وإنما هي من (الصوافن) جمع صافنة، التي أشرنا إليها في القراءة الرابعة،
غير أنها جاءت على هذه الهيئة بسبب الشبه الكبير بين النون والتنوين.

أما النظير (عار لحمه)، فالقياس فيها أن تكون بالياء (عاريا)، لأنه اسم منصوب
لوقوعه مفعولا به، غير أن المتكلم قد تخلص من الحركة المزدوجة التي تشكلت في آخر
هذه الكلمة، على الشكل الآتي:

<āriyān < ārin

وأما النظير الآخر (أعط القوس باريها)^٤ فقد جاء قولهم (باريها) بالياء على أصل
الاستعمال في هذه الأسماء في حالة النصب، ولما وقعت هذه الكلمة منصوبة في الكلام
ظهرت عليها حركة النصب، وهذا بعيد عن المثال.

• حذف لام الفعل المعتل:

يغلب في الدراسات اللغوية القديمة، أن تجعل علامة الجزم في الأفعال المنتهية بأصوات

^١ لسان العرب (صف ١٩٤٩)

^٢ لسان العرب (صفا) ١٤/٣٦٢

^٣ لسان العرب (صفن) ١٣/٢٤٨

^٤ مجمع الأمثال ١٢/٤٣٥

العلة، حذف أصوات العلة من أواخر هذه الأفعال، يقول سيبويه: "واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع، حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمثلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة .. وذلك قولك: لم يرم، ولم يغز"^١.

ولا يتوقف أمر حذف هذه الأصوات على حالة الجزم حسب، بل يتعداها إلى حالة الرفع والنصب، عند الاتصال بواو الجماعة، أو نون التوكيد، حيث "تُحذفان - الواو والياء - في نحو يغزون .. أصل (يغزون): يغزو لحقه واو الجمع، فحذف الواو الأولى للساكنين، وأصل (يرمون): (يرمي)، لحقه واو الجمع، فحذف الياء للساكنين، ثم ضمت الميم لتسلم الواو، إذ هي كلمة تامة لا تتغير، وأصل (اغزن): اغزو لحقه النون المشددة، فسقطت الواو للساكنين، وكذا (اغزن) و (ارمن) و (ارمن)"^٢.

يرى القدماء أن الحذف جاء هنا لالتقاء الساكنين، والأرجح أن أمر الحذف في هذه الأصوات لا يركن إليه، سواء في حالة الجزم، أم في حالة الإسناد إلى الضمائر، لأن الأمر في حالة الجزم لا يعدو تقصير الحركة^٣ في نحو:

lam yarmi < yarmi

وأما في حالة الإسناد فيبدو الأمر متعلقا بالتخلص من الحركات المزدوجة التي تتشكل عند زيادة الواو أو النون في أواخر الأفعال المنتهية بأصوات اللين، وهي حركات تتخلص منها اللغة عن طريق إسقاط شبه الحركة منها، ويسقطها ينشأ ما يعرف في الدراسات الصوتية بالتقاء الحركات (Hiatus)، "ومن غير الممكن في اللغة السامية التقاء حركتين التقاء مباشرا بعد سقوط الواو أو الياء، مثل:

kāma < kawama^٤.

ومما جاء على حذف لام الفعل في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "أن رآه استغنى"^٥.

قرأ الجمهور "رآه" بألف بعد الهمزة، وقرأ قبل عن ابن كثير "رأه" بهمزة دون

^١ الكتاب ٢٣٨١، وانظر الأصول في النحو ١٦٤٢، ومع المفاتيح ١٧٨١

^٢ شرح الشافية ١٨٥٢

^٣ فقه اللغات السامية ١٥٠٧

^٤ فقه اللغات السامية ٤٢٦

^٥ الغنق ٧٨

ألف، ونظيرة قولهم: (أصاب الناس جهد ولو تر أهل مكة). وذكر مكّي بن أبي طالب أنه لما جاز حذف الألف من (ترى) حذفت من (رأى)^١، وذكر ابن مجاهد أنه من باب الغلط^٢.

جاءت القراءتان على حذف لام الفعل -الياء- منهما، فمن قرأ "رأه" فقد تخلص من صوت (y)، وهذا ما ينشأ عنه التقاء حركتي الفتح اللتين تتماثلان معا على الشكل الآتي:

ra>āhu < ra>aahu < ra>ayahu

وأما من قرأ "رأه" فقد عمد إلى تقصير الحركة بعد أن تخلص من شبه الحركة (y)، والتقت الفتحتان وتماثلتا معا، على الشكل الآتي:

ra>āhu < ra>aahu < ra>ayahu

وأما النظير (تر) بالفتحة، فالقياس فيه أن ينتهي بالياء، إذ لا موجب لتقصير الحركة فيه، غير أن المتكلم لجأ إلى تقصير الحركة عند وصل كلامه، حيث ظهرت الحركة بصورتها القصيرة، وذلك على النحو الآتي:

tara	<	tarā>ahla
ظهور الحركة القصيرة		الحركة الطويلة
بعد وصل الكلام		في حالة الوقف

وهذا يبين أن سبب تقصير الحركة في المثال مختلف عنه في النظير، وإن كانا يشتركان في عملية صوتية واحدة هي تقصير الحركة.

^١ الكشف ٣٨٤/٢، وانظر الحجة لابن زنجلة ٧٦٧، وإتحاف فضلاء البشر ٤٤١

^٢ السبعة ٦٩٢

في القضايا التركيبية للنظير من كلام العرب النثري:

يضم هذا القسم مجموعة من المواضع المتعلقة بالتراكيب اللغوية والإعرابية، والمتمثلة في القراءات القرآنية، التي ساق لها العلماء بعض النظائر النثرية الداعمة، ليجري تحليلها والوقوف على نظائرها، ومن أهم ما ورد في ذلك المواضع الآتية:

• المرفوعات: وفيها المواضع الآتية:

• الابتداء بالنكرة:

تعرض كتب النحو لموضوع الابتداء ضمن ما يعرف بباب المسند والمسند إليه، "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجزئ المتكلم منه بدا" ^١. والأصل أن الابتداء هو أول أحوال الأسماء، ثم تدخلها النواصب والجوازم ^٢. عرف ابن السراج المبتدأ بأنه "ما جردته من عوامل الأسماء والأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن يجعله أولاً لثان، تبدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خيره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه" ^٣.

ويكاد أكثر النحاة يتفقون على أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة أو شبيهاً بالمعرفة، يقول الميرد "أما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو بما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل ظريف، لم تفقد السامع شيئاً، لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثير" ^٤.

كما أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا ضمن شروط: كأن تكون النكرة موصوفة أو دعاء أو جواباً أو مصغرة أو مثلاً أو أن تعمل الجر فيما بعدها، أو غير ذلك مما حدده النحاة من مسوغات للابتداء بالنكرة ^٥.

يشير النحاة إلى أن المبتدأ والخبر لا يقعان على نسق واحد من حيث التعريف والتنكير، ويذكرون أربعة أحوال يمكن أن يقعاً عليها:

^١ الكتاب ٢٣١، وانظر المفتض ١٢٦٤، والأصول في النحو ٥٨١

^٢ الكتاب ٢٣١-٢٤

^٣ الأصول في النحو ٥٨١

^٤ المفتض ١٢٨٤، وانظر الأصول في النحو ٥٩١، ومع الهوامع ٢٧١٢

^٥ انظر مع الهوامع ٢٨١٢-٣٠

- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، نحو عمرو منطلق.
- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة، نحو زيد أخوك.
- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، ويقع هذا مع الأشياء الداخلة على المبتدأ والخبر، فتعمل لضرورة الشعر.
- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة، ولا يكون ذلك إلا فيما كانت فيه فائدة، أو كانت النكرة فيه سائغة الابتداء، نحو ما أخذ في الدار.^١

ومما جاء على الابتداء بالنكرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "فَإِنْ لَمْ يَصْبِهَا أَبْلَسَ فَطْلَ" ^٢.

الأمر عند الفراء على إضمار (كان) بمعنى: إن لم يكن ^٣. ويذهب العكبري إلى أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره: فالذي يصيبها طل ^٤، أما أبو حيان فيذكر أن قوله (طل) جواب للشرط، ويحتاج إلى تقدير ليصير جملة، ويذكر رأيا للمبرد يحمل فيه هذا الموضع على حذف الخبر أي: فطل يصيبها، وابتدأ بالنكرة لأن الشرط من مسوغات الابتداء بها ^٥، ونظيره قولهم في المثل: "إن ذهب غير فعير في الرباط" ^٦.

لما كانت القياس يقتضي عدم الابتداء بالنكرة، اضطر النحاة إلى الهروب من هذا الموضع الذي ابتدأ به السياق بالنكرة، فقدروا فيه كلاما لو ظهر لقلل من قوة العبارة ومعناها. والواضح أن الكلام مفهوم قريب المعنى من غير تقدير، وتبدو مشكلة الابتداء بالنكرة بسيطة وفق ما قدرها المبرد، حين جعلها نكرة شبيهة بالمعرفة لدخول الشرط عليها، والشرط من مسوغات الابتداء بالنكرة.

وأما النظر "فعير في الرباط" فهو مثل يضرب لمن لا يقبل بالحاضر ويتعلق بالغائب المنتظر، فهو على معنى: "إن ذهب غير ولم يعلق بالحبال، فهناك واحد قد علق" ^٧.

^١ انظر الأصول في النحو ٦٥١-٦٧

^٢ البقرة ٢٦٥١

^٣ معاني القرآن للفراء ١٧٨١

^٤ إملأ ما من به الرحمن ١٢٠١

^٥ البحر المحيط ٦٧٠١-٦٧١

^٦ مجمع الأمثال ٤٠١

^٧ مجمع المثل ٤٠١

وقد جاء قولهم (غير) مبتدأ في الكلام مع كونه نكرة، والحق أنه ساغ الابتداء به لدخول الشرط عليه، لأن الشرط من مسوغات الابتداء بالنكرة.

ومما جاء على الإخبار بالمعرفة عن النكرة في القراءات القرآنية، قوله تعلل: "إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً".^١

قرأ الجمهور "وَضِعَ" مبنيًا للمفعول، وقرأ عكرمة وابن السميعة "وَضَعَ" مبنيًا للفاعل^٢، وقد حمل العكبري هذا الموضع على أن "وضع للناس" : الجملة في موضع جر صفة لبيت، والخبر (الذي ببكة) "٣ وزاد أبو حيان أنه أخبر عن النكرة "أول بيت" بالمعرفة "الذي ببكة" لأن النكرة جاءت مخصوصة بالإضافة وبالصفة. ونظير ذلك من كلام سيويه: "أن قريباً منك زيداً"، حيث تخصص (قريب) بلفظ (منك) فحسن الإخبار عنه^٤.

أجازت اللغة وقوع هذا النوع من النكرات في الابتداء لأنها من باب النكرات التي عملت الجر فيما بعدها، وهذا النوع من النكرات يجوز الابتداء به على ما حدده النحاة وبيناه، ولهذا ساغ الابتداء بها، ولما كان الأصل أن نخبر عن المعرفة بالنكرة، أو أن نخبر عن المعرفة بالمعرفة، جاز أن نخبر هنا عن النكرة بالمعرفة لأنها نكرة قريبة من المعرفة. وأما النظير (أن قريباً منك زيد) فالملاحظ أن قولنا (قريب) يتصاحب مع (من) في أكثر أحواله، وهذا يجعل (قريباً) فتخصصاً بـ (من)، وهو مما يعمل الجر فيما بعده، ولهذا ساغ الابتداء به، ولما كان ذلك جاز أن نخبر به عن النكرة، لأنه أصبح قريباً من المعارف، ولم يعد ينضم إلى النكرات.

• رفع الأفعال الخمسة:

هي أفعال، تأتي على خمسة أوجه، وفق اتصالها بالضمائر، كألف الاثنين، وواو الجماعة، وغيرها، ولها خمسة أوزان هي: تفعلون، ويفعلون، تفعلان، يفعلان، وتفعلين، ونص على ذلك سيويه بقوله: "واعليم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة

^١ آل عمران ٩٦

^٢ البحر المحيط ٢٦٨/٣

^٣ إبلأء ما من به الرحمن ١٥٠/١-١٥١

^٤ البحر المحيط ٢٦٨/٣

علامة للفاعلين، لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني **يَفْعَلُ** هذا البناء فتضم إليه **يَفْعَلُ** آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين، ولم تكن منونة، ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون، فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم، وفي التثنية لم تكن بمترتبة، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع، كما كان في الواحد، إذ منع حرف الإعراب... وكذلك إذا ألحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لتلا يكون الجمع كالتثنية^١.

يشير سيبويه إلى أن النون نابت عن التنوين في هذه الأفعال، ولهذا نراها تثبت في حالة الرفع، وتسقط في حالتي الجر والنصب.

ومما جاء على إعراب الأفعال الخمسة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: **"وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ"**^٢.

قرأ نافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم **"لا تعبُدون"**، وقرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي **"لا يعبدون"**، وقرأ أبي وابن مسعود **"لا تعبَدوا"** بغير نون^٣. وتحمل قراءة من قرأ بالنون على أنها من باب النفي، وأما قراءة ابن مسعود وأبي فتحمل على النهي، وزاد أبو حيان وجها آخر، وهو حذف (أن) مع حرف الجر، أي: (بألا تعبَدوا) فحذفوا حرف الجر لأن حذفه مع (أن) و(إن) مطرد جائز، وبعد حذفها ارتفع الفعل^٤، ونظير ذلك قولهم: **"مره يحفرها"**.

يتحكم المعنى بالإعراب في هذا الموضع، أي أن قراءة الجمهور التي جاءت بثبوت النون لتفيد معنى الإخبار من الله للمؤمنين عن العهد الذي أخذه على بني إسرائيل، وإقرارهم بعدم عبادة غير الله، وبهذا يكون الكلام للمسلمين، وتكون (لا) للنفي.

وأما قراءة من حذف النون فقد جاءت على معنى الإخبار من الله للمسلمين عن عهده مع بني إسرائيل، وأن عبادتهم ستكون لله وحده، وكان ذلك على سبيل نقل الحوار كما

^١ الكتاب ١٩١١ وانظر شرح ابن عقيل ٧٩١١

^٢ البقرة ٨٣٨

^٣ الكشف ٢٤٩١١-٢٥٠، الجامع لأحكام القرآن ١٣١٢، البحر المحيط ٤٥٦١١

^٤ معاني القرآن للقرءاء ٥٣١١، والجامع لأحكام القرآن ١٣١٢، والبحر المحيط ٤٥٦١١

كان، ونقل الصورة كما حدثت، فتكون (لا) في الجملة للنهي، والقياس في (لا) الناهية
أنها من عوامل الجزم للأفعال، ولما كانت علامة الجزم في الإفعال الخمسة حذف
النون، حذفت هنا من القراءة: " لا تعبدوا " .

وأما النظير " مُرّه يحفرها "، فالقياس يقتضي وجود (أن) قبل الفعل، (مُرّه أن
يحفرها) ولما حذفت (أن) زال عملها، فارتفع الفعل بعدها لتجرده من عوامل النصب.
والذي يبدو لي أن هذا يختلف عن المثال، إذ إن المثال (لا تعبدوا) يخلوا من حذف
(أن)، والأمر فيه يعود للمعنى وحده.
• حذف الموصوف:

يعد تحقيق المعنى ووضوح المراد لدى المستمعين، من الأطر التي وسعت أساليب
الكلام في العربية، والمواطن التي تبيح فيها العربية لأبنائها أن يتجاوزوا المحظورات، وأن
يتخطوا حواجز التراكيب، وما عليها من قيود، دون أن تشتت لذلك إلا البقاء ضمن
دائرة وضوح المعنى، كثيرة جدا.

وليس حذف الاسم الموصوف والاكتفاء بالصفة إلا مظهرا من مظاهر الاتساع الذي
أشرنا إليه، حيث نجد اللغة تجيز حذف الاسم الموصوف لدلالة السياق عليه، والنعته
والمنعوت في الأصل لا يفترقان في أغلب الأحيان، لأن النعت تابع للمنعوت يوافقه في كل
أحواله^١، فالأولى حذف النعت وبقاء المنعوت، لأن النعت فضلة في تركيب الكلام.
وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد اللغة تسمح بالإبقاء على النعت، كما تسمح بحذف
المنعوت من الكلام، إذا أمن اللبس، يقول سيبويه: " وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول:
ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم من واحد مات " ^٢.
ومما جاء على حذف الموصوف في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " وَمِنَ الَّذِينَ
اشْرَكُوا يَوْمَئِذٍ أَحَدُهُمْ " ^٣.

يحمل العكبري قوله "يَوْمَئِذٍ أَحَدُهُمْ" على وجهين: إما أن يكون حالا من "الذين

^١ شرح ابن عقيل ١٧٩/٢

^٢ الكتاب ٣٤٥/٢، وانظر مثل هذا في شرح ابن عقيل ١٩٠/٢

^٣ البقرة ٩٦١

أشركوا"، وإما أن يكون حالا من الضمير (هم). ويرى أبو حيان أنه صفة للمبتدأ المحذوف، وذلك على تقدير: ومن الذين أشركوا قوم أحدهم يود كذا وكذا. فحذف الموصوف وأقام الصفة^٢، ونظيره قولهم: "منا ظعن ومنا أقام".

يلزمنا في قول العكبري أن نقدر (الذين) قبل (يود) لتكون الجملة حالية، حيث تصبح الجملة على الشكل: (ومن الذين أشركوا الذين يود أحدهم)، وهذا تقدير لو ظهر في الكلام حقا لكان من البعد عن اللغة بمكان، لما فيه من تكرير اللفظ مرتين.

وأما أن تكون نعنا محذوفا كما ذكر أبو حيان، فيبدو الأمر مقبولا، ويدل عليه السياق، كما أن اللغة تميل إلى إفساح المجال أمام المتكلمين للاحتفاظ بالنعته بعد حذف المنعوت، وعلى هذا يكون تأويل الآية هنا.

وأما النظر "منا ظعن ومنا أقام" فالأصل فيه أن يقع النعت والمنعوت على النحو: (منا رجل ظعن ومنا رجل أقام). ولما كانت اللغة تبيح الاستغناء عن الموصوف عند دلالة لسياق عليه، فإننا نجد تلجأ إلى ذلك للتخفيف من العبارة حيث تحذف الاسمين لموصوفين، وتبقى على صفتيهما، ولهذا تتحول الجملة على الشكل الآتي:

منا رجل ظعن ومنا رجل أقام = منا ظعن ومنا أقام

في قضايا الدلالة للنظير من كلام العرب النثري:

لاشك في أن المعاني العامة للسياق في أي نص أدبي أو لغوي تتحدد ملامحها، وتكشف عن حقيقتها من خلال أمرين هما: المعاني المعجمية للمفردات، والمعاني السياقية لها.

• المعاني المعجمية للمفردات:

لاشك أن دلالة المفردات على معانيها دلالة ذاتية أمر يعود إلى وجود هذه الألفاظ في المعاجم اللغوية العامة تحت معانٍ خاصة بكل منها، حتى أصبحت كل مفردة من المفردات علامة سيميائية على معناها، كأن تدل كلمة (ضرب) على فعل الضرب، وأن تدل كلمة (جمع) على معنى الجمع. ومثل هذه الحالة يكون المتكلم فيها قد استعمل مثل هذه المفردات على أصلها وحقيقة معناها، وبهذا لا يتكلف القارئ أو المستمع عناء التفتيش والبحث في السياق اللغوي للوصول إلى تفسير مناسب لها، لأن معناها مبسوط معلوم بين الناس، ولا صعوبة في الوصول إليه. وجاء على ذلك العديد من الأمثلة في القرآن نذكر منها ما يأتي:

• ذأماً بمعنى ذم :

ومنه قوله تعالى: "قال اخرج منها مذؤوما مدحورا"^١.

قرأ الجمهور "مذؤوما" وقرأ الزهري والأعمش "مذوما" بلا همز^٢. وفي هذه الآية يؤكد الله تبارك وتعالى وقوع اللعنة والطرده على الشيطان، حيث حكم عليه بالخروج من الجنة مذموماً معيباً، وقد ذكر الزمخشري أن (مذؤوما)، من ذأماً إذا ذمه، ووافقه في ذلك النسفي وأبو حيان^٣، وزاد الطبري أن ذأمه ذأماً فهو مذؤوم، والذام والذم أبلغ في العيب^٤، وقد ذكر ابن كثير هذا الرأي للطبري في تفسيره^٥. ونظيره قولهم في المثل: "لن يعدم الحسناء ذأماً"^٦.

^١ الأعراف ١٨٨

^٢ مختصر في شواذ القرآن ٤٢٨، والكشاف ٩٤١٢، وجامع البيان ١٧٦١٧

^٣ الكشاف ٩٤١٢، وتفسير النسفي ٥٠٦١، والبحر المحیط ٧٨

^٤ جامع البيان ١٧٦١٧

^٥ مختصر تفسير ابن كثير ١٠١٢

^٦ مجمع الأمثال ١٥٣١٣ وهو برواية "لا تعدم الحسناء ذأماً" ولا شاهد في المثل على هذه الرواية

ويبدو أن ما ذهب إليه الطبري حق، إذ إن "الذم نقيض المدح، ذمه يذمه ذما ومذمة فهو مذموم وذم" ^١، وأما "ذام الرجل يذامه ذاماً: أي حقره وذمّه وعابه، وقيل طرده، فهو مذؤوم، وذامه ذاماً: أخزاه" ^٢.

جاء اختيار لفظ (ذام) في هذا النص لأنه أبلغ من (ذم)، ولعل السبب في ذلك أن الله تعالى قد ألعن (إبليس) واللعن هو الطرد من رحمة الله، فتوافق طرده من رحمة الله مع طرده من الجنة، بدليل قوله "أخرج منها"، وعلى هذا يكون معنى الآية: طرد الله إبليس من رحمته، وأخرجه من دائرة الرحمة والمغفرة، وبهذا أصبح مستحقاً للخروج من الجنة التي كان يعيش فيها، فأخرجه الله منها خازياً معيياً.

وأما النظر "لن يعدم الحساء ذاماً"، فالأرجح أنه جاء على معنى الذم والعيب، ولم يتضمن معنى الطرد، ويفسر هذا قصة المثل حيث "زعم أهل الأخبار أن حُبِّي نبت مالك بن عمرو العدوانية كانت من أجمل النساء، فسمع عنها ملك غسان، فخطبها إلى أبيها وحكّمه في مهرها، فأوصت أمها تباعها أن يطبوها عند إدخالها إلى زوجها لأن لها وشمة عند الملامسة، غير أن زوجها قد عاجلهم قبل أن يعطروها، فلما أصبح قيل له: كيف وجدت أهلك؟ قال: ما رأيت كالليلة قط، لولا رويحة أنكرتها، فقالت هي من خلف الستر: لا تعدم الحساء ذاماً" ^٣.

فهذا يدل على أن النظر قد جاء على معنى: أن الفتاة الجميلة لا بد وأن يكون لها حاسدون أو معييون ينتقصون منها، غير أن جمالها وحسنها يثبت عكس ما يدعون، وهذا المعنى بعيد عن الطرد والإخراج الذي وجدناه في المثال.

• خَلَفَ وَخَلَفَ:

في قوله تعالى: "فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ" ^٤.

يجري الحديث في الآية عن اليهود الذين لم يراعوا حدود الله، ولهذا وعدهم أن يرسل عليهم من يذيقهم العذاب على مر الزمان، ثم يذكر لنا أنه فرقهم أمما وطوائف، بعضها

^١ لسان العرب (ذم) ١٢/١٢٠

^٢ لسان العرب (ذام) ١٢/١١٩

^٣ مجمع الأمثال ٣/١٥٣

^٤ الأعراف ١٦٩

صالح وبعضها غير ذلك، ثم جاء من بعدهم أقوام طالحون أضاعوا دينهم وحرمت ربهم، ويذكر الزمخشري أن المقصود بقوله "خلف" القوم الذين كانوا في زمن في النبي -صلى الله عليه وسلم- حيث كانت التوراة بين أيديهم، يدرسونها ولا يعملون بما فيها^١.

وتشير معظم كتب التفسير إلى أن (خَلَفَ) بالفتح للأولاد أو للقوم الصالحين، أما (خَلَفَ) بالسكون فللقوم الطالحين الفاسدين^٢، ونظير هذا الاستعمال قولهم في المثل: "سكت ألفا ونطق خلفا"^٣.

تستعمل لفظة (خَلَفًا) بالسكون على معنى الولد الطالح، كما يقصد بها الجيل كله أو القرن كله فمن الممكن أن نقول: "أعطاك الله خلفًا مما ذهب لك، ولا يقال خَلَفًا، وأنت خَلَفٌ سوء من أبلك، والخَلَفُ الولد الصالح يبقى بعد الإنسان، والخَلْفُ والخالفة الطالح .. والخَلَفُ القرن يأتي بعد القرن"^٤.

يبدو أن قوله تعالى "خَلَفَ" يراد به الجيل بعامة، إذ بين الله في الآية التي تسبق هذه الآية، أنه قد فرق بني إسرائيل في الأرض أما منهم الصالحون ومنهم المفسدون، ثم جاء بعد هذا الجيل الذي اتصف بالصالح والفساد جيل آخر فاسد كله، فاستعمل قوله "خَلَفَ" على معنى الأمر السيئ.

وقد جاء النظير "نطق خلفًا" على الاستعمال ذاته، حيث تشير القصة إلى أن الأعرابي قد تكلم بكلام سيئ رديء، ولهذا أطلقوا عليه هذا المثل. ومن هنا نجد اللغة قد استعملت هذه اللفظة للدلالة على الشيء الرديء المسترذل.

• ورد بمعنى مر :

في قوله تعالى: "وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتما مقضيا"^٥.

يدور المعنى في هذه الآية حول أهل النار، وتصور لنا مشهدا من مشاهد يوم القيامة، حيث يخبر الله -جل شأنه- أنه لا بد لبني البشر من الورود على هذه النار التي سمعوا عنها

^١ الكشاف ١٧٣/٢-١٧٤

^٢ جامع البيان ٣١٠-٣١١ والكشاف ١٧٣/٢-١٧٤، وتفسير السفي ٥٥٩/١، والبحر المحيط ٢١١/٥

^٣ مجمع الأمثال ١٠١/٢

^٤ لسان العرب (خلف) ٨٤/٩

^٥ مريم ٧١

وعن عذابها، وتختلف الروايات في تفسير معنى (ورد)، حيث يذكر الزمخشري أن الورد هنا بمعنى الدخول، غير أنها تكون جامدة فيعبرها المؤمنون ثم تنهار على الكفرة، ثم يذكر لنا تفسيرا مرويا عن ابن مسعود والحسن وقتادة، حيث يفسرون (ورد) بمعنى المرور لا بمعنى الدخول، ونظير هذا قولهم: "وردت القافلة البلد" وإن لم تدخله ولكن قربت منه^١، وهذا ما ذكره الطبري والنسفي وأبو خيان وابن كثير^٢.

تستعمل (ورد) في اللغة بمعنى: الدخول في الشيء، وبمعنى المرور فيه دون الدخول، حيث يجوز لنا أن نقول: "وردت الإبل هذا الماء وردا ووردته اوردادا .. وورد الماء وغيره وردا ووردا، وورد عليه أشرف عليه، دخله أو لم يدخله .. ورد بلد كذا، وماء كذا، إذا أشرف عليه دخله أو لم يدخله"^٣.

جاء قوله تعالى "وإن منكم إلا وازدها" على معنى الإشراف على النار لا الدخول فيها، وهذا تفسير ابن مسعود والحسن، ويعضده حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما سئل عن هذه الآية فقال: "ذلك ورودكم على الصراط" فكأن الورد بمعنى المرور على الشيء ورؤيته دون الدخول فيه. وكأن الله يريد أن يري عباده تلك النار التي أُنجاهم منها ليزداد أشكرهم وحمدهم له على هذه النعمة العظيمة.

ولعل النظر "وردت القافلة البلد" يمكن أن يحمل على المعنى نفسه الذي جاءت عليه الآية، حيث يدل قولهم هذا على أن القافلة قد مرت من مكان قريب من هذا البلد فأشرفت عليه ورأته دون أن تدخله.

• بان الشيء وبين :

جاء في قوله تعالى: "ولقد أنزلنا إليهم آيات مبينات"^٤.

قرأ ابن كثير "مبينات" بالفتح، ووافقه أبو عمرو ونافع أبو بكر ويحيى بن وثاب، وقرأ حمزة، وابن عامر، وعاصم، والكسائي "مبينات" بالكسر^٥.

^١ الكشف ٣٤١٣-٣٥

^٢ جامع البيان ١٣٦١١-١٣٧، وتفسير النسفي ٩٩٠١٢، والبحر المحيط ٢٨٨١٧، ومختصر تفسير ابن كثير ٤٦١١٢-٤٦٢

^٣ لسان العرب (ورد) ٤٥٦١٣-٤٥٧

^٤ النور ٣٤١

^٥ البحر المحيط ٤١١٨، وغيت النفع ٣٠٣، والبشر في القراءات العشر ٢١٠١٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٤١

يبين الله في هذه الآيات قضية المكاتب بين العبد وسيده، وتتم المكاتب بأن يدفع العبد ثمنا معيناً لسيده لقاء حريته، كما يذكر الله أمر زواج المسلمين الفقراء، وزواج العبيد والإماء، ثم يأمر بعدم إكراه الإماء على فاحشة الزنى، ويختتم حديثه عن ذلك كله بذكر القرآن وما فيه من آيات تتضمن أحكام الله وتوضحها، كما تتضمن أخبار الأمم السابقة. يذكر الزمخشري أن (المبينات) هي الآيات التي بينت في هذه السورة، وأوضح معاني الأحكام والحدود، كما يذكر أن (المبينات) هي التي بينت الأحكام والحدود، ثم ذكر أنه قد تكون من (بين) بمعنى (تبين)^١، ونظيره قولهم في المثل: "بَيَّنَّ الصَّبْحُ لَذي عَيْنِينَ"^٢.

والبيان في اللغة "ما يَبَيَّنُ به الشيء من الدلالة وغيرها، وبأن الشيء بياناً اتضح فهو بَيِّنٌ .. وكذلك أبان الشيء فهو مبين .. وأبنته أنا أي: أوضحتها، واستبان الشيء ظُهر، واستَبَيَّنْتُهُ أنا: عرفتُه، وَبَيَّنَّ الشيء ظُهر، وَبَيَّنَّتُهُ أنا تتعدى هذه الثلاثة ولا تتعدى، وقالوا: أبان الشيء واستبان وَبَيَّنَّ وأبان وَبَيَّنَّ بمعنى واحد"^٣.

جاءت هذه القراءة على معنى أن الآيات التي نزلت متضمنة تلك الأحكام والحدود التي شرعها الله تعالى، جاءت واضحة لا لبس فيها، ولا تحتاج ما يوضحها أو يفسرها، فكأنها حملت معانيها بذاتها، ولهذا كانت مبينة جلية.

وقد جاء النظم "بَيَّنَّ الصَّبْحُ لَذي عَيْنِينَ" على هذا المعنى، حيث جاء على معنى ظهر وتبين، فكما أن الآيات جاءت ظاهرة واضحة لا يشوبها ما يغلق معناها على الناس، جاء الصبح ظاهراً جليلاً لا يشك فيه من كان له عينان.

• المعاني السياقية :

هناك مواضع من السياق أو النص اللغوي يصعب معها التوقف عند المعنى الحقيقي للمفردات إذا قصرنا الأمر على المعنى المعجمي الشائع، حيث نجد صاحب النص قد خرج باللفظة عن دلالتها التي كانت عليها، ليصل بها إلى معنى آخر أشد تأثيراً في النفس وأقوى وقعاً في السمع، ومع مثل هذه المواضع، نجد أنفسنا عاجزين عن إدراك المعنى المقصود إلا

^١ جامع البيان ٢٥٥\١٢، والكشاف ٢٤٠\١٣ وتفسير السبكي ١١٣٥\٢

^٢ مجمع الأمثال ٤٨٧\٢

^٣ لسان العرب (بين) ٢٧\١٣

بعد إعادة النظر في النص من أكثر من زاوية، وذلك لأن النص أو السياق هو المصدر الذي يمكن أن يقدم لنا ذلك الفهم الدقيق للمفردات، ومما ورد في القراءات القرآنية على المعاني السياقية، المواضع الآتية:

• لبس بمعنى خلط:

ورد في قوله تعالى: "ولا تلبسوا الحق بالباطل" ^١.

ينهى الله تعالى اليهود عن خلط الحق بالباطل، وما في ذلك من تعمية للحق على الناس، ثم ينهاهم عن الخلط بين الإسلام من جهة، وبين النصرانية واليهودية من جهة أخرى، لأنهم قد علموا علم اليقين أن هذا الدين هو الدين الحق الذي بشرهم به أنبيؤهم من قبل.

ويذكر العديد من المفسرين أن (لبست) بمعنى (خلطت)، حيث يقول الزمخشري: "لبست الشيء بالشيء خلطته به، كأن المعنى لا تكتبوا في التوراة ما ليس منها، فيختلط الحق المتزل بالباطل الذي كتبتم، حتى لا يميز بين حقها وباطلكم" ^٢. وقد أورد الطبري مثل هذا الكلام ونظيرها عنده قول علي - رضي الله عنه - للحارث بن حوط: "يا حار إنه ملبوس عليك، إن الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله" ^٣.

ترد كلمة (لبس) في اللغة على وجهين: "اللبس بالضم، مصر قولك لبس الثوب البس. واللبس مصدر قولك لبس عليه الأمر، ألبس خلطت، وتلبس حب فلانة بدمي ولحمي أي اختلط، وألبست الأرض، غطاها النبات، وألبست بالألف إذا غطيته، يقال للشيء إذا غطاه كله ألبسه، ولا يكون لبسه كقولهم: ألبسنا الليل، ولا يكون لبسنا الليل، واللَّبس واللبَّس: اختلاط الأمر" ^٤.

جاء معنى (لبس) للستر والتغطية لأن الثوب يستر الجسد، وهذا الستر لا بد أن يكون له علاقة بالأمر المستور، ومساس به، مما يجعله مختلطاً متداخلاً به، كما يختلط الثوب بالجسد، ويبد أن هذه الكلمة تتصاحب مع الأشياء المحسوسة التي نستطيع خلطها ببعضها،

^١ البقرة ٤٢

^٢ الكشف ١٣٣١

^٣ جامع البيان

^٤ لسان العرب (لبس) ٢٠٤-٢٠٦

غير أن هذه الكلمة قد جاءت في السياق مع أشياء غير محسوسة هي (الحق والباطل) وهما أمران معنويان يصعب علينا خلطهما ببعضهما على وجه الحقيقة، بمعنى أن أصل الكلام هنا : لا تلبسوا أي لا تخفوا الحق وتكتموه ، بل عليكم أن تظهروه للناس، ثم استعمل لفظ (تلبسوه) بمعنى تخلطوه لأن الخلط يغيّر الأشياء عن حقيقتها، فلا تعود تظهر على أصلها، ومما سوغ هذا الاستعمال أن المعنى المراد هو التحويل والتغيير عن وجه الحقيقة.

جاء النظم " إنه ملبوس عليك " على هذا المعنى أيضا، إذ نجد القائل قد جمع بين (لبس) و(الفهم) كما هو ظاهر في الأثر، فكأنه قال : يا حارث قد اختلط عليك فهم الأمر. وقد ظهر لنا أن (اللبس) بمعنى الخلط والخفاء لا يكون إلا مع الأمور المحسوسة، ولما كان (الفهم) غير محسوس، ولا نستطيع أن نخفيه أو أن نخلطه مع غيره، كان الأصل ألا يستعمل معه، غير أن المتكلم قصد استعمالهما معا ليبين لهذا الرجل أن فهمه لهذا الأمر لم يكن على وجهه، بل كان هناك ما ستر عنه الفهم وحقيقة الكلام.

• سجد بمعنى صلى:

ورد في قوله تعالى: " فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم " ^١.

يبين الله تعالى في هذه الآية طبيعة صلاة الخوف وهيئتها، ويذكر الزمخشري هنا أن المصلين يحملون أسلحتهم الخفيفة معهم في الصلاة، ويقسم الجنود قسمين: قسم يصلي مع الإمام ركعة واحدة، وقسم يحرسمهم، ثم يتبادل القسمان الأماكن، ويذكر أيضا أن السجود عند أبي حنيفة على ظاهره، أما عند مالك فهو بمعنى الصلاة ^٢. وقد ذكر الطبري هذا الأمر وجعل نظيره قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: " إذا دخل أحدكم المسجد فليستسجد سجدتين " ^٣.

يعرف السجود بأنه الميل والانحناء، والسجود هو وضع الجبهة على الأرض، زيادة على معنى آخر هو الإذلال ^٤.

^١ النساء ١٠٢

^٢ جامع البيان ٣٧٢/٥، والكشاف ٥٥٩/١-٥٦٠، وتفسير السفي ٣٤٤/١، ومختصر تفسير ابن كثير ٤٣١-٤٣٠

^٣ البحر المحيط ٤/٤٩

^٤ لسان العرب (سجد) ٢٠٦/٣

والحق أن السجود المراد في هذه الآية هو سجود الصلاة، فالسجود جزء من الصلاة، والذي نلاحظه أن استعمال لفظ السجود يدل على الصلاة جميعها، إذ لا يعقل أن تكون الجماعة للمسلمين بعضهم لبعض، في حالة السجود فقط، ولهذا نرى أنه جاء بلفظ السجود وقصد الصلاة كلها، فكأنه قال: فإذا صلوا فليكونوا من ورائكم. حيث يكون قد خرج بلفظ السجود عن معناه التقليدي، الذي يعني الميل والانحناء ووضع الجبهة على الأرض، إلى معنى أعم وأشمل، وهو الصلاة كلها بما فيها من ركوع وسجود وغير ذلك، وقد ساغ هذا المر من جهة أن السجود جزء من الصلاة، ويشيع في اللغة أن تستعمل الجزء وتقصد به الكل. ولعل النظر يزيد هذا الأمر توضيحاً، إذ إنه لا يختلف عنه في شيء، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد استعمل اللفظ ذاته (السجود) للدلالة على معنى الصلاة كلها، فقال: (فليسجد سجدتين)، بمعنى أنه لا يجوز لأحد أن يدخل المسجد، ويجلس فيه دون أن يصلي ركعتين، إذ لا يعقل أن يدخل المسلم ويؤدي سجدتين منفصلتين لا ركوع لهما ولا قراءة، وهذا يدلنا على أن (السجود) قد استعمل في هذا الموضع استعمالاً خرج به عن المعنى التقليدي له، ليفيد معنى الصلاة كلها. وكأنه قال: إذا دخل أحدكم المسجد فليصل ركعتين.

• الدبة بمعنى الطريق:

جاء في قوله تعالى: "مَذْبُذِبَيْنَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ".^١

قرأ الجمهور "مَذْبُذِبَيْنَ" بفتح الدال، وقرأ ابن عباس "مَذْبُذِبَيْنَ" بكسرها، وقرأ أبي "مَذْبُذِبَيْنَ" بالتاء، وقرأ أبو جعفر "مَذْبُذِبَيْنَ" بالدال، والدبة بمعنى الطريق^٢، ونظيره قولهم: "دَبَّةٌ قريش".

يتحدث الله تعالى عن أحوال المنافقين وظنهم أن مخادعة الله ممكنة، ثم يذكر بعد ذلك أن الكسل في الصلاة صفة بارزة من صفاتهم.

وتشير معظم كتب التفسير إلى أن هؤلاء المنافقين متردد بين الإيمان والكفر، ويذكر الزمخشري أن "حقيقة المذبذب الذي يُذب عن كلا الجانبين، أي يُذادُ ويُذفع، فلا

^١ النساء ١٤٣

^٢ الكشف ٥٨٠/١، والبحر المحيط ١١٠/٤

يقر إلى جانب واحد، كما قيل فلان يرتمي به الرحوان، إلا أن الذبذبة فيها تكرير وليس في الذب، كأن المعنى كلما مال إلى جانب ذب عنه، وعن أبي جعفر "مدبدين" بالبدال غير المعجمة، وكان المعنى: أخذ بهم تارة في دبة، وتارة في دبة، فليسوا بمماضين على دبة واحدة، والدبة الطريق^١.

الأرجح أن القارئ لم يقصد بقوله "مدبدين" أن يحمل على (الدبة) بمعنى (الطريق)، وذلك لأنه قصد أن المنافقين يتلونون، فأنت تراهم مؤمنين حيناً، وتراهم مع الكفار حيناً آخر، ولعله قد استقى معنى (دب) من الديب الذي يعني المشي الخفيف، كما يذكر ابن منظور: "دب النمل وغيره من الحيوان على الأرض، يدب دبا وديباً: مشى على هَيْئَتِهِ .. ودب الشراب في الجسم والإناء والإنسان يدب ديباً سري^٢".

من الملحوظ أن (الدب) جاء بمعنى المشي الخفيف الذي لا يكاد يدركه أحد من البشر، ولما كان النفاق أمراً خفياً مقره القلب، ولا يستطيع أحد من البشر أن يدركه، استعمل القارئ قوله (مدبدين) ليدل على هذا المعنى، فكأنه أراد أنهم يتسللون إلى جهة المؤمنين حيناً، ثم يتسللون إلى جهة الكفار حيناً آخر، وكأنهم يختلسون هذا الأمر اختلاسا، فلا يظهر عليه أحد من البشر، وقد علمنا أن (الدب) يكون للمخلوقات الضعيفة، أو للأشياء الدقيقة التي لا يظهر أثرها ولا يحس بها أحد، والمنافقون ليسوا من هذه الفئة من المخلوقات، بمعنى أنه لا يصح أن يستعمل لهم مثل هذه اللفظة، إلا على سبيل انزياح دلالة الألفاظ، وهذا يعطينا معنى دقيق لصفة النفاق، وهي أن المنافقين بهيئتهم التي هم عليها لا يستطيع أحد من البشر أن يعرفهم، لدقة دخولهم في الإيمان وخفة خروجهم منه.

كان الأصل أن تستعمل صفة السير مع المنافقين، لأن السير من المتصاحبات الحقيقية للبشر، غير أنه خرج عن هذا الأصل واستعمل صفة لمخلوقات ناعمة دقيقة، ليعطي بذلك معنى أدق لصفة النفاق، وساغ له هذا الأمر لأن الإيمان موضعه القلب، ودخول الإيمان في القلب وخروجه منه أمر خفي لا يدركه أحد من البشر.

^١ جامع البيان ٣٢٤/٥، وانظر مثل هذا في الكشف ٥٨٠/١، وتفسير النسفي ٣٦٠/١، ومختصر تفسير ابن كثير ٤٥٠/١-٤٥١،

والبحر المحيط ١١٠/٤

^٢ لسان العرب (دب) ٣٦٩/١

وأما النظر "دبة قريش" فقد جاء على معنى الطريق، وهذا أمر تقبله اللغة، حينئذ ترد "الدبة بمعنى الطريق"^١ وعلى هذا يكون النظر قد استعمل على معنى: يسيرون في طريق الإيمان مرة، وفي طريق الكفر مرة أخرى، فهم لا يثبتون على طريق واحدة، ولهذا كانوا مدبدين أي: يتنقلون بين الطريقين، وهذا المعنى لا يتوافق مع ما ظهر في المثال، حيث جاء المثال على معنى السير الهين الخفيف، أما النظر فقد جاء على معنى الطريق.

• يرهق بمعنى يغشى:

ورد في قوله تعالى: "ولا يَرهق وجوههم قتر ولا ذلة"^٢.

يخبر الله -جل شأنه- عما أعده للمؤمنين يوم القيامة، فيذكر من ذلك الجنة والنظر إلى وجهه الكريم، ثم يبين أنه يتعد بعباده عثما سيصيب الكفرة يوم الحشر من ذل وهوان، فيقول: ولا يرهق وجوههم، أي: لا يغشى وجوههم، والقتر الغبار الأسود^٣، وزاد الطبري أن "يرهق بمعنى يلحق، ومنه غلام مرهق إذا لحق بالرجال، وقيل يعلو، وقيل يغشى، والمعنى متقارب"^٤ ونظير رهق بمعنى قارب قوله -صلى الله عليه وسلم-: "أرهقوا القبلة"^٥. جاءت هذه الكلمة -رهق- في اللغة على معنى "غشيان الشيء، رهقه بالكسر رهقا، أي: غشيه، وأرهقت الرجل أدركته"^٦.

تحمل هذه الآية معنى الذل والهوان الذي يعلو وجوه الكفرة، واستعمال غشي، أو لحق، أو علا، بمعنى ظهر عليه، استعمال لا يكون إلا مع أمر ملموس يظهر على الشيء فنراه، وليس (الذل والهوان) من ذلك، بمعنى أن السياق قد صاحب بين (لحق أو ظهروا) وبين (الذل والهوان) فخرج بذلك عن مقتضى الاستعمال اللغوي، فالقياس أن يقول: يرهق وجوههم قتر ينبئ عن الذل اللائق بهم، ولما كان الوجه منبئا عن حال الإنسان، استعمل معنى ظهور الذل عليه، وكأننا عندما ننظر إلى وجوههم نرى الذل شيئا واقعا أمامنا، ولو مددنا إليه أيدينا للمسناه وشعرنا به.

^١ لسان العرب (دب) ٣٧٠/١

^٢ يونس ٢٦١

^٣ انظر الكشف ٣٤٢/٢، وتفسير السفي ٦٨٠/٢، ومختصر تفسير ابن كثير ١٩١/٢

^٤ جامع البيان ٣٣١/٨، وانظر مثل هذا في البحر المحيط ٤٢٦/٦

^٥ مختصر زوائد الزوار ٢٣٦/١، ومسنند أبي يعلى ٤٣٨٧/١

^٦ لسان العرب (رهق) ١٢٩/١٠

وأما النظر "أرهقوا القبلة" فجاء على معنى (الاقتراب منها)، وليس المقصود بذلك الاقتراب من المكان، بل اقتراب الاتجاه، إذ لا يعقل أن يقترب كل مصل من القبلة وهي الكعبة المشرفة، وهذا استعمال حقيقي للفظ، ولا خروج فيه عن مقتضى الكلام. فقوله (أرهقوا) وإن دل على معنى الاقتراب، أو معنى شبيه إلى حد ما بقوله "يرهق" الوارد في الآية، إلا أنه استعمل في النظر على ما تقتضيه اللغة.

أعناق بمعنى رؤوس القوم

• ورد في قوله تعالى: "فظلت أعناقهم لها خاضعين" ^١.

يذكر الله لنبيه ألا يسرف على نفسه في الحزن لما يراه من كفر هؤلاء النفر، ويبين له أنه لو أراد لأجبر الناس جميعاً على الإيمان به، وذلك بأن ينزل إليهم آية من السماء تجبرهم على الإيمان، ولكنه لا يريد لأحد أن يؤمن إلا مختاراً. ويذكر الزمخشري أن قوله (أعناقهم) يتصاحب مع (خاضعين) على سبيل بيان موضع الخضوع، فكأنه قال: فظلوا خاضعين. ثم يذكر لنا رأياً آخر، وهو أن (أعناقهم) بمعنى (رؤوس القوم) حيث شبههم بالأعناق، ونظير ذلك قول الغرب: "هم الرؤوس والنواصي والصدور". وقيل أنه بمعنى جماعات الناس ^٢.

لما كانت العنق جزءاً رفيعاً في الجسد، استعمل للدلالة على رؤوس القوم وسادتهم، والخضوع لا يكون في العنق التي هي جزء من الجسد، ولكنها موضع له، فإذا ظهر منها ما يدل على الخضوع، كان ذلك محمولاً على سائر الجسم، ولهذا قال الله: (أعناقهم) قاصداً سادتهم، لأن الخضوع هؤلاء سيكون خضوع من هم أقل منهم درجة ومترلة، بمعنى أنه قد وقع الذل على الأعناق التي هي موضع الخضوع، والخضوع هو التظامن والرضا بالذل ^٣، وهذا أمر لا يكون إلا من البشر، ثم جرى استعمال هذه اللفظة مع الأعناق خروجاً على استعمالها الدلالي المعجمي، وسوغ ذلك أن العناق موضع الخضوع، ومكان نزول السذل، لأن التظامن لا يكون إلا منها.

وأما النظر "هم الرؤوس والنواصي والصدور"، فقد جاء على معنى أنهم سادة القوم، وهذا استعمال شائع في العربية، أن يقع تشبيه الشيء بما هو مماثل له أو مشترك معه في

الشعراء ٤١

جامع البيان ١٣/٨٩، ٩٠، والكشاف ٢/٢٩٨-٢٩٩، وانظر تفسير النسفي ١١٨٤/٢، والبحر المحيط ٨/١٤٠، ومختصر تفسير ابن

كثير ٢/٢٤٣

لسان العرب (عضع) ٨/٧٢

صفة من الصفات، ولما كان الرأس أعلى ما في الجسد، شبهوا سيد القوم به، إذ هو أعلاهم منزلة، وأشرفهم درجة، ولهذا قالوا (هم الرؤوس)، وهذا استعمال موافق لما ورد في المثال.

• شتى ومتفرقة:

ورد في قوله تعالى: "تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى".^١

قرأ الجمهور "شتى"، وقرأ ابن مسعود "أشت" أي: أشد تفرقا واختلافا، ونظيره قولهم في المثال: "شتى تروب الحلبة".^٢

أنزل الله تعالى هذه الآيات رفعا لمعنويات المسلمين في القتال، فكشف لهم عن حقيقة عدوهم، وأخبرهم أن هؤلاء يخشونهم ويخافون قتالهم، بدليل أنهم لا يقاتلون قتال مواجهة، بل قتال دفاع من وراء حصونهم، ثم يخبرهم أن هذا الجيش وإن بدا بصورة الجيش المجتمع، الذي يقف صفا واحدا، فليس ذلك إلا لأنهم وقفوا للدفاع عن حصونهم، وهم في الحقيقة متفرقون من داخلهم، وأشد تفرقا مما يظهرون لكم.^٣

يقع (الشت) والتشتت بين الأشخاص والأشياء، يقول ابن منظور: "الشتت، الافتراق والتفريق، شت سعيهم يشت شتا وشتاتا وانشت وتشتت، أي: تفرق جمعهم.. وقوم شتى، متفرقون، وأشياء شتى".^٤

يقع الافتراق والابتعاد بين الأشخاص والأشياء، وجاء في السياق القرآني، أن الافتراق واقع بين القلوب، وهذا استعمال يخرج عن مقتضى اللغة، فمن غير المعقول أن تتفرق القلوب عن القلوب، لأنها ثابتة في الصدور، ولا تغادر مكانها، ولما كانت القلوب موطن الألفة والمحبة بين الناس، وموطن البغض والكراهية بينهم، وهذه هي الأمور التي تجمع الناس وتفرقهم، ولهذا ساء أن يتصاحب (التفرق والقلوب)، في هذا السياق، بمعنى أن أصل السياق أن يرد: وتحسبهم جميعا وهم متفرقون لما بينهم من كره وتباغض.

^١ الحشر ١٤١

^٢ معاني القرآن للفراء ١٤٦٣، وجامع البيان ٤٨١٢٨، والبحر المحيط ١٤٦١٤

^٣ جمع الأمثال ١٥٠١٢

^٤ جامع البيان ٣٦١٢٨ والكشاف ٥٠٧١٤، وتفسير السفي ١٧٨٦٣، والبحر المحيط ١٤٥١١-١٤٦، ومختصر تفسير ابن كثير

٤٧١٣

^٥ لسان العرب (شتت) ٤٨١٢-٤٩

وأما النظر " شتى تؤوب الحلبة " فهذا مثل يضرب للجماعة الذين " يوردون إبلهم الماء مجتمعين، فإذا صدروا تفرقوا، واشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته، ثم يؤوب الأول فالأول " ^١.

جاء المثل على معنى اجتماع القوم على أمر أكرهوا عليه، فكأن اجتماعهم اجتماع اضطرار، إذ لا علاقة تربط بينهم، ولا شيء يجمعهم، سوى هذا الماء، وهذا وإن كان مشابهاً لمعنى الآية من الناحية الشكلية، حيث يدل كلاهما على اجتماع القوم على أمر مفروض عليهم، دون رابطة تربطهم، إلا أن سياق النظر يخلو من الانزياح الدلالي الواضح في سياق الآية.

^١ مجمع الأمثال ١٦٠/٢

في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب النثري:

يدور محور الدراسة في هذا الفصل حول مجموعة من قضايا اللهجات التي ظهرت في القراءات القرآنية، صحيحها وشاذها، وقد مثل لها القدماء بأمثلة حية من استعمالات العرب النثرية كالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأمثال العربية، وما إلى ذلك من مصادر النثر.

وينقسم هذا الفصل على قسمين: أحدهما يتعلق بالأصوات، والثاني يتعلق بالصفات اللهجية الشائعة عند القبائل العربية.

الأول: القضايا الصوتية، ويشتمل هذا القسم على أمرين:

• استبدال الحركات:

تميل اللغة إلى استبدال بعض الحركات التي تراها مستثقلة في النطق، ومما جاء على هذه الظاهرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "لمن أراد أن يتم الرضاعة" ^١.

قرأ الجمهور "الرضاعة"، وقرأ مجاهد والحسن وحيد وابن محيصن وأبو رجاء "تم الرضاعة"، بالتاء والرفع، ووافقهم أبو حنيفة، وابن أبي عبيدة، والجارود، إلا أنهم كسروا الراء من "الرضاعة"، وهي لغة ^٢، ونظيرها قول العرب: الحَضارة، والحِضارة. ^٣

تبيح اللغة استعمال الوجهين - بالفتح والكسر - ويبدو أن الكلمة هنا قد أخذت من "رضع الصبي وغيره يرضع، مثال ضرب يضرب لغة نجدية، ورضيع مثال سميع، يرضع رضعاً ورَضَعاً ورَضِيعاً ورَضاعاً ورَضاعاً ورَضاعة ورَضاعة" ^٤.

ويظهر أن هذه الكلمة تعرضت للتخلص من حركة الكسر المستثقلة في اللغة، وذلك في الفعل الثلاثي المجرد (رضع)، وكذلك حدث في المصدر (رضاعة) إذ استبدلت اللغة بالكسرة الثقيلة حركة خفيفة مستحبة هي الفتحة، فجاء المصدر (رَضاعة)، بالفتح، ومن الأمور الشائعة أن تستبدل اللغة الحركات الثقيلة، سعياً منها نحو التخفيف.

وأما النظير وهو كلام العرب (الحَضارة، والحِضارة)، فقد ورد أنه مما سمع عن العرب

^١ البقرة ٢٣٣

^٢ مختصر في شواذ القرآن ١٤٨ والبحر المحيط ٤٩٨/٢،

^٣ البحر المحيط ٤٩٨/٢

^٤ لسام العرب (رضع) ١٢٥/٨

بالوجهين - بالفتح والكسر - وهو مصدّر " الحُضُور، نقيض المغيّب والغيبة، حَضَرَ يَحْضُرُ حُضُورًا وَحَضَارَةً، والحَضَارَةُ الإقامة في الحضر، عن أبي زيد، وكان الأصمعي يقول: الحَضَارَةُ بالفتح ^١ ". ونلاحظ هنا أن من قال (حَضَارَةً) بالفتح، إنما مال نحو التخفيف، حيث استبدل بالكسرة الثقيلة فتحة، طلبًا للراحة في النطق، وهذا أمر تبيحه اللغة ولا تحظره، فهي تجعل بيد المتكلم شيئًا من الحرية في اختيار الحركة الخفيفة، على أن لا يؤثر ذلك في المعنى.

• التخلص من الحركات:

يختص هذا القسم بظاهرة لغوية تعرف في العصر الحديث بميل اللغة إلى التخلص من الحركات القصيرة في المقاطع الصوتية، أو التخلص من توالي الصوائت.

مالَت بعض الدراسات اللغوية إلى حمل هذه الظاهرة على التخفيف، وقد ربط بعض الدارسين في العصر الحديث هذا الأمر بالطبيعة الجغرافية، حيث جعلوا البيئة البدوية أميل إلى التخلص من الحركات، وجعلوا البيئة الحضرية تحتفظ بهذه الحركات، رغبة في إعطاء كل حرف حقه، وهذا يدل على أن اللغة تتخلص من الحركات لسبب صوتي بحسب وهو الاقتصاد في الجهد العضلي اللازم لإنتاج الأصوات، وتستطيع اللغة أن تحقق هذا بحذف الحركة، حيث إن حذفها يؤدي إلى التقليل من عدد المقاطع الصوتية التي تتكون منها الكلمة الواحدة.

ومما جاء على ظاهرة التخلص من الحركات القصيرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" ^٢.

قرأ الجمهور "فَنظرة" بكسر الظاء، وقرأ أبو رجاء، ومجاهد، والضحاك، وقتادة، والحسن بخلاف عنه "فَنظرة" بسكون الظاء ^٣.

وقد أورد الأخفش والعكيري والبناء هذه القراءة دون نسبة لأحد ^٤. وقال ابن جني: "أما نظرة فمسكنة للتخفيف من (نظرة) كقولهم: في كلمة كلمة، وفي كبد كبد لغة تميمية ^٥. وتابعه

^١ لسان العرب (حضر) ١٩٦٤-١٩٧

^٢ البقرة ٢٨٠

^٣ المحاسب ١٤٣، والبحر المحيط ٧١٧/٢

^٤ معاني القرآن للأخفش ١٨٨١، وإملاء ما من به الرحمن ١٢٤١، وإشفاق فضلاء البشر ١٦٥١

^٥ المحاسب ١٤٣

العكبري وأبو حيان والبناء في هذا^١.

استعملت (النظرة) في السياق القرآني في هذه الآية بمعنى الإمهال والتأخير، وهذا أمر
تحتمله اللغة لأن " النظرة بكسر الظاء التأخير في الأمر... وبعت فلانا فأنظرته، أي
أمهلتها، والاسم منه النظرة"^٢.

جاء هذا الموضع من باب التخلص من الحركة المستقلة في هذه الكلمة، وهي حركة
الكسر، حيث سقطت من الكلمة وتخلص منها النظام اللغوي، وبهذا يكون قد دخل
التخفيف في هذه الكلمة من جهتين: الأولى، التخلص من الحركة المستقلة في اللغة
-الكسرة- والثانية، التقليل من المقاطع الصوتية المكونة لهذه الكلمة، حيث أصبحت
الكلمة مكونة من أربعة مقاطع بعد أن كانت مكونة من خمسة مقاطع:

fa \ naʒ \ ra \ tun < fa \ na \ zi \ ra \ tun

وأما النظر وهو قولهم كبّد في كبّد، فالأمر فيه سواء، فكما أن القارئ قد أسقط
الكسرة من (نظرة) فكذلك فعلت قبيلة تميم، إذ تخلصت من هذه الحركة في جميع الأمثلة
المشابهة -فعل- ولعل هذه الظاهرة تعد دليلاً واضحاً على ميل اللغة إلى التخفيف
بالتخلص من الحركات القصيرة، فكلمة (كبّد) مثلاً تتكون من ثلاثة مقاطع صوتية
قصيرة، وبعد التخلص من حركة عين الكلمة، تصبح على مقطعين اثنين:

kab \ dun < ka \ bi \ dun

ومما جاء على التخلص من الحركات القصيرة أيضاً، قوله تعالى: "وضاقت عليكم الأرض
بما رَحَبَتْ"^٣.

قرأ الجمهور "رَحَبَتْ" بضم الحاء، وقرأ زيد بن علي "رَحَبَتْ" بسكون الحاء، وجاء
بها على لهجة تميم، التي يشيع فيها تسكين ضمة (فعل)، فهم يقولون: ظَرَفَ بدلاً من
ظَرَفَ^٤.

فهذا موطن آخر يظهر فيه ميل بني تميم إلى التخلص من الحركات المستقلة، حيث
نجدهم قد تخلصوا من الضمة التي على عين (فعل)، وبهذا يكون قد لحق الكلمة نوعان من

^١ إملاء ما من به الرحمن ١٢٤/١، والبحر المحيط ٧١٧/٢، وأنحاف فضلاء البشر ١٦٥١

^٢ لسان العرب (نظر) ٢١٨١

^٣ التوبة ٢٥١

^٤ البحر المحيط ٣٩٣/٥

التخفيف، أحدهما إسقاط الحركة المستقلة، والثاني التقليل من عدد المقاطع الصوتية. فنحن ولا شك نجد القارئ قد استقل حركة الضم على الفعل (رُحِبَ)، فتخلص منها بأن أسقطها من المقطع الثاني، وبهذا تتحول عدد المقاطع في الكلمة من ثلاثة إلى اثنين:

rah \ ba < ra \ hu \ ba

وأما النظير وهو قولهم (ظُرِفَ) بدلا من (ظُرِفَ) فقد وردت هذه الكلمة في اللغة على معنى البراعة وحسن الذكاء، في الفعل المضموم العين (ظُرِفَ)، وأما بالسكون فجاءت على معنى الوعاء^١.

ويمكننا القول إن بني تميم آثروا التخلص من هذه الحركة المستقلة فأسقطوها من الكلمة، محاولة منهم في التخفيف من الجهد العضلي اللازم لنطق مثل هذه الألفاظ، حيث من الملحوظ أنها تتحول إلى مقطعين صوتيين بدلا من ثلاثة مقاطع:

zar \ fa < za \ ru \ fa

ومن المواضع الأخرى التي جاءت على التخلص من الحركات القصيرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ"^٢.

قرأ الجمهور "وَهَنُوا" بفتح الهاء، وقرأ الأعمش، والحسن، وأبو السمال "وَهِنُوا" بكسر الهاء، وقرأ عكرمة، وأبو السمال أيضا "وَهْنُوا" بالسكون على الهاء^٣. ونظيرها نعم، بدل نعم، وجاء القارئ بها على لغة تميم في تسكين عين الفعل (فَعِلَ).

يستعمل الفعل (وَهَنَ) في اللغة على ثلاثة أشكال (وَهِنَ، وَهَنَ، وَهْنٌ)^٤، ولهذا نقول إن من قرأ بالكسر فقد جاء على أصل الفعل (وَهِنَ) بالكسر، وأما من قرأ بالفتح -وهم الجمهور- فإن ذلك يعد من استبدال الحركات، بمعنى أن اللغة مالت في مثل هذه الأفعال إلى التخلص من الحركة المستقلة -الكسرة- واستبدلت بها حركة خفيفة هي الفتحة، ولهذا جاءت عليها قراءة الجمهور (وَهَنَ)، وأما من قرأ (وَهْنُ)، فقد مال إلى زيادة التخفيف بأن أسقط الحركة كليا من الكلمة ولم يستبدل بها حركة أخف.

^١ لسان العرب (ظرف) ٢٢٨/٩

^٢ آل عمران ١٤٦

^٣ مختصر في شواذ القرآن ٢٢٨ والبحر المحيط ٣٧٢/٣

^٤ لسان العرب (وهن) ٤٥٣/١٣

وأما النظير (نَعَمْ، وَنَعِمَ) فَالنَّعَم " واحد الأنعام، وهي المال والراعية، قال ابن سيدة: النَّعَم الأبل والشاء يذكر ويؤنث، والنَّعَم لغة فيه عن ثعلب "١، وهذا موطن يظهر فيه ميل اللغة إلى التخلص من الحركات القصيرة - حتى وإن كانت خفيفة - رغبة منها في التخفيف والتقليل من الجهد العضلي، لأن الجهد المطلوب لإنتاج ثلاثة مقاطع صوتية أكبر من ذلك الجهد اللازم لإنتاج مقطعين اثنين، وهكذا نجد اللغة قد مالت في مثل هذا الموضع إلى التخلص من حركة عين الفعل للتخلص من أحد المقاطع الصوتية المكونة للكلمة.

na<\mun < na\<almu

ومما ورد على حذف الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث"٢.

قرأ الجمهور "البَعَث" بالسكون، وقرأ الحسن "البَعَث" بفتح العين، وقال أبو حيان إنها لغة فيه كالحَلَب والطرْد، في الحَلَب والطرْد، والكوفيون إسكان العين عندهم تخفيف يقيسونه فيما وسطه حرف حلق، كالنهر و النهر، والبصريون لا يقيسونه، وما ورد من ذلك هو عندهم مما جاء فيه لغتان ٣. ويبدو أن هناك فرقا معنويًا بين (البَعَث، والبَعَث)، إذ البَعَث مأخوذ من "بعثه يبعثه بَعَثًا، أرسله وحده، وبَعَث به، أرسله مع غيره... والبَعَث الرسول، والجمع بَعَثان، والبَعَث بعث الجند إلى الغزو. والبَعَث، القوم المبعوثون المشخصون ويقال هم البعث بسكون العين... وبعث الله الخلق يبعثهم بعثًا، نشرهم من ذلك. وفتح العين في البعث كله لغات ٤.

من الواضح أن السياق يحتمل المعنيين، معنى الشك في النشر بعد الموت، ومعنى الشك في أن نرى الأموات وقد عادت لهم الحياة يوم القيامة، حيث يصبح معنى الآية على قراءة من قرأ "البَعَث" بالسكون: إن كنتم في شك من بعثي لكم من بعد الموت. وأما على قراءة من قرأ "البَعَث" بالفتح، فيكون المعنى: إن كنتم في تشكون في أن تروا الأموات قد بعثهم الله يوم القيامة، لأن البعث هم القوم المبعوثون.

١ لسان العرب (نعم) ٥٨٥/١٢

٢ الحج ٥١

٣ البحر المحيط ٤٨٤/٧

٤ لسان العرب (بعث) ١١٧/١٦

ونستطيع أن نحمل هذا الأمر محملاً آخر ذا مساس بالطبيعة الصوتية لحروف الخلق التي تؤثر في بنية الكلمة العربية، حيث إن هذه الحروف كثيراً ما تؤثر حركة الفتح، فنحن نراها تستبدل بالفتحة أي حركة أخرى، مهما كانت، وهذا أمر لا يقع في العريضة وحدها، بل تشاركها فيه العديد من اللغات السامية الأخرى، كالعبرية والسريانية، وهذا يعني أن حروف الخلق تقحم حركة الفتح في بنية الكلمة^١.

وأما النظير (حَلَب، والحَلَب)، فيبدو أنه من هذا الباب لأن " الحَلَب استخراج ما في الضرع من لبن، يكون في الشاء والإبل والبقر، والحَلَب مصدر حلبها يحلبها ويحلبها وحلباً"^٢.

يقع مصدر هذا الفعل على شكلين: الأول، بالفتح (حَلَبَا)، والثاني، بالسكون (حَلَبَا)، وهذا ليس شكلاً من أشكال التخلص من الحركات القصيرة في المقاطع المتوالية، حيث تتخلص اللغة من الحركة القصيرة في بعض المواضع - وإن كانت الحركة خفيفة - بقصد التخفيف من الجهد العضلي اللازم لإنتاج المفردات، لأنها بذلك تقلل من المقاطع الصوتية المكونة للكلمة، فتتخلص اللغة من الحركة القصيرة اللاحقة بالمقطع الثاني في هذه الكلمة. بل هو من الحركات التي تؤثرها حروف الخلق كما علمنا، فقد ورد أن هذا المصدر يقع بالسكون على (حَلَب)، وهذا يعني أن حرف الخلق -الحاء- قد أثر في بنية هذه الكلمة لأنه من الحروف التي تؤثر حركة الفتح في الكلمة التي تكون فيها، ومن هنا فإننا نجد الكلمة قد تحولت من (حَلَب) إلى (حَلَب).

ومن حذف الحركة أيضاً ما جاء في قوله تعالى: "يوم يدع الداع إلى شيء نُكِّر"^٣. قرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي "نُكِّر" بضمين، وقرأ ابن كثير "نُكِّر" بتسكين الكاف، وافقه الحسن وشبل. وهما لغتان كما قالوا في الرُّعْب والرَّغْبُ والشُّغْل والشُّغْل^٤.

^١ في قواعد الساميات ٦٧٨

^٢ لسان العرب (حلب) ٣٢٧١١

^٣ القمر ٦١

^٤ الحجة لابن زنجلة ٦٨٨٨، وانظروا إملاء ما من به الرحمن ٥٤٥٢ والبحر المحيط ٣٥١٠، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠٤١،

إذا كانت اللغة تستثقل الحركات القصيرة، وتحاول أن تتخلص منها في حال كونها مختلفة، فإن من الأولى أن تتخلص منها في حال كونها متماثلة، واللغة تستثقل توالي صائتين متماثلين في مقطعين صوتيين متتابعين، ولهذا فإن اللغة تميل في أغلب الأحيان إلى التخلص من الأصوات المتماثلة، ومن هنا نجد قراءة ابن كثير قد جاءت على هذا الأمر، حيث من المستثقل أن نقرأ بضميتين متواليتين، فنتخلص من إحداهما حسب ما تسمح به اللغة.

وأما النظر وهو ما جاء عن العرب أنهم يقولون " شُعْلٌ في شُعْلٍ، ويقولون رُعْبٌ في رُعْبٍ"، فلا نجد بيتعد عن المثال، فهو يمثل ظاهرة لغوية بدت في لهجات القبائل العربية حين آثرت اللغة التخلص من الصوائت المتوالية، فالقياس أن تكون (شُعْلٌ) بضميتين، غير أن مثل هذا التابع مستثقل في اللغة، ولهذا يستغني النظام اللغوي عن الحركة في أحد هذين المقطعين لتوالي الأمثال.

šugulun < šuglun

• الصفات اللهجية:

وهي صفات اختصت بها بعض القبائل العربية عن بعض، وقد عدها القدماء نوعاً من العيوب اللغوية، وهذا واضح في قول ثعلب " ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضعج قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء " ^١. وعلى الرغم من ذلك فإنها تبقى لهجات عربية لا يُخطأ من يتحدث بها، غير أنه يعد مبتعداً عن اللغة الفصيحة.

وسيدور الحديث في هذا القسم حول صفتين من هذه الصفات، كانت سائدة عند العرب قديماً، واستمر بعضها حتى وصل إلينا، وظهر في لهجاتنا المحكية، وهاتان الصفتان هما التلتلة والاستنطاء.

• التلتلة:

وهي ظاهرة تعني كسر حرف المصارعة في الأفعال، فنقول: أنا أعلم، ونحن نعلم، وأنت تعلم، وهو يعلم. وقد نص ثعلب على أنها لغة لبهراء. والقياس أن تقع حروف

^١ الخصائص ١٢١٢-١٣

المضارعة على شكلين:

- مضمومة: وتكون في المضارع من الرباعي، نحو يُسَلِّم، ويُكْرِم.
 - مفتوحة: وتكون في المضارع من الخماسي أو السداسي، نحو يَتَدَرَّب، وَيَسْتَخْرِج.
- وقد حصر الدكتور أحمد علم الدين الجندي، الحالات التي يقع فيها حرف المضارعة مكسورا في غير لغة الحجازيين الذين يرفضون ذلك رفضاً قاطعاً - على حد قوله - بالحالات الآتية:

١. كسر حروف المضارعة عدا الياء: وذلك في :

- مضارع الثلاثي المبني للفاعل، إذا كان الماضي على (فَعِلَ)، مثل لَعِبَ نَلْعَب.
- الفعل الناقص المكسور العين واويا كان أو يائياً، نحو شَقِيَّ نَشْقِي.
- الفعل الأجوف، نحو خَالَ نَخَال.
- مضارع الثلاثي الذي على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، نحو تَغِضُّنْ.
- ما كان مبدوءاً بهمزة وصل من غير الثلاثي، نحو نستعين.
- ما كان ماضيه على وزن (تفعلت) أو (تفاعلت) أو (تفعللت).

٢. كسر حروف المضارعة بما فيها الياء: وذلك في

- المثال الواوي الذي ماضيه على وزن (فعل) نحو وجل يوجل.
- الفعل (أبى) وهذا شاذ في لغتهم.^١

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن ظاهرة الكسر في حروف المضارعة، هي الأصل في الاستعمال اللغوي، بدليل أنها ظاهرة سامية قديمة توجد في العديد من اللغات السامية كالعبرية، والسريانية، والحيشية. وكذلك بقاء مجموعة من الألفاظ التي احتفظت بهذا الأصل في بعض اللهجات العربية قديماً، والتي استمرت حتى دخلت العديد من لهجاتنا المحكية، نحو قولنا: (مين يقرأ ومين يسمع)^٢. ويقول أيضاً: " لم يبق فتح حرف المضارعة - فيما أعلم - إلا في لهجة نجد، إذا كانت فاء المضارع ساكنة مثل: يَزْمِي، وَيَلْعَب، وَيَرْكُض، ولا يكسر حرف المضارعة في هذه اللهجة إلا إذا كان ما بعده متحركاً مثل:

^١ اللهجات العربية في التراث ١/ ٣٨٨-٣٩٥

^٢ فصول في فقه العربية ١٢٥١-١٢٦

يسابق، ويلاكم، ويهاوش^١."

ومما جاء على التثنية في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "ولا تركزوا إلى الذين ظلموا"^٢.

قرأ الجمهور "تَرَكُّنُوا" بفتح التاء، ورويت عن أبي عمرو "تَرَكَّنُوا" بكسر التاء، على لغة تميم في كسر المضارع، ونظيره مضارع (علم) في غير الياء^٣.
ومما جاء على التثنية في القراءات القرآنية أيضا قوله تعالى: "فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ"^٤.

قرأ الجمهور "فَتَمَسَّكُمُ" بالفتح، وقرأ يحيى والأعمش وطلحة بخلاف عنه، وبشروى عن حمزة من طريق إسحاق الأزرق "فَتِمَسَّكُمُ" بالكسر. وقال ابن جني: "هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو علمت تعلم، وأنا أعلم، وهي تعلم، ونحن نركب، وتقبل الكسرة في الياء نحو يعلم ويركب، استثقالا للكسرة على الياء"^٥.
جاء الفعل على لغة تميم، فكسر الحرف الأول منه -حرف المضارعة- ولعل السبب وراء هذه الظاهرة، أن اللغة كانت تكسر حروف المضارعة في الأصل، وبعد ذلك كرهت اللغة حركة الكسر على الياء في أول الأفعال المبدوءة بالياء، نحو (يلعب)، فعملت على التخلص من هذه الحركة الثقيلة، وجاءت بالفتحة لخفتها، ويبدو أن اللغة لم تتخلص من هذه الحركة نهائيا لأن النظام اللغوي للعربية لا يسمح أن يبدأ الكلام بصوت ساكن ليس متبوعا بحركة، ولما كانت اللغة تميل إلى التخلص من الحركات المستقلة، وتميل إلى قياس الألفاظ بعضها على بعض، قاست هذا الأمر في جميع الأفعال المبدوءة بأحرف المضارعة، على الفعل المضارع المبدوء بالياء، ولهذا نجد أنها قد تخلصت من الكسرة الموجودة في جميع الأفعال المضارعة، ومما سهل للغة هذا القياس، أن جميع هذه الحروف حروف مضارعة، لها نفس الوظيفة اللغوية، ثم أنها لغة تميل إلى التخلص من الحركات المستقلة.

ومن هنا نستطيع القول، إن مثل هذه القراءة تعد من الأمثلة اللغوية التي تحمل الصفة

^١ فصول في فقه العربية ١٢٥٨

^٢ هود ١١٣

^٣ البحر المحيط ٢٢٠/٦

^٤ هود ١١٣

^٥ المحتجب ٣٣٠/١

القديمة للفعل المضارع في العربية، فهي نوع من الركام اللغوي الذي يدل على تلك الظاهرة اللغوية.

وأما النظر فلعلنا لا نجد فيه اختلافا واضحا عن المثال، إذ تعتمد لهجة تميم - كما يذكر ابن جني - إلى كسر حروف المضارعة في الأفعال التي على وزن (فعل) جميعها عدا ما يبدأ منها بالياء، فإنه قليل، ومن هنا نجد أن النظر (علم) جاء على وزن (فعل)، وهو أفعال تكسر لهجة تميم حرف المضارعة فيه، ويعد هذا احتفاظا من بعض اللهجات بالظاهرة اللغوية المندثرة، التي تخلصت منها اللغة بفعل قوانين التطور التي تعرضت لها، ولم يبق منها إلا مجموعة من الصور التي تظهر لدى بعض القبائل، خصائص لهجية عامة تتميز بها هذه القبيلة عن تلك.

• الاستنطاء:

من الصفات اللغوية التي ظهرت في اللهجات العربية، وقد اختلف العلماء في نسبتها، فقد نقل أبو حيان عن التبريزي أنه نسبها إلى العرب العاربة^١، ونسبها السيوطي إلى سعد بن بكر، وهذيل، والأزد وقيس، والأنصار^٢، ولم تقتصر هذه الصفة على تلك القبائل العربية القديمة، بل نجدها قد استمرت حتى وصلت إلينا، فهي لهجة شائعة عند العراقيين^٣.

والاستنطاء ظاهرة تعني قلب عين الكلمة نونا عند مجاورتها صوت الطاء، ولم تذكر المصادر من الأمثلة على ذلك إلا مثالا واحدا هو (أنطى بدلا من أعطى)، قال ابن منظور: "أنطيت لغة في أعطيت... والأنطاء العطيات... وقيل الإمطاء بلغة أهل اليمن"^٤.

ويرجح الدكتور أحمد علم الدين الجندبي أن تكون هذه الظاهرة خاصة بأهل اليمن، وقد خلص الدكتور الجندبي لهذه النتيجة بعد أن أجرى دراسة على ديوان الهذليين، كما درس ظواهر لهجة قيس، ومن هنا يذهب الدكتور الجندبي إلى أن تكون قيس المذكورة في قول السيوطي بطنا من همدان القحطانية، ومثلها هذيل أيضا، إذ يراها قبيلة أخرى غير تلك القبيلة المعروفة من مضر^٥.

^١ البحر المحيط ١٠/٥٥٦

^٢ الاقتراح ٨٣١-٨٤

^٣ فقه اللغة ١٥٣

^٤ لسان العرب (نطا) ١٥/٣٣٣

^٥ اللهجات العربية في التراث ١١/١٣٦

وقد علل بعض المحدثين تحول صوت العين إلى نون، بأن بعض الرواة لم يصفوا لنا الظاهرة على وجه الدقة، فربما كان العرب ينطقون بالعين من الأنف، بمعنى أن يجعلوا مجرى النفس مع هذا الصوت من الفم والأنف معاً، ولهذا نسمع للعين صوتاً أنفياً، فيظهر الصوت ممتزجاً بالنون، فهو ليس نونا في الحقيقة^١.

ويرى المستشرق راين أنه من غير الممكن أن تتحول العين نونا بسبب تأثير الطاء، إذ لا يوجد عامل صوتي يؤدي إلى هذا الانقلاب، وعلى هذا فإنه يرجح أن يكون الفعلان مختلفين، أحدهما (أعطى) المعروف في العربية، والثاني (أنطى) الموجود في العبرية (nata)، وهو فعل لازم ويتعدى بالهمزة، ومعناه: مد يده إلى، وهذا يعني أن العربية أخذت هذا الفعل من العبرية ثم عدته بالهمزة.

ويرد المستشرق راين على من يجعل العين قد أخذت الصفة الأنفية، بأن هذه الصفة كانت ملازمة لهذا الصوت منذ السامية الأولى^٢.

وإذا كانت العين قد احتفظت بصفته الأنفية في السامية الأولى، فإن هذا يعني أن ترد العين في جميع الألفاظ قريبة من صوت النون، - ذات صفة أنفية - ومن غير المعقول أن تكون قد اقتصرت على هذه الكلمة وحدها (أنطى) في اللغة.

ويرفض الدكتور رمضان عبد التواب هذا الأمر، ويرى أن استعمال (أنطى) مكان (أعطى) جاء نتيجة النحت بين كلمتين، الكلمة العربية (أعطى) من جهة، والكلمة العبرية (natan) والسريانية (nettel) من جهة أخرى، وهذا شبيه بما حدث في كلمة (حمامة)، المنحوتة من (حمامة) العربية و(yawna) السريانية، وهو تفسير يقبله المنطق اللغوي في مثل هذه المفردات.

وقد فسر الدكتور إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة تفسيراً آخر، حين جعل الفعل (أنطى) متطوراً عن الفعل (آتى)، "وملاك الأمر في هذه النون أنها لم تكن مقابلة للعين في (أعطى) وإنما جاءت من الفعل (آتى) بمعنى أعطى، ثم ضعف الفعل فصار (آتى) بتشديد التاء، ومعلوم أن فك الإدغام في العربية وفي غيرها من اللغات السامية يتقي إبدال النون بأحد

^١ في اللهجات العربية ١٣٠٨

^٢ اللهجات العربية الغربية ٣٢٨

الحرفين المتجانسين، كما تقول في العربية جندل وهي من جدل^١. وهذا تفسير مقبول لما حدث في هذه اللفظة من تطور، ولا سيما على المستوى الدلالي، غير أننا نقول إن هذا الفعل الذي تحول إلى (أتى) لضعف دلالتيه، ثم تحول إلى (أنطسى) للمخالفة بين المتجانسين، كان يجب فيه أن يأتي على (أتى) بالتاء لا بالطاء، إذ لا موجب لتفخيم التاء هنا، وهذا مخالف لما عليه الفعل (أنطى)، الذي نحن بصدد دراسته ضمن ظاهرة الاستنطاء. على أن في اللهجة العراقية ما يدعم تفسيرها بأنها من (أعطى).

نجد من خلال ذلك أن أكثر الدراسات الحديثة ترفض أن تكون العين قد تحولت إلى نونا، وذلك لعدم التشابه الصوتي بينهما، وعلى هذا تخرج ظاهرة الاستنطاء من دائرة تأثير الأصوات ببعضها، لتحمل السمة التاريخية، بمعنى أن عامل التطور اللغوي هو الذي لعب الدور المهم والرئيس فيها، حيث تمت عملية النحت بين اللغات السامية، فنشأ اللفظ (أنطى) من كلمتين، عربية وسريانية، كما أسلفنا.

ومما جاء على ظاهرة الاستنطاء في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ"^٢.

قرأ الجمهور "أعطيناك"، وقرأ الحسين وابن محيصن وطلحة والزعفراني "أنطيناك" بالنون، وهي قراءة مروية عن النبي -صلى الله عليه وسلم-^٣.

وذكر أبو حيان أن هذه القراءة لغة للعرب العاربة، ونقل هذا عن التبريزي، ونظيرها قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "اليد العليا المنطية واليد السفلى المنطاة"^٤.

جاءت هذه القراءة على لهجة من قال (أنطى) في (أعطى)، وهي صفة احتفظت بها بعض القبائل العربية للدلالة على ما تعرض له هذا الفعل من تطور بعد عملية النحت التي حدثت، وليس هذا نوعاً من التماثل الذي أدى إلى انقلاب صوت العين نونا.

ولعل النظر المستعمل هنا لا يختلف عن هذا، إذ هو من الأمثلة التي يمكن عدها مما تكلمت به العرب ضمن ظاهرة الاستنطاء، وهي ظاهرة مردها إلى النحت.

^١ دراسات في اللغة ٢١٧٨

^٢ الكوثر ١٨

^٣ مختصر في شواذ القرآن ١٨١٨، والبحر المحيط ١٠-٥٥٥-٥٥٦

^٤ المعجم الكبير ١٥٤١٧

الفصل الثالث

النظير من كلام العرب الشعري

- في القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب الشعري
- في القضايا الصرفية للنظير من كلام العرب الشعري
- في القضايا التركيبية للنظير من كلام العرب الشعري
- في القضايا الدلالية للنظير من كلام العرب الشعري
- في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب الشعري

النظير من كلام العرب الشعري:

حظي الشعر بميزة رفيعة ومكانة مرموقة لدى النحاة وعلماء اللغة، إذ كانت الأشعار مرجعا وأساسا في استنباط القواعد والاحتجاج لها.

ونحن وإن كنا نعد الشعر من الفنون الأدبية الرفيعة، فإنه يقع تحت سيطرة الوزن والقافية، وعلى الرغم من ذلك نجد النحاة وعلماء اللغة قد اتخذوه أساسا في الاحتجاج والتفعيد، حتى غدا هذا الأمر عنصرا غالبا في الدرس النحوي عند أكثر العلماء المتقدمين والمتأخرين. ولعلنا نلمس هذا عند الرجوع إلى أي كتاب من الكتب القديمة، ككتاب سيبويه مثلا، لنجد فيه ما يقرب من ألف وخمسين بيتا من الشعر؛ استعملت شواهد على ظواهر لغوية مختلفة، أو أصولا لقواعد نحوية كثيرة، في حين لا تزيد الشواهد القرآنية على ثلاثمائة وثلاث وسبعين آية. ويذكر أن ابن عباس كان ينشد الشعر عندما يُسأل عن التفسير^١.

مال النحاة إلى الاستشهاد بالشعر، وأحسوا بشيء من الراحة عند استعماله والاحتجاج به أكثر من غيره من المصادر، بسبب شيوعه على الألسنة، وانتشاره بين القبائل، حيث كان للشعر ميدان فسيح عند العرب يتمثل في الفخر والمديح وترسيخ الشيم الحسنة لدى أبناء القبيلة، زيادة على سهولة حفظه والعناية بروايته ونقله. فكان لابد أن تظهر في لغة الشعر الكثير من الأساليب والاستعمالات الخطائية والظواهر اللغوية، لتشكل مادة لغوية خصبة لما صادف العلماء في درسهـم اللغوي.

ولم يقبل النحاة كل ما كانوا يقعون عليه من الأشعار، بل نجدهم قد حددوا مسألة قبول الشعر ورفضه، وقيدوها بقيود:

الأول: الزمن الذي قيل فيه الشعر، على الرغم من أن المصادر القديمة لم تذكر لنا نصا قاطعا في تحديد الزمن الذي انتهى عنده الاعتماد على الشعر، فإن هذا الزمن لا يتجاوز السنة الثمانين بعد المائة الأولى من الهجرة، أو بمعنى آخر عند نهاية العصر الأموي، وبداية العصر العباسي، وقد اعتمد هذا التحديد بناء على ما فهم من الروايات المتناثرة، والتي تضيق على الشعر في تلك الفترة وما بعدها، إذ نجد اللغويين يصفون من أتى من

^١ الإقناع في علوم القرآن ١٢٠/١

الشعراء بعد تلك الفترة بالغلط أو اللحن، أو بأنه مولد.

الثاني: اعتماد أشعار أهل البادية، حيث رأى النحاة أن التحضر والاختلاط بالأجناس الغربية مدعاة إلى تسهيل اللغة وتليينها، ويتضح هذا الأمر من خلال تعليقات بعض النحاة على مجموعة من الأشعار، ووصفها بأن ألفاظها غير بنجدية أو بأنها مولدة، وهذه صفات مناقضة للبدواة.

الثالث: الاعتماد على الطبع دون الصنعة في الشعر، حيث يرفض النحاة الأشعار المصنوعة حتى مع جودتها، ويقبلون الأشعار التي جاءت موافقة للطبع حتى مع رداءتها، ولعلهم بذلك يبحثون عن الأصالة في اللغة الناتجة عن الفطرة^١.

وقد تضمن هذا الفصل مجموعة من الأبيات الشعرية التي اختارها علماء القراءات واللغويون، واستعملوها على أنها نظائر داعمة لآرائهم وتوجيهاتهم وتعليقاتهم؛ التي مآلوا إليها عند التعليق على بعض مواطن الخلاف الواقعة في القراءات القرآنية، ويعد هذا الفصل من أوسع فصول هذه الدراسة، مما يدل على أهمية الشاهد الشعري في توجيه الدرس النحوي عامة، والقراءات القرآنية خاصة.

من القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب الشعري:

تتعدد القضايا الصوتية المطروحة للبحث في هذا الفصل، فمنها ما يتعلق بالأصوات الصامتة، ومنها ما يتعلق بالأصوات الصائتة -الحركات- ومنها ما له أساس واضح بالمقاطع الصوتية أو الوظيفة الفنولوجية للأصوات. ومن هنا فإن هذا الفصل ينقسم على ثلاثة أقسام:

• ما يتعلق بالأصوات الصائتة (الحركات): ونذكر من قضاياها ما يأتي:

• التخلص من الحركات:

لجأت اللغة إلى التخلص من الحركات القصيرة الواقعة في المقاطع الصوتية المكونة للكلمات؛ على سبيل التخفيف، وذلك بتقليل عدد المقاطع الصوتية في الكلمة الواحد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجدها قد تخلصت من الحركات القصيرة اللاحقة بلأواخر الكلمات -الحركات الإعرابية- في فترة من الفترات، متابعة في ذلك الكثير من اللغات

^١ الرواية والاستشهاد باللغة ٣٤٦-٣٦، وعصور الاحتجاج في النحو العربي ١٧٥٨-١٧٨

السامية الشمالية، كالعبرية والآرامية. وقد سبق أن وضعنا هذا في الفصول السابقة .
 إن ما نراه في هذا الموضع ليس أكثر من صورة واضحة على هذه الظاهرة، وقد
 حفظتها لنا القراءات القرآنية، ومجموعة من الأشعار العربية، ومن الأمثلة على التسكين :
 قال تعالى: "ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور"^١.

قرأ الجمهور "لا يخفف" بالرفع، وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو "لا يخفف" بإسكان
 الفاء^٢. وقد حمله أبو حيان على أنه تشبيه للمنفصل بالمتصل، ونظيره قول الشاعر :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل^٣

كان القياس في هذا الموضع أن يأتي بالرفع على قراءة الجمهور، غير أن القارئ لجأ
 إلى التخلص من الحركة القصيرة التي هي علامة رفع للفعل المضارع المرفوع؛ لأن الفعل لم
 يلحقه جازم أو غيره، وبهذا يكون قد حفظ لنا مظهرا من مظاهر التطور الذي سارت فيه
 اللغة العربية في فترة من فترات حياتها.

وأما النظير (فاليوم أشرب) فالقياس فيه أن يأتي مرفوعا، لتجرده من عوامل الجزم،
 فلا وجه لجزمه من هذه الجهة. وقد ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن التسكين في
 مثل هذا البيت لا يخرج بوجه من الوجوه عن كونه من ضرورات الشعر، مع أن كثيرا من
 اللغويين والنحويين لا يعترفون بالضرورة، ولا يتصورون أن يخطئ الشاعر في لغته التي
 ينتجها بفطرته وسليقته، ولهذا نجد من النحويين من سارغ إلى تأويل تلك المواضع التي
 خرج فيها الشاعر على القواعد اللغوية^٤.

والواضح أن هذا البيت لا يستقيم له الوزن إلا بتسكين آخره، إذ لو تحرك الفعل (أشرب)
 لانكسر وزن البيت، ولما كان البيت يروي في الديوان بلفظ (أسقى) مكان (أشرب) فأغلب
 الظن أن يكون الخلط قد وقع من الراوي، لا من القائل، بمعنى أن الراوي قد استبدل باللفظ
 الأصلي (أسقى) لفظا آخر (أشرب)، فوجد أن الوزن لا يستقيم إلا بالتسكين، فأسكن آخر
 البيت لإقامة الوزن، أو أن يكون استكثر على امرئ القيس الخطأ فغير الرواية (بأسقى) لأنه لم

^١ فاطر ٣٦٨

^٢ مختصر في شواذ القرآن ١٢٤٨، والبحر المحيط ٣٦٩

^٣ البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٦٢١، برواية (فاليوم أسقى) بدلا من (فاليوم أشرب)، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، والبيت
 في الكتاب ٢٠٤٤، والخصائص ٧٥١، والمختضب ١٦٠١، والبحر المحيط ٣٦٩

^٤ انظر فصول في فقه العربية ١٦٧٨-١٦٨

يكن يتصور أن امرئ القيس يمكن أن يخطيء في العربية. وهذا موضع تبدو فيه الضرورة واضحة، وإن كان يظهر لنا شيئا من الخلاف بين المثال والنظير، حيث جاء الفعل في المثال ساكنا للتخلص من حركة الإعراب، وجاء السكون في النظير لضرورة الشعر، ومعلوم أن الضرورة مقبولة في الشعر، ولا مكان لها في القراءات القرآنية، فإن هذا مما يمكن أن نعهده ميلا من اللغة نحو التخلص من الحركات كما ذكرنا.

ومما جاء على التخلص من الحركات، قوله تعالى: "والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك" ^١.

قرأ الجمهور "أنزل" مبنيا للمفعول، وقرأ إبراهيم النخعي، وأبو حيوة، ويزيد بن قطيب "أنزل" مبنيا للفاعل، وقرئ كذلك "أنزليك" بتشديد اللام، بعد تسكينها، نحو قول الشاعر:

إنما شعري قيد قد خلط بخلجان ^٢

ثم حذفت الهمزة، ونقلت كسرها إلى لام (أنزل) فالتقى المثالان من كلمتين، والإدغام جائز ^٣.

مر قوله "أنزليك" بمرحلتين للوصول إلى هذه الصورة، ففي المرحلة الأولى التخلص القارئ من الحركة القصيرة الموجودة على آخر الفعل، وهذا من مظاهر ميل اللغة إلى التخلص من الحركات الإعرابية، حيث تم الأمر على النحو الآتي:

>unzila >ilayka < >unzil >ilayka

وأما في المرحلة الثانية فقد تخلص من صوت الهمزة مع حركته، على النحو الآتي:

>unzila >ilayka < >unzil layka < >unzillayka

الأصل المستعمل حذف الهمزة تسكين الآخر الإدغام

ويظهر في الأصل المفترض أن عدد المقاطع ستة، وعند إنحياز هذه العملية الصوتية، يتقلص عدد المقاطع الصوتية ليصل إلى أربعة مقاطع فقط.

وأما النظير (قد خلط) فالقياس فيه أن يقع متحركا بالفتح لأنه فعل ماض، غير أن الشاعر جاء به ساكنا، وهذا مظهر من مظاهر ميل اللغة إلى التخلص من حركات

^١ البقرة ٤

^٢ نسبه أبو حيان إلى الشاعر وضاح، انظر البحر المحيط ١٧٠\١

^٣ إعراب القرآن للنحاس ١٣٢\١، والبحر المحيط ١٧٠\١

الأواخر، ولعل من الواضح أن التخلص من هذه الحركات يقودنا إلى التقليل من عدد المقاطع الصوتية في الكلمة، ونوضح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

hulṭa < huliṭa
حذف الحركة والتقليل الأصل المستعمل

من عدد المقاطع الصوتية

ومما جاء على التخلص من الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وَأَرِنَا" ^١ مناسكنا وتب علينا ".

قرأ نافع، وحزمة، والكسائي، وابن عامر، وعاصم "أَرِنَا" بكسر الراء، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب "وَأَرِنَا" بسكون الراء للتخفيف، ويروى عن أبي عمرو أنه قرأ بالاختلاس أيضاً.^٢

وقد وجهت قراءة التسكين على أنها من باب التخفيف، أو من إجراء المنفصل مجرى المتصل، أو أنه من باب حذف الهمزة ونقل حركتها عند من كسر، ومن باب سكون الراء في الأصل وحذف الهمزة، إذ أصل الفعل (أَرَيْنَا)^٣. ونظير سكون الراء في مثل هذا الفعل قول الشاعر:

أَرِنَا إِذَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ غَمْلُوها مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِنُوا^٤

مالت اللغة إلى التخلص من عين الفعل (رأى) في حالة المضارع، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى ميل اللغة إلى التخلص من صوت الهمزة في كثير من اللهجات العربية، وقد ذكر سيبويه أن العربية أسقطت الهمزة من هذا الفعل لكثرة استعماله، وهذا واضح في قوله: "ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قولهم: أرى وترى ويرى ونرى، غير أن كل شيء في أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب، وحدثني الخطاب أنه سمع من يقول: قد أراهم، يجيء بالفعل من رأيت على الأصل، من العرب الموثوق بهم"^٥.

^١ البقرة ١٢٨٨

^٢ الاختلاس: أن تقرأ بالحرف بين الحركة والسكون، فلا تظهر الحركة معه خالصة، ولا يظهر السكون كذلك.

^٣ السبعة ١٧٠-١٧١، والحجة لابن خالويه ٧٨٨، والنجية للفراسي ٢٢٦٧٢، والحجة لابن زنجلة ١١٤٦، وإملاء ما من به

الرحمن ٧٠١، البحر المحيط ٦٢٣١١، وإتحاف فضلاء البشر ١٤٨٨

^٤ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٦٢٣١١

^٥ الكتاب ٥٤٦١٣

وذكر ابن منظور هذا الرأي لسيبويه وفسره بأنه يعني " أن كل شيء ما كان أوله زائدة من الزوائد الأربع نحو أرى ويرى وترى، فإن العرب لا تقول ذلك بالهمز، أي أنها لا تقول أرى ولا يرى ولا ترى ولا تراه، وذلك لأنهم جعلوا همزة المتكلم في (أرى) تعاقب الهمزة التي هي عين الفعل، وهي همزة أرى، حيث كانتا همزتين " ^١. والزائدة التي عنها سيبويه في هذا الموضع هي حرف المضارعة.

فالأصل في الفعل (أرى) أن يصاغ منه الأمر على (أرء)، وبعد التخلص من صوت الهمزة يصبح الفعل على إحدى حالتين:

الأولى: (أرنا) بالكسرة عند من أسقط الهمزة وأبقى حركتها على النحو الآتي:

>arinā < >ar>inā

الثانية: (أزنا) بالسكون عند من أسقط الهمزة مع حركتها، على النحو الآتي:

>arnā < >ar>inā

وأما النظر (أرنا إدواة) فشبيه بالمثال إلى حد كبير، فالأصل فيه أن يأتي بالكسرة (أرنا) لأن الأفعال المعتلة تجزم بتقصير حركتها الطويلة، ولما كان الأصل في صياغة الأمر من على (أرء) ثم مالت اللغة إلى التخلص من صوت الهمزة جاء هذا الفعل على صورتين:

>arinā < >ar>inā

الأولى:

الأصل المفترض سقوط الهمزة دون حركتها

>arnā < >ar>inā

الثانية:

الأصل المفترض سقوط الهمزة مع حركتها

كما أنه من الجائز أن يكون قد حدث نوع من التوهم، وقياس المعتل على الصحيح.

ومما حذفت منه الحركة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " أو يعفو الذي بيده

عقدة النكاح " ^٢

قرأ الجمهور " أو يعفو " بالنصب، وقرأ الحسن " أو يعفو " بسكون الواو. وقال ابن جني: " شكّون الواو من المضارع في موضع النصب قليل، وسكون الياء فيه أكثر، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف، لأنها لا تتحرك أبدا " ^٣. وإلى هذا ذهب الزمخشري أيضا ^٤.

^١ لسان العرب (رأى) ٢٩٢\١٤

^٢ البقرة ٢٣٧\٨

^٣ المحجب ١٢٥\١-١٢٦

^٤ الكشف ٢٨٦\١

أما أبو حيان فيعدها من باب استثقال الفتحة على حروف العلة^١، ونظير سقوط الحركة عن حروف العلة قول الشاعر:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرَقِ
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطِينَ الْوَرَقِ^٢

وقول الآخر :

فَمَا سَوَدَّتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍ وَلَا أَبِ^٣

مالت الدراسات اللغوية القديمة إلى وضع الواو والياء ضمن الأصوات التي ترفض أن يلحقها حركة من جنسها، وإذا وقع ذلك نحو قولنا: يغزوا، فلا يجوز أن تظهر الضمة استثقالا للجمع بين المتماثلين^٤.

والواقع أن اللغة ترفض مثل هذا العنقود الصوتي، لما فيه من كراهة، فاللغة تكسره الحركات المزدوجة في نظامها اللغوي، وعند تحريك الفعل المضارع الناقص الواوي بالرفع، فإنه سيتشكل حركة مزدوجة صاعدة (wu) وهي حركة صعبة تحذفها اللغة، وتلجأ إلى التعويض عنها بإطالة نواة المقطع السابق

yagzūwu	<	yağzū	<	yagzū
الأصل وفيه		بعد حذف الحركة		التعويض بإطالة الحركة
الحركة المزدوجة				

غير أن احتفاظ مثل هذه الألفاظ بصورة الصوت المحذوف في الرسم الإملائي، أدى بالعلماء إلى توهم حذف الحركة عن هذا الصوت بسبب ثقلها في السياق الصوتي، يقول الأزهري: " والواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويता، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى، ومن تبيان ذلك أن الألف اللينة، والياء بعد الكسرة، والواو بعد الضمة، إذا لقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن ... والياء والواو بعد الفتحة إذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما، فإنهما يتحركان ولا يسقطان أبدا"^٥.

^١ البحر المحيط ٥٣٨/٢

^٢ البيت لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩١، وأدرجه المحقق ضمن الأبيات المنسوبة لرؤبة والتي يُنسب بعضها للعجاج، وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٩١، والمختضب ١٢٦١، والخصائص ٣٠٧١

^٣ البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ١٣١، وهو بلفظ (عن قرابة) بدل (عن ورائه) وانظر الخزانة ٥٢٧/٣، والمختضب ٢٧١١

^٤ شرح الشافية ١٨٢/٣

^٥ تهذيب اللغة ٥٢١١

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إمكانية تحديد وظيفة مثل هذه الأصوات في بنية الكلمة، وهذا مسبب عن إدراك بعض القدماء أن هناك نوعين من هذه الأصوات، أصوات شبيهة بالحركة (semivowels) وهي (و، ي) عند كونهما صوتين صامتين. وأصوات صائتة وهي (و، ي) عند كونهما حركتين طويلتين، ولعل هذا ما أشار إليه الدكتور رمضان عبد التواب بقوله: "وقد أحسن بعض العلماء بازدواج وظيفة رمزيّ الواو والياء في الكتابة العربية واختلافهما إذا كانتا رمزين للضمّة الطويلة والكسرة الطويلة، عنهما إذا كانتا رمزين للواو والياء من الأصوات الصامتة".^١

فهذا يدل على أن من اللغويين القدماء من أدرك حقيقة صوتي الياء والواو فجعلهما صوتين شبيهين أو ناشئين عن الحركات، ومنهم من تنبه إلى هذه الحقيقة فجعل هذين الصوتين من الأصوات الصامتة التي تستثقل اللغة وقوع الحركات عليها، ولهذا كانت حركاتها لا تظهر.

ونحن إذا نظرنا إلى قوله تعالى "يعفو" لا بد وأن نلمس فيه ذلك المقطع المحتوي على الحركة المزدوجة الصاعدة، والتي تتخلص منها اللغة بحذف شبه الحركة (wa)، والتعويض عنها بإطالة نواة المقطع السابق (fu) وهي الضمة القصيرة فصارت (ū)

ya < fū < ya < fu < ya < fuwa
الأصل وفيه الحركة المزدوجة حذف شبه الحركة التعويض بإطالة الحركة

ثم نجد الخط العربي قد احتفظ لنا بصورة الواو في آخر الفعل، وتوهم العلماء أنها واو تقرأ قصيرة لالتقاءها مع الساكن بعدها كما هو شائع في اللغة.

وأما النظير (أيديهن) فالأصل في النصب لوقوعه اسماً لكان، وفي هذا الوضع تتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) والتي تعمل اللغة على التخلص منها بإسقاط شبه الحركة، ثم تعوض عنها بإطالة نواة المقطع السابق مما يتولد عنه حركة الكسرة الطويلة

> aydiyahinna < > aydihinna < > aydihinna
الأصل سقوط الحركة المزدوجة النمط المستعمل بعد التعويض

ومثله النظير الآخر (أن أسمو) فالأصل فيه (أن أسمو) ينصب الفعل لأنه مسبوق بأداة النصب (أن)، وهنا تتشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wa) وهي حركة مكروهة كما ذكرنا، فاستغنت اللغة عنها، وبذلك تولدت فجوة صوتية في الكلام، تعوض اللغة عنها

^١ فصول في فقه العربية ٤٠٧

باطالة الحركة التي قبلها، مما يتولد عنه ظهور الضمة الطويلة، التي ظنّها السابقون واوا بسبب تشابهها في الرسم مع الواو، وكل ذلك يعود إلى طبيعة الخط العربي الذي لم يميز بينهما، وقد تم الأمر في هذا المثال إلى النحو الآتي:

>asmu < >asmu < >amuwa
الأصل بعد حذف شبه الحركة بعد التعويض عن المحذوف

• تقصير الحركات:

تنبه القدماء لمثل هذا الأمر وبجته في كلام العرب، وردوا بعض أنماط هذا المظهر إلى تجاور أصوات العلة مع الحركات التي من جنسها، يقول سيبويه: "باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن، وذلك ثلاثة أحرف: الألف والياء التي قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم، فأما حذف الألف فقولك: رمى الرجل.. وأما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك: يغزو القوم".^١

أما ابن جني فيرى أن هذا الأمر لا يزيد على أنه من باب نيابة الحركات عن الحروف.^٢

ومهما يكن من أمر فإن مثل هذه التعليقات والتأويلات، من الأمور التي يمكن أن نقول بشأنها، إن علماء اللغة الأقدمين لم يتسن لأكثرهم الفصل بين صوتي الواو والياء في أنهما قد يقعان صوتين صامتتين - شبه حركة - وقد يقعان حركتين، ولهذا نجد سيبويه يشير إلى حذف الألف والواو والياء إذا التقت بصوت ساكن بعدها، مع أن تلك الأمثلة التي عرضها تخلو من الواو والياء، وليس فيها إلا الحركات الطويلة، وأن ما حدث فيها هو تقصيرها لأسباب صوتية، إذ لو بقيت على حالها لتشكل فيها المقطع المرفوض، وهو المقطع المكون من صوت صامت ثم حركة طويلة يتلوها صوت صامت، وهذا المقطع ذو حدين: فإما أن يكون مقطعا مكروها فقط، وذلك إن تحقق فيه شرطان:

الأول: أن يكون في آخر الكلام في حال الوقف عليه مثل باب، وناس.

الثاني: أن يكون الحد الثاني وهو الصوت النسيح الأخير مكررا في المقطع الذي يليه، كما في الضالين. ويعد هذا المقطع من المقاطع المكروهة في اللغة، ويشكل هذا النوع أقل

^١ الكتاب ١٥٦/٤-١٥٨

^٢ الخصائص ١٣٥٨/٣-١٣٦

المقاطع دورانا في النظام اللغوي.

وأما الحد الثاني وهو ما لم يتوافر فيه الشرطان السابقان، فإن اللغة لا تكتفي بكرأته بل ترفضه من نظامها رفضاً قاطعاً^١.

بل إن ابن جني الذي أدرك العلاقة بين الحركات وأصوات العلة، يشير إلى جواز إنابه الحركات عن الحروف، دون أن يشير إلى أن مثل هذه الأمثلة تخلو من الأصوات الصامتة وليس فيها إلا الحركات الطويلة التي وجب تقصيرها وهذا أمر شائع في العربية، كما يقول المستشرق برجشتراسر: "فهو مطرد قبل حرف ساكن، مثال ذلك: رمت، أصلها ramayat فكان ينبغي أن تكون ramāt بالفتحة الممدودة، فقصرت"^٢.

ونميل الدراسات اللغوية الحديثة إلى أن التخلص من "الحركات الانتهائية الممدودة، وإن كان لا يقع أحياناً إلا في ضرورة الشعر، إنما هو سمة من سمات اللغات السامية على الأغلب، حيث يتخلص من هذه الحركات في الإملاء، وتكتب الكلمات خالية تماماً من حروف المد... والأرجح أن كل الحركات الممدودة الانتهائية كانت تقصر في اللغة السامية الأم في بعض المواضع، ولا نعرف في أيها"^٣.

ويشير المستشرق برجشتراسر إلى أن الكسرة الممدودة الانتهائية كانت تقصر في لهجة الحجاز، وهذا واضح في رسم المصحف^٤.

ومما جاء على تقصير الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "ثَلَاثَ وَرُبَاعَ"^٥.

قرأ الجمهور "ثَلَاثَ وَرُبَاعَ"، وقرأ إبراهيم "وَرُبْعَ"^٦. وقال الزمخشري: "قرأ إبراهيم ثَلَاثَ وَرُبْعَ"^٧. وقد وجه هذا الموضع على أنه من باب حذف الألف، ونظيره قول الشاعر:

^١ أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، د. يحيى عباينة، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١١، عدد ٢، سنة ١٩٩٣، ص ١٥٤-١٥٥

^٢ التطور النحوي ٤٢٨

^٣ التطور النحوي ٤٣٨

^٤ التطور النحوي ٦٨٨، وانظر فصول في فقه العربية ١٧٨

^٥ النساء ٣٨

^٦ المنحجب ١٨١/١، وإملاء ما من به الرحمن ١٧٣/١، والبحر المحيط ٥٠٦/٣

^٧ الكشف ٤٦٨/١

أصبح قلبي بَسْرِدَا

لا يشتهي أن يَرِدَا

إلا عَرَادَا عَرِدَا

وَصِلَيَانَا بَسْرِدَا^١

لا نلاحظ في قوله " ثَلُثٌ وَرُبْعٌ " إلا شيئا واحدا هو تقصير الحركة، فليس هناك ألف في هذه الكلمة ، لنقول إنها قد حذفت، كما قال القدماء، وإنما توضيح ذلك على النحو الآتي:

ثَلَاثَا ثَلُثٌ

tulāṭa < tulata

الأصل بعد تقصير الحركة

ويوضح ذلك قول الشاعر في النظير (عَرِدَا وَتَرِدَا) فالقياس أن تقع هاتان الكلمتان بالألف، على النحو (باردا وعاردا)، غير أن الشاعر مائل إلى تقصير الحركة الطويلة، وذلك على النحو الآتي:

بَارِدَا بَرِدَا

bāridan < baridan

وكذلك:

عَارِدَا عَرِدَا

<āridan < aridan

مما جاء على تقصير الحركة أيضا، قوله تعالى: " وَإِنْ كَثُرَ مِنْ الْخِلَاطِ لِيُغَيِّ بِعَضُّهُمْ عَلْسِيْ ^٢بعض

أشار أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط إلى أنه قرئ " لِيُغَيِّ " بفتح الياء، كما أشار أيضا إلى قراءة أخرى وهي " لِيُغَيِّغ " بحذف الياء^٣. ونظيره قول الشاعر:

مَحْمَدُ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا^٤

يذكر المستشرق برجستراسر أنه يشيع في لغة الحجازيين تقصير الكسرة الممدودة الانتهائية، وأن هذا كثير في رسم المصحف^٥، وليس بالإمكان أن نحمل هذا الرأي على هذا الموضوع لأنه يختلف قليلا عن ذلك، إذ إن هذه القراءة شاذة من حيث السند والرسم،

^١ ينسب للرازي الضب، انظر هامش المختص ١٧١/١، وهامش الخصائص ٣٦٧/٢، ولسان العرب (عرد) ٢٨٨/٣، وورد بلا نسبة في البحر المحيط ٥٠٦/٣.

^٢ ص ٢٤١.

^٣ البحر المحيط ١٥٠/٩، ولم ينسب هاتين القراءتين لأحد.

^٤ البت مجهول النسبة، انظر الكتاب ٨/٣، والإنصاف ٥٣٠/٢، وشرح المفصل ٢٤٩/٩.

^٥ التطور النحوي ٦٨٨، وانظر فصول في فقه العربية ١٧٨.

وإن كانت موافقة للعربية، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن القارئ ربما وهم هنا أن تكون هذه اللام التي في أول الفعل هي لام الأمر، فحزم الفعل بما توهما، ولهذا جساء بالكسرة القصيرة كما هو القياس في الأفعال المغتلة باللام.

وأما النظر (تَقْدِرْ نَفْسَكَ) فهو شاهدٌ مجهول النسبة منذ أيام سيويه الذي استشهد به على حذف الياء، وحمل ذلك على أنه من باب حزم المضارع باللام، حيث يُقَدَّرُ في بداية الفعل لاما محذوفة، وعلى هذا فإن ما يحدث في هذا الفعل ما هو إلا تقصير للحركة الطويلة الانتهائية بسبب اللام الجازمة، وهذا من علامات الحزم في مثل هذه الأفعال. ولعل هذا ينبئ بشيء من التوافق في المثال الذي قصرت في الحركة توهما وحمل على الفعل المجزوم، وبين النظر الذي قصرت فيه الحركة بعد تقدير الجازم في بداية الفعل.

• مطل الحركات:

يكاد العلماء القديما يجمعون على رد هذه الظاهرة إلى ضرورة الشعر، التي تقتضيها قوافي الأبيات الشعرية، وفي هذا يقول سيويه: "أما إذا برغموا، فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت... وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه".^١

ويبدو أن اللغة ترك أبناءها في سعة من الأمر، فتتيح لهم استغلال بعض الإمكانيات الصوتية التي لا تكون قياسية، حيث تتيح لهم تقصير الحركات الطويلة إذا وجد ما يضطرهم لذلك، كالتخلص من المقاطع المكروهة أو المرفوضة أو أن يضطر بعضهم لإقامة الوزن والقافية، كما أنها تسمح لهم بإطالة الحركات القصيرة للأسباب نفسها، وكأنه نوع من التعويض بالحركات بعضها عن بعض.

وبإطالة الحركات ينشأ ما يشبه صوت العلة -الحركات الطويلة- فتثبت له في الرسم الإملائي صورة صوت العلة، وقد أشار ابن جني إلى ذلك بقوله: "وإذا فعلت العرب ذلك -أي مطلت الحركة- أنشأت عن الحركة الحرف الذي من جنسها، فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو".^٢

^١ الكتاب ٢٠٤/٤-٢٠٦، وانظر فصول في فقه العربية ١٨٢\

^٢ الخصائص ١٢٣\٣

يتعلق مطل الحركات في نظر النحاة بالضرورات الشعرية، لما تمليه طبيعة الشعر من إقامة الوزن والقافية، وهذا الذي يذكره النحاة يعد تضييقاً على اللغة، وقد ورد مطل الحركات في غير الشعر كقراءة ابن عامر " فاجعل أفيدة من الناس " ^١. وما ذهب إليه النحاة أمر مقبول مستساغ إذا جاء في الشعر، غير أنه يطرح ويرفض عند وروده في قراءة من القراءات القرآنية، لأن القرآن ليس موضع ضرورة، ولا ضرورة في كلام الله، ولهذا فإن تقصير الحركة ومطلها يقع في الكلام لإجراء بعض التعديلات الصوتية التي تقتضيها طبيعة النظام المقطعي، إلى جانب تعديلات الوزن والقافية في الشعر.

ومما جاء من أمثلة على مطل الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " بثلاثة آلاف من الملائكة مردفين " ^٢.

قرأ الجمهور " بثلاثة آلاف "، وقرأ الحسن " بثلاثة آلاف " يقف على الهاء، ونقل أبو حيان عن ابن عطية أن هذا ضعيف في العربية، ووجهه أنه من إجراء الوصل بحرى الوقف، فلما وقف على التاء أبدلها هاء لأنها للتأنيث، ثم مطل في الحركة، ونظيره قول الشاعر:

يَبْنَعُ مِنْ ذَفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةً زِيَاةً مِثْلَ الْعَتِيقِ الْمَكْرَمِ ^٣

وقول الآخر:

أَقُولُ إِذَا نَجَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ

يَا نَاقَتًا مَا جُلْتُ مِنْ بَحَالٍ ^٤.

وقول الآخر:

فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي وَمِنْ دَمِّ الرَّجَالِ بِمَنْتَرَاخٍ ^٥

وذهب أبو حيان إلى أن هذا الأمر يعد من التكثير التنظير بغير ما يناسب والذي يساه أنه من إجراء الوصل بحرى الوقف، ويرى أن قولهم (ولكن قد جاء نحو هذا للعرب)، إنما

^١ مختصر في شواذ القرآن ٦٨١-٦٩

^٢ آل عمران ١٢٤

^٣ البيت لعنترة انظر شرح القصائد المشهورات ٢٥٨، وهو برواية:

يَبْنَعُ مِنْ ذَفْرَى غَضُوبٍ حَرَةً زِيَاةً مِثْلَ الْفَتَقِ الْمَكْدَمِ

^٤ ورد البيت بلا نسبة في المحضب ١٦٦١، ولسان العرب (كلل) ٥٦٦١١

^٥ لابن هرمة في ديوانه ٨٧٨، وانظر هامش المحضب ١٦٦١، وهامش الخصائص ١٠٨٢، ولسان العرب (نرح) ٦١٤٢

هو من باب إشباع الحركة، وإشباع الحركة ليس نحو إبدال التاء هاء في الوصل^١. تناول الدكتور رمضان عبد التواب هذا الموضوع، وجعله لا يخرج عن كونه من باب الضرورة الشعرية التي دخلت فيما بعد في الاستعمال العادي للغة، وقد أدرج أصحاب المعاجم اللغوية هذه الصيغ الجديدة في معاجمهم جنباً إلى جنب مع الصيغ الأصلية^٢. ويشيع في العربية أن تتحول تاء التانيث هاء عند السكت، ولا يندرج هذا التحول تحت باب الإبدال المعروف بين الأصوات، بل هو أمر مختلف في مثل هذه الحالة، إذ إنَّ هذا الصوت -التاء- قد تحول إلى الهاء بعد مروره بأربعة مراحل:

• التخلص من تاء التانيث، وبقاء الفتحة التي قبلها: *madrasat* < *madrasa*

• التعويض عن هذه التاء بألف الإطلاق: *madrasā*:

• زيادة هاء السكت بعد ألف الإطلاق: *madrasāh*:

• تقصير الحركة التي قبل الهاء، لأنه لا يجوز الجمع بين عوضين لمحدوف واحد: *madrash*.

وأما قراءة "ثلاثا آلاف" بالفتحة الطويلة، فيبتعد قليلاً عن كونه من باب الوقف على التاء بالهاء ثم تبعه مطلق للحركة، ويتلخص ما حدث هنا، بأن مال القارئ إلى التخلص من الأهمزة في قوله "آلاف" وهذا يجعل صوت الهاء بين حركتي فتح، الفتحة القصيرة قبله والفتحة الطويلة بعده، ولأن صوت الهاء صوت هوائي فإنه يبدو ضعيفاً في مثل هذه الحالة ولا يظهر واضحاً، فيظهر صوت الفتحة الطويلة بعده بصورة أوضح منه، ونمثل لذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

talātah > ālāfin < *talātah ālāfin* < *talātaalāfin*
الأصل وقوع الهاء بين الفتحين ظهور صوت الفتحة الطويلة

وأما النظائر المستعملة (ينباع، وكلكال، ومنتزاح)، فجميعها من باب الإشباع في الحركات القصيرة، لغايات تعديل الوزن الشعري في هذه الأبيات، إذ إن الأصل فيها أن تقع بالفتحة القصيرة (ينبع، وكلكل، ومنتزح) غير أنها لا تصلح للوزن الشعري على هذه الهيئة، فأشبهت حركاتها لضرورة الوزن الشعري، فهي نظائر غير متوافقة مع مثالها.

^١ البحر المحيط ٣/٣٣٤

^٢ المدخل إلى علم اللغة ١٨٥٦

ومما جاء على مِثْلِ الحركة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "عَرَفَ بعضه وأعرض عن بعض"^١.

قرأ الجمهور "عَرَفَ" بالتشديد، وقرأ السلمي، والحسن، وقتادة، وطلحة، وأبو عمرو، كما يروى عن الكسائي "عَرَفَ" بالتخفيف^٢، وقرأ عكرمة "عراف" بألف بعد الراء، وتوجه هذه القراءة على أنها من باب إشباع الحركة^٣، ونظيرها قول الشاعر:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ
الشَّائِلَاتِ عَقَدِ الْأَذْنَابِ^٤

وكان القياس أن يقع هذا الفعل بالفتحة القصيرة (عرف)، غير أن القارئ عمد إلى حركة الراء فأشبعها، ولهذا نشأت عنها الفتحة الطويلة، وهي التي تأخذ صورة الألف (ا) في الرسم الإملائي.

<arafa < <arāfa

وهذا أمر لم يخرج عليه النظر، إذ إن أصل الكلمة (عَقْرَبَ) بالفتحة القصيرة، ثم قام الراجز بإشباع حركة الراء فيها لإقامة الوزن، فتحوّلت إلى فتحة طويلة.

<akrāb < <akrāb

• الإتياع:

تختلف الدراسات اللغوية الحديث في أغلبها عن الدراسات القديمة في هذه الظاهرة، إذ نجد الإتياع في اللغة عند القدماء إنما هو باب المجاورة، أو الجوار في الحركات^٥، غير أن بعض القدماء استطاع أن يحدد مفهوماً آخر للإتياع، حين حمله على أنه من باب متابعة الحركات للحركات، وجعل هذا إلى حالين:

١. إتياع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها.

٢. إتياع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها^٦.

^١ التحريم ٣٨

^٢ معاني القرآن للقرطبي، ١٦٦/٣، والسبعة ٦٤٠/١، والحجة لابن خالويه ٣٤٨/١، والحجة لابن زنجلة ٧١٣/١، والكشف ٣٢٥/٢، وإتياف فضلاء البشر ٤١٩/١، وغيث النفع ٣٧٠/١

^٣ البحر المحيط ٢١٠/١١

^٤ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٢١٠/١١

^٥ الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦/١، ٤٣٧/١، ١٤٦/٢

^٦ الأشباه والنظائر ٥١١/١، وانظر أصول النحو العربي ١٣٩١، وعند مرقس خليل هذا.

وأما في العصر الحديث فإن هذا الأمر يدرس ضمناً المماثلة بين العلل، أو المماثلة بين أشباه العلل.^١

ومما جاء على الإتيان في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "الحمد لله رب العالمين"^٢. ذكر ابن جني في كتابه المحتسب أن قراءة أهل البادية "الحمد لله"، بضم اللام من لفظ الجلالة، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة "الحمد لله" بكسر اللام^٣. ويحمل هذا الموضع على إتيان الحركات للحركات، ونظيره قول الشاعر:

وقال اضرب الساقين إمك هابل^٤

حدث في قوله تعالى "الحمد لله" نوع من التماثل يعرف بالمماثلة الكلية المقابلة

المنفصلة، إذ تماثلت كسرة اللام مع ضمة الدال قبلها، فانقلبت إلى جميع خصائصها،

alḥamdulillāhi (>) < alḥamdulullāhi (>)

وحدث نوع آخر من التماثل في القراءة الأخرى "الحمد لله"، وهو ما يعرف

بالمماثلة الكلية المدبرة المنفصلة، إذ تماثلت ضمة الدال مع كسرة اللام بعدها فانقلبت إلى جميع خصائصها.

alḥamdulillāhi (>) < alḥamdilillāhi (>)

وأما النظير (الساقين إمك) فالقياس فيه ضم الهمزة في (أمك)، ثم تماثلت ضمة الهمزة

مع كسرة الميم بعدها، مماثلة كلية مدبرة منفصلة، فانقلبت إلى جميع خصائصها، ويبين ذلك بالتحليل الصوتي الآتي:

umrika > immika <

ومن الممكن أن تكون المماثلة قد وقعت بين الهمزة وكسرة النون التي قبلها، مماثلة

كلية مقابلة منفصلة، على النحو الآتي:

umrika > assākayni (>) < umrika > assākayni (>)

^١ فقه اللغات السامية ٦٤١، والتطور اللغوي ٢٥١، ودراسة الصوت اللغوي ٣٨٣

^٢ الفاقة ١١

^٣ انظر مختصر في شواذ القرآن ١١ والمحتسب ٣٧١-٣٨، والبحر المحيط ٣٣١-٣٤

^٤ ورد البيت بلا نسبة في المحتسب ٣٨١، والخصائص ١٤٧٢، ١٤٣١٣

• التقاء الساكنين:

لا يسمح النظام الصوتي العربي بأن يتوالى صوتان صامتان ساكنان دون أن يفصل صائت بينهما، ولهذا فإن اللغة تمجنح إلى التخلص من هذا الأمر حيثما وجد، بزيادة حركة للصوت الأول من هذين الصوتين الساكنين، نحو قولنا: (اضرب الرجل)، فالقياس فيه سكون الباء لأنه فعل أمر، ثم التفت هذه الباء مع اللام الساكنة بعده - لام التعريف - فجنح نظام اللغة إلى كسر الباء فرارا من التقاء الصوتين الساكنين.

لم يخف هذا على علمائنا القدماء، بل نجدهم أدركوا أن اللغة تكره هذا التتبع بين السواكن، يقول سيبويه: " هذا باب تحريك أواخر الكلم الساكنة، إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين، وإنما حذفوا ألف الوصل هنا بعد الساكن لأن من كلامهم أن يحذف وهو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها ههنا، وجعلوا التحريك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان ^١ .

يشير سيبويه إلى أن العربية تتخلص من ألف الوصل إذا سبقها صوت ساكن، وبعد حذفها يصبح من اللازم تحريك الساكن الأول لأنه لا يلتقي ساكنان في نظام اللغة العربية، ومثال ذلك (اضرب اضرب)، حيث تسقط همزة الوصل من (اضرب) الثانية وتحركت الباء في (اضرب) الأولى لالتقاءها مع البضاد الساكنة بعدها.

وقد جعل ابن جني الحركة اللاحقة للساكن الأول، من الحركات غير اللازمة، يقول: " وأما غير اللازمة فعلى أضرب: منها حركة التقاء الساكنين نحو قم الليل ^٢ .

وقد فسر الاسترأبادي تحريك الصوت الأول " لأن سكونه هو المانع من التلفظ بالساكن الثاني، فيزال المانع بتحريكه، إذ لا يؤدي التحريك إلى استئقال، كما أدى إليه تحريك حرف المد ^٣ . وقد حصر القدامى خمسة مواضع يجوز التقاء الساكنين معها وهي:

١ - الأسماء المعدودة، نحو زيد، عمرو، بكر.

٢ - الوقف، نحو يؤمنون.

٣ - ما كان الأول منهما حرف لين، والثاني مدغما، نحو دابة.

^١ الكتاب ١٥٢/٤

^٢ الخصائص ٣٣٤/٢

^٣ شرح الشافية ٢٣٠/٢

٤- إذا دخلت همزة الاستفهام على المعرف بـ (ال) نحو أحسن عندك؟

٥- ما ورد في القسم نحو ها الله ، وأي الله، بإثبات ياء (أي) وألف (ها) " ١ .

لم يكن تحديد هذه المواضع دقيقاً، فإذا نظرنا إلى الموضعين الثالث والرابع، فإننا نلاحظ خلوهما من التقاء الساكنين، وليس فيهما غير التقاء الحركات الطويلة مع صوت ساكن، فقد توهموا في قولهم (يؤمنون) أن الواو اللاحقة بالكلمة صوت ساكن، والحق أنها ليست كذلك، بل هي حركة طويلة (ī) وكذلك الأمر في قولهم (أَلْحَقْ) و(دابة) فليس فيهما غير الحركة الطويلة (ē). ٢

ومما جاء من أمثلة على التقاء الساكنين في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ " ٣ .

قرأ السبعة " أَلَمْ اللَّهُ " بفتح الميم، وسقوط ألف الوصل، ويروى عن عاصم سكون الميم، وقطع الألف " أَلَمْ اللَّهُ "، ويعلل العلماء ذلك بنقل حركة همزة الوصل إلى الميم قبلها، لأن حروف الهجاء ينوى بها الوقف، وينوى بما بعدها الاستئناف ٤، ونظيره قول الشاعر:

لتسمعن وشيكا في دياركم الله أكبر يا ثارات عثمان ٥

لا يجوز الابتداء بالساكن في النظام اللغوي للغة العربية، ولهذا جاءت همزة الوصل في لفظ الجلالة (الله) وهذه الهمزة لا تثبت في درج الكلام، ولعل هذا يوضح ما حدث في قراءة السبعة (أَلَمْ اللَّهُ)، حيث سقطت همزة الوصل بقيت حركتها على النحو الآتي:

>alif lāmmīm llāhu	< >alif lāmmīm (>)allāhu	< >alif lāmmīm allāhu
الابتداء بالساكن وفيه ثلاثة	اجتلاب همزة الوصل	سقوط همزة الوصل وبقاء حركتها
صوات متوالية		

وأما قراءة (الله) بقطع الهمزة، فإن (ال) التعريف التي تلحق لفظ الجلالة مختلفة عن (ال) التعريف في الكلمات الأخرى، لأنها لو حذفت لما بقي للنمط معنى، هذا من جهة، ثم إن لفظ الجلالة ليس بحاجة إلى تعريف، وهو النمط الوحيد الذي يجوز فيه أن نقيس

١ الفرائد الجديدة ٢/ ٩٠٠

٢ آل عمران ١١-٢

٣ الجامع لأحكام القرآن ١٤/ وانظر البحر المحيط ٩٣-١٠٠

٤ البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٤٠٥١ برواية: (وشيكا في ديارهم) وانظر لسان العرب (وشك) ١٠/ ٥١٣

النداء بدون (أيها) فلا نقول (يا أيها الله) بل إنه يجوز نداؤه مباشرة بقطع الهمزة أو بوصلها.

ولعل النظر لا يختلف عن ذلك إذ إن الأصل فيه أن يقع بهمزة الوصل، ولما كانت همزة (ال) في لفظ الجلالة تختلف عنها في بقية الأسماء، جاء لفظ الجلالة (الله) بهمزة قطع. ومما جاء من باب التقاء الساكنين في القراءات القرآنية أيضاً، قوله تعالى: "كل نفس ذائقة الموت".^١

قرأ الجمهور "ذائقة الموت"، وقرأ الحسن "ذائقة الموت" بالتنوين وإعمال النصب في الموت، ويروى عن الأعمش، والمطوعي، وأبي حيو "ذائقة الموت" بحذف التنوين مع النصب، وعلل الزمخشري وأبو حيان والفخر الرازي والبناء هذه القراءة على أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين^٢، ونظيره قول الشاعر:

فألفيته غير مُستَعَبٍ ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً^٣

ومثل هذا ما ورد في قوله تعالى: "فالق الإصباح"^٤. حيث قرأ الحسن، وعيسى، وأبو رجاء "الأصباح" بفتح الهمزة، وقرأت فرقة "الأصباح" بالنصب وحذف التنوين^٥، ونظيره قول الشاعر الذي سبق ذكره في المثال السابق.

وحق يستقيم لنا النصب، لا بد من التنوين، لأن التنوين شرط من شروط إعمال اسم الفاعل، والتنوين لا يزيد على كونه نونا ساكنة تلحق بعض الأسماء، ولعل هذا ما دفع القارئ إلى التخلص منه، وذلك لالتقاء اللام الساكنة بعده، وإن كان القياس في التقاء الساكنين أن تتخلص منه اللغة بتحريك الصوت الأول، ثم خرج القارئ على هذا القياس فأسقط الساكن الأول من الكلام لأسباب صوتية لا إعرابية، وهذا أمر شاذ في القياس، وإن كان موجوداً على قلة في الاستعمال.

dā>ikatulmawta < dā>ikātun Imawta
التخلص من الصامت الأول توالي ثلاث صوامت

^١ آل عمران ١٥٨

^٢ الكشف ٤٤٨/١، ١٢٥٩، والبحر المحيط ٤٦٠/٣، وإنباف فضلاء البشر ١٨٣

^٣ ينسب لأبي الأسود، أنظر الخزانة ٢٥٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢، والمقتضب ٣١٣/٢، ولسان العرب (عتب) ٥٧٨/١

^٤ الأنعام ٩٦

^٥ البحر المحيط ٥٩٣/٤

وهذا شبيه تماما للقراءة الثانية " فالتق الإصباح "، إذ إن القياس فيها التنوين، الذي هو شرط من شروط إعمال اسم الفاعل، غير أن القارئ تخلص من الصوامت المتواليّة بأن حذف الصامت الأول على ما في ذلك من شدوذ في القياس والاستعمال.

fālikun > isbāh < fālikul > isbāha
نوالي ثلاثة صوامت < التخلص من الصامت الأول

وأما النظر (ذاكر الله) فلعله يشترك مع هذي المثالين في مجيئه على خلاف القياس الذي يقتضي تحريك الصامت الأول عند التقائه ساكنا مع صوت ساكن آخر، غير أن الشاعر تخلص من الساكن الأول بأن حذفه من الكلام شدوذا وخروجا على القياس.

ḡākirān llāha < ḡākirallāha
القياس وفيه ثلاثة صوامت < حذف الصامت الأول

• ما يتعلق بالأصوات الصامتة:

• همز غير المهموز:

كانت الدراسات اللغوية القديمة تحمل هذه الظاهرة على الشذوذ، أو المجيء على غير القياس^١، ونجد الدراسات اللغوية الحديثة تنظر إلى هذه الظاهرة اللغوية نظرة أخرى وهي نظرة المنطق، أو التحكم العقلي الذي يحدث مثل هذه التغيرات اللغوية المخالفة للقاعدة أو الأصل، لأن العمليات العقلية - في الأغلب - تعرقل تطوّر الأصوات، وتصيب العمليات الصوتية بشيء من الاضطراب^٢، وليست هذه الظاهرة إلا من هذا الباب^٣.

لجأ النظام اللغوي إلى التخلص من صوت الهمزة لمافيه من صعوبة ومشقة في النطق، حيث يتطلب إنتاجه جهدا عضليا ضخما يؤثر على الوترين الصوتيين^٤، بسبب الانغلاق التام فيهما عند نطقه، إلا أن اللغة كانت مضطرة في فترة من الفترات إلى استرجاع هذا الصوت، وذلك عندما أصبح الهمز شعارا للغة الفصيحة، فأخذت اللغة تستعيد جميع ما حذفت منه صوت الهمزة، فكان هذا مدعاة لهمز مجموعة من الألفاظ التي ليس من حقها الهمز، وليس ذلك إلا على سبيل الحذقة والمبالغة في التفصح. ومما جاء على هذه الظاهرة في القراءات القرآنية: "وبالآخرة هم يوقنون"^٥.

^١ انظر الخصائص ١٤٥٣-١٤٤٨، وسر صناعة الإعراب ١٩٠١، وجوامع كتاب إصلاح المنطق، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٨٦.

^٢ أسس علم اللغة ١٥٩، والتطور اللغوي ٨١.

^٣ النظام اللغوي للهجة الصفوية ١٨٣.

^٤ البقرة ٤٨.

قرأ الجمهور " يوقنون " بواو ساكنة -على حد قول القدماء- وقرأ أبو حية النميري " يوقنون " بالهمز^١، وقد علل الزمخشري ذلك بأنه من باب ما تقلب فيه الواو المضمومة همزة^٢. ونظيره قول الشاعر:

لحب المؤقدين إلى مؤسى وجعدة إن أصابكما الوقود^٣

إن مثل هذه الكلمات تخلو من صوت الواو -شبه الحركة- الذي أشار إليه القدماء، وما نراه في الكلمة إنما هو صوت الضمة الطويلة، فالجذر الثلاثي للفعل (يقن)، ثم تحول إلى صيغة المضارع (ييقن) على القياس، وهو موضع تظهر فيه الحركة المزدوجة الهابطة (uy)، ولما كانت هذه الحالة الصوتية صعبة مكروهة في اللغة، عمل النظام على التخلص منها، وقد جرى ذلك بإحدى طريقتين:

• إسقاط شبه الحركة (y) من المقطع الصوتي، والتعويض عنها بإطالة نواة المقطع السابق

yūkinu < yu*kinu < yuykinu
التعويض بإطالة النواة الصامتة الأصل المفترض التخلص من حد الإغلاق (y)

حيث حدث في المرحلة الثانية إسقاط حد الإغلاق من هذا المقطع (yuy) بسبب صعوبته، وقد أدى حذف هذا الحد إلى فجوة صوتية في الكلام تقتضي التعويض، فلجأت اللغة في المرحلة الأخيرة إلى التعويض عن طريق إطالة الضمة، وهذا هو النمط القياسي الذي سارت عليه اللغة في مثل هذا الوضع.

• إسقاط شبه الحركة (y) من المقطع، ثم إغلاق المقطع بالهمز كما يأتي:

yu>kin < yu*kin < yuykin
التعويض عن طريق إقحام همزة الأصل المفترض بعد التخلص من حد الإغلاق (y)

إن الفرق بين هاتين الطريقتين يبدو واضحاً في المثال في المرحلة الثالثة، وهي مرحلة البنية السطحية الظاهرة، فبدلاً من التعويض عن طريق إطالة النواة الصامتة للمقطع (yu)، قامت اللغة بالتعويض عن طريق إغلاق المقطع القصير المفتوح، وذلك بإقحام همزة، فأصبح المقطع (yu>).

وهذا ما حدث في النظر (مؤقد ومؤسى) فقد حمل الناطقون باللغة في مثل هذا

^١ ويختصر في شواذ القرآن ٢٨، و الكشف ٤٣١١، والبحر المحيط ٧٠٨١

^٢ الكشف ٤٣١١

^٣ البيت لجرير في ديوانه ١١٦٦، برواية: (لحب الواقدين إلى مؤسى) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت

النمط كلا من (موقد وموسى) على ما يشبهه من أنماط سقط منها حد الإغلاق في الحركات المزدوجة مما أدى إلى التعويض عنها بصوت الهمزة، ولهذا أصبحت الكلمة (موقد و موسى)

mu>kid < mukid < muwkid < >awkada
الأسفل اسم الفاعل حذف حد الإغلاق (w) التعويض بإقحام الهمزة

ومما يمكن أن نعيده إلى هذه الظاهرة، ما جاء في قوله تعالى: "وأنه أهلك عاد الأولى".^١

قرأ حمزة بغير نون "عاد الأولى"، وقرأ ابن كثير والكسائي وأبو عمرو وابن عامر ونافع "عادا" بالتنوين، ويروى عن قالون من طريق الحلواني أنه همز الواو^٢، وقال ابن الجزري في توجيه هذه القراءة: "واختلف في توجيه الهمز، فقليل وجهه ضمة اللام قبلها، فهمزت لمجاورتها الضم، كما همزوا في (سوق، ويؤمن) وهي لغة لبعض العرب"^٣ ونظيره قول الشاعر جرير الذي استعمل في المثال السابق:

من الواضح هنا أن القارئ لجأ إلى التخلص من الهمزة في قوله تعالى "الأولى"، ثم قام القارئ بإغلاق المقطع المفتوح (lu) عن طريق إقحام الهمزة، فأصبحت على النحو الآتي:

<ādanilūlā < <ādanilūlā < ādanilu>lā
الأصل التخلص من الهمزة إغلاق المقطع عن طريق إقحام الهمزة

وفي مثل هذه الحالة يتشكل المقطع (<lū) وهو مقطع مكروه في اللغة العربية، ولهذا نتخلص منه اللغة بتقصير حركته، وذلك على النحو الآتي:

<ādanilūlā < <ādanilūlā
تقصير الحركة

وأما النظير "موقد، و موسى" فهو شبيه بالمثال، حيث نجده تعرض إلى إغلاق المقطع المفتوح عن طريق إقحام الهمزة، وهذا ما تم تفسيره عند التعليق على النظير من خلال عرضه في المثال السابق، وكذلك رأينا أن المثال قد تعرض إلى إغلاق في المقطع المفتوح عن طريق إقحام الهمزة.

^١ النجم ٥٠٨

^٢ الكشف ٢٩٦/٢، والبحر المحيط ٢٧١/١٠، وغيث النفع ٣٦٠/١، والنشر في القراءات العشر ١٠١/٤١

^٣ النشر في القراءات العشر ١١١/٤١

• التخلص من الهمزة:

جنحت اللغة العربية إلى التخلص من صوت الهمزة لما فيه من جهد واضح يتمثل في الضغط على الأوتار الصوتية بسبب انغلاقه عند النطق بهن، وهذا أمر تابعت فيه اللغة العربية العديد من اللغات السامية الأخرى.

ومن الأمثلة على هذه الظاهرة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وَأَتَيْمٌ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا"^١.

قرأ الجمهور "إحداهن" بقطع الهمزة، وقرأ ابن محيصن "احداهن" بوصلها^٢، وقد وجه ابن جني هذه القراءة فجعلها من باب حذف الهمزة^٣، ونظيره قول الشاعر:

تضرب لثات الخيل في حجراته وتسمع من تحت العجاج لها ازملا^٤

فقد تخلص القارئ من صوت الهمزة، في هذا الموضع، وهذا يقتضي أن تبدأ الكلمة بصوت ساكن (حداهن) ولما كان النظام اللغوي لا يسمح بذلك، جرت الكلمة على القياس في مثل هذه الحالة، بأن اجتلبت همزة الوصل لتسهيل النطق بالساكن في أول الكلام.

(>)ihdāhunna < ihdāhunna < ihdāhunna
الأصل المهموز التخلص من احتلاب همزة الوصل
الهمز والبدء بالساكن

ولعل النظر لا يختلف في شيء عن هذا المثال، إذ إن الأصل فيه أن يكون بالهمزة (أزملا) ثم قام الشاعر بالتخلص من صوت الهمزة؛ وفق ما تسمح به اللغة، وبعد التخلص من هذا الصوت، أصبح صوت الزاي الساكن أول الأصوات في الكلمة، وهذا أمر يرفضه النظام اللغوي، ويفرض في مثله الاستعانة بهمزة الوصل، ولهذا أصبحت الكلمة (أزملا)

(>)azimula < zimula < zimula
الأصل المهموز التخلص من الاستعانة بهمزة الوصل
الهمز والبدء بالساكن

ومما يمكن أن يحمل على هذه الظاهرة أيضا ما ورد في قوله تعالى: "قال يا ويلتى

^١ النساء ٢٠\

^٢ مختصر في شواذ القرآن ٢٥\، والمختضب ١٨٤\١، والبحر المحيط ٣\٥٧٢

^٣ المختضب ١٨٤\

^٤ ورد البيت بلا نسبة في المختضب ١٢\١، وفي الخصائص ١٥٣\٣، وفي لسان العرب (زمل) ٣٠٩\١١

أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخى^١.

قرأ الجمهور "سوءة" بإثبات الهمزة، وقرأ الزهري "سَوَّة" بحذف الهمزة، وقرأ أبو حفص "سَوَّة" بحذف الهمزة وتشديد الواو. وقد علل أبو حيان قراءة الزهري بأنه قد حذف الهمزة وطرح حركتها على ما قبلها، وأما قراءة أبي حفص فجعلها من باب قلب الهمزة واوا وإدغامها فيما قبلها، ونظير ذلك قول الشاعر:

وإن رأوا سية طاروا بما فرحا مني وما علموا من صالح دفنوا^٢

تخلص القارئ من صوت الهمزة، فتولدت فجوة في الكلام، وهنا يقوم النظام اللغوي بالتعويض عنها بالتشديد

sawwatan	<	saw*atan	<	saw>atan
التعويض عن طريق التشديد		سقوط الهمزة وظهور		الأصل المهموز
الفجوة في الكلام				

حيث سقطت الهمزة في الخطوة الثانية، ومع أن ترتيب المقاطع جاء صحيحاً؛ فإن اللغة قد أحست بالمحذوف، وشعرت بالفجوة الناجمة عن الحذف، وهو حذف يخل بالدلالة، فقامت بالتعويض عن طريق التشديد، فتغير شكل المقطع الأول من مقطع قصير مفتوح (sa)، إلى مقطع قصير مغلق (saw).

وأما النظير (سية)، فأصله (سوءة) على (فعلة)، وقد تخلص الشاعر من صوت الهمزة، فظهرت فجوة في الكلام، عوضت عنها اللغة بشبه الحركة (y) فتمثلت شبه الحركة (w) معها؛ تماثلاً كلياً مدبراً متصلاً فانقلبت إلى جميع خصائصها، وذلك على النحو الآتي:

siyyatan	<	siwyatan	<	siw*atan	<	siw>atan
التماثل بين أشباه الحركات		التعويض عن الهمزة		التخلص من الهمزة		الأصل المهموز النظري
		لتعديل المقطع		وظهور الفجوة		

ومما يمكن أن نعهده من هذا الباب، قوله تعالى: "وَأَرْضاً لَمْ تَطْوُوهَا"^٣.

قرأ الجمهور "تَطْوُوهَا" بالهمز، وقرأ أبو جعفر "تطوها" بحذف الهمزة^٤، ونظير ذلك

^١ المائدة ٣١٨

^٢ نسب ابن جني في المحتسب إلى الشاعر قنبر بن أم عامر، برواية: "إن سمعوا رية طاروا لها فرقا" وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت

^٣ الأحزاب ٢٧\

^٤ البحر المحيط ٤٧١\، والنشر في القراءات العشر ٣٩٧\، وإحياء فضلاء البشر ٣٥٤\

قول الشاعر:

إن السباع لتهدا في مراتبها والناس لا يهتدى من شرهم أبدا^١
تخلص القارئ من صوت الهمزة، وأبقى على حركتها الطويلة، فبدت الكلمة وكأن
فيها صوت الواو.

وأما النظير (لتهدا) فقد تخلص الشاعر فيه من صوت الهمزة، فظهرت فجوة في
الكلام، ولهذا مالت اللغة إلى التعويض عنها بإطالة نواة المقطع الذي قبلها على النحو
الآتي:

tahdā < tahda* < tahda>u

وهنا نجد أبا حيان ظن أن الألف التي جاءت لتحمل الهمزة في قوله (لتهدا)، قد
بقيت، ولهذا عاملها معاملة القراءة؛ والصحيح أن الهمزة قد سقطت مع حركتها، ثم عوض
عنها بإطالة الفتحة القصيرة كما أسلفنا.

• الإدغام:

هو إطالة النطق حتى يستغرق الصوت في الزمن مدة أطول مما يجب له، ويقع الإدغام
بين الأصوات المتماثلة نحو (شدد < شد) كما يقع بين الأصوات المتقاربة في الصفة
والمخرج نحو (اجبه حملا)، ومر ذلك إلى التخفيف والتيسير في النطق.

ومن الأمثلة على باب الإدغام ما ورد في قوله تعالى: "هل تعلم له سميا"^٢.

قرأ نافع وعاصم وابن كثير وابن عامر "هل تَعْلَمُ"، وقرأ أبو عمرو، وحمزة،
والكسائي "هَتَعْلَمُ" ووافقهم هشام والأعمش^٣، وقد حمل ابن خالويه هذا الموضع على
الإدغام للتقارب بين صوتي اللام والتاء في المخرج^٤، ونظيره قول الشاعر:

فذر ذا ولكن هَتَعَيْنُ مَتِيماً على ضوء برق آخر الليل ناصب^٥

^١ لابن هرمة في ديوانه ٩٦٦، برواية:

إن السباع لتهدا عن فرانسها والناس ليس يهتد شرهم أبدا.

^٢ مرمر ٦٥١

^٣ السبعة ٤١٠، والحجة لابن خالويه ٢٣٨، والبحر المحيط ٢٨٣، وإخفاف فضلاء البشر ٣٠١

^٤ الحجة لابن خالويه ٢٣٨

^٥ نسبة أبو حيان لمزاحم العفيلي، انظر البحر المحيط ٢٨٣

أدغم القارئ صوتي التاء واللام، وهذا الأمر لا يتم إلا بعد أن يتمثل صوت اللام مع صوت التاء الذي بعده تماثلاً كلياً مدبراً متصلاً، ثم ينقلب إلى جميع خصائصه، ثم يدغم فيه، وذلك على النحو الآتي:

hattu<īnu < hattu<īnu < hal tu<īnu
الإدغام عملية التماثل الأصل

وهذا أمر موافق لما حدث في النظر (هل تعلم)، إذ تماثل صوت اللام مع صوت التاء الذي بعده؛ تماثلاً كلياً مدبراً متصلاً، فانقلب إلى جميع خصائصه، ثم أدغم فيه، كما يأتي

hattu<īnu < hattu<īnu < hal tu<īnu
الإدغام عملية التماثل الأصل

ومما يمكن أن نعهده من هذا الباب أيضاً، ما ورد في قوله تعالى: "متكئين فيها على الأرائك"^١

قرأ الجمهور "على الأرائك"، وقرأ ابن محيصن "علائك" بنقل الهمزة إلى لام التعريف، وإدغام لام (على) فيها^٢، ونظيره قول الشاعر:

فما أصبحت علرض نفس برة ولا غيرها إلا سليمان بالها^٣

فخلص القارئ من الهمزة، ثم تخلص من الحركة القصيرة في المقطع الثاني لتوالي هذه الحركات في المقاطع الصوتية المتتابعة، فالتقى صوتا اللام دون فاصل بينهما، وهذا من موجبات الإدغام في النظام اللغوي، ومن الممكن تفصيل الأمر على النحو الآتي:

<allarā>iki < alalarā>iki < alal>arā>iki
التخلص من الحركات القصيرة : التخلص من الهمز الأصل
والإدغام بين صوتي اللام

ولعل النظر لا يختلف عن المثال ههنا، إذ نجد الشاعر قد طرح صوت الهمزة من الكلمة (الأرض)، ثم مال إلى التخلص من الحركة القصيرة في المقاطع المتوالية، وذلك ضمن ما تسمح به اللغة ونظامها المقطعي، فالتقى صوتا اللام في قوله (إلى الأرض)، وهذا موجب للإدغام، وتحليل ذلك كما يأتي:

<alallardi < alalardi < alal>ardi
التخلص من الحركات القصيرة : التخلص من الهمز الأصل
والإدغام بين صوتي اللام

^١ الكهف ٣١\

^٢ البحر المحيط ١٧٢\٧

^٣ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ١٧٢\٧

ولعلنا نستطيع توجيه المثالين السابقين بطريقة أخرى، فمن الممكن أن يكون القارئ قد تخلص من صوت اللام كلياً، ثم عوض عنه بالتشديد، وهذا أمر شائع في الأصوات المائعة (liquid)، وهي ظاهرة معروفة في اللغات السامية، حيث جاء في بعض اللغات السامية أنهم يقولون (أت بدلا من أنت)، كما هو في اللغة السريانية، وغيرها من اللغات السامية^١. ونمثل لهذا بالمخطط الصوتي الآتي:

• هل تعلم:

hatta<lam < ha*ta<lam < hal ta<lam
 التعويض عن الفجوة بالتشديد حذف اللام وظهور الأصل
 الفجوة الكلامية

• على الأرائك:

<allarā>iki < <ala*rā>iki < <alal>arāiki
 التعويض بالتشديد التخلص من الهمزة الأصل
 وظهور الفجوة في الكلام

• الإعلال بالقلب:

هذا باب لا يغادر أصوات المد واللين، إذ تحل هذه الأصوات في محل بعضها في كثير من الحالات، وقد ألمح القدماء إلى هذا التناوب بينها. قال سيبويه: "ومما قلبوا الواو في ياء، ديار وقوام، وإنما كان الحد قيوام وديوار، وقالوا قيوم وديور، وإنما الأصل قيسوم وديوور، لأنهما على فيعال وفيعول"^٢. وقد تابعه في ذلك العديد من العلماء كابن السراج، وابن جني^٣؛ والاسترأباضي الذي أوضح متى تتناوب تلك الأصوات ويحيى بعضها في مكان بعضها الآخر، حين قال: "وتقلب الواو عينا كانت أو لاما أو غيرها ياء، إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق، وتدغم ويكسر ما قبلها، إن كانت ضمة كسيد وأيام وديار وقيام وقيوم"^٤.

ثم نجده قد بين سبب الإدغام فيها، حيث يقول: "اعلم أن الواو والياء وإن لم يتقاربا في المخرج حتى يدغم أحدهما في الآخر كما في أذكر، واتعد، ولكن لما استثقل

^١ التطور النحوي ٤٣١

^٢ الكتاب ٣٦٧٤

^٣ انظر الأصول في النحو ٣٦٢١٣، والمنصف ١٧١٢

^٤ شرح الشافية ١٣٩١٣

اجتماعهما، اكتفى لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما، وهي كونهما من حروف المد واللين، جرأهم على الإدغام فيهما كون أولهما ساكنا: ^١

وقد وجد في العصر الحديث من حمل هذا النوع من التبادل بسين صوتي الواو والياء، على المماثلة بين الأصوات، إذ إن "أماكن قلب الواو ياء التي يذكرها التصريفيون في باب الإعلال، واعتبار معظمها من باب قلب الواو ياء بعد الكسرة، تحقيقا للمماثلثة، والأمثلة رضي، وصيام، وديار، وكلها من نوع التأثير التقدمي". ^٢

ويبدو أن ما ظهر في مثل هذا النوع من الأمثلة يتعد عن كونه استبدال حرف بحرف كما شاع بين القدماء، كما يتعد عن كونه من باب المماثلة أيضا، إذ لا يشترك صوتا الواو والياء في الصفة أو المخرج، إلا من حيث أنهما من الأصوات شبه الحركية، ولعل ما حدث في هذا النمط يتمثل في التخلص من الحركات المزدوجة، فمن المعلوم أن الأفعال المعتلة كثيرا ما تتشكل فيها الحركات المزدوجة عند صياغتها على وزن من الأوزان، ومن ذلك ما يقع في الأفعال الجوفاء من حركات مزدوجة عند صياغة اسم الفاعل منسها، أو عند صياغتها على (فيعول) أو (فيعال)، نحو قولنا:

kaywām < kaywūm < kāwim < kawama
الثلاثي المفترض صيغة فاعل صيغة فيعول صيغة فيعال

تستقل اللغة هذا النوع من الحركات، فتتخلص منها بحذف شبه الحركة منها، نحو:

kāil < kāwil

وهنا يظهر وضع آخر مرفوض في النظام اللغوي، وهو أن تلتقي حركتان أو أكثر التقاء مباشرا، ولهذا تتخلص من هذا الوضع بإقحام همزة بين الحركتين، على النحو الآتي:

kāil < kā>il

ومما جاء على الإعلال في القراءات القرآنية قوله تعالى "الله لا إله إلا هو الحي القيوم" ^٣.
قرأ الجمهور "القيوم"، وقرأ عمر بن الخطاب "القيام"، وكذا قرأها ابن مسعود، وكلا القراءتين تعلل بأنها من الإعلال بالقلب، ونظيره قول الشاعر:

^١ شرح الشافية ١٤٠١٣

^٢ دراسة الصوت اللغوي ٣٨٣، وانظر التطور النحوي ٤٨١

^٣ البقرة ٢٥٥

لم تُخلق السماء والنجوم
والشمس معها القمر يعوم
قدرها المهيمن القيوم
والحشر والجنة والنعيم
إلا لأمر شأنه عظيم^١

تشكلت الحركة المزدوجة (wu) و (wa) في هاتين القراءتين، وهي حركات تتخلص منها اللغة العربية بأن تسقط منها شبه الحركة .

ومن الملحوظ هنا أنه قد تشكل مقطع يبدأ بالحركة الطويلة، وهذا وضع يرفضه النظام المقطعي للغة العربية، حيث تظهر فجوة في الكلام قبل هذه الحركة ولهذا نقوم بتكرير شبه الحركة (y) للتعويض عن هذه الفجوة. وذلك على النحو الآتي:

kaywām < kayām < kayyām
الأصل بعد سقوط شبه الحركة التعويض عن الصوت المحذوف

• المخالفة:

وهي ظاهرة لغوية تنتج طلباً للسهولة واليسر، وتعرف بأنها " قانون صوتي يعتمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر، يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة، أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة؛ المعروفة في اللاتينية باسم (liquida)، وهي اللام والميم والنون والراء " ^٢.

وليس المقصود بالأصوات المتماثلة أن تكون صامتة حسب، بل تعداها إلى الصائتة، وغالباً ما يكون هذا في الكلمات التي تجتمع ما بين الحركات المزدوجة مثل (wi) و (wu) و (yi) وغيرها، ولأن اللغة تكره مثل هذا الوضع، فإنها تلجأ إلى الحذف والتبديل للتخلص من مثل هذا التعاقب بين أشباه الحركات مع الحركات.

وعلى الرغم من أن القدماء أدركوا صعوبة التتابع بين أصوات اللين والحركات، وبينوا ميل اللغة إلى المخالفة بين هذه الأصوات، فإنهم لم يتمكنوا من تقديم التعليل الدقيق الذي تسبب في حدوث المخالفة، حيث يقول المبرد: " وتبدل مكان إحدى الواوَيْن إذا

^١ الشاهد لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٧٣٨

^٢ التطور اللغوي ٣٧٨

نقنا في أول الكلمة، وذلك في تصغير (واصل، أو يصل)، وكذلك تصغير (وأعد، يعد) "١.

ويقول ابن السراج: " فإن كانت مضمومة -أي الواو- فمن العرب من يبدلها نزة... وإن كانت مكسورة كذلك " ٢.

ولا تقف المخالفة عند أصوات اللين وحدها، حيث من الممكن أن تقع المخالفة بين أصوات المضعفة، إذ يبدل من أحد الضوتين المضعفين صوت آخر يغلب أن يكون مسن أصوات اللينة أو المائعة، وهذا ما أشار إليه المبرد: " واعلم أن التضعيف مستثقل، وأن فع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه، ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي يليه ن مخرجه، ولا فصل بينهما، فلذلك وجد قوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء ن الثاني لثلا يلتقي حرفان من جنس واحد " ٣.

تشير الدراسات اللغوية الحديثة إلى أن هذه الظاهرة معروفة " في كل اللهجات، لاسيما الآرامية، وذلك كثير في المندائية على الأخص، وفي الآشورية، بفك التضعيف في أصوات الأسنان والشفوية والغارية، بإقحام (نون)، ففي آرامية العهد القديم:

tidda < tinda (ستعرف)

في الآشورية:

unabbi < unambi (صرخ) " ٤.

ويشيع بين الدارسين أن هذا القانون ناتج بفعل عوامل نفسية بحتة تتحكم في ناطقين ٥. ومما جاء على المخالفة بين المضعفين في القراءات القرآنية قوله تعالى: لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة " ٦.

قرأ الجمهور " إلا "، وقرأ عكرمة " إيلا "، وقد وجه العلماء قراءة عكرمة على أنه

المقتضب ٢٠١١

الأصول في النحو ٣٠٧٣

المقتضب ٣٨١١٠

فقه اللغات السامية ٧٦-٧٥ وانظر التطور النحوي ٣٤١-٣٥٠، واللغة لفندريس ٩٤١-٩٦

دراسة الصوت اللغوي ٣٨٥١، والتطور اللغوي ٣٧١-٣٨٠، و٨٢

التوبة ٨١

اسم من أسماء الله تعالى، كما قالوا أنه إبدال من أحد المضعفين ياء^١، ونظيره قول الشاعر:
يا ليتما أمنا سالت نعامتها إيماء إلى جنة إيماء إلى نار^٢

أشار المبرد إلى أن العرب تدل الياء من أحد المضعفين، ونحن وإن كنا نتفق معه في ميل اللغة إلى التخلص من الأصوات المضعفة، إلا أننا نجد اللغة قد تخلصت في الأحيان من أحد هذين المضعفين، ثم تعوض عنه بإشباع الحركة، مما ينتج لنا الحركة الطويلة، ولعل هذا ما دفع المبرد إلى القول إن اللغة تبديل الصوت المضعف بالياء، فالأصل في قوله "إلا" أن يقع بلامين، ثم مال القارئ إلى التخلص من التضعيف، فأسقط الصوت الأول ثم بوض عنه بمطّل حركة الصوت الذي قبله، وذلك كما يأتي:

>illan < >ilan < >īlan

ويبدو أن النظر قد تعرض لمثل ما تعرض له المثال، فالأصل فيه أن يقول (إما) تشديد الميم ثم مال الشاعر إلى التخلص من أحد المضعفين، فأسقط الصوت الأول، ثم بوض عنه بمطّل الحركة التي قبله، وذلك على النحو الآتي:

>imnā < >imā < >īma

• ما يتعلق بالمقاطع الصوتية:

تميل اللغة إلى السهولة والتيسير في العديد من أحوالها وأنظمتها، وقد عرف قانون سهولة أشكالاً كثيرة، وأساليب متعددة، اتكأت عليها اللغة لتحقيق ذلك الهدف. فقد كانت اللغة تبتعد كثيراً عن مجالات الثقل والاستثقال العارض لها، ونستطيع أن نمثل لهذا ميل العربية إلى التخلص من صوت الواو المستثقل من الأفعال عند صياغة المضارع والأمر المصدر منه، كما في وعد، يعد، عد، عدة.

وقد أشار ابن السراج إلى أن اللغة تنحج إلى الخفة الكلام، ومثل لذلك بالأفعال التي نحقها أن تتعدى بحرف، غير أنها جاءت متعدية بنفسها "مثل ذهبت الشام، ودخلت بيت، يعني أنه قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عنده ذهبت إلى الشام، دخلت إلى البيت، وهما مستعملان بحرف الجر، فحذف حرف الجر من حذفه اتساعاً

المختضب ٢٨٣\١، والكشاف ٢٥٠\٢، وإملاء ما من به الرحمن ٣٠٨\٢، والبحر المحیط ٣٧٧\٥

نسبه ابن جني لسعد بن قرط، انظر المختضب ٢٨٤\١

واستخفافاً^١.

ومن أشكال التخفيف أيضاً، التخفيف بحذف المقطع، حيث لجأت اللغة إلى حذف أحد المقاطع الصوتية المتماثلة تخفيفاً وتسهيلاً على الناطقين، وقد أدرك القدماء هذه الحقيقة، وأشاروا إليها، وهذا واضح في قول سيويه: "وذلك قولهم أحسنت، يريدون أحسنت، وأحسن، يريدون أحسن، وكذلك تفعل به في كل بناء تبنى اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة"^٢. وقال في موضع آخر: "وإذا كان فعلاً لجمع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذف نون الرفع، وذلك قولك لتفعلنّ ذاك، ولتذهبنّ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استتقالاً"^٣.

لم تقف اللغة عند قانون المخالفة وحده ليحقق لها لإمكانية التخلص من توالي الأمثال، بل نجدها تميل إلى أمر آخر هو الحذف في التماثلات، إذ تتوجه اللغة إلى أحد المقاطع الصوتية المتماثلة، فتسقطه من الكلام ولعلنا نجد هذا الأمر كثيراً شائعاً في الأفعال التي على وزن تفعل، وتفاعل، وتفعّل، عند إسنادها إلى تاء المضارعة، حيث يتشكل في مقدمتها مقطعان متماثلان هما (ta ta)، ولا شك في أن اللغة تكره مثل هذا التتابع الصوتي في نظامها المقطعي، ولهذا تلجأ إلى التخلص من أحد هذين المقطعين بطرحه من الكلام، وقد أشار المستشرق برجشتراسر إلى هذا الأمر، ضمن ما أطلق عليه اسم الترخيم، حيث ذكر أن "من الترخيم ما هو جنس من التحالف، وهو حذف أحد المقطعين المتتاليين، أولهما حرفان مثلاً، أو شبهان نحو تذكرون بدل تتذكرون، وأمثال ذلك في القرآن عديدة، وتقتلون بدل تقتلونني، واسطال بدل استطال"^٤.

يظهر أن المستشرق برجشتراسر قد حمل كل حذف على أنه من الترخيم، وقد استعان على ذلك بالمعنى اللغوي لهذه اللفظة، إذ نجد أن الترخيم هو التلين، أو الحذف، ولهذا قالوا في حذف آخر الأسماء في النداء ترخيماً^٥.

^١ الأصول في النحو ١٧١/١

^٢ الكتاب ٤٢١/٤-٤٢٢، وانظر المختضب ٣٨٠/١

^٣ الكتاب ٥١٩/٣

^٤ التطور النحوي ٤٥١، وانظر بحوث ومقالات، ٢٧٨-٢٨٠، والتطور اللغوي ٤٥١

^٥ لسان العرب (رحم) ٢٢٤/١٢

ولم يكن الهروب من المقاطع المتماثلة أمراً طارئاً أو مبتدعاً في اللغة العربية، بل هو أمر أصيل في اللغات السامية تعدو جذوره إلى السامية الأولى، ثم ظهر في العديد من اللغات السامية المنبثقة عن الأصل، "وقد تم هذا الأمر في السامية الأولى في صيغة الفعل الذي عينه ولامه سواء، مثل رددوا < ردوا ... وفي العربية يندف أحد المقطعين في الأصوات الأسنان عند التقاء حرف المضارعة (التاء) مع تاء الوزنين (تفعل، وتفاعل)، مثل: (تقتلون < تقتلون)، وفي الأصوات المائعة عند التقاء نهاية لجمع (nā) مع ضمير النصب المتصل (nī) (nā) مثل:

يقتلوننا < يقتلوننا^١

وقد ورد مثل هذا في العبرية والحبشية والآرامية والسريانية والآشورية.^٢

ولعل الحذف في المقاطع المتماثلة هو ما دفع الدكتور رمضان عبد التواب إلى تعليل منع الصرف في كلمة (أشياء) في الآية الكريمة "لا تسألوا عمن أشياء إن تبد لكم تسؤكم"^٣. بأنه من باب حذف المقاطع المتوالية، وذلك من خلال قوله: "ولعل المسئول عن منع الصرف، وقوعها في القرآن الكريم في سياق تتوالى فيه الأمثال لو صرفت في قوله تعالى "لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم"، إذ لو صرفت لقل (عن أشياء إن) ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع (إن)"^٤.

ونحن وإن كنا نوافق الدكتور رمضان عبد التواب في أن طريق الحذف في المقاطع المتوالية مشهور في العربية وغيرها من الساميات، وإن كنا نحس بصعوبة توالي المقطعين (>in >in)، ولكننا نذكر أن هذا الحذف ليس نتيجة ملزمة لمنع الصرف في هذه الكلمة، وذلك لأمرين:

الأول: أن هذه الكلمة لم ترد مصروفة ألبة، لا في هذه الآية ولا في غيرها من المواضع، وهذا ما نص عليه العكبري وغسیره بقولهم: "لم تسمع أشياء منصرفة ألبة"^٥.

^١ فقه اللغات السامية ٧٩\

^٢ فقه اللغات السامية ٨٠\

^٣ المائدة ١٠١ من شي، (إن)، و

^٤ التطور اللغوي ٤٦\

^٥ إملاء ما من به الرحمن ٢٣٥\١، ولسان العرب (شياً) ١٠٤\١.

لثاني: وردت العديد من الألفاظ المشتملة على مقاطع صوتية متماثلة في سياق القرآن، مع ذلك لم تحذف هذه المقاطع ونذكر من ذلك ما يأتي:

• قال تعالى: "ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا" ^١.

حيث جاءت كلمة (شيء) منتهية بالمقطع (>in)، وتلتها كلمة (إني) التي تبدأ المقطع (>in) أيضا، وبهذا يتوالى المقطعان المتماثلان على النحو الآتي:

lišay>in >inni

ومع هذا لم تلجأ اللغة إلى منع كلمة (شيء) من الصرف.

• قال تعالى: "ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم" ^٢.

حيث تكرر المقطع (<in) في الكلمتين (زرع عند) على النحو الآتي:

zar<in <inda

هنا يتوالى مقطعان متماثلان (<in <in) دون لجوء اللغة إلى حذف أحدهما من الكلام.

• قال تعالى: "ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون" ^٣.

هنا يتوالى المقطعان (hum hum)، على النحو الآتي:

>innahum hum

• قال تعالى: "وسع ربي كل شيء علما أفلا تتذكرون" ^٤.

هذا مثال واسع الانتشار في القرآن الكريم، وفي غيره من كلام العرب، حيث يتوالى لمقطعان (ta ta) في بداية مثل هذا النمط من الأفعال، ولا ننكر أن اللغة توجهت إلى حذف أحد هذين المقطعين في بعض المواضع، كما لجأت إلى إجراء المماثلة بين أحد هذين المقطعين مع الصوت الذي يليه، كما في (تذكرون)، ومع ذلك نجدها قد احتفظت ببعض هذه الألفاظ على حالها دون تغيير، مما يدل على أن الحذف لا يقع بطريقة ملزمة في مثل هذا النمط، ولهذا جاء في القرآن الكريم العديد من الألفاظ التي يتكرر فيها هذا المقطع.

الكهف ٢٣، وانظر التمل ٨٨ (شيء أنه)، ويس ١٥٨ و ٨٣ (من شيء إن)، وشيثا أن)، والملك ٩ (من شيء إن) إبراهيم ٣٧

البقرة ١٢٨، وانظر البقرة ١٣٨ (ألا إنهم هم)

الأنعام ٨٨، وانظر هود ٥٢ (تتولوا)، والنساء ٩٧ (تتوفاهم)، والنحل ٣٢ (تتوفاهم)، والفتح ١٦ (تتولوا)، والسجدة ٤ (تتذكرون)، وغافر ٥٨ (تتذكرون)، ومحمد ٣٨ (تتولوا) والمنتحة ١٣ (تتولوا)

ومن خلال هذه الأمثلة التي أظهرت لنا توالي العديد من المقاطع الصوتية المتشابهة، يقع في أنفسنا أن توالي الأمثال لم يكن السبب وراء منع كلمة (أشياء) من الصرف، بل هناك سبب آخر.

ويبدو أن هذه الكلمة لم تمنع من الصرف إلا على سبيل القياس الخاطئ، حيث قاسها الناطقون باللغة قياساً خاطئاً على تلك الألفاظ التي جاءت على وزن (فعلاء)، فحملوها عليها ومنعوها من الصرف كما منعوا (فَعْلَاءَ)، وساغ لهم هذه القياس لأمر:

١. أن كلمة (أشياء) تدل على المؤنث، كما تدل (فعلاء) نحو حمراء، وصفراء.^(١)

٢. أن كلمة أشياء تنتهي بألف وهمزة كما تنتهي (فعلاء).

٣. أن كلمة (أشياء) تجمع على أشياءوات نحو حمراء حمراوات، وعلى أشاوى نحو صحراء صحارى .

ونورد بعض الأمثلة على التخفيف بالحذف، مما جاء في القراءات القرآنية، نحو قوله تعالى: " فقال أكفليها وعزني في الخطاب " ^٢.

قرأ الجمهور " عزني " بتشديد الزاي، وقرأ أبو حيوه " وعزني " بتخفيفها، وتروى عن طلحة بالتخفيف أيضاً ^٣، ونظيره قول الشاعر:

خلا أن العناق من المطايا أحسن به وهن إليه شوس ^٤

يكون الفعل على هذا التوجيه قد تعرض إلى حذف صوت الزاي. والذي يبدو لي لأنه لا حذف في القراءة عند من قرأ بالتخفيف، بل إنه أراد (وعزني) من الفعل (وعز) بمعنى تقدم، فكانه أراد: قال أكفليها وقد تقبلي في الخطاب، أو تفوق علي في الخطاب وسبقني فيه، ويؤكد هذا أن أخاه كان متفوقاً عليه في القوة وال كلام ^٥. وأما النظر (أحسن) فالأصل فيه (أحسنن)، إذ هو فعل مشدد مسند إلى نون النسوة التي توجب فك

^١ الإيضاح ٨١ / ٢

^٢ ص ٢٣٨

^٣ المختص ٢٣٢ / ٢، والكشاف ٨٣ / ٤، وإملاء ما من به الرحمن ٥٠٥ / ٢، والبحر المحيط ١٤٩ / ٩

^٤ البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ٩٦١ / ١، برواية (حسن به فهن إليه شوس) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، وانظر البيت في

المختص ١٢٣ / ١، والأمال ١٧٦ / ١، وسمط الآلي ٤٣٨ / ١

^٥ لسان العرب (وعز) ٤٢٩ / ٥

^٦ البحر المحيط ١٤٩ / ٩، وانظر مختصر تفسير ابن كثير ٢٠٠ / ٣

دغام، وعلمنا أن اللغة تجيز حذف أحد المقطعين الصوتيين المتماثلين إذا تابعا في سياق لامي معين، ولعل هذا ما لجأ إليه الشاعر هنا، إذ نجد قد تخلص من المقطع (sa) لتواليه الكلمة، وذلك على النحو الآتي:

>ah.asna < >ahsāsna

هذا يدلنا على عدم التوافق بين المثال والنظير في هذا الموضع.

ومما يمكن عده من باب الحذف في المقاطع الصوتية قوله تعالى: "على أن مسني تبرقيم تبشرون" ^١.

قرأ نافع، وابن كثير، بكسر النون "تبشرون"، وقرأ الكسائي، وابن عامر، وأبو مرو، وعاصم، وحمة بفتحها "تبشرون"، وشددها ابن كثير وخففها الباقون ^٢، وقد حه ابن زنجلة هذه القراءة "تبشرون" بفتح النون على حذف إحدى النونين، وتابعه في ذلك أبو حيان ^٣.

ومنه قوله تعالى: "قل أحتاجوننا في الله وهو ربنا وربكم" ^٤.

قرأ الجمهور "أحتاجوننا" بنونين، وقرأ ابن محيصن والمطوعي "أحتاجوننا" بالإدغام، روى عن زيد بن ثابت والأعمش، وقرئت عند بعضهم "أحتاجوننا" بنسبون واحدة فيفة ^٥. وقد استعمل النظير الشعري الآتي لتوجيه هاتين القراءتين:

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء القاليات إذا قليني ^٦

كان القياس في قوله "تبشرون" أن يقع بنونين (تبشروننا) غير أن النظام المقطعي سمح بالتخلص من أحد المقطعين المتماثلين سعياً وراء التخفيف، وهذا ما حدث في هذه راءة على النحو الآتي:

tubašširūna < tubašširūnana

وهذا ما حدث في المثال الآخر "أحتاجوننا" إذ القياس فيه أن يقع بنونين أحتاجوننا، ولكن القارئ تخلص من أحد المقطعين المتماثلين على النحو الآتي:

لمجر ٥٤٨

تيسر ١٣٦١، والحجة لابن زنجلة ٣٨٣١، النشر في القراءات العشر ٣٠٢/٢، غيث النفع ٢٦٧٨

لمحة لابن زنجلة ٣٨٣١، والبحر المحيط ٤٨٥١٦

بقرة ١٣٩٨

عاب القرآن للأخفش ١٥٠١، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٩١، والبحر المحيط ٦٥٧١، وإتحاف فضلاء البشر ١٤٨٨

بيت لعمر بن معدى كرب في ديوانه ١٨٣١، وهو برواية: القاليات إذا قليني بالفاء

>atuḥāggūnā < >atuḥāggūnanā

ولعل النظر لا يختلف عن هذا، فالقياس في هذا الفعل أن يرد بنونين (قلنني)، غير أن الشاعر مال إلى التخفيف، فتخلص من أحد المقطعين المتماثلين على النحو الآتي:

kalaynī < kalaynānī

في القضايا الصرفية للنظير الشعري:

لا تخلو النظائر الشعرية من بعض المواضع الصرفية، ذات المساس المباشر ببنية الكلمة العربية، ومن المواضع الصرفية في هذا الفصل ما يأتي:

• اسم الجمع:

هو ما دل على مفرد في لفظه، وعلى جمع في دلالاته، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث هو لفظ مفرد، وذاك لفظ مجموع، وجاء في شرح الشافية ما يدل على ذلك: " ونحو ركب، وخلق، وجامل، وسراة، وفُرْهة، غزى، وتؤام، ليس بجمع.. فإنه اسم مفرد وضع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين اسم الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع " ^١.

يذكر العلماء أن مثل هذا النوع من الألفاظ، يندرج ضمن الأسماء المفردة وليست جمع تكسير، مستشهدين على ذلك بأمور منها التذكير والتصغير، وهذا ما أشار إليه سيبويه: " باب ما هو اسم يقع على الجمع، لم يكسر عليه واحده، ومثل ذلك الجامل والباقر، لم يكسر عليهما جمل ولا بقرة، والدليل عليه التذكير والتحقيق " ^٢. وإلى هذا أشار ابن السراج أيضاً ^٣.

ويشير المستشرق برجشتراسر إلى إمكانية اشتقاق الأسماء المفردة من لفظ أسماء الجمع، أو ما أطلق عليه أسماء الجمل، يقول في ذلك: " وكثيرا ما اشتقوا من مادة إسم الجملة إسما دالا على الواحد أيضا، نحو (راكب) واحد بخلاف (الركب) المحتوي على الكثير منهم، وكلاهما موجود في العربية " ^٤.

^١ شرح الشافية ٢٠١٢-٢٠٢: ٢٠٢

^٢ الكتاب ٦٢٥١٣

^٣ الأصول في النحو ٣٠١٣

^٤ التطور النحوي ١٠٦-١٠٧، وانظر فقه اللغات السامية ٩٦

ومما ورد على اسم الجمع من أمثلة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "إن البقر تشابه علينا" ^١.

قرأ الجمهور "البقر" وقرأ عكرمة ويحيى بن يعمر "البساقر"، وأجازاه الأخفش والعكبري من بعده ^٢، وقد حمله أبو حيان على أنه اسم جمع من البقر ^٣، ونظيره قول الشاعر:

وما ذنبه أن عافت الماء باقر وما إن تعاف الماء إلا ليضرباً

وقال آخر:

مالي رأيتك بعد وعدك موحشاً خلّقا كحوض الباقِر المتهدّم

وقال آخر:

يسوقون باقر الطور للسهل — لِمَ هازِل خشيّة أن تبُورا

تعد صيغة (باقر) من الصيغ التي أوردتها علماء اللغة والتصريفيون مستشهدين بها على اسم الجمع ^٤، وقد جاء مثل ذلك في لسان العرب أن "باقر اسم جمع، والباقر جماعة البقر مع رعاها" ^٥. ولعل شيوع مثل هذه اللفظة بين الناطقين من العرب، سوغ للقارئ أن يقرأ بها، وليس هذا بالأمر المستغرب أو المستهجن، ولعل تلك لا نظائر تدل على كثرة استعمالها في كلام العرب، ولهذا كان الأخفش ومن تبعه في التنظير لهذه القراءة موفقاً، ومقوياً للقراءة.

ومما يحمل على هذا الأمر أيضاً، ما ورد في قوله تعالى: "من أوسط ما تطعمون أهليكم" ^٦.

^١ البقرة ٧٠.

^٢ معاني القرآن للأخفش ١٠٥١، وإملاء ما من به الرحمن ٥٠١١.

^٣ البحر المحيط ٤١٠١١.

^٤ البيت للأعشى في ديوانه ١٢٨.

^٥ ورد البيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٠٥١، وفي البحر المحيط ٤١٠١١.

^٦ البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٤٤٤. برواية: يسوقون باقرا يطرد السهل.

^٧ الكتاب ٦٢٥٣، وانظر الأصول في النحو ٣١١٣.

^٨ لسان العرب (بقر) ٧٣٤.

^٩ المائدة ٨٩.

قرأ الجمهور "أهليكم" جمع (أهل)، بالواو والنون لأنه ملحق بجمع المذكر السالم،
وقرأ جعفر الصادق "أهاليكم"^١. وقال ابن جني: "يقال أهل وأهلة.. فأما أهال فكقولهم
ليال، كان واحده أهلة وليلة"^٢. وقد أورد الزمخشري بأن (أهالي) اسم جمع لأهل،
كالليالي في جمع ليلة^٣، ونظيره قول الشاعر:

وَأَهْلَةٌ وَدِيقٌ تَرَبَّتْ وَدِهْمٌ وَأَبْلِيَّتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي^٤

أورد ابن منظور أن "الأهل أهل الرجل، وأهل الدار، وكذلك الأهلة.. ابن سيدة:
عشيرته وذوو قريبه، والجمع أهلون وآهال، وأهلات، وأهلات"^٥.
ومن هنا نستطيع القول، إن من قرأ "أهالي" إنما جاء بها جمعا لأهل، وليس هو اسم
جمع كما قال الزمخشري، وذلك لما رأينا من أن (أهلا وأهلة) بمعنى واحد، وهما من أسماء
الجمع، ويبدو في النظر أن الشاعر قال (أهلة) مستعملا هذه الصيغة استعمال (أهل)، إذ
إنهما بمعنى واحد.

ومن هنا نجد أن ابن جني كان موقفا في استعمال هذا النظر، عندما جعل الأهل
والأهلة بمقام واحد، ويستعملان استعمالا واحدا.
• جمع التكسير:

يصاغ جمع المذكر السالم بزيادة علامة الجمع (īn) على آخر المفرد المذكر، كما
يصاغ جمع المؤنث السالم بزيادة علامة الجمع (āt)، على آخر المفرد المؤنث.
أما جمع التكسير فلا يصاغ بزيادة مطردة تدخل على المفرد، بل هناك العديد من
التغيرات اللاحقة بالأسماء المفردة لصياغة جمع التكسير، فمنها ما يكون بتغيير الحركات
نحو، أُسْدٌ، وأُسْدٌ، ومنها ما يكون بزيادة بعض الأصوات على المفرد نحو كلب، وأكْلَبٌ،
وبعضها يكون بحذف بعض الأصوات من الاسم المفرد نحو، رَغِيفٌ، ورُغُفٌ. وهذه

^١ المختص ٢١٧، والبحر المحيط ٣٥٣/٤

^٢ المختص ٢١٧/١

^٣ الكشف ٦٧٣/١

^٤ ينسب إلى أبي الطمحان، انظر المختص ٢١٧/١، ولسان العرب (أهل) ٢٨١/١، وأورد مؤلف كتاب (قصائد جاهلية مختارة) من
قصيدة نقلها من (منتهى الطلب) ١٧٦-١٧٥/٥

^٥ لسان العرب (أهل) ٢٨١/١

التغييرات اللاحقة بالمفرد لا تقتصر على المذكر أو المؤنث أو العاقل أو غير العاقل، بل هي مشتركة بين جميع الأسماء المفردة.

تشير معظم الدراسات إلى أن هذا الجمع يقع على سبعة وعشرين بناء، أربعة منسها خاصة للدلالة على القلة، وهي: أفعل، نحو كلب : أكلب، وأفعال، نحو فرخ: أفسراخ، وأفعله، نحو رغيف أرغفة، وفعله، نحو غلام غلمة.

أما سوى ذلك فإنه من أبنية الكثرة، وسوف نعرض في هذا الفصل لثلاثة أبنية هي: فعل، وفعل، وفعل، لمحي، الأمثلة عليها.
• فعل:

يذكر التصريفيون والنحاة أن هذا البناء يكسر عليه كل ما كان من وزن (فعل) زيادة على ما كان من وزن (فعيلة) الذي ورد عليه قليلا نحو صحيفة وصحف^١.
ومما ورد على هذا البناء في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وعلامات وبالنجم هم يهتدون"^٢.

قرأ الجمهور "بالنجم"، وقرأ الحسن "بالنجم" وقرأ مثله ابن وثاب، وقد وجه ابن جني هذه القراءة على أنها جمع تكسير من (فعل) على (فعل)، أو أن يكون أراد النجوم ثم حذف الواو، فقال "النجم"^٣، ونظيره قول الشاعر:

إن الفقير بيننا قاض حكم

أن ترد الماء إذا غاب النجم^٤

يجمع (نجم) على "أنجم، وأنجام، ونجوم، ونجم"^٥. ونستطيع أن نحمل هذا الموضع على تقصير الحركة، كما أشار ابن جني، بحيث يكون الأصل في هذه الكلمة جمع (فعل) على (فعول)، ثم قام بعض الناطقين بتقصير الحركة على سبيل التخفيف من صوت الواو^٦، بأن قلل المدة الزمنية اللازمة لإنتاجه، فأتى به قصيرا بدلا من أن يأتي به صوتا طويلا،

^١ الكتاب ٦٠٤/٣، و٦١٠/٣

^٢ النحل ١٦١

^٣ المختص ٨١٢، وإملاء ما من به الرحمن ٣٧٥/٢، والبحر المحيط ٥١٥/٦

^٤ ورد البيت بلا نسبة في المختص ١٩٩/١، الخصائص ١٣٦/٣، والبحر المحيط ٥١٥/٦

^٥ لسان العرب (نجم) ٩٦١/٢

^٦ الكتاب ٦٠٤/٣، وشرح الشافية ٩٦١/٢

ولهذا قالوا (فُعَل). بمعنى أن القارئ جمع (نَجُم) على (نجوم)، ثم أراد التخفيف، فقصر الحركة الطويلة، ولهذا قال (نُجُم).

nugum < nugūm < nagim

وأما النظير (إذا غاب النُّجُم)، فلا يتعد عن المثال، فمن الممكن أن يكون الشاعر أراد جمع (نجم) على (نجوم)، ثم أراد التخفيف، فقصر الحركة الطويلة، ولهذا قال (نُجُم).
• فُعَل:

يجمع على (فُعَل) ما كان على وزن (فُعَال)، وما كان أجوفاً، وما كان على (فَعَل)، ولكنه قليل فيه.^١

ونلمح شيئاً من العلاقة بين (فُعَل، وفُعَل)، ولا سيما في تكسير الأجوف، إذ تشير الدراسات القديمة إلى تسكين العين فيهما، فرارا من الثقل الواقع على الواو لو أنها ضمت في (فُعَل).^٢ ونوضح ذلك بالمثال الآتي:

تجمع (دار) على (فُعَل)، ثم تسكن الواو -على حد قول القدماء- فنقول (دُور).
والحق أن ما حدث لا يتعدى التخلص من الحركة المزدوجة، فبعد جمع (دار) على (فُعَل) تتشكل الحركة المزدوجة (wu)، حيث تتخلص اللغة منها بحذف شبه الحركة، وهنا نلتقي الضمة مع الضمة، فتنشأ عنهما ضمة واحدة طويلة، على النحو الآتي:

darun < duwurun < duurun < dūrun
الأصل الجمع على (فُعَل) التخلص من اندماج الحركات القصيرة شبه الحركة

ومما ورد على وزن (فُعَل) من أمثلة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وقال لأوتيسين مالا وولدا"^٣.

قرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم وابن كثير "ولدا"، وقرأ حمزة والكسائي والأعمش وطلحة "ولدا"، والتوجيه لها كما جاء بعض كتب القراءات، أنها جمع (ولد)،^٤ وذهب الفراء وابن زنجلة والطبري إلى أنها لغة في (ولد)،^٥ ونظيره قول الشاعر:

^١ الكتاب ٥٧١/٣، والأصول في النحو ٥١٣، وشرح الشافعية ٩٦/٢

^٢ الكتاب ٦٠٤/٣ وشرح الشافعية ٩٦/٢

^٣ مرم ٧٧١

^٤ الحجة لابن خالويه ٢٣٩١، والكشف ٩٢/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٤١٣/٢، وإتخاف فضلاء البشر ٣٠١/١

^٥ معاني القرآن للفراء ١٧٢/٢، وحامع البيان ١٢١/١٦ - ١٢٢ والحجة لابن زنجلة ٤٤٧/١

يا بكر آمنة المبارك بكرها من وُلد محصنة بسعد الأسعد^١
سبقت لنا الإشارة إلى قول العلماء بأن ما كان على (فعل) يجمع على (فعل)، في
القليل من الكلام، فيبدو أنه جاء جمع (ولد) على هذا الوزن، ضمن ما يسمح به النظام
اللغوي، وإن كان في القليل، فقال : (ولد) والذي يرجح أن هذا اللفظ جمع لا لغة في
المفرد (ولد)، أن سياق الآية يقتضي الحديث عن مجموعة من الأولاد لا عن ولد واحد.
وأما النظير (من ولد محصنة) فهو موضع شبهة بالمثل، حيث يتحدث الشاعر عن ولد
واحد ابن آمنة (الرسول - صلى الله عليه وسلم) وبهذا يكون الشاعر قد استعمل لفظ
الجمع للمفرد، وهذا أمر جائر في اللغة، وفي هذه الكلمة خاصة، لما ورد عند ابن منظور
أن "الولد يكون واحدا وجمعا، ابن سيدة، الولد والولد، بالضم أيا كان وهو يقع على
الواحد والجمع والذكر والأنثى"^٢.
• فعل:

ويطرد هذا البناء في وزن (فاعل) فيما كان صفة نحو شاهد شهد، ومثله من بنسبات
الياء والواو التي هن عينات، نحو صائم صوم، وفي اللامات نحو غاز غزى^٣.
ومما جاء على وزن (فعل) من أمثلة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "خُشَّعَا
أَبْصَارَهُمْ"^٤.

قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي "خاشعا"، وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم ونافع
"خشعا"، ومثلهم قرأ قتادة وأبو جعفر وشيبة والأعرج، وقد وجهها علماء القراءات ممن
أوردها، على أنها جمع تكسير لفاعل^٥. أورد ذلك أبو حيان وذكر أن جمع التكسير أكثر
في كلام العرب^٦، ونظيره قول الشاعر:

بمطر دلدن صحاح كعوبة. وذو رونق غضب يعد القونسا^٧

^١ البيت لحسان في ديوانه ١٠١١، برواية (ولدتك محصنة)، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت

^٢ لسان العرب (ولد) ٤٦٧/٣

^٣ الكتاب ٦٣١/٣، والأصول في النحو ١٦١/٣، وشرح الشافية ١٥٥/٢

^٤ القمر ٧٨

^٥ معاني القرآن للقرطبي ١٠٥٣/٣، وإعراب القرآن للحاسن ٢٨٣/٣ والحجة لابن زنجلة ٦٨٨، والكشف ٢٩٧/٢

^٦ البحر المحيط ٣٧/١٠

^٧ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٣٧/١، ونسبه ابن منظور إلى الحسيل الضبي، انظر لسان العرب (قنس) ١٨٤/٦

ولا تختلف القراءتان في المعنى، وإن كانت الأولى جاءت على الأفراد (خاشعاً)، ثم جاءت الثانية على الجمع (خُشَّعاً)، وتذكر لنا الكتب النحوية أن وزن (فاعل) يطرد جمعه على (فُعِّل) إن كان وصفاً، ولهذا نجد القراء من السبعة جاءوا بها بمجموعة على (فُعِّل).
وأما النظر الذي استعمله أبو حيان (القوانسا) فهذا جمع يطرد في (فاعل) المؤنست الذي يجمع على (فواعل)، وقد جاء هذا النظر موافقاً لما ذهب إليه أبو حيان، حيث استعمله للدلالة على مجيء جمع التكسير كثيراً في كلام العرب، ولم يكن نظيراً لما كان على وزن (فاعل).

في قضايا التركيب للنظير من كلام العرب الشعري:

عند الوقوف على بعض المواضع التركيبية -الإعرابية- بتأمل، يتحقق الدارس من أن النحاة القدماء كثيراً ما كانوا يجتهدون للوصول إلى تقدير مقنع لكل ظاهرة لغوية، أو موقف لغوي يرون فيه خروجاً على القواعد والأصول التي جاء عليها القياس اللغوي. وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على شيء من القضايا الإعرابية التي وُجِهُت في ضوءها بعض القراءات القرآنية، ونظائرها المستعملة في التوجيه.

• المرفوعات:

• المبتدأ والخبر:

اصطلح القدماء على تسميتهما بالمسند والمسند إليه، وقرروا أن كلا منهما لا يستغني عن الآخر، فلا يستغني التركيب عن أحدهما، ولا يجوز للمتكلم أن يأتي بالمسند إليه دون المسند، كما لا يجوز العكس، لأن كل واحد منهما يتمم يصاحبه^١.

ويتفق النحاة على أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة، إلا في ضرورة الشعر، أو في ضعف من الكلام، أو لوجود بعض المسوغات لذلك، وذلك حتى يبتعد المتكلم عن مواطن اللبس في اللغة^٢.

لم يمنع النظام اللغوي للغة العربية أن نكتفي بإظهار الخبر، في الوقت الذي يكون فيه المبتدأ مضمراً، إذا كان في السياق ما يدل عليه^٣. وليس هذا حسب، بل نجد ابن جني قد جعل الحذف في الكلام لوجود الدليل، من شجاعة العربية^٤، حيث يستغني التركيب عن جزء من أجزائه لدلالة السياق عليه، وهذا نوع من الخفة التي تؤثرها اللغة.

يقرر النحاة أن الجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، وأنه لا بد لكل مبتدأ من خبر يتم معناه، كما أنه لا بد للخبر من مبتدأ، ولهذا نجدهم كثير ما يقدرّون في الكلام أحد هذين الطرفين عند حذفه، ونلمح أحياناً بعض التكلف في هذه التقديرات مما يذهب بجمال العبارة، وإن كان التقدير في بعض الأحيان ضرورياً لتطبيق القواعد اللغوية، ويذكر

^١ انظر الكتاب ٢٣١، والمقتضب ١٢٦٤، والأصول في النحو ٥٨١، وقد أطلق ابن السراج عليهما اسم المبتدأ والخبر

^٢ انظر الكتاب ٤٨١، والمقتضب ١٢٧٤

^٣ انظر الكتاب ١٣٠٢، والمقتضب ١٢٩١، والأصول في النحو ٦٧١-٦٨

^٤ الخصائص ٣٢٢

بعض الدارسين أن المحذوف لو ذكر أو صرح به في الكلام، لساء النظم وانحرف الكلام عن قصده^١.

ومن المواضع التي جاءت على تقدير المبتدأ المحذوف في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله"^٢.

قرأ الجمهور "يُدرِكُه" بالجزم، وقرأ النخعي وطلحة "ثم يدركه" بالرفع، وقد حمل العلماء قراءة الجمهور على العطف على "من يخرج"، كما حملوا قراءة الرفع على تقدير مبتدأ في الكلام تقديره (هو)^٣، ونظيره قول الشاعر:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تزلون فإننا معشر نُزل^٤

حيث أراد الشاعر الاستئناف، فكأنه قال: أو أنتم تزلون، ولم يرد العطف على (إن تركبوا).

ونجد أن تقدير الضمير (هو) في هذا التركيب يُعرِّض العبارة إلى التغيير في النظم، غير أننا نرى أن النحاة كانوا مدفوعين إلى هذا التقدير لتسوية الضمة التي على الكاف في قوله "يدركه"، ولا سيما أن (ثم) من حروف العطف، وهذا يوجب الجزم كما في قراءة الجمهور عطفا على (يخرج) المجزوم بـ (من)، فلم يجد النحاة أقرب من حذف المبتدأ حيث هو من الأمور التي تقبلها اللغة. ومن الممكن أن يكون الرفع في هذا المثال قد جاء لصعوبة النطق بصوت الكاف

الساكنة مع الهاء بشكل متوالٍ، ولهذا لجأت اللغة إلى المماثلة بين حركتيهما طلبا للخفة.

yudrikhu < yudrikuhu

وأما النظير: (أو تزلون)، فيبدو أن ضرورة الوزن قد ألجأت الشاعر فيه إلى رفع

الفعل، حيث إنه من الواضح عدم استقامة وزن البيت مع الجزم، في حين نجده صحيحا

^١ نحو القرآن ١٨-٢٢

^٢ النساء ١٠٠

^٣ المحتسب ١٩٥١، والكشاف ٥٥٧١، وإملاء ما من به الرحمن ١٩٩١، والبحر المحيط ٤٤١٤

^٤ البيت للأعشى، انظر الكتاب ٥١٣، والمحتسب ١٩٥١، والبحر المحيط ٤٤١٤، وهو في ديوانه ٢٢٦، برواية:

قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا أو تزلون فإننا معشر نزل،

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

مستقيماً مع الرفع، وهذا يظهر عدم التوافق بين المثال والنظير من الناحية الفعلية، على أن التنظير به مناسب للقراءة ولتوجيهها من الناحية الشكلية، حيث يظهر - شكلاً - عطف المرفوع على المجزوم.

ومنه قوله تعالى: "ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب"^١. وقوله تعالى: "ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون"^٢.

قرأ الجمهور "تصديق وتفصيل" بالنصب، وقرأ عيسى الثقفي وحمدان بن أيمن "تصديق وتفصيل" بالرفع، وقد وجه العلماء قراءة النصب على تقدير (كان)، كما وجهوا قراءة الرفع على تقدير الضمير (هو)، بمعنى أن قوله "تصديق" خبر لمبتدأ محذوف، ومثلها "وتفصيل"^٣. ونظيره قول الشاعر:

وما كان مالي من تراث ورثته ولا دية كانت ولا كسب مأثم
ولكن عطاء الله من كل رحلة إلى كل محبوب السوارق خضرم^٤
بالرفع في (عطاء)، على تقدير الضمير (ولكن هو عطاء الله).

أشار النحاة إلى أن اللغة تبيح - في كثير من المواضع - الاستغناء عن طرف من أطراف الكلام لدلالة السياق عليه، والواضح أن هذا الموضع مما جاء على هذه الظاهرة، حيث تم حذف المبتدأ من الكلام، حين بدأ هذا الطرف واضحاً من خلال قوله: "وما كان هذا القرآن أن يفترى"، ثم قال: "ولكن تصديق"، فكأنه أراد: ولكن القرآن تصديق الذي بين يديه. وهذا ما يمكن أن يقال عن المثال الآخر، حيث جرى الحديث فيه عن القرآن الكريم، فبين الله أنه ليس من الأخاديت المكذوبة، ولكنه تصديق لما بين يديه.

وقد جاء النظير المستعمل معهما على هذا الأمر، حيث نجد الشاعر يتحدث عن ماله الذي يملكه، وينفي أن يكون هذا المال ميراثاً ورثه عن آبائه، كما ينفي أن يكون دية حصل عليها بعد مقتل أحد من قومه، ثم ينفي أن يكون مصدر هذا المال حراماً، ويؤكد

^١ يونس ٣٧٨

^٢ يوسف ١١١٨

^٣ انظر المختص ٣٥٠/١، والبحر المحيط ٥٧٨٦

^٤ البيت لذي الرمة في ديوانه ١١٨٣/٢، وهو برواية:

نجائب ليست من مهور أشابة ولا دية كانت ولا كسب مأثم

بعد ذلك أن هذا المال من عطايا الملوك الذين كان يتزل بهم، ولما كان حديثه عن المال واضحاً مفهوماً في الكلام استغنى عنه، فقال: (ولكن عطاءً)، بدلاً من (ولكن مالي عطاءً).

• الرفع بعد (أن):

تُنصب الأفعال إذا سبقها حرف من حروف النصب، وهي: أن، ولن، وكى، وإذن^١. ومما جاء على ذلك في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "لَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرضاعة"^٢.

قرأ الجمهور "أَنْ يُتِمَّ" بالنصب، وينسب إلى مجاهد أنه قرأ "أَنْ يُتِمَّ" بالرفع^٣، ونظير الرفع بعد (أن) قول الشاعر:

أَنْ قَبْطَيْنِ بِلَادِ قَبْوَ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ^٤

وقول الآخر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِ السَّلَامُ وَأَنْ لَا تَبْلُغَا أَحَدًا^٥

يميل بعض النحاة إلى جعل (أن) في مثل هذه المواضع أداة غير عاملة، حملاً لها على (ما) المصدرية، أو أن تكون (أن) هنا مخففة من (أن) الثقيلة الناصبة للأسماء، واسمها ضمير يقدر بعدها (أنه قبطين)^٦.

هذا موضع لا يخرج عن الشذوذ، ولا سيما أن قراءة "أَنْ يُتِمَّ" بالرفع جاءت شاذة، من جهة أنها لم تثبت نسبتها إلى مجاهد، بل هي قراءة يشكك أبو حيان في نسبتها إليه.

وأما ما ورد في الشعر (أن قبطين) و (أن تقرأ)، فيبدو فيهما أن ضرورة الوزن حملت الشاعر على الاحتفاظ بالنون في هذين الفعلين، وإن كان القياس حذف النون منهما لدخول أداة النصب (أن) عليهما، لأن علامة النصب في الأفعال الخمسة حذف النون منها. بدليل عدم استقامة وزن البيت مع النون، والاحتفاظ بالنون نفسها في الشطر

^١ انظر الكتاب ١٥٢٨٣، والأصول في النحو ١٤٧١

^٢ البقرة ٢٣٣

^٣ انظر مختصر في شواذ القرآن ١٤١، والبحر المحيط ٥٩٨/٢-٥٩٩

^٤ ورد البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر ١٦٣٨، والخزانة ٥٦٠/٣، والبحر المحيط ٥٩٩/٢

^٥ ورد البيت بلا نسبة في الخصائص ٣٩٠/١، والإنصاف ٥٦٣/٢، وبجلاس نعلب ٣٢٢/١، والبحر المحيط ٥٩٩/٢

^٦ انظر الخصائص ٣٩٠/١-٣٩١، شرح المفصل ٩١٧

الثاني من النظر في قوله: وأن لا تبلغا أحدا.

ويدو من الناحية النظرية أن النظر مطابق للمثال القرآني، حيث رفع القارئ الفعل (يتم) بعد دخول (أن) الناصبة عليه، فيما رفع الشاعران الفعلين (تَهْطِطِينَ) و (تَقْرَأْنَ) على الرغم من استعمالهما في السياق مسبوقين بـ (أن) الناصبة، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشعر من مواضع الضرورة، وليس القرآن كذلك.

• المنصوبات:

• خبر ليس:

تعمل (ليس) عمل (كان) في الأسماء التي تدخل عليها، فترفع المبتدأ ليصبح اسما لها، وتنصب الخبر لصبح خبرا لها -على حد تعبير النحاة- والأولى أنها لا تعمل في المبتدأ شيئا، لأنه مرفوع قبل دخولها عليه وبعد دخولها، فلا يظهر لها عمل فيه.

يميز النظام اللغوي أن يتقدم الخبر مع مثل هذه الأفعال، فيتوسط بينها وبين أسمائها، نحو قوله تعالى: "وكان حقا علينا نصر المؤمنين"^١. ويشترط لذلك ألا تكون الأخبار واجبة التقدم على الأسماء، أو واجبة التأخير عنها، وذلك نحو قولنا: في الدار صاحبها. فهذا يعني أن يتساوى الاسم والخبر في التعريف والتنكير، يقول سيبويه: "وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعت، ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك: كان أخوك زيدا. وكان زيد أخاك"^٢، ويقول في موضع آخر: "والتقدم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكر تلك من باب الفاعل والمفعول، وجميعها ذكرت لك من التقدم والتأخير والإلغاء والاستقرار، عربي جيد كثير"^٣. وهذا يدل صراحة على أن التقدم والتأخير في باب ما كان الاسم الخبر فيهما معرفتين، أو كانا نكرتين جائز، وكذلك ما كان من باب تقدم الظروف أو الأسماء للعناية والاهتمام. ويذكر المبرد أن التقدم والتأخير في الكلام مما هو شائع في اللغة، وغير مستقبح مع (ليس) بخاصة، فضلا عن باقي أخوات (كان)^٤.

^١ الكتاب ٤٩١-٥٠.

^٢ الكتاب ٥٦١، وانظر الأصول في النحو ٨٦١.

^٣ انظر المقتضب ١٩٤١٣-١٩٥.

ومما جاء على تقديم خبر (ليس) في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب"^١.

قرأ حمزة، وحفص عن عاصم "البر" بالنصب، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي، ونافع "البر" بالرفع^٢. وقد حمل العلماء قراءة النصب على التقديم والتأخير في خبر (ليس)^٣، حيث جعلوا (البر) خبراً ليس مقدماً على اسمها، ونظير ذلك قول الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالمٌ وجهول^٤

ويذكر معظم النحاة الذين تناولوا هذا الموضع أن من قرأ بالنصب في (البر) إنما جاء بها خبراً ليس مقدماً على اسمها وهو المصدر المؤول (أن تولوا)، ونحن وإن كنا لا نذهب إلى أبعد من هذا، ونوافق القدماء في رأيهم، فإننا نقول: إن اللغة تلجأ إلى هذا الأسلوب فتقدم وتؤخر، لغرض توجيه أنظار المستمعين ولفت انتباههم إلى هذا الكلام المتقدم، والذي حدث أن هذا المثال قد تحول عن أصله الافتراضي أو القياسي على الشكل الآتي:

كان القياس في الكلام: (أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر) ثم تحولت الجملة بعد دخول عنصر التحويل (ليس) إلى: (ليس أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر) وبعد ذلك دخل عنصر التحويل (التقديم) للعناية والاهتمام، فأصبحت الجملة: (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب).

وجاء قول الشاعر (سواء) منصوباً في النظير (فليس سواء عالم وجهول) على أنه خبر (ليس) المقدم على اسمها، حيث نجد الشاعر قد قدم الخبر رغبة منه في توضيح عدم الاستواء بين المتعلم والجاهل، وبيانه للسامع، فكان القياس عنده: (عالم وجهول سواء)، ثم تحولت الجملة إلى أسلوب النفي، بعد دخول عنصر التحويل (ليس) فأصبحت: (ليس عالم وجهول سواء)، وبعد تقدم الخبر يتحول الجملة لدخول عنصر التحويل (التقديم)، فتكون على الشكل الآتي: (ليس سواء عالم وجهول).

^١ البقرة ١٧٧\١

^٢ السبعة ١٧٦\١، والحجة للفارسي ٢٦٩\٢، والبحر المحيط ١٣١\٢

^٣ إعراب القرآن للنحاس ٢٣٠\١، والحجة للفارسي ٢٦٩\٢-٢٧٠، والكشف ٢٨١\١، وإملاء ما من به الرحمن ٨٤\١

^٤ البيت للسؤال في ديوانه الموجود ضمن ديوان المروءة ٣٨\١ وانظر العقد الفريد ٧٩\١، وسمط اللآلي ٥٩٥\١

• المفعول فيه:

هو اسم فضلة يتضمن معنى (في)، ويعرف بين النحاة بـ (ظرف الزمان أو المكان)، والظروف تتضمن الأشياء لوقوعها فيها، زماناً أو مكاناً، يقول المبرد: "اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء، فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل، فمجره بجرى الفعل، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه، وذلك قولك: سرت يوم الجمعة، وجلست خلف زيد ^١".

يبدو أن مثل هذه الظرف يقع مرفوعة، إذا خلت من معنى (في) وحملت معنى الإسناد، نحو: يوم الجمعة قريب. كما أنها تقع منصوبة لتضمنها معنى (في) نحو قولنا: زارنا يوم الجمعة، أي: في يوم الجمعة.

ومما جاء على من الظروف في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "فخرج المخلفون بجمعهم خلاف رسول الله ^٢".

قرأ الجمهور "خلاف" بألف بعد اللام، وقرأ أبو حيو، وابن عباس، وعمرو بن ميمون "خلف" بلا ألف، حيث انتصب (خلف وخلاف) في القراءتين على المفعول فيه ^٣، ونظيره قول الشاعر:

عقب الربيعُ خلافهم فكأنما بسط السواطعُ بينهن حصيراً

من الملحوظ أن (خلاف وخلف) من الألفاظ التي تقع في الكلام على معنى واحد، فمن الجائز أن نقول: خلف فلان أي بعده، وخلاف فلان أي بعده ^٤، وهاتان اللفظتان تستعملان في اللغة بمعنى (بعد)، ولما حملتا على هذا المعنى نصبتا كما نصب (بعد). ولهذا نقول: إن (خلف وخلاف) في القراءة القرآنية قد تضمنتا معنى (في مكان) فانتصبتا على أنهما (مفعول فيه).

وهذا ما يجري على النظر (عقب الربيع خلافهم)، حيث جاء قوله (خلاف) بمعنى

^١ المقتضب ٣٢٨/٤، وانظر الأصول في النحو ١٩٠١-١٩١

^٢ التوبة ٨١\

^٣ معاني القرآن للأخفش ٣٣٤\٢، والكشاف ٢٩٦\٢، والبحر المحيط ٤٧٣\٥-٤٧٤\

^٤ ينسب إلى الحرث بن خالد المخزومي في لسان العرب (خلف) ٨٣\٩، وهو بلفظ (نشط الشواطع)

^٥ لسان العرب (خلف) ٨٢\٩-٨٣

(بعد)، فحملت عليها ونصبت كما نصبت لأنها ظرف من ظروف المكان. أو أن يكون قد جاء على معنى: في مكان إقامتهم، فيكون النصب فيها لتضمنها معنى (في).

• التوابع:

• العطف:

يجعل العلماء الاسم المنادى من المنصوبات التي تنصب بفعل محذوف تنسب عنه الأداة، ويقدرونه بـ (أدعو أو أنادي). ولعل هذا يعود إلى ما قرره النحاة من أن كل حركة من الحركات تدل على معنى، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة للمفعولية، ومن هنا كانوا يعللون لكل حركة لحقت بكلمة من الكلمات، فيقدرون في الكلام ما يبرر هذه الحركة أو تلك. ويقع المنادى في اللغة على شكلين:

الأول: المنادى المبني: وهو ما كان اسماً مفرداً، معرفة كان أو نكرة مقصودة، حيث يبنى في هذه الحالة على ما كان يرفع عليه، إن كان ضمة أو ألفاً أو واواً. الثاني: المنادى المنصوب: وهو ما كان اسماً مفرداً، نكرة غير مقصودة، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، حيث ينصب في هذه الحالة بعلامة النصب اللازمة له، فتحة كانت أم ياء أم كسرة.^١

ويرى النحاة أن أداة النداء لا تقوى على العمل في الاسم، من جهة أنها لا تقع طرفاً من طرفي الإسناد، فهي أداة غير عاملة على الرغم من أنها مختصة بالدخول على الأسماء. وكانت القاعدة النحوية التي التزم بها النحاة قوية جداً، وذلك حين قرروا أن الجملة التي يحسن السكوت عليها، يجب أن تتكون من طرفين: المسند والمسند إليه، ولما اصطدموا بجملة النداء، كان من الواجب تبرير النصب في هذا الاسم وتحقيق عناصر الإسناد، ولهذا كان تقدير الفعل المحذوف (أدعو أو أنادي) وهو فعل يقبله المعنى، ويرفضه النمط اللغوي، لأن مثل هذا التقدير يخرج جملة النداء عن أصلها، فيحولها من جملة إنشائية إلى جملة خبرية. والأرجح في جملة النداء أنها جملة انفعالية، لا فعلية ولا اسمية، إذ هي نمط كلامي يعبر عن موقف معين، وينبغي أن اللغة قد اختارت له حركة النصب ميلاً منها نحو الحركة الأخف، ولعل هذا ما يفهم من قول الخليل بأن العرب "نصبوا المضاف

^١ انظر الكتاب ١٨٢/٢-١٨٣، والأصول في النحو ٣٣٣/١

نحو: يا عبد الله، ويا أخانا، والنكرة، حين قالوا يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام^١.
ورفض إبراهيم مصطفى أن تكون الفتحة علامة للمفعولية، حين جعلها حركة خفيفة
تلجأ إليها اللغة في أكثر أساليبها، فهو يرى أن " الفتحة لا تدل على معنى كالضمة
والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون
أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في
لغتنا العامية^٢ ".
:

و يهمننا في هذا الموضع العطف على المنادى المضاف، وهو أمر مقبول في النظام
اللغوي، بقول سيويه: " ونقول: يا زيد وعمرو، ليس إلا لأفهما قد اشتركا في النداء في
قوله (يا)، وكذلك يا زيد وعبد الله، يا زيد لا عمرو، ويا زيد أو عمرو، لأن هذه
الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول .. وتقول: يا أيها الرجل وزيد، ويا
أيها الرجل وعبد الله، لأن هذا محمول على (يا)^٣ ".
:

ومما جاء على عطف المنادى في القراءات القرآنية، قوله تعالى: " طوبى لهم وحسن^٤
مآب^٥ " .

قرأ الجمهور " وحسن^٦ " بالرفع، وقرأ ابن محيصن " وحسن^٧ " بالفتح، حيث نصبها
عطفاً على " طوبى " فهي منادى، والضمير بعدها مضاف إليها مقترن باللام الزائدة^٨،
ونظيره قول الشاعر:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام^٩

يبدو أن الحركة الإعرابية كانت وراء ما ذكره النحاة من أن اللام زائدة في المضاف
إليه، لتبرير حركة النصب في " حسن "، ومن الممكن أن يكون القارئ قد مال إلى هذه
الحركة على سبيل التخفيف في المنادى: وهذا شبيه بقول الشاعر (يا بؤس)، حيث مال
الشاعر إلى نصب الاسم المنادى على الأصل طلباً للحركة الخفيفة، فكما أن القارئ

^١ الكتاب ١٨٢/٢

^٢ إحياء النحو ٧٨١

^٣ الكتاب ١٨٦/٢-١٨٧، وانظر الأصول في النحو ٣٣٦١-٣٤٣

^٤ الرعد ٢٩١

^٥ إملاء ما من به الرحمن ٣٦٠/٢، والبحر المحيط ٣٨٦/٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٠/١

^٦ البيت للنايفة في ديوانه ١٠٦١، وانظر الكتاب ٢٧٨/٢، والخصائص ١٠٨/٣، والإنصاف ٣٣٠/٢

جاء بالمنادى منصوبا على الأصل سعيًا وراء التخفيف، جاء الشاعر بالمنادى منصوبا لأجل الحركة الخفيفة أيضا.

• العطف على الضمير المخفوض:

تكاد الآراء النحوية البصرية تجتمع على عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، ويرى النحويون أن كل ما جاء من هذا الباب إنما تحكمه ضرورة الشعر، أو أن يكون على تقدير حرف الجر، يقول سيبويه: "ومما يقبح أن يشرکه المظهر علامة المضمّر المحرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد".^١ ويمنع البصريون ذلك، لأن الجار والمحرور بمنزلة الشيء الواحد، ولأن الضمير إذا كان محرورا اتصل بالجار، ولم ينفصل عنه، فكأننا عطفنا الاسم على الحرف، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز. وقد مال الكوفيون إلى أن هذا العطف جائز، وذلك لكثرة ما عليه من أمثلة وشواهد جاءت عن العرب.^٢

ولا يعد الدليل الذي ساقه البصريون كافيا لمنع عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض، لأن قولهم: إن الجار والمحرور كالشيء الواحد، وبهذا سيكون العطف على حرف الجر، غير دقيق، حيث من الواضح أن العطف في هذا السياق إنما هو عطف على الضمير لا على الحرف الجار، وهذا ما يقتضيه المعنى، فنحن لا ننظر إلى الكناية التي لا يستغني فيها الضمير عن حرف الجر، لأنه لا يمكن أن يقوم فيها بذاته، ولكننا ننظر إلى النمط اللغوي المنطوق بالدرحة الأولى، فعندما نقول: مررت بك وزيد، إنما نقصد العطف على الكاف التي هي الضمير، ولم نقصد العطف الباء التي هي حرف الجر، لأن الحرف لا معنى له دون اتصاله مع غيره في سياق الكلام، ولهذا يبدو أمر العطف على الضمير المخفوض مقبولا سائغا، وهذا ما قرره الكوفيون من قبل.

ومما جاء معطوفا على الضمير المخفوض في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وكفّر به والمسجد الحرام".^٣

قرأ الجمهور "والمسجد" بالكسر، وقرئ شاذًا "والمسجد" بالرفع، وتوجه قراءة الجمهور على أنها من باب إعادة حرف الجر، أو أنها من باب العطف على الضمير

^١ الكتاب ٢/٢٨١

^٢ انظر الإنصاف ٢/٤٦٣-٤٦٦

^٣ البقرة ٢١٧

المخفوض في (به) حسب رأي الكوفيين^١، ونظيره قول الشاعر:

نُعلّق في مثل السواري سيوفنا فما بينها والأرض غوط نفانف^٢

ومثله قوله تعالى: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"^٣.

حيث قرأ الجمهور "والأرحام" بالنصب، وقرأ حمزة "والأرحام" بالخفض، ويوافقه النخعي، وقتادة، والأعمش، ويوجه العلماء قراءة الجمهور على العطف على لفظ الجلالة، أما قراءة حمزة، فتحمل على أنه عطف على الضمير المخفوض في (به)^٤، ونظيره قول الشاعر:

أ فاليوم قربت تمجونا وتشتتنا فاذهب فما بك والأيام من عجب^٥

جاءت قراءة الخفض في قوله "والمشجد" و "والأرحام" من باب العطف على الضمير المخفوض، وهذا مما يحتمله المعنى، ويرتضيه السياق، ويبدو أن اللغة لا ترفض مثل هذا النمط اللغوي، بدليل مجيئها في التثنية والشعر على حد سواء، ومثل هذا حدث في النظائر المستعملة هنا، (وما بينها والأرض) وقول الآخر: "فما بك والأيام من عجب"، والتي جاءت على هذا باب، حيث عطف الشاعر قوله (والأرض) على الضمير في (بينها)، كما عطف الآخر قوله (والأيام) على الضمير في (بك).

• البدل:

البدل لغة: بدل الشيء، غيره. ويبدل الشيء وبدله وبديله، الخلف منه^٦.

البدل اصطلاحاً: هو الاسم التابع المقصود بالحكم، ويقع بعد الأسماء في الجملة، ويشترك معها في الحركة الإعرابية، ويسد مسدها في الكلام، قال سيويوه: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فعمل فيه كما عمل في

^١ البحر المحيط ٣٨٦\٢

^٢ البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ٥٣١، بلفظ (وما بينها والكعب من تائف) وانظر شرح شواهد الألفية ١٦٤\٤،

والحيوان ٦٤٩\٤

^٣ النساء ١١

^٤ معاني القرآن للفراء ٢٥٢\١، والسبعة ٢٢٦\، والكشف ٣٧٥\١-٣٧٦، والمجته لابن زنجلة ١٨٨\، وإملاء ما من به

الرحمن ١٧٢\١ والبحر المحيط ٤٩٨\٣-٤٩٩، وإتحاف فضلاء البشر ١٨٥\

^٥ ورد البيت بلا نسبة في الإنصاف ٣٦٣\٢، والبحر المحيط ٤٩٩\٣

^٦ لسان العرب (بدل) ٤٨\١١

الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم .. على أنه أراد رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك^١. ويقع البديل على أربعة أقسام:

الأول: بدل كل من كل: وهو ما تساوى فيه المبدل والمبدل منه في المعنى، نحو: جاء زيد أخوك.

الثاني: بدل بعض من كل: وهو أن يكون البديل جزءاً أو بعضاً من المبدل منه، نحو: أكلت الرغيف نصفه.

الثالث: بدل الاشتغال: وهو ما دل على معنى في البديل، نحو: أعجبتني زيد علمه.

الرابع: البديل المفارق، أو بدل الغلط، وهو ما كان البديل فيه مختلفاً تماماً عن المبدل منه، وكأن المتكلم قد أخطأ في الأول، فعاد إلى الثاني، نحو: أكلت خبزاً لهما^٢، وهذا النوع من البديل لا موضع له في القراءات القرآنية.

ومما جاء على البديل في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "في فئتين التفتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة"^٣.

قرأ الجمهور "فئة" بالرفع، وقرأ مجاهد، والحسن، الزهري، وحيد "فئة" بالخفض، وتحمل قراءة الجمهور على تقدير مبتدأ مخذوف (إحداهما)، كما تحمل قراءة من قرأها هنا بالخفض على أنها بدل كل من كل - تفصيلي - من قوله "فئتين"، ونظيره قول الشاعر:

وكنْتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى بها الزمانُ فشُلْتُ^٤

يجوز في النظام اللغوي وقوع هذا النمط مجروراً أو مرفوعاً، فيكون بدلاً في حالة الجر، ويكون على تقدير مبتدأ في حالة الرفع، يقول المبرد: "وتقول: مررت برجلين: مسلم وكافر، ومسلم وكافر، كلاهما جيد بليغ، وكذلك مررت برجلين: رجل مسلم ورجل

^١ الكتاب ١٥٠/١

^٢ انظر هذه التفسيرات في الكتاب ١٥٠/١-١٥١، والأصول في النحو ٤٦٢، وشرح المفصل ٦٣٣-٦٥، وشرح ابن

عقيل ٢٢٧/٢-٢٢٨

^٣ آل عمران ١٣٦

^٤ معاني القرآن للأخفش ١٩٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٤/١، وإملاء ما من به الرحمن ١٣٣/١، والبحر المحيط ٤٥٣-٤٦

^٥ ينسب البيت إلى كثير عزة في معاني القرآن للأخفش ١٩٥/١، والخزانة ٣٧٦/٢، وشرح المفصل ٦٨٣، ويشير المحقق محمد عبد الخالق عضية إلى أن هذا البيت لكثير، وأن هناك بيتاً آخر للحارثي برواية: ورجل بها ريب من الحدنان

كافر، وإن شئت قلت: رجلٌ مسلمٌ ورجلٌ كافرٌ^١. ويبدو أن النحاة مالوا إلى التقدير في هذه الحالة لسبيين:

الأول: يجب في البدل أن يطابق المبدل منه في الحركة الإعرابية وواضح أنهما جاءا مختلفين هنا.

الثاني: لما كان البدل مرفوعا في هذا النمط اللغوي، فإنه لا بد من تبرير لهذه الحركة الإعرابية، ولا شيء أقرب من تقدير مبتدأ يفسره الكلام.

ويعد هذا النمط اللغوي شائعا في العربية، وقد أوردته النحاة ضمن ما هو عربي بليغ، وتجريه اللغة عند استعماله على شكلين:

الأول: أن يكون بدلا مطابقا للمبدل منه في الحركة الإعرابية، وعلى هذا جاءت قراءة من قرأ بالخفض، حيث جعل قوله "فتين" بدلا تفصيليا من "فتين"، ولهذا جاء مجرورا. الثاني: أن يكون خبرا مرفوعا على حذف المبتدأ، بمعنى أن المتكلم قد فسر كلامه بجملة جديدة: في فتين الثقتا إحداهما فئة تقاتل في سبيل الله والأخرى كافرة.

وقد استعمل النظير (رجلٌ صحيحٌ) بالخفض على البدل من (رجلين)، حيث جاء به الشاعر تفسيرا لقوله (كذي رجلين)، وهذا موافق لما في المثال.

• المجرورات:

• المجرور بحرف الجر:

اصطلح علماء اللغة على تسمية الجر بالإضافة، وجعلوا بالإضافة أنواعا، فمنها ما يكون مضافا إلى الاسم، ومنها ما يكون مضافا إلى الظرف، ومنها ما يكون مضافا إلى الحرف. يقول سيبويه: "والجر إنما يكون في كل الاسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا"^٢.

يختص هذا الموضع بدراسة الأسماء المضافة إلى حروف الجر، وما يتعلق بها من أحكام، حيث تشير الدراسات النحوية إلى أن حروف الجر من الحروف المختصة بالأسماء، ولهذا

^١ المقتضب ٢٩٠/٤

^٢ الكتاب ٤١٩/١١، وانظر الأصول في النحو ٤٠٨/١، وشرح المفصل ١١٧/٢

تعمل فيها الجر، كما تشير الدراسات النحوية إلى عدم جواز الفصل بين هذه الحروف وبين الأسماء التي بعدها، يقول سيبويه: " فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجوز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في الشعر " ^١.

ويظهر من خلال عبارات سيبويه أنه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور بفعل أو بحشو ^٢ من الكلام، ولكن هذا لا يمنع حذف حرف الجر، حيث يذكر العلماء أن هذا الأمر يقع ضمن ما يسمح به النظام اللغوي، إذ يجوز أن يسقط حرف الجر من السياق اللغوي إن كان هناك ما يدل عليه، وليس هذا إلا على سبيل التخفيف أو الاتساع ومن ذلك: " ذهب الشام، ودخلت البيت، يعني أنه قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عند سيبويه ذهب إلى الشام، ودخلت في البيت، وهما مستعملان بحرف الجر، فحذف حرف الجر من حذفه اتساعاً واستخفافاً " ^٣. ثم علق ابن السراج على ذلك بقوله: "فمضى وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك، ووجدت العرب قد عدته، فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف، وأن الأصل فيه أن يكون متعديا بحرف الجر، وإنما حذفوه استخفافاً، نحو ما ذكرت لك من ذهب الشام، ودخلت البيت " ^٤.

يقرر النحاة إن كل اسم منصوب يعد فعل لازم، إنما يكون نصبه لحذف حرف الجر الداخل عليه، ونحن وإن كنا نرى أن اللغة قد عملت على حذف هذا الحرف، من باب الاتساع أو الاستخفاف، فإننا نرى في الاسم المنصوب بعدها رأياً يضاف إلى رأي القدماء، حيث نرى أن اللغة عندما قامت بحذف حرف الجر من الكلام، بقي الاسم مجروراً، ومعلوم أن الكسرة هي علامة الجر، فلما زال سبب الكسرة المستقلة، مال النظام اللغوي إلى التخفيف، فأسقط هذه الحركة، ونحاً نحو الحركة الخفيفة، وهي الفتحة التي تعد علامة على الخفة في اللغة.

^١ الكتاب ١١١/٣

^٢ الحشو هو الصلة عند سيبويه، انظر الكتاب ١٠٥/١

^٣ الأصول في النحو ١٧١/١

^٤ الأصول في النحو ١٧١/١

ومما جاء على حذف حرف الجر في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "أَلَمْ يَخْلُقْ لَكُمْ
مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفَخَ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا"^١.

قرأ الجمهور "فأنفخ فيه" بإثبات حرف الجر، وقرأ عبد الله "فأنفخها" بغير (في)،
وقد وجه العلماء قراءة عبد الله على حذف حرف الجر من الكلام، والاحتفاظ بالاسم
المجرور، حيث يصل الفعل إلى الاسم بعده^٢، ونظيره قول الشاعر:

مولى الريح قرنيته وجهته كالهريق تنحى ينفخ الفحماً^٣

وقول الآخر:

ما شقَّ حيب ولا ناحتك نائحة ولا بكتك جياذ عند إسلاب^٤

يظهر أن الفعل (ينفخها) يخلو من الحذف، والأرجح أنه جاء على معنى (أنفخ
الروح)، ثم حذف قوله (الروح) وكنى عنه بالضمير، لدلالة السياق عليها، ويدلنا على
ذلك أن القارئ لو قصد حذف حرف الجر لقال: (فأنفخه) لأن الضمير المتصل مع حرف
الجر ضمير المذكر الغائب (هو)، ثم إن النفخ قد يستعمل مجرداً من حرف الجر، يقول ابن
منظور: "النفخ معروف، نفخ فيه فانتفخ، ابن سيدة: نفخ بفمه ينفخ نفخاً، إذا أخرج
منه الريح .. ونفخ النار وغيرها ينفخها"^٥.

أما النظر (ينفخ الفحماً)، فقد أشار أبو حيان إلى أنه يحمل على التضمين، بمعنى أن
هذا الفعل قد ضمن معنى (يضرم)، كما يمكننا أن نحمله على استعماله اللغوي، إذ يجوز أن
يستعمل هذا الفعل مجرداً من حرف الجر كم بدا لنا من خلال عبارة ابن سيدة.

كما نجد أن النظر الآخر (قامتك) قد استعمله الشاعر بعد أن حذف منه حرف الجر
(على)، حيث أبقى الاسم المجرور بعده، فالأصل فيه: قامت عليك. ثم حذف حرف الجر
(على) فاتصل الضمير بالفعل الذي قبله، وهذا مما تلجأ إليه اللغة استخفافاً.

^١ آل عمران ٤٩٨

^٢ معاني القرآن للفراء ٢١٤/١، والكشاف ٣٦٤/١، والبحر المحيط ١٦٣/٣-١٦٤

^٣ البيت للنابغة في ديوانه ٢٢١/١، وائر الكشاف ٣٦٤/١، والبحر المحيط ١٦٤/٣

^٤ ورد البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر ١٦٤/١، والبحر المحيط ١٦٤/٣

^٥ لسان العرب (نفخ) ٦٢١/٣

• القسم:

يعد القسم من أساليب التوكيد في الكلام، يضطر إليه المتكلم إذا أحس بحاجة إليه أثناء كلامه، وإلى هذا أشار سيبويه: "اعلم أن القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع، لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلن"^١.

وللقسم أدوات معروفة في الكلام، هي: الواو، والباء، والتاء، واللام، ومن. والقسم نعت كلامي يتألف من شقين:

الأول: ما ضم حرف القسم والاسم الذي بعده.

الثاني: جواب القسم، وهو الجزء المتضمن نتيجة القسم.

تكاد الآراء النحوية تجتمع على ضرورة توكيد الفعل الواقع في جواب القسم إذا كان فعلاً مثبتاً ولما يقع بعد، يقول سيبويه: "فالنون لا تدخل على فعل قد وقع، إنما تدخل على غير الواجب"^٢. ولا شك في أنه يوجد مواضع تخلو منها النون، أو تلحقها على وجه التخيير، كما قال ابن السراج: "وأما الموضع الذي تقع فيه النون وتخلو منه، فالأمر، والنهي، وما جرت مجراها من الأفعال غير الواجبة، وذلك قولك: أفعلن ذلك، لا تفعلن، مل تقولن، وأتقولن"^٣.

ومما جاء جواباً للقسم، حالياً من النون في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه"^٤.

قرأ الجمهور "لتبيننه" بتشديد النون، وقرأ عبد الله "لتبينونه" بغير نون التوكيد لمشددة، وقد أشار أبو حيان إلى أن هذا مما لا يصح في القياس، لأن اللام تقتضي وجود نون عند سيبويه والخليل وغيرهما، ونظيرها قول الشاعر:

وعيشيك يا سلمى لأوقن أنني لما شئت مستحل ولو أنه القتل^٥

الكتاب ١٠٤١٣

الكتاب ١٠٤١٣

الأصول في النحو ٢٠٠/٢١

آل عمران ١٨٧\

البحر المحيط ٤٦٥\٣

ورد البيت بلا نسبة في شواهد التوضيح لابن مالك ١٦٦\، والبحر المحيط ٤٦٥\٣

يقتضي القياس أن تقع مثل هذه الأفعال بالنون المؤكدة (لتبينه)، ويبدو أن القارئ اكتفى بمؤكد واحد بدلا من مؤكدين، بمعنى أن من قرأ بالنون المشددة، أدخل على الجملة عنصرين من عناصر التوكيد، هما اللام والنون. وأما من قرأ بغير نون فقد اكتفى بعنصر واحد من عناصر التوكيد، وهو اللام، ولعل السبب في ذلك أن التوكيد يستعمل في الكلام وفق الشخص المتلقي أو المستمع ولما كان الخطاب هنا موجها من الله إلى رسوله الذين اختارهم، فإن الموقف لا يحتاج إلى الكثير من عناصر التوكيد، ولهذا اكتفى بمؤكد واحد فقال: " لتبينونه " واستغنى عن النون المشددة.

وقد جرى في النظر ما يشبه هذا، حيث استعمل الشاعر عنصرا واحدا من عناصر التوكيد، إذ هو مؤمن تمام الإيمان بتصديقها له، فقدّر أنها لا تحتاج إلى المزيد من المؤكدات، فقال (لأوقن)، ولم يقل (لأوقنن)، كما هو القياس.

• الجر على الجوار:

وجد هذا الأمر اهتماماً واضحاً من النحاة، دفعتهم إليه رغبتهم في البحث عن مسوغ للحركة الإعرابية التي وقعت على الاسم الذي ليس حقه الجر، في مثل القول المشهور عن النحاة (هذا جحرٌ ضبٌ خرب)، فالقياس في قولنا (خرب) أن يكون مرفوعاً، لأنه صفة (للجحر)، غير أنه جاء مجروراً، وهذا يتطلب ما يبرر هذه الحركة التي تعد غير قياسية في مثل هذا المثال لو حمل على ظاهره.

لقد مالت معظم الدراسات اللغوية القديمة إلى أن الجر في مثل هذا الموضع لاحق للكلمة بسبب مجاورتها للاسم المجرور، يقول سيبويه: " وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جحرٌ ضبٌ خرب، ونحوه ^١ .

درس سيبويه هذا الموضع ضمن مبحث النعت، وعده خارجاً على وجه الكلام في النعت والمعنوت، وخارجاً على الأصل والقاعدة فيهما، لأنه مخالف لكلام أفصح العرب: "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام، (هذا جحرٌ ضبٌ خرب)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأن (خرب) نعت (الجحر)، والجحر رفع،

^١ الكتاب ٦٧١

ولكن بعض العرب يحره، وليس بنعت للضب^١.

يخالف الكوفيون ما ذهب إليه البصريون في هذا الموضع، فلا يرون فيه ما يمنع أن يكون هناك استعمال مطرد لمثل هذا النمط في سياقات الكلام، ويحتجون لذلك بكثرة الشواهد التي وردت عن العرب في الشعر أو التثنية^٢.

وأما في العصر الحديث، فتباين الآراء حول هذه القضية، حيث يذهب الدكتور محمد عيد إلى أن الجر على الجوار شبهه بالإتباع، يقول: "وعلة المجاورة: مثل الجر بالمجاورة، في قولهم (جحرُ ضبٍ خرب)، وضم لام (الله) في (الحمدُ لله)، لمجاورتها الدال"^٣.

ولم يفصل الدكتور محمد عيد رأيه في هذا الموضع، فإن كان يقصد أن الجر في هذا المثال شبهه بالضمّة في (الحمدُ لله)، فهذا بعيد، لأن ضمة اللام جاءت على سبيل المماثلة بين الحركات، ضمن ما يعرف بالإتباع، والجر في (خرب) ليس من باب المماثلة قطعاً، وأما إن قصد أن تكون المجاورة سبباً في تغيير الحركات الإعرابية، كما تفعل المماثلة، فهذا مختلف أيضاً، لأنه يحمل الجر في (خرب) على شيء واحد هو الجوار، وهذا مذهب سيبويه.

ويذهب بعض الباحثين إلى جعل هذا الأمر من باب حذف المضاف، على اعتبار أنه أمر شائع في اللغة العربية، بدليل "أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر، ساغ، وسلس، وشاع، وقُبل، وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجري (خرب) وصفاً على (ضب)، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه"^٤.

وهذا كلام يجب ألا يجري على إطلاقه، لأنه إن صلح وساغ لتأويل بعض المواضع، فإنه لا يصح لتأويل بعضها الآخر، فكيف لنا أن نجريه على مثل قوله تعالى: "وامسحوا

^١ الكتاب ٤٣٦١-٤٣٧

^٢ انظر الإنصاف ٦٠٢١٢

^٣ أصول النحو العربي ١٣٩١

^٤ ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ١٣١

وَرُؤُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ^١، يَجْرُ "أَرْجُلَكُمْ" عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَحَمْزَةٍ، وَأَبْيٍ عَمَرُو، وَكُلُّهُمْ مِنَ الْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ، وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي دُهِبَ الْعُلَمَاءُ إِلَى حَمْلِهَا عَلَى الْجُرِّ عَلَى الْجَوَارِ^٢. وَلَا سَبِيلَ هُنَا إِلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ مَحْذُوفٍ بَعْدَ "أَرْجُلَكُمْ"، لِأَنَّهُ مَكُونٌ مِّنْ مِّضَافٍ وَمِضَافٍ إِلَيْهِ، وَلَا حَذْفَ فِيهِ، كَمَلَّ أَنَّهُ مَوْضِعٌ يَتَعَلَّقُ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ، مِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ يَخْتَلِفَ بِاخْتِلَافِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْآرَاءِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَكِبَ إِلَيْهَا، وَيُؤْخَذَ بِهَا، وَذَلِكَ انْطِلَاقًا مِنْ كَوْنِهِ رَأْيًا اعْتَمَدَ أَصُولُ الْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ، بِاعْتِمَادِهِ عَلَى كَثْرَةِ لَشَوَاهِدِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْنَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، زِيَادَةً عَلَى أَنَّهُ رَأْيٌ يَتَعَدَّى عَنْ التَّكْلِيفِ التَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ فِي أَغْلِبِ الْأَحْيَانِ. وَتَعَلَّى هَذَا يُمْكِنُنَا تَوْجِيهَ قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ "وَأَرْجُلَكُمْ" الْخَفْضَ، حَيْثُ نَحْمِلُ الْجُرَّ فِيهَا عَلَى الْجَوَارِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ جَاءَتْ بِمَجْرُورَةٍ لِمَجَاوَرَتِهَا بِمَجْمُوعَةٍ لِكَلِمَاتِ الْمَجْرُورَةِ الْوَارِدَةِ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ. فَهَذَا شَاهِدٌ مِنَ الشَّوَاهِدِ الْقِرْآنِيَّةِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى نِزَاجِ الظَّاهِرَةِ، وَالَّتِي لَا يَصِحُّ مَعَهَا تَقْدِيرُ مِضَافٍ مَحْذُوفٍ.

وَمِمَّا جَاءَ مِنْ بَابِ الْجُرِّ عَلَى الْجَوَارِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْقِرْآنِيَّةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: "أَعْمَالُهُمْ نَرَمَادٌ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ"^٣.

لَمْ أَقِفْ عَلَى خِلَافٍ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى "عَاصِفٍ"، وَكَانَ التَّوْجِيهَ لَهَا عِنْدَ كَثَرِ الْعُلَمَاءِ، بِأَنَّهَا مِنْ مَجْرُورَةٍ لِأَنَّهَا أَتَبِعَتْ حَرَكَةَ (اليَوْمِ) كَمَا قِيلَ: جَحْرُ ضَبٍّ خَسِرٍ، حَيْثُ يَحْمِلُ الْجُرَّ فِي هَذَا النَّمَطِ عَلَى حَذْفِ الْمِضَافِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ: (فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ رِيحُهُ)، ثُمَّ حُذِفَ قَوْلُهُ (رِيحُهُ) لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ^٤، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَا جَاءَ يَوْمٌ مَظْلَمُ الشَّمْسِ كَاسِفٌ

وَقَعَ قَوْلُهُ (عَاصِفٍ) نَعْتًا لِلْيَوْمِ، وَلَمَّا نَبَّهَ الرِّيحَ الْعَاصِفَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَأَصْبَحَ عَلَامَةً مَرْفُوعَةً مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، تَضَمَّنَ صِفَةَ الرِّيحِ، فَخَرَجَتْ صِفَةُ الْعَصْفِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الرِّيحِ لِلسَّلَالَةِ عَلَى الْيَوْمِ، وَهَذَا بَعِيدٌ عَنِ الْجُرِّ بِالمَجَاوَرَةِ.

وقد جاء النظر على مثل هذا الأمر، فالكسوف صفة تعرف للشمس، وقد حدث هذا الأمر في يوم ما، حتى أصبح علامة يعرف بها ذلك اليوم من غيره، حيث خرجت صفة الكسوف من الدلالة على الشمس إلى الدلالة على اليوم.

• في العامل والحركة الإعرابية:

شغلت قضية العامل نحاة العربية، ودارسي النحو، منذ فجر الدراسات اللغوية، وكانت محلا للخلاف فيما بينهم في الكثير من المسائل النحوية، ويرى النحاة وجود علاقة قوية ما بين العامل والحركات الإعرابية، انطلاقا من قولهم بأن كل حركة تلحق الكلمات لا بد لها أن تكون أثرا ناتجا عن عامل من العوامل، أي أنه لا بد للرفع من عامل عمل فيه الرفع، ولا بد للنصب من عامل، وكذلك الحال مع الجر والجرم. وتجتمع آراء العلماء على تقسيم العوامل إلى قسمين:

الأول: العوامل اللفظية: حيث تعمل أجزاء الكلام بعضها في بعض، كأن يرتفع الفاعل بالفعل، ويجر الاسم بحرف الجر، ويجزم الفعل بأداة الجزم، وهكذا.

الثاني: العوامل المعنوية: وهنا يعمل المتكلم نفسه في أجزاء الكلام، فيعمل على تغيير حركات الألفاظ، وفق ما يحدثه عند تأليف كلامه.

وقد أشار ابن جني إلى هذا حينما رفض أن يكون في الكلام عامل يؤثر فيه إلا المتكلم نفسه، فيقول: " وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجرم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره ^١ .

مال النحاة إلى التقدير في بعض المواضع لتسوية الحركات الإعرابية وتفسير وجودها، والتقدير في الكلام أمر مقبول سائغ إن كان في السياق ما يدل عليه، أو يومئ إليه، ومثل هذا الأمر يكون قد حذف من الكلام تخفيفا أو إيجازا، على أن هناك من التقديرات مسا يهدف إلى إخضاع الكلام للقاعدة النحوية، ومثل هذا لا يخلو من التكلف والمبالغة التي

تعمل على إخراج النحو عن معناه في بعض المسائل، وتوجد فيه أبواباً لا لسزوم لها ولا فائدة منها^١. ومن أهم القضايا المتعلقة بالعوامل في هذا الفصل ما يأتي:

• النصب بالفعل المحذوف:

تكثر إشارات النحاة إلى جواز النصب بالفعل المحذوف، ويجعلون لمثل هذا الأمر أبواباً خاصة محددة في اللغة، ولعل هذا إنما جاء نتيجة لنظرية العامل التي أجهدها العلماء واللغويون في سبيل إثباتها، حيث مال أكثرهم إلى تقدير فعل محذوف، لتسوية النصب في بعض المواضع التي كان يصعب تبرير حركاها لمخالفتها الأصول اللغوية، وأصول القياس. وسنتناول من هذا موضعين:

* المفعول المطلق:

هو مصدر منصوب يقع بعد الفعل توكيداً، أو بياناً للنوع أو العدد، ويجوز حذف الفعل معه إن ظهر في الكلام ما يدل عليه^٢، يقول سيبويه: "واعلم أن نصب هذا الباب المؤكد به العام منه، وما وكده بنفسه ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس في معنى (كيف)، ولا (لم)، كأنه قال: أحق حقاً، فجعله بدلاً ك (ظناً) من أظن، ولا أقول قولك، وأقول غير قولك، وأتجد جذك.. ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلاً منه بمترلة سقياً"^٣.

فأما قوله بمترلة (سقياً) فهذا إشارة إلى قسم من أقسام المفعول المطلق، وهو مالا يظهر معه الفعل ألبتة، وهو "كل مصدر قام مقام الفعل"^٤.

ومما جاء على المفعول المطلق في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة"^٥.

قرأ الجمهور "حِطَّةً" بالرفع، وقرئت "حِطَّةً" بالنصب، وتحمل على أنها مفعول

^١ انظر إحياء النحو ٣٤١-٣٥٠، وغو التيسير ٤٧٨-٤٩٠.

^٢ انظر الكتاب ٣٤١-٣٥٠، والأصول في النحو ١٦٠، وشرح المفصل ١١٠-١١١، وشرح ابن عقيل ٥٠٧-٥٠٨.

^٣ الكتاب ٣٨٣-٣٨٤.

^٤ الأصول في النحو ١٦٦.

^٥ البقرة ٥٨.

مطلق لفعل محذوف تقديره (حط عنا)^١، ونظيره قول الشاعر:

إذا ذقت فاما قلت طعم مدامة معتقة مما تجيء به التجر^٢

يجري نصب مثل هذا النمط عند العلماء بفعل محذوف، وذلك لإثبات القاعدة النحوية في تحديد عامل النصب، والأرجح أن مثل هذه المصادر المنصوبة إنما جاءت على هذه الهيئة، ميلا من اللغة إلى الحركة الخفيفة المستحبة (الفتحة)، وعلى هذا نحمل قراءة من قرأ بالنصب في (حِطَّة)، أي أن اللغة اختارت الفتح لحفته ولأنه ليس علامة على شيء فيوقعنا في اللبس. ثم إن هذا القول قد جاء في موقف انفعالي، حيث جاء على لسان هؤلاء الذين يطلبون العفو من الله، ومثل هذا الموقف تناسبه حركة الفتح الخفيفة.

وأما النظر (قلت طعم مدامة) بالنصب، فيجري مجرى المثال، حيث اختار الشاعر الحركة الخفيفة المستحبة في هذا النمط اللغوي، فقال (طعم) ولم يكن في السياق ما يوجب نصبها إلا ما أشار إليه ابن جني، من أن المتكلم يعد عاملا مهما في اختيار الحركات، وهنا نجد قد اختار حركة الفتح لحفتها، وذلك أنه قال هذا القول في موقف انفعالي، وهو موقف الحب والعشق.
* النصب على الذم:

وهو من المواضع التي قرر النحاة أنها تنصب بفعل محذوف لا يظهر في الكلام، فأجروه على باب الاختصاص، وعاملوه معاملته، إذ لا يخرج الاختصاص عن كونه منصوبا بفعل محذوف، ويأتي في الكلام لتنبية السامع إلى أننا نعي أو نخص شخصا معينا، يقول سيبويه: "باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، تقول: أتاني زيد الخبيث، ولم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه ذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا "وامراته حمالة الخطب"، لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه قال: أذكر حمالة الخطب شتما لها"^٣.

والأرجح أن يكون مثل هذا النمط اللغوي قد تعرض إلى تغيير في حركته الأعرابية

^١ معاني القرآن للأخفش ٩٦١، ومعاني القرآن للفراء ٣٨١، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨١، وإملاء ما من به الرحمن ٤٥١،

البحر المحيط ٣٥٩١

^٢ البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٤٢٦

^٣ الكتاب ٧٠١٢

بفعل ما أحدثه المتكلم من تغيير في الأسلوب، حيث خرج بأسلوبه من نمط الخبر العسادي، إلى نمط انفعالي أو عاطفي - المدح والذم - فيغير المتكلم الحركة الإعرابية للتعبير عن هذا التغيير الذي وقع في الأسلوب، فحين يقصد المتكلم أن يجري كلامه على المدح أو الذم، يعمل على تغيير حركة اللفظ، وهذا من باب التحويلات الأسلوبية التي تغير نمط الإعراب^١، ولعل هذا من باب العوامل المعنوية التي أشار إليها ابن جني.

ومما جاء على هذا الباب في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "صم بكم عمي فهم لا يرجعون"^٢.

قرأ الجمهور "صم بكم عمي" بالرفع، وقرأ عبد الله "صمًا بكمًا عميًا" بالنصب، ونسبها أبو حيان إلى حفصة أم المؤمنين^٣، وقد حمل الفراء قراءة النصب على أحد أمرين: فإما أن يكون النصب بالفعل (تركهم)، وإما أن يكون نصبها على الذم^٤، وذهب العكبري إلى أنه منصوب على الحال من الضمير في يبصرون^٥. وقد أورد أبو حيان هذه التوجيهات، وزاد عليها أن النصب هنا كان بفعل محذوف تقديره (أعني)^٦، وهذا شبيه بالاختصاص، ونظير نصبها على الذم قول الشاعر:

أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ بغيرها وجوة قروءٍ تبغي من تخادع^٧

يبدو أن الذم كان وراء النصب في هذه القراءة، وهذا لا يعني بالضرورة وجود فعل محذوف أو مقدر، بل إن هذا النمط قد تعرض إلى تغيير في أسلوب الكلام، حيث لم يقصد من النص مطلق الخبر عن هؤلاء القوم، بل كان القصد منه توجيه الشتم والذم لهم، فتحول الكلام من نمط الإخبار، إلى نمط انفعالي يراد به الذم، مما أدى إلى تغيير الحركة الإعرابية، فقال: "صمًا بكمًا عميًا".

ولعل ما حدث في النظير يكون مشابها لهذا، حيث لم يرد الشاعر أن يخبر عن هؤلاء

^١ انظر أثر التحويلات الأسلوبية، د. يحيى عباينة، مجلة أبحاث البرموك، مجلد ١١١، عدد ١١، سنة ١٩٩٣.

^٢ البقرة ١٨٨.

^٣ البحر المحيط ١٣٣١١.

^٤ معاني القرآن للفراء ١٦١١.

^٥ إملاء ما من به الرحمن ٢٨١١.

^٦ البحر المحيط ١٣٣١١-١٣٤.

^٧ البيت للنابغة في ديوانه ٨٠١، وانظر الكتاب ٧١١٢.

لقوم أنهم يتصفون بهذه الصفة، بل أراد توجيه الذم والشتم لهم بأن وصفهم بهذه الصفة، فلما تحول الشاعر بأسلوبه من الخير التقليدي إلى أسلوب عاطفي أراد به الذم، تغيرت الحركة الإعرابية اللاحقة بالكلمة، ولهذا قال: (وجوه قرود) بالنصب.

* الاستثناء — (غير):

وهو من الأنماط التي نصبها بعض النحاة بفعل مقدر، هو (أستثنى)، ويقع الاستثناء على شكلين هما: الاستثناء المثبت، والاستثناء المنفي. وسنركز في دراستنا على (غير)، ومل حولها من آراء.

تذكر معظم الدراسات النحوية أن (غير) تقع في الكلام على ضربين: فإما أن تقع صفة، وإما أن تقع أداة استثناء، حيث تستعمل استعمال (إلا)، وتعرب إعراب الاسم الواقع بعدها في الاستثناء. يقول سيبويه: "اعلم أن (غيراً) - أبداً - سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى (إلا) فيجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا)، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره، وخارجاً مما يدخل فيه غير^١"، وهذا مذهب العديد من العلماء غيره.

عامل النحاة (غير) معاملة (إلا)، لما رأوه من شبه بين الأداةين، كما أنهم أعربوها إعراب الاسم المستثنى بعد (إلا)، على الرغم من أن الشبه واقع بين الأداةين من حيث المعنى، وليس بين (غير) وبين الاسم المستثنى. ثم إننا لا نجد (غير) تحمل معنى المستثنى، بل نجد الاسم الواقع بعدها هو ما يحمل هذا المعنى، وهذا واضح مفهوم من سياق الكلام، فإن حملها على المستثنى يعني أن نجعلها أداة استثناء واسماً مستثنى في آن معاً، بالنظر إلى المعنى التركيبي.

ولعل ميل الدراسات النحوية إلى هذا يعود إلى تسوية الفتح اللاحق بـ (غير)، ثم تسوية الجر اللاحق بالاسم الواقع بعد (غير).

والأرجح أن (غير) تقع في الكلام موقع (إلا)، فيكون الاستثناء بها، ويكون ما بعدها مستثنى مجروراً لإضافته إليها، وقد جاءت (غير) بحركة بالفتح لوقوعها موقع أداة الاستثناء، وكأنه نوع من الشبه بينها وبين (إلا)، حيث اختارت اللغة لهذه الأدوات

^١ الكتاب ٣٤٣/٢، وانظر مثل هذا في المفتض ٤٢٢/٤، والأصول في النحو

حركة الفتح لحقتها، ولعدم دلالتها على معنى .

ومما جاء على هذا الباب في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر"^١.

قرأ الكسائي، ونافع، وابن عامر "غَيْرَ" بالنصب على الاستثناء من قوله: (القاعدون)، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، وابن كثير "غَيْرَ" على أنه صفة لقوله: (القاعدون)، وعن عاصم بالوجهين^٢، ونظير مجيء (غير) صفة قول الشاعر:

إذا جُوزيت قرصاً فاجزِه إنما يجزي الفتي غيرَ الجمل^٣

حمل العلماء قراءة الرفع على أنها صفة لقوله (القاعدون)، والحق أن هذا هو أصل لاستعمال في (غير)، كما أشار النحاة، ولكن هذه الكلمة خرجت عن استعمالها التقليدي تفيد معنى الاستثناء لمضارعها معنى (إلا).

كما حمل العلماء قراءة النصب على أنها أداة استثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، والأولى في مثل هذا النمط أن تكون (غير) أداة استثناء، ويكون ما بعدها مستثنى مجروراً، وهذا ما يحتمله معنى النص القرآني، لا أن نحمل الأمر على التركيب دون الدلالة، لنجعل (غير) مستثنى في الكلام لأننا بذلك لاشك سنفقد أداة الاستثناء من السياق، أو ننا سنجعل أداة الاستثناء والمستثنى شيئاً واحداً .

ونستطيع أن نحمل النظر على ما حملنا عليه المثال، حيث استعمل الشاعر هذا اللفظ (غير)، صفة لـ (الفتي)، وهذا هو أصل الاستعمال في (غير)، ولكنها تخرج عن هذا لأصل لتفيد معنى الاستثناء، لما بينها وبين (إلا) من شبه.

• حروف المعاني:

الحرف في اللغة، الطرف أو الجانب^٤، أما في الاصطلاح، فالحرف ما لا يحسوز أن

النساء ٩٥٨

^١ إعراب القرآن للنحاس ٤٤٧/١، والحجة لابن خالويه ٢٦١/١ والكشف ٣٩٦/١، والحجة لابن زحلة ٢١٠، وإملاء ما من به

لرحمن ١٩٨/١، والبحر المحيط ٣٥٤

^٢ البيت للبيد في ديوانه ١٧٩، برواية:

وإذا أقرضت قرصاً فاجزه إنما يجزي الفتي ليس الجمل

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت

^٣ لسان العرب (حرف) ٤١٩

يكون خيرا في الكلام، كما لا يجوز أن يخبر عنه، وهو ما لا يؤلف كلاما عند دخوله على بعضه^١. والحرف عند النحويين، هو ما جاء لمعنى في الكلام، نحو ثم، وسوف، وغيرها^٢.

يرى بعض المحدثين أن الحرف كان كلمة مستقلة في الأصل، ثم خرجت عن معناها الحقيقي لكثرة استعمالها، فاستعملت مجردة، وكأنها مجرد وسائل نحوية توضح العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة^٣. ولعل هذا ما أشار إليه ابن السراج من قبل، حيث تحدث عن مواقع الحروف، وذكر أن منها ما يدخل على الأسماء، ومنها ما يدخل على الأفعال، ويكون بعضها لربط الاسم بالاسم، وبعضها لربط الفعل بالفعل، وبعضها لربط الاسم بالفعل، أو لربط الجمل، وغير ذلك^٤.

فرق النحاة بين الحروف المكونة للكلام -حروف الهجاء- وبين الحروف التي تقع لمعنى في الكلام، فأطلقوا على الأخيرة اسم حروف المعاني، قال سيبويه: "أما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها"^٥. كما وجد من النحاة من أطلق عليها اسم الأدوات أو الآلات، انطلاقا من كون أكثرها يعمل فيما يدخل عليه^٦. ومن مواضع هذه الحروف في القراءات القرآنية، ما يأتي:

• (لا): يقع هذا الحرف لمعان متعددة، كالنفي، والنهي، والعطف، والجواب، والعاملة عمل ليس. ويبدو أن أداة النفي (لا) من أقدم أدوات النفي في العربية، كما أنها من الأدوات المشتركة بين العربية وغيرها من اللغات السامية^٧، وسنعرض هنا لنوعين من أنواع (لا):

• لا الناهية :

تعد (لا) في هذا النمط من الحروف المشبهة بلام الأمر، فكما أننا نأمر باللام وننتظر

^١ الأصول في النحو ٤٠١

^٢ الكتاب ١٢١١

^٣ اللغة لفندريس ٢١٦

^٤ الأصول في النحو ٤٢١-٤٣

^٥ الكتاب ١٢١١

^٦ معاني القرآن للفراء ٢٢٧/١، و٢٣٦/٢

^٧ انظر التطور اللغوي ١٦٠٠، و (ليس والمشبّهات ١٤)، د. فاضل السامرائي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد ١٧٨، سنة ٧٣٨ ص ٥٦

حدوث الفعل، فكذاك ننهي بـ (لا) وننتظر عدم وقوع الفعل، يقول ابن السراج: "وأما (لا) في النهي فنحو قولك: لا تقم ولا تقعد، ولفظ الدعاء لفظ النهي، كما كان كلفظ الأمر، وتقول: لا يقطع الله يدك، ولا يتعس الله جدك، ولا يبعد الله غيرك، و (لا) في النهي بمعنى واحد، لأنك إنما تأمره بأن يكون ذلك الشيء الواجب منفيًا، ألا ترى أنك إذا قلت (قم)، إنما تأمره بأن يكون منه قيام، فإذا نهيت فقلت: لا تقم، فقد أردت منه نفي ذلك".^١

ومما جاء على النهي في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين".^٢

قرأ الجمهور "لا نكتم" بالرفع، وقرأ الحسن والشعي "لا نكتم" بالجزم، وتوجيه ذلك عند العلماء، أنه قد هموا أنفسهم عن كتمان الشهادة، وإن كان دخول (لا) الناهية على المتكلم قليلاً^٣، ونظير ذلك قول الشاعر:

إذا ما خرّجنا من دمشق فلا نعد بها أبداً ما دام فيها الجراضم^٤

من المستبعد أن تدخل (لا) الناهية على المتكلم، لأن المعنى لا يستقيم بأن ينهى الإنسان نفسه، فيستعمل هذه الأداة منه إليه، غير أننا نستطيع حمل الجزم في هذا الموضع على محمل آخر، وذلك بأن نجعله ميلاً من اللغة نحو التخلص من الحركات الإعرابية اللاحقة بأواخر الكلمات، وقد فصلنا القول في هذا سابقاً، وربما وجدنا توافقاً بين المثال والنظير (فلا نعد)، حيث تخلص الشاعر من الحركة الإعرابية اللاحقة بالفعل المضارع، كما تخلص منها القارئ، وهذا يدل على مرحلة من المراحل التي كانت اللغة قد سارت فيها، ثم توقفت وتراجعت عنها بعد نزول القرآن الكريم.

• لا النافية العاملة عمل ليس:

تعد هذه الأداة أداة نفي بالدرجة الأولى، كما تعد أصل أدوات النفي، وتدخل على الكلام فتنتقله من معنى الإثبات إلى النفي، وقد أجاز النحاة أن تعمل (لا) عمل (ليس)،

^١ الأصول في البحر ١٥٧/٢، ومثل هذا عند سيبويه في الكتاب ٨/٣، وفي المقضب ١٣٢/٢

^٢ المائدة ١٠٥

^٣ مختصر في شواذ القرآن ٣٥٨، والبحر المحيط ٣٩٧/٤

^٤ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٣٩٦/٤

بمعنى أن تدخل هذه الأداة على الجملة الاسمية، فيكون المبتدأ بعدها مرفوعاً، ويقع الخبر منصوباً، يقول سيبويه: "هذه باب ما لا تغير فيه (لا) النافية الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل (لا)، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد (لا) النافية... وقد جعلت -ليس ذلك بالأكثر- بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا)، في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة"^١. وقد تحدث السيوطي عن هذا، فحصر ثلاثة مذاهب في إعمالها:

١. أن (لا) تعمل عمل (ما) إلحاقاً بـليس.

٢. أن (لا) لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً.

٣. أن (لا) أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً.

ويذكر لإعمالها شروطاً هي: الترتيب، وعدم النقص بالإلا، وألا تفصل بينها وبين مرفوعها، وتنكير اسمها وخبرها.

يبدو أن من أعملها عمل (ليس)، قد نظر إلى الشبه بينهما في الدلالة، وهذا ما أشار إليه المبرد، فقال: "وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى"^٢. كما أشار المستشرق برجستراسر إلى شيء من العلاقة بين (لا) و(ليس)، حيث جعل (ليس) أداة مشتقة من (لا)، وهذا مما تشترك فيه اللغة العربية مع اللغات السامية الأخرى حيث "اشتقت من (لا) أدوات أخرى للنفي، لا توجد في سائر اللغات السامية، إلا (ليس)، فيقابلها في الآرامية (layt)، وهي كلمة مركبة من (لا) واسم معناه الوجود، يحتمل أن يكون لفظه القلسم (yitay)، أو قريباً من ذلك، وهو (yēs) في العبرية، و (itay >) في الآرامية العتيقة، ويقاربها في الأكديّة فعل وهو (>išu)، أي يملك الشيء، وهو له، فمعنى (layt) لا يوجد، وهذا هو عين معنى (ليس) الأصيل"^٣.

ومما جاء على ذلك في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "والشمس تجري لمستقر لها"^٤.

قرأ الجمهور "لمستقر لها"، وقرأ عبد الله وابن عباس وعكرمة وعطاء بن رباح وابن

^١ الكتاب ٢/٢٩٥-٢٩٦، وانظر مثل هذا في المقتضب ٤/٣٨٢، والنكت الحسان ١/٧٦-٧٦.

^٢ المقتضب ٤/٣٨٢.

^٣ التطور النحوي ١/١٦٩.

^٤ يس ~ ٣٨١.

أبي عبيدة " لا مُستقرُّ لها " بالناء المفتوحة، وقرأ ابن أبي عجلة " مستقرُّ لها " بالرفع،
حيث أعملها عمل ليس^١، ونظير ذلك قول الشاعر:

تعر فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله وإقيا^٢

جاءت قراءة ابن أبي عجلة لنفي المستقر للشمس، وهذا تماما معنى قراءة من قرأ
بالفتح، فالمعنى فيهما واحد، غير أن الأولى جاءت لنفي وجود مستقر واحد للشمس، أما
الثانية، فجاءت لنفي وجود المستقر مطلقا، والواضح أن من قرأ بالرفع قد أعمل (لا) عمل
(ليس)، وذلك على سبيل التوهم، حيث إن (ليس) مشتقة من (لا)، وتقع في الكلام للنفي
كما تقع (لا)، وهذا مدعاة لأن يتوهم المتكلم فيجري إحداها على الأخرى، ولعل هذا
مشابه لما جاء في النظير (فلا شيء، ولا وزر)، حيث استعمل الشاعر الأداة (لا) استعمال
(ليس)، فرفع الاسم الذي بعدها، لما بينهما من شبه في الأصل والعمل والدلالة.
• التراكيب:

• نصب الجزأين بـ (إن):

اختلف الكوفيون والبصريون في رفع خبر (إن) وأخواتها، فذهب البصريون إلى أنها
ترفع الخبر، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في الخبر شيئا، لأنها فرع على الأفعال، ولا
تقوى قوتها، ولهذا لا تعمل إلا في الاسم الأول الذي تعمل فيه النصب^٣.

لعل ما هو جدير بالدراسة هنا أكثر من عمل (إن) في الخبر -الرفع كما هو شائع-
حيث جاءت مجموعة من المواضع التي تظهر لنا عمل (إن) النصب في المبتدأ والخبر على
حد سواء. وقد أورد السيوطي بعض الآراء النحوية المتعلقة بنصب (إن) للجزأين، حيث
قال: " وسمع من العرب نصب الجزأين بعيدا -بعد إن- فقليل هو مؤول، وعليه الجمهور،
وقيل سائغ في الجميع، وأنه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة، وابن
السيد، وقيل خاص بليت، وعليه الفراء"^٤.

ذهب سيبويه إلى تقدير كلام محذوف في مثل هذا الموضع، وكأنه لا يجوز أن تنصب

^١ الكشف ١٦٤، والبحر المحيط ٦٧٩

^٢ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٦٧٩، والنكت الحسان ٧٥١، ومع الهوامع ١١٨٢

^٣ الإنصاف ١٧٦١

^٤ مع الهوامع ١٥٦٢، وانظر مثل هذا في النكت الحسان ٨١١

(إن) الجزأين، وهذا واضح من قوله: "وتقول: إن غيرها إبلاً وشاء، كأنه قال: إن لنا غيرها إبلاً وشاء، أو عندنا غيرها إبلاً وشاء، فالذي تضر، هذا النحو وما أسببه، وانتصب الإبل والشاء كانتصاب (فارس)، إذا قلت: ما في الناس مثله فارساً".^١

من الممكن أن نعد مثل هذه الظواهر اللغوية دليلاً واضحاً وداعماً لما ذهبنا إليه من أن اللغة كانت تميل إلى التخفيف باستعمال الحركة الخفيفة المستحبة، فإن كانت مثل هذه الظاهرة اللغوية تحمل على أنها لغة من لغات العرب، فإن هذا يظهر لنا ميل تلك الجماعة نحو التخفيف، حيث بدا الأمر وكأنه نوع من الخروج على قواعد اللغة الشائعة، ولعل هذا ما دفع النحاة كسيبويه إلى تقدير ذلك المحذوف من الكلام، واختار أن يكون المحذوف مما تنتفي عنه الحركات الإعرابية كالظرف والجار والمجرور، لما في ذلك من كبير مساعدة في هذا الموضع.

ومما جاء على على نصب الجزأين بيان في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرِهِ".^٢

قال في الكشف: "قرأ حفص بالإضافة، فـ (الأمر) مخفوض بإضافة (بالغ) إليه، وقرأ الباقر بالتونين ونصب (الأمر)، وهما لغتان في إثبات التنوين في اسم الفاعل".^٣ وقد أورد الزمخشري قراءة للمفضل بنصب (بالغ) ورفع (الأمر)، على أن يكون (قد جعل الله) خير إن، و(بالغاً) حالاً، ونجد القرطبي قد أورد القراءات الثلاث،^٤ كما أوردتها أبو حيان ورأى أن قراءة (إن الله بالغاً أمره)، يمكن أن تخرج على قول من ينصب بسبب الجزأين، ونظيره قول الشاعر:

إذا اسودَّ جُحَّ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدَاً^٥

لعل الأرجح في هذه القراءة "بالغاً أمره" أن توجه على الميل إلى الحركة الخفيفة.

^١ الكتاب ١٤١/٢

^٢ الطلاق ٣٨

^٣ الكشف ٣٢٤/٢

^٤ الكشف ٥٥٦/٤

^٥ الجامع لأحكام القرآن ١٦١/١٨

^٦ البحر المحيط ١٩٩/١٠

^٧ ينسب لعمر بن أبي ربيعة في النكت الحسان ١٨٨، ومع المراجع ١٥٧/٢، ولم أجده في الديوان

قوله " بالغاً " عرّفوه في أصل الكلام . إذ هو خبر للبدن .

أما النظير (إن حراسنا أسدا) فيظهر فيه ميل الشاعر إلى إقامة القافية في البيت ، فاختار الفتح ، حيث كان القياس أن يرفع الخبر (أسدا) كما تقتضي القواعد اللغوية .

• الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

أشرنا فيما سبق إلى أن الإضافة إما أن تكون إضافة للحرف ، أو للاسم ، أو للظرف ، وأن حكمها الجر في جميع أحوالها .

ولما كان المضاف والمضاف إليه يشكّلان جزءاً واحداً في الكلام ، اختلف النحاة في جواز الفصل بينهما ، فذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، دون شرط في الفاصل بينهما ، وحصرُوا ذلك بضرورة الشعر ، أما البصريون فلا يجيزون الفصل بينهما إلا بالظرف أو الجار والمجرور ، محتجين بأنهما كالشيء الواحد^١ .

يظهر شيء من الاتفاق بين الكوفيين والبصريين ، فالكوفيون لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر ، ومعلوم أن الضرورة قد خرجت بالشاعر إلى أبعد من هذا في بعض الأحيان . وأهل البصرة لا يجيزونه إلا أن يكون الفاصل بينهما ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً .

ومما جاء على الفصل بين المضاف والمضاف إليه في القراءات القرآنية ، قوله تعالى :
"وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله"^٢ .

قرأ الجمهور " بضارين " بإثبات النون ، وقرأ الأعمش " بضاري " بحذف النون ، وقد وجه أكثر العلماء قراءة الأعمش على أنها من باب حذف النون للإضافة ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر^٣ ، ونظيره قول الشاعر :

كما خطّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهوديّ يقاربُ أو يزِيلُ^٤

أقحم الجار والمجرور للعناية والاهتمام بهما أكثر من المضاف والمضاف إليه ، وذلك لأن الله تعالى أراد من العباد أن يتيقنوا من أن السحر الذي تقدم ذكره في الآية ، لا أثر له ولا

^١ الإنصاف ٢/٤٢٧-٤٣٤

^٢ البقرة ١٠٢

^٣ المحاسب ١٠٣١١ ، والكشاف ١٧٣١١ ، والبحر المحيط ٥٣٢١١-٥٣٣

^٤ ينسب لأبي حبة النميري في الإنصاف ٤٣٣١٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٨١٢

ضرر على العباد إلا أن يأذن الله بهذا، فقدم الجار والمجرور عناية بمما، لأنهما يؤديان المعنى المراد، أي أن لأصل في الجملة :

وما هم بضاري من أحده.

ثم دخل عنصر التحويل (التقديم) فتحوّلت الجملة إلى:

وما هم بضاري به من أحد.

والمثال لا يختلف عن النظر (بكف يومًا يهوديًا)، حيث أراد الشاعر الحديث عن الزمن الذي كتب فيه هذا الكتاب، ولما كان اهتمامه بالزمن قدم الظرف السدال عليه (يومًا)، على المضاف إليه، عناية واهتمامًا، فتحوّلت الجملة بعد دخول عنصر التحويل (التقديم) على الشكل الآتي:

بكف يهودي يومًا = = بكف يومًا يهودي

تقديم الظرف للعناية والاهتمام

القياس

في القضايا الدلالية للنظير من كلام العرب الشعري:

تسمح اللغة بشيء من الاتساع في العديد من مجالاتها اللغوية، إذ نجد لها كثيرا ما تقدم في سياقها اللغوي ونمطها التعبيري فسحة لأبنائها، فتجعل لهم حرية اختيار النمط اللغوي والأسلوب الكلامي، فهي لا تفرض عليهم مجموعة المفردات الواجب استعمالها، كما لا تفرض طريقة نظمها، إذا تحقق المعنى من خلال السياق اللغوي.

وسيدور محور هذه الدراسة في هذا الفصل حول النمط الدلالي في مجموعة من المواضع في القرآن الكريم والقراءات القرآنية، وسيجري تحليل هذه الأمثلة ضمن إطارين: الدلالة المعجمية، والدلالة السياقية.

• الدلالة المعجمية:

وهي مفردات تتوصل إلى حقيقة معناها ودلالاتها من خلال المعجم اللغوي، الذي يسعفنا كثيرا في الوقوف على المعاني الحقيقية لهذه الألفاظ، أو ما يمكن أن تنطوي عليه من معان أو استعمالات مختلفة. وبما يتعلق بالدلالة المعجمية في القرآن الكريم، المواضع الآتية:

• انظر بمعنى انتظر:

ورد في قوله تعالى: "لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا".^١

قرأ الجمهور "انظرونا" بهمزة وصل، وضم الظاء، على أنه من النظرة بمعنى التأخير، أي راقبنا وانتظرنا وتأن بنا. ونظيره قول الشاعر:

فإنكما إن تَنْظُراني ساعة من الدهر تنفعني لدى أم جندب^٢

وقرأ الأعمش "أنظرونا"، بهمزة قطع وكسر الظاء على أنه من الإنظار، بمعنى الإمهال والتأخير.^٣

وجاء في تفسير هذه الآية، أن قوله "راعنا" بمعنى راقبنا وانتظرنا وتأن بنا حتى نفهمه ونحفظه، والرعاية والمراعاة، النظر في مصالح الإنسان، وقد هيى الله المؤمنين عن نولهم (راعنا)، لأنه كان لليهود كلمة يتسابقون فيها وهي (راع) فلما سمعوا المؤمنين

البقرة ١٠٤

البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٢٥١، وانظر شرح شواهد المغني ٩١١، والجامع لأحكام القرآن ٦٠١٢، جامع البيان ٤٧٣١٢ والكشاف ١٧٤١١، والجامع لأحكام القرآن ٦٠١٢ والبحر المحيط ٥٤٣١١

يقولونها لني - صلى الله عليه وسلم - أخذوها وحملوها على معناها عندهم، ولهذا استبدل الله بها كلمة في معناها وهي (انظر) ليزرة المؤمنين عن فعل اليهود^١.

ومن الممكن أن يكون في هذا إشارة إلى أن اليهود استعملوا كلمة (m) بمعنى حطم أو ضرر أو تحرك^٢، وهذا نوع من الذم للمسلمين والتعريض بهم.

وكلمة (نظر) مأخوذة من النظر وهو حس العين، ونظره ينظره نظرا ومنظرا ومنظرة^٣. ونظر الرجل ينظره، وانتظره وتنظره، تأنى عليه، وأنظرته أي أمهلته، والإنظار التأخير والإمهال^٤.

والواضح أن قراءتي الوصل والقطع جاءتا بمعنى الإمهال والتأخير، وكأتهما من باب (فعل، وأفعل) بمعنى واحد. فإن قراءة من قرأ بالوصل فقد استعمل الفعل (نظر) وأما من قرأ بالقطع فقد أخذه من الفعل (أنظر)، وكلاهما بمعنى مهلنا وتأن علينا.

ولعل ما يدفعنا إلى هذا، قوله تعالى: "لا تقولوا راعنا"، إذ نميل هنا أن تكون (راعنا) بمعنى ارفق بنا، وخفف عنا ما كلفتنا به وأمرتنا أن نقوم به، وهذا من المعاني التي جاءت عليها كلمة (راعنا)^٥. ولا نجد مما كانت تتكلم به اليهود، ويقصدون به الشتم للنبي - صلى الله عليه وسلم - ويرجح هذا قوله تعالى بعدها مباشرة "واسمعوا" بمعنى، لا تقولوا خفف عنا ما أمرتنا به من أحكام، ولكن قولوا تمهل علينا وتأن علينا حتى نسمع منك وتأخذ عنك، ولا شك أن هذا يتطلب منهم أن يسمعوا من الرسول - صلى الله عليه وسلم - سماع قبول وطاعة.

وأما النظر (إن تنظرائي ساعة)، فيحمل على معنى الإمهال والتأخير، وهو من (النظرة) وكان الشاعر يتحدث إلى رفيقيه، ويطلب منهما أن ينتظراه ساعة واحدة، ليعرج على من يحب ويسلم عليها.

^١ الكشف ١٧٤١، وتفسير النسفي ٩٦١، والجامع لأحكام القرآن ٦٠١٢.

^٢ الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية ٣٧٩.

^٣ لسان العرب (نظر) ٢١٥١٥.

^٤ لسان العرب (نظر) ٢١٨١٥-٢١٩.

^٥ لسان العرب (رعا) ٣٢٩١٤، وانظر تفسير النسفي ٩٦١، والبحر المحيط ٥٤٠١١.

• خاف بمعنى ظن:

ورد في قوله تعالى: "إِلَّا أَنْ يَخَافَ إِلَّا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ" ^١.

قرأ الجمهور "إِلَّا أَنْ يَخَافَ"، وقرأ أبي "إِلَّا أَنْ يَظُنَّا" ^٢، وقال أبو علي: "قال أبو عبيدة: إِلَّا أَنْ يَخَافَ، معناه يوقنا، فمعنى إِنْ خَفْتُمْ أَيِ إِنْ أَيْقَنْتُمْ" ^٣. وهي بهذا المعنى عند الفراء ^٤، وعلل الطبري وأبو حيان ذلك بأن الخوف والظن متقاربان في كلام العرب ^٥. ونظيره قول الشاعر:

أَتَانِي كَلَامٌ مِنْ نَصِيبٍ بِقَوْلِهِ وَمَا خِفْتُ يَا سَلَامُ أَنْكَ عَائِي ^٦

وتورد معظم كتب التفسير أنه لا يجوز الأخذ من حقوق المرأة إلا إذا علم الزوجان أنهما سيقعان في المحظورات، كنشوز المرأة وسوء خلقها، وقد جعل الخوف هنا بمعنى العلم واليقين ^٧.

ويرى أبو حيان أن يبقى الخوف هنا على بابه، فيراد به الحذر ^٨، أي أن يحذر كل من الزوجين الوقوع في حدود الله، بعدم إقامة حقوق الزوجية.

وقد جمع الفعل (خاف) معنى الفرع، إلى جانب معنى العلم، وعلى هذا المعنى فسر اللحياني قوله تعالى: "فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفَا أَوْ إِثْمًا" ^٩، وقوله تعالى: "وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً" ^{١٠}.

ونستطيع هنا أن نحمل قوله "أَنْ يَخَافَ"، على معنى يعلما أو يوقنا، ولما تعلق الأمر بحدود الله وشرائعه، ما كان من العبد المسلم إلا أن يقف منها موقف الخائف الوجل، لئلا يقع فيها، ومن هنا استعمل الفعل (يَخَافُ) بدلا من يعلما، ومثلها قراءة "يَظُنَّا" حيث لا

^١ البقرة ٢٢٩\

^٢ معاني القرآن للفراء ١٤٦\١، وجامع البيان ٤٦٠\٢، والبحر المحيط ٤٧١\٢

^٣ الحجة للفارسي ٣٢٨\٢

^٤ معاني القرآن للفراء ١٤٦\١

^٥ جامع البيان ٤٦٠\٢، والبحر المحيط ٤٧١\٢٢

^٦ ورد البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٤٦\١، والبحر المحيط ٤٧١\٢

^٧ الكشف ٢٧٤-٢٧٥، وتفسير النسفي ١٦٢\١، والبحر المحيط ٤٧٠\٢

^٨ البحر المحيط ٤٧٠\٢

^٩ البقرة ١٨٢\

^{١٠} النساء ١٢٨\

يخفى ما فيها من موافقة لمعنى العلم في الأصل، إذ يحمل الظن معنى الشك واليقين معاً، وهو هنا يقين تدبر لا يقين عيان^١. وعلى هذا يكون معنى الآية، أن المخالعة بين الزوجين لا تجوز إلا بعد أن يعلم الزوجان علماً يقيناً يخالطه الخوف من الله، أن استمرارهما معاً سيؤول بهما إلى المعصية، نحو نشوز المرأة أو سوء خلقها. فهذا معنى دقيق تضمنه قوله تعالى "إلا أن يخافا" أو "يظنا"، ومثل هذه الدقة في الاستعمال، تعدُّ فاصلاً واضحاً بين استعمال الفعل (خاف) في نص الآية، واستعماله في قول الشاعر (وما خفت يا سلام أنك عايي)، وهو ما استعمل دليلاً على مجيء (خاف) بمعنى (ظن)، حيث يفهم من البيت أن الشاعر يقول: وما ظننت أن تعيبي، أو ما خفت أن تعيبي، وهذا لا يرقى إلى مستوى الدقة في استعمال هذا الفعل في نص الآية.

• عال بمعنى افتقر:

ورد في قوله تعالى: "ذلك أدنى ألا تعولوا"^٢.

قرأ الجمهور "تعولوا"، وقرأ طاووس "أن لا تعيلوا"، أي تفتقروا، من العيلة^٣، ونسبها الزمخشري وأبو حيان إلى طلحة^٤. ونظيره قول الشاعر:

فما يدري الفقير متى غناه ولا يدري الغني متى يعيل^٥

وقد فسر العديد من المفسرين قوله تعالى "تعولوا" على معنى الجور والظلم، ناظرين بذلك إلى المعنى اللغوي الذي يفيد (عال) نحو قولنا عال الميزان يعيل عولا أي مال، بمعنى ألا تميلوا عن الحق، وقد ذكر المفسرون رأياً للشافعي، مؤداه أن (تعولوا) بمعنى (تكسر عيالكم)، من (عال، يعول) إذا أنفق الرجل على عياله.

وأما قراءة "تعيلوا" فقد حملها المفسرون على أنها بمعنى تفتقروا، من العيلة^٦.

ورد الفعل (عال) في اللغة على المعنيين، دونما تفريق بين الجذر الثلاثي أكان من (عول) أم من (عيل)، فكلاهما جاء على معنى، كثرة العيال أو الفقر أو الميل في الحكم وهو

^١ لسان العرب (ظن) ٢٧٢/٣

^٢ النساء ٣٨

^٣ مختصر في شواذ القرآن ٢٤٨

^٤ الكشف ٤٦٨/١، والبحر المحيط ٥٠٩/٣

^٥ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٥٠٩/٣، ونسبه ابن منظور إلى الشاعر أحيحة، انظر لسان العرب (عيل) ٤٨٨/١١

^٦ الكشف ٤٦٨/١-٤٦٩، وتفسير النسفي ٢٨٨/١، والبحر المحيط ٥٠٨/٣-٥١٠

كناية عن الظلم^١.

وأغلب الظن أن أصل الفعل كان (عول) بالواو، ثم مالت اللغة إلى استبدال هذه الواو طلباً للخفة، فقالوا (عيل) بدلاً من (عول) متابعين في ذلك ما حدث في اللغات الأخرى، كالصفاوية التي مالت إلى استعمال الياء أكثر من الواو طلباً للخفة^٢.

وأما النظر (ولا يدري الغني متى يعيل) فواضح أن المعنى فيه الفقر أو ذهاب المال، لأن الشاعر قد ذكر في الشطر الأول أن الفقير يمكن أن يكون غنياً في يوم ما، ثم ذكر في الشطر الثاني أن الغني يمكن أن يضير فقيراً في يوم ما.

والحق أن اللغة تورّد لنا هذا الفعل (يعيل، ويعول) بمعنى واحد كما أسلفنا، وأن أغلب الظن أن يكون الأصل فيه (عول) بالواو، ثم تحول إلى (عيل) بالياء، ميلاً من اللغة نحو التخفيف.

• قسية بمعنى رديئة:

ورد في قوله تعالى: "وجعلنا قلوبهم قاسية"^٣.

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر "قاسية"، وقرأ حمزة، والكسائي "قسية"^٤. وقد نسبها ابن زنجلة إلى حمزة فقط^٥، في حين نسبها أبو حيان إلى حمزة، والكسائي، وعبد الله^٦.

تشير معظم كتب القراءات إلى أن من قرأ "قسية" إنما أراد أنها قلوب خالطها الغش^٧. وتذكر بعض هذه الكتب أن قوله "قسية" أبلغ في التعبير من قوله "قاسية"، ونظيره قول الشاعر:

لهم صواهل في صمّ السلاح صاح القسيّات في أيدي الصياريف^٨

^١ لسان العرب (عول) ٤٨١\١١ - ٤٨٢، و(عيل) ٤٨٨\١١ - ٤٨٩

^٢ النظام اللغوي للهجة الصفاوية ٢٣٥\

^٣ المائدة ١٣\

^٤ السبعة ٢٤٣\، والكشف ٤٠٧\ - ٤٠٨، وإتحاف فضلاء البشر ١٩٨\

^٥ المحجة لابن زنجلة ٢٢٣\

^٦ البحر المحيط ٢٠٤\

^٧ الكشف ٤٠٧\ - ٤٠٨، والبحر المحيط ٢٠٤\، وإتحاف فضلاء البشر ١٩٨\

^٨ لأبي زيد الطائي في ديوانه ١١٩، وانظر البحر المحيط ٢٠٤\

ورد التفسير لقوله " قاسية " بأنه على معنى الجفاف والغلظة والصلابة، وأن الله قد خذل الكافرين ومنعهم من الخير حتى قست قلوبهم، أو أنه قد أجل لهم العذاب وأمهلهم حتى قست قلوبهم، وأما قوله " قسيّة " فعلى معنى أنها القلوب اليابسة التي لا لين فيها، حالها بذلك حال الدراهم القسيّة التي خالطها الغش؛ فباتت شديدة الصلابة، لأن دراهم الذهب والفضة الخالصة يكون فيها شيء من اللين^١.

ويبدو أن هذا المعنى وارد في اللغة؛ " فالقسيّ ضرب من الزيوف، ودراهم قسيات، وقد قست الدراهم تقسو، إذا زافت، والقسي هو الدرهم الرديء، والشيء المرذول " ^٢. ويظهر أن قوله (قسي) من الأوصاف التي تطلق على المعادن كالذهب والفضة، وتدل على أن هذه المعادن قد دخلها الزيف، فاستعمال هذه الصفة للقلب الذي ما هو إلا لحم، لا يصبح على مستوى الدلالة العادية، أو في نسق الكلام التقليدي. غير أنه من الممكن قبول هذا التصاحب ضمن إطار الانزياح الدلالي للألفاظ، بمعنى أنه قصد أن تلك القلوب التي دخلها الكفر والفساد؛ باتت مغشوشة صلبة، لا تلين لسماع الحق، حالها في ذلك حال تلك الدراهم الرديئة المغشوشة؛ التي تتصف بالقسوة والصلابة، لأنه دخلها أو خالطها معدن آخر ليس من جنسها.

وأما النظر (صاح القسيات في أيدي الصياريف)، فيتحدث فيه الشاعر عن المعادن غير النقية في صناعتها، ولهذا نلاحظ بعض الاختلاف بين المثال والنظير، حيث قصد الشاعر هنا استعمال لفظ يدل على الدراهم المغشوشة، دون أن يكون معها خروج دلالي على التقاليد اللغوية، في حين ظهر الانزياح الدلالي جليا في قوله تعالى " قسيّة ".

ومن الممكن أن نحملها على محمل آخر، وهو أن يكون قوله " قسيّة " يدل على مخالطة الأمور الخارجة على السنن الطبيعية، فكما أن الأصل في الدراهم أن تكون من الذهب والفضة كما تقتضي الطبيعة وبهذا تكون لينة، فإذا خالطها معدن آخر خرجت عن حقيقتها، فأصبحت صلبة. كذلك القلوب، فإنها تُخلق على الفطرة، فطرة الإيمان، ثم تخالطها خيوط الكفر، وتدخلها حبال الشيطان، فتتحول إلى قلوب صلبة جامدة.

^١ الكشف ٦١٥١، وتفسير النسفي ٣٨٥١، والبحر المحيط ٢٠٤٤.

^٢ لسان العرب (قوس) ١٨١١٥.

• أفضى بمعنى أسرع:

ورد في قوله تعالى: "ثم اقضوا إلي ولا تنظرون" ^١.

قرأ الجمهور "اقضوا" بالقاف والضاد، وقرأ السري بن نعيم "أفضوا" بالفاء والضاد وقطع الهمزة ^٢.

ومن قرأ "اقضوا" فمن باب القضاء، وإنفاذ الأمر، ومن قرأ "أفضوا" فمن باب الإسراع، والخروج إلى القضاء، ونظيره قول الشاعر:

أبي الضيم والنعمان تحرق نابه عليه فأفضى والسيوف معاقله ^٣

ويحمل معنى هذه الآية على أنه طلب من من هذا النبي لقومه بأن يُنفذوا أو يؤدوا إليه ذلك الأمر الذي يريدون به، وهو هلاكه، وأما قوله "أفضوا" أي انتهوا إلي بشركم، فأظهره لي واكشفوه ^٤.

ونعلم أن القضاء هو "المكان الواسع من الأرض، والفعل فضا يفضو فضوا فهو فاض، وأفضى فلان إلى فلان أي وصل إليه، وأفضيت إذا خرجت إلى القضاء" ^٥. وقد أشرنا قبلاً عند حديثنا عن (قضى التي بمعنى صنع) أن القضاء هو إنفاذ الأمر وصناعته، وهذا لا يتوافق مع قوله "أفضوا" بمعنى أنفذوا إلي شركم؛ لأن الشر لا يصنع كما تصنع الأشياء، ولكن ورود هذا اللفظ هنا يعد مقبولا جائزا، ويسوغه انزياح دلالة الألفاظ، فكأنه يقول لهم: اصنعوا ذلك الشر الذي تريدونه بي، ثم قدموه إلي مسرعين، ولا تمهلوني.

وأما قوله "افضوا" فهو على معنى الخروج إلى القضاء، وبمعنى آخر، أي فأصحروا به إلي وأبرزوه ^٦. فانتهوا إلي بشركم أو أسرعوا إلي بشركم.

يبدو أن النظير (فأفضى والسيوف معاقله)، قد استعمل على معنى خرج أو وصل، كما استشهد به في هذا الموضع. حيث نجد الشاعر يمدح الحصن بن حذيفة بأنه رفض

^١ يونس ٧١\

^٢ معاني القرآن للقرطبي ٤٧٤\١، وجامع البيان ٣٦٤\٨ والكشاف ٣٦٠\٢، والبحر المحيط ٨٩\٦، وإملاء ما من به الرحمن ٣٢٧\٢

^٣ البيت لزهر في ديوانه ٩٨١ وانظر المختص ٥٨\٢

^٤ الكشاف ٣٦٠\٢، تفسير النسي ٦٩٢\٢

^٥ لسان العرب (فضى) ١٥٧\١٥

^٦ البحر المحيط ٨٩\٦

الظلم الواقع عليه، ثم صور لنا حال النعمان في غبطة وسرور، حتى بدا كمن يصبك أسنانه.

• يعصرون بمعنى ينجون:

ورد في قوله تعالى: "فيه يغاث الناس وفيه يعصرون"^١ قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر "يعصرون" بالياء، وقرأ حمزة والكسائي "تعصرون" بالتاء^٢.

وهو عند ابن جني من العصرة بمعنى النجاة^٣، وعند العكبري من العصرة بمعنى المطر والغيث^٤.

ونجد هذا الموضع في كتب التفسير قد ورد تحت معنى عصر الزيتون، والسمسم، وكل ما يعصر، وقد يحمل على حلب الضروع أيضا؛ لأن حلبها عصر لها، ولا شك أن في هذا كله إغاثة للناس ونجاة لهم من الهلاك، كما ورد أيضا أن معناه (يمطرون) مأخوذ من أعصرت السحابة^٥.

وهذا رأي معقول بالنظر إلى الربط بين الغيث والسحاب (العصر، والمعصرات)، في مثل قوله تعالى: "وانزلنا من المعصرات ماء ثجاجا".

وقد جاء في استعمال (عصر) أنه من عصر ما له دهن أو شراب، واستخراج ما فيه، كما أنه يأتي بمعنى الأخذ أو العطية، لأن عصره يعصره بمعنى أعطاه، واعتصر من الشيء، أخذ^٦.

والحق أن هذا الفعل لو جعل على معنى النجاة، لتضمنه جميع المعاني الأخرى التي جاءت له، فالنجاة ولا شك أمر تحقق بعد نزول الغيث وعصر النبات وضروع الحيوانات، فكل هذه الكائنات نجت من القحط الذي استمر سبع سنوات متواصلة، ويعضد هذا قول الشاعر:

^١ يوسف ٤٩١

^٢ السبعة ٣٤٩١، والحجة لابن زنجلة ٣٥٩١، والكشف ١١١٢، والبحر المحيط ٢٨٦١٦

^٣ المختص ٢٤٤١-٣٤٥

^٤ إملأ ما من به الرحمن ٣٥٠١٢

^٥ الكشف ٤٧٧٢، وتفسير السفي ٧٧٣١٢، والبحر المحيط ٢٨٦١٦

^٦ لسان العرب (عصر) ٥٧٧١٤-٥٧٩

صاديا يَسْتغِيثُ غَيْرَ مُغَاثٍ | ولقد كان عُصْرَةُ الْمُنْجُودِ^١

ومعنى هذا أنه كان ملجأ المكروبين الهالكين، على ما فسرهُ شارح الديوان، حسين جعل (عصرة) بمعنى المنجاة، والمنجود المكروب أو الهالك^٢، فكأنه قال له قد كنت منجياً للهالكين بما تقدمه من عون ومساعدة.

ويُحَدُّ أن الشاعر قد استعمل (عصرة) لتفيد معنى النجاة من الهلاك، وهو استعمال مماثل لما جاء في المثال (يعصرون) حيث جاء على معنى يغاثون ويتعدون عن الهلاك الذي حل بهم وأوشك أن يقضي عليهم.
• أجااء بمعنى أَلْجَأَ:

ورد في قوله تعالى: "فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ"^٣.

قرأ الجمهور "أجاها" بمعنى ساقها أو أَلْجَأَهَا^٤. ونظيره قول الشاعر:

وجارٍ سارٍ مُعْتَمِدًا إِلَيْكُمْ | أجاأته المخافة والرجاء^٥

وقد أوردت كتب التفسير أن (أجاأ) منقول من (جاء) بمعنى (أَلْجَأَ)، وبهذا يتغير الاستعمال^٦، وفي لسان العرب أن (أشأه) لغة في (أجاأه)، أي أَلْجَأَهُ، وتميم تقول: شر مسل يشيئك إلى مخة عرقوب، أي يجيئك^٧.

هذا مثل يضرب للمضطر، والمعنى ما أَلْجَأَكَ إلى العرقوب إلا الفقر، وذلك أن العرقوب لا مخ فيه، وإنما يلجأ إليه من لا يقدر على شيء^٨.

وقد علق أبو حيان على هذا بأن قال: "أما قوله -يعني الزمخشري- وقول غيره أن الاستعمال غيره إلى معنى الإلجاء، يحتاج إلى نقل أئمة اللغة المستقرئين ذلك عن لسان العرب، والإلجاء تدل على المطلق لما هو بمعنى الإلجاء، ولما هو بمعنى الاختيار"^٩.

^١ البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ٤٤٨، وانظر جمهرة أشعار العرب ٥٨٣٨، والمختضب ٣٤٥١١

^٢ ديوان أبي زبي الطائي ٤٤٨

^٣ مريم ٢٣٨

^٤ المختضب ٣٩٢-٤٠، وإملاء ما من به الرحمن ٤٠٨١٢، وإشفاق فضلاء البشر ٢٩٨١

^٥ البيت لزهير في ديوانه ١٢٨، وانظر البحر المحيط ٢٥١٧، ولسان العرب (جيا) ٥٢١١

^٦ الكشف ١١٣٣، تفسير النسفي ٩٧٦١٢

^٧ لسان العرب (جيا) ٥٢١١

^٨ مجمع الأمثال ١٥١١٢

^٩ البحر المحيط ٢٥١٧

ويظهر أن الفعل (أجاء) قد استعمل هنا بمعنى (ألجأ)، وأما ما يذهب إليه أبو حيان من حاجة ذلك إلى نقل أئمة اللغة فقد ورد أن "أجاءه إلى الشيء، وجاء به وأجاءه واضطره إليه"^١. وأما قوله بأن الإلجاء بمعنى الاختيار، فبعيد عن الصواب لأمرين:

الأول: ما أورده ابن منظور من أن ألجأه بمعنى اضطره إلى الشيء.

الثاني: أن لجوء مريم -عليها السلام- إلى النخلة. لم يكن لجوء اختيار، لأن المخاض إذا دنا لا يُنظر المرأة ولا يمهلهما، ولهذا كانت قد لجأت إلى النخلة، أو ألجأها المخاض إليها مكرهة مضطرة.

وأما النظير (أجاءته المخافة والرجاء)، فقد ورد الفعل (أجاء) فيه على معنى ألجأه أو اضطره، حيث يقول الشاعر: هذا رجل قد أتى إليكم يطلب العون، والذي دفعه إلى هذا أمران، أولهما الخوف، الثاني طمعه ورجاؤه فيما لديك من كرم.

• خفي بمعنى ظهر:

ورد في قوله تعالى: "إن الساعة آتية أكاد أخفيها"^٢.

قرأ الجمهور "أكاد أخفيها" بضم الهمزة، ويروى عن سعيد بن جبير "أخفيها" بفتح الهمزة، وهي قراءة تنسب لأبي الدرداء، والحسن، وأبى جهم، وحيد، ووجهها أنها من (خفي) الشيء يخفيه إذا أظهره، ويقال أخفاه إذا أظهره^٣. ونظيره قول الشاعر:

خَفَاهُنْ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا خَفَاهُنْ وَذَقَ مِنْ عَشْيٍ يُحْلَبُ^٤

يذكر المفسرون أن الساعة من الأمور التي شاء الله ألا يظهرها، وقيل أنها بمعنى أكاد أخفيها من نفسي فكيف أظهرها لكم؟ وقيل هي من الأضداد، حيث يتحد فيها معنيان هما الخفاء والظهور^٥.

تعد هذه اللفظة من الأضداد التي يتساوى فيها معنيان على حد قول المفسرين القدماء كما رأينا، وهي بهذا المعنى في الاستعمال اللغوي فقد ورد أن "خفا البرق خفوا وخفوساً

^١ لسان العرب (ج١) ٥٢١

^٢ طه ١٥٨

^٣ معاني القرآن للقرطبي ١٧٦٢، والمحجب ٤٧٢، وإملاء ما من به الرحمن ٤١٦٢، والبحر المحیط ٣١٨٧

^٤ البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٤٥٨، و، وانظر المحجب ٤٧٢

^٥ الكشف ٥٦٣، وتفسير التفسير ١٠٠٠٢، والبحر المحیط ٣١٩٧

ح، وخفا الشيء خفوا ظهر، وخفي الشيء خَفِيًّا وخَفِيًّا أظهره واستخرجه، وخفيت شيء أخفيه كتمته، وخفيته أيضا أظهرته، وهو من الأضداد، وخفي الشيء خفاء فهو ناف، وخفي لم يظهر، وخفاء وأخفاء بستره وكتمه^١.

جاء هذا الفعل (أخفيا) في السياق القرآني بمعنى الظهور لا بمعنى الخفاء ويرجح هذا سبقها من قوله تعالى: "أكاد" أي أوشك على فعل هذا وكذلك قوله "الساعة آتية" حيث جاءت بصيغة المضارع للدلالة على سيرها الآتي وتقدمها في هذه اللحظة، لتظهر أمام الناس، ومن ثم يجازى كل واحد بعمله.

وأما قوله "أخفيا" بمعنى أسترها، فلا يتفق مع الفعل (أكاد) الذي يسبقه، حيث سيح معنى الآية، أوشك أن أخفيها أو أن أسترها عنكم.

وهذا يتفق مع النظير (خفاهن من أنفاقهن)، حيث جاء الفعل على الظهور لا على معنى الخفاء، بدليل قوله (من أنفاقهن)، أي من أماكن سكناهن، فلا يعقل أن يسترها من سكنها، بل أن يخرجها منه.

• سخر بمعنى هزأ:

رد في قوله تعالى: "فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيَا حَتَّىٰ أَنسَوَكُم ذِكْرِي"^٢.

قرأ حمزة والكسائي "سِخْرِيَا" بالضم، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر "سِخْرِيَا" بالكسر، والوجه لمن قرأ بالضم أنه من التسخير، أما من قرأ بالكسر فجاء بها من الاستهزاء^٣، ومما جاء على (سِخْر) بمعنى (استهزأ)، قول الشاعر:

إني أتاني حديث لا أُسَرِّبه من علو لا كذب فيه ولا سُخْرٌ

وجاء في تفسيرها أنها من باب (سِخْر)، ثم جاءتها ياء النسب زيادة في القوة الدلالة، جعلت المضمومة من (السُّخْرَة) بمعنى الهزء^٤.

يشيع في اللغة أن ترد هذه اللفظة بالضم والكسر على معني الاستهزاء ومعنى

١٢٤

لسا العرب (خفا) ٢٣٤\١٤

المؤمنون ١١٠\

معاني القرآن للفراء ٢١٣\٢ والسبعة ٤٤٨\، والحجة لابن خالويه ٢٥٨-٢٥٩، والكشف ١٣١\٢، والحجة لابن زنجلة ٤٩١\،

إملاء ما من به الرحمن ٤٤٨\٢

ورد البيت بلا نسب في البحر المحيط ٥٨٤\٧

الكشاف ٢٠٥\٣، وتفسير النسفي ١١١٣\٢، والبحر المحيط ٥٨٧\٧

التسخير، فإن " سخر منه وبه سُخِرَا وسُخِرَا بالضم، وسُخِرِيَا وسُخِرِيَا وسُخِرِيَّة: هزئ به، والسُّخْرَة، الضحكة، والسُّخْرَة ما تسخرت من دابة أو خادم بلا أجر ولا ثمن، والسُّخْرِي بالضم، من التسخير، والسُّخْرِي بالكسر من الهزء، وقد يقال في الهزء: سُخْرِي، وسُخْرِي، وأما من السُّخْرَة فواحد مضموم"^١.

يتعلق بقوله " سخر يا " بمعنى الاستهزاء، وذلك بالضحك من هؤلاء المؤمنين، وليس هو من باب التسخير أو الإذلال بالعمل دون أجره، ودليل ذلك قوله تعالى: " وكنتم منهم تضحكون ". بعد قوله " سخر يا " مباشرة.

وأما النظر (لا كذب فيه ولا سخر)، فقد جاء على معنى الاستهزاء، إذ ليس ممن المعقول أن يُسَخَّر الحديث أو القول كسخرة الخادم أو الدابة للعمل، لأن الشاعر أراد هنا أن يقول: هذا قول لا يحتمل الكذب ولا الاستهزاء، وهذا يظهر لنا التقارب بين المثال والنظر، حيث استعمل الفعل (سخر) فيهما بمعنى الاستهزاء لا بمعنى التسخير والإذلال.

• يأتل بمعنى يحلف:

ورد في قوله تعالى: " ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة "^٢

قرأ الجمهور " يأتل " بحذف الياء للحزم، وقرأ أبو عبد الله بن عباس بن ربيعة، وأبو جعفر، وزيد بن أسلم، والحسن، ويزيد بن القعقاع " يَتَال " مضارع (تألى) بمعنى حلف^٣. ونظيره قول الشاعر:

تَأَلَى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيُرَدَّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَهْنٍ مَعَاذُ

ذكر العلماء أنه من (الألية) بمعنى الإحلف، أو من (الألوة) بمعنى التقصير أو القصص، والمعنى لا يحلف أولوا الفضل ألا يحسنوا إلى المستحقين، حتى وإن كانت بينهم شحناء لجناية اقترفوها^٤.

يقال: " ألا وآلى وتآلى، إذا اجتهد، وآليت، أي: أبطأت، والألوة والألوة والإلوة

^١ لسان العرب (سخر) ٣٥٢\٤-٣٥٣

^٢ التور ٢٤\

^٣ معاني القرآن للفراء ٢٤٨\٢، إملاء ما من به الرحمن ٤٥١\٢، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٣\، والنشر في الفراءات العشر ٣٣١\٢

^٤ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٢٥\٨

^٥ الكشف ٢٢٢\٣، وتفسير النسي ١١٢٦\٢، والبحر المحيط ٢٥\٨

والألية على فعيلة، والأليا، كله اليمين^١.

ويبدو أن قراءة " يأتل " و " يتأل " بمعنى (حلف)، وهذا موافق للاستعمال اللغوي لهذه اللفظة، ولا يبدو أنها جاءت على معنى التقصير، لأن الفعل (قصر) يتصاحب مع حرف الجر (عن)، فنقول: قصرت عن الشيء، وقصر فلان عن الشيء يقصر اقصارا، إذا كف عنه وانتهى^٢.

والملاحظ أن الفعل (تأل) قد تجرد من (عن) وألحقت به (أن) وهذا موافق لليمين والحلف وليس موافقا للتقصير.

وكذلك نجد (تأل) في قول الشاعر، حيث جاءت على معنى اليمين أو الحلف غي قوله: (تأل ابن أوس)، بدليل قوله (حلفة)، حيث نجد أن معنى ذلك: ان ابن أوس قد حلف يمينا ما ليعيد هذا الرجل إلى نسوته وأهل بيته، ولا يعقل أن يكون المعنى: قد قصصر ابن أوس يمينا أو حلفة، لأن الجمع بين هذين اللفظين لا يعطي معنى واضحا. ولهذا نقول إن هذا الفعل (يأتل) قد استعمل بمعنى الحلف أو اليمين، في المثال والنظير.

• فرغا بمعنى هدرا:

ورد في قوله تعالى: "وأصبح فؤاد أم موسى فارغا"^٣.

قرأ الجمهور "فارغا"، وقرئت فرغا، وقرعا، وفرغا، وأورد أبو حيان قراءة أخرى "فِرْغا" على معنى ذاهب هدرا^٤.

بات فؤاد أم موسى فارغا من العقل حين علمت بوقوع ابنها بيد فرعون، أو أنه بات فارغا من كل شيء إلا من ذكر موسى، وهذا تفسير قوله "فارغا" و "فرغا" و "قرعا". وأما "فرغا" فجاءت من الفرغ بمعنى الخوف^٥. وقال أبو حيان: " (فِرْغا) الفاء

^١ لسان العرب (ال) ٤٠١٤.

^٢ لسان العرب (قصر) ٩٧٨٥.

^٣ القصص ١٠١.

^٤ معاني القرآن للقرطبي ٣٠٣/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٤٧٢/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣٥٥/١١.

^٥ البحر المحیط ٢٨٩/٨.

^٦ الكشف ٣٩٥/٣، وتفسير السفي ١٢٥٣/٢، والبحر المحیط ٢٨٩/٨.

المكسورة، وسكون الزاي، والغين المنقوطة، ومعناه ذاهبا هدرًا وتالفًا من الهم^١ . ومنه قول الشاعر:

فإن يك قَتلي قد أُصيب نفوسهم فلن تذهبوا فرغًا بقتل حبال^٢

لم ترد (فرغا) في كتب القراءات إلا عند أبي حيان - فيما أعلم - وقد فسرت قراءة "فرغا" في كتب القراءات، على معنى (ذاهب هدرًا)، وهذا تفسير أبي حيان لقراءة "فرغا" ، ولعل هذا يدفعنا إلى القول بأنهما قراءة واحدة ولا وجود لقراءة "فرغا" التي أوردتها أبو حيان، ويؤكد هذا أن أبا حيان لم يورد هذه القراءة بالراء كما أوردتها كتب القراءات الأخرى، فكان هذا من باب التوهم الذي وقع فيه أبو حيان بين القراءتين، وعذره في ذلك أنه قد يكون نقلها عن أحد الذين أوردوها هكذا، أو أنه تحريف من النساخ.

وأما قوله "فارغا"، و"فرغا" بمعنى خاليا من العقل، فكانه جعل القلب وعاء العقل، والوعاء يوضع فيه كل ما نستطيع إدراكه بحواسنا، أو نستطيع تحسيمه على هيئة معينة، ولما كان العقل من الالامحسوسات ولا نستطيع أن نحصره في وعاء معين، بدا نوع من الالامحسوس في العبارة، غير أننا نقبل مثل هذا التركيب تحت باب الانزياح الدلالي للألفاظ، حيث أصبح المعنى، أن القلب هو مكان التدبر والتعقل والتفكير، وهذا كله ناتج عن العقل، فكان القلب أصبح وعاء للعقل.

وأما قوله "فرغا" بمعنى ذاهب هديرًا، فهو أمر مقبول لموافقة المعنى اللغوي لهذه الكلمة، فالفرغ "الخلاء، فرغ يفرغ ويفرغ.. ويقال ذهب دمه فرغا وفرغا أي: باطلا هدرًا، ولم يطلبه أحد"^٣.

وأما النظير (فرغا) فالأرجح أنه بالراء (فرغا)، وقد جاء على معنى أن الشاعر هدد هؤلاء الذين اعتدوا على هذا الرجل بالقتل، وتوعدهم بأنه سيثأر لقريبه ويطلب دمه، ولن يتركه هدرًا.

^١ البحر المحيط ٢٨٩\٨

^٢ نسبة أبو حيان لطليحة الأسدي، انظر البحر المحيط ٢٨٩\٨، وذكره الزبيدي بلا نسبة، وبرواية (فرغا) وليس (فرغا)، انظر تاج

العروس (فرغ) ٥٤٨\٢٢، ومثله في لسان العرب (فرغ) ٤٤٦\٨

^٣ لسان العرب (فرغ) ٤٤٦\٨

• الدلالة السياقية:

يتعلق هذا القسم بمجموعة من المواضع القرآنية التي لا تخضع للمعنى المعجمي، إذ لا تتمكن من الوقوف على معناها الحقيقي الذي يقصده المتكلم عند مطالعتها في المعاجم اللغوية، وذلك أننا نجد المتكلم قد خرج على تقاليد الاستعمال اللغوي، ومن هنا ندرك أننا لا نستطيع تحقيق بغيتنا في الوصول إلى المعنى الدقيق لمجموعة من التراكيب اللغوية، إلا من خلال إعادة النظر في سياق الكلام المطروح أمامنا، إذ إن السياق في مثل هذه الأحوال يُعدّ صاحب الحكم الأول والأخير في فهم المعنى، ولا سيما بعد خروج المتكلم على التقاليد اللغوية، أو بعد مخالفته مقتضيات اللغة. ومن المواضع المتعلقة بالدلالة السياقية في القراءات القرآنية، المواضع الآتية:

• صمُّ بكم عمي بمعنى لا يقبلون الحق:

ورد في قوله تعالى: "صم بكم عمي فهم لا يرجعون" ^١.

تحمل هذه الصفات على غير معانيها التي جاءت عليها، فالأصم هو الذي لا يسمع، لأن الصمم انسداد في الأذن، وثقل في السمع ^٢، والأبكم هو الذي لا ينطق ^٣، والأعمى هو الذي لا يبصر، لأن العمى ذهاب البصر كله ^٤. ولم يقصد الله سبحانه وتعالى وصفهم بهذه الصفات على حقيقة معناها المعجمي الذي رأيناه، بل أراد أنهم غير مهيين لقبول الحق، فكأنهم لا يسمعون ولا يبصرون، ولا يتكلمون، إلا بأمور بعيدة عن الحق. لما سد هؤلاء القوم عن الإصاحبة إلى الحق مسامعهم، وأبوا أن يُنطقوا به ألسنتهم، وأن ينظروا بعيونهم، أصبحوا كمن فقد هذه الحواس، وإن كانوا سمعاء الآذان، فصح الألسن، بصراء الأعين ^٥. ونظيره قول الشاعر:

أعمى إذا ما جاري برزت حتى يوارى جاري الخدر
وأصم عمّا كان بينهما أذني وما في سمعها وقسر ^٦

١ البقرة ١٨١

٢ لسان العرب (صمم) ٥٣/١٢

٣ لسان العرب (بكم) ٣٤٢/١٢

٤ لسان العرب (عمي) ٩٥/١٥

٥ الكشف ٧٥١-٧٦، وتفسير النسفي ٤١١/١، والبحر المحيط ١٣٢١/١

٦ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ١٣٢١/١، ونسبه القرطبي إلى الدرامي، انظر الجامع لأحكام القرآن ٣١٤/١

لا يصف الشاعر نفسه بأنه أعمى لا يبصر، أو أصم لا يسمع، ولكنه يصرف بصره عن جارته إذا برزت وظهرت من مخدعها أو مأواها، كما أنه لا يلجأ إلى التصنت على ما قد يدور بينها بين زوجها، فكأنه في حالة عمى وصمم مؤقتين، وهذا مرتبط بوضع خاص، وحالة خاصة، وليس على عموم حياته.

ويظهر أن مثل هذه الصفات، إنما تطلق على من فقد حاسة معينة من حواسه، فالله تعالى لم ينعت هذه الطائفة من الناس بهذه الصفات على وجه الحقيقة، بل إنهم لما عطلوا حواسهم ولم يعملوها لإدراك الحق، كانوا كالذين فقدوا حواسهم، لأنها لم تنفعهم. وتعد مثل هذه التعابير شائعة في العربية، وهذا واضح في الأبيات السابقة، والتي ظهر فيها الشاعر كمن فقد بصره وسمعه، حين منع نفسه من اختلاس السمع والبصر عما يدور في بيت جارته.

• فشربوا بمعنى عصوا:

ورد في قوله تعالى: "فشربوا منه إلا قليل منهم"^١.

قرأ الجمهور "قليلاً" بالنصب، وهو القياس في الاستثناء، وقرأ عبد الله وأبي، والأعمش "إلا قليل" بالرفع على المعنى^٢.

كان ملك بني إسرائيل - طالوت - الذي اختاره الله قد أمر قومه الذين معه ألا يشربوا من النهر الذي سيوافيهم أثناء مسيرهم، ولكنهم ما أن رأوه حتى كرعوا فيه جميعهم، إلا عدد قليل منهم، فكان معنى الآية أن قومه لم يطيعوه إلا قليل منهم، وهذا باب من الإعراض عن اللفظ، والميل إلى المعنى، نظيره قول الشاعر:

وعض زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلفاً^٣

القياس في الاستثناء الموجب أن ينصب فيه ما بعد (إلا)، وبهذا لا وجه للرفع في لسياق النحوي العادي، ويبدو أن الذي سوَّغ للقارئ أن يرفع ما بعد (إلا)، أنه قد حمل هذا الموضع على المعنى، لا على النسق اللفظي، حيث أخرج ما بعد (إلا) من حالة لاستثناء الموجب، إلى الاستثناء المنفي. المصدر الذي يُعرب فيه المستثنى حسب موقعه من

^١ البقر ٢٤٩

^٢ معاني القرآن للقرطبي، ١٦٦/١، وإملاء ما من به الرحمن ١١١/١، والبحر المحيط ٥٨٨/٢-٥٨٩

^٣ ينسب للفرزدق، انظر الكشف ٢٩٥/١، ولم أجده في ديوانه

الجملة، وكأن (إلا) غائبة.

وأما النظر (إلا مسحتا أو مجلف)، فأغلب الظن أنه مما اضطر فيه الشاعر إلى إقامة القافية، وليس من باب الحمل على المعنى، وذلك أن يكون الشاعر قصد، (لم ييسق من المال)، أو أنه أراد، أو مجلف فرفع على الاستئناف.

وقد تحدث الدكتور رمضان عبد التواب بشيء من التفصيل على هذا، وقد حمل البيت على ضرورة الشعر، وإن كان كثير من اللغويين القدماء يكرهون ما يسمى بضرورة الشعر، ويشير الدكتور رمضان عبد التواب إلى تلاعب النحاة في مثل هذه الأبيات؛ لتستقيم لهم الأمور، فيذكر لنا أن بعض الرواة أنشد الفراء هذا البيت برواية:

وعض زمان يابن مروان ما به من المال إلا مسحت أو مجلف
فقال ليس هذا بشيء^١.

ولعل أكثر الروايات لهذا البيت وتعددتها ترجح ما يذهب إليه الدكتور رمضان عبد التواب؛ من أن الرفع في هذا البيت قد وقع لإقامة القافية.

ونلمح شيئا من الاختلاف بين المثال والنظير، ذلك أن المثال جاء مرفوعا حملا له على معنى النفي وتقدير (لم يطيعوه)، بمعنى أنه قد خرج عن الاستثناء الموجب ليدخل معنى الاستثناء المفرغ المنفي.

وأما النظر فقد ورد منفيا (لم يدع)، والقياس فيه النصب على المفعولية، كما تقتضي قواعد اللغة.

• اللام بمعنى بعد:

ورد في قوله تعالى: "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النِّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ"^٢.

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، والكسائي، وعاصم "لَمَّا آتَيْتُكُمْ" بفتح اللام، وقرأ حمزة "لِإِذَا آتَيْتُكُمْ" بكسر اللام، يوافقه يحيى بن وثاب. وقد حملت أكثر كتب القراءات اللام في قراءة الجمهور على أنها لام الابتداء، وأما قراءة حمزة فاللام فيها لام الجر، وقيل هي لام القسم لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، وقيل لام التعليل،

^١ فصول في فقه العربية ١٦٥٨

^٢ آل عمران ٨١٨

لتعليل، وقبل هي بمعنى (بعد)^١، ونظيرها قول الشاعر:

تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعٍ^٢

ويبدو أن اللام قد جاءت جارة للتعليل، بمعنى (لأجل ما آتيتكم)، ثم خرجت إلى معنى (بعد)، لأن الله تعالى قد أخذ ميثاق جميع الأنبياء، أنه مهما كان معهم من دين أو رسالة أو كتاب، وتزامن ذلك مع إرسال رسول آخر، فإنه يجب عليهم أن يطيعوه، ويتركوا ما هم عليه. فكان المعنى (بعدما آتيتكم من كتاب). أي: أخذ الله ميثاق الأنبياء، أنه إذا أرسل بعدهم رسولا، فيجب عليهم أن يستجيبوا له ويتبعوه على هذا الذي الجديد.

وأما النظير (لستة أعوام) فيذكر الشاعر أنه قد تعرف إلى مكان محبوبته الذي كانت تقيم فيه، بعد ستة أعوام، من خلال بعض الآيات والعلامات التي توهما.

• لولا بمعنى هلا:

ورد في قوله تعالى: "فلولا كانت قرية آمنت فننفعها إيمانها"^٣.

قرأ الجمهور "فلولا"، وقرأ أبي وعبد الله "فهلا"^٤. وقد ارتضى المفسرون أن تكون (لولا) هنا للتحضيض مصحوبة بمعنى التوبيخ، بمعنى: هلا كانت قرية واحدة من القرى التي أهلكتناها تابت ورجعت عن كفرها وأخلصت الإيمان قبل أن يأتيها العذاب^٥. ونظيره قول الشاعر:

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مِنْكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِّيُّ الْمُقْنَعُ^٦

الأصل في (لولا) أنه لها موضعين: "فأحدها يمتنع بها الشيء لوجود غيره، والآخر تكون تحضيضا"^٧، "وكذلك لوما وألا وهلا وهي حرف التحضيض"^٨.

^١ معاني القرآن للفراء ٢٢٥/١، والحجة لابن خالويه ١١١، والحجة لابن زبلة ١٦٨، وإملاء ما من به الرحمن ١٤٨/١، وإشاف فضلاء البشر ١٧٧.

^٢ البيت للناطقة في ديوانه ١٠٧، وانظر مجاز القرآن ٣٣١.

^٣ يونس ٩٨.

^٤ معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١، والبحر المحيط ١٠٧/٦.

^٥ الكشف ٣٧١/٢، وتفسير النسفي ٧٠٣/٢ والبحر المحيط ١٠٧/٦.

^٦ البيت لجرير في ديوانه ٢٦٥/١ بلفظ (أفضل سعيكم)، وانظر لسان العرب (ضطر) ٤٨٩/٤.

^٧ حروف المعاني ٤٠٣.

^٨ حروف المعاني ٥١.

تستعمل هذه الأداة (لولا) أداة امتناع لوجود، ولا تأتي بمعنى التوبيخ في المستوى الإعرابي العادي، غير أننا نجد المعنى المراد قد سوغ استعمالها على هذا الوجه - التوبيخ - في السياق القرآني، وذلك لتفيد معنى الحث على الفعل، حيث أراد الله أن ينفي وجود قرية من القرى التي أهلكك قد آمنت قبل يوم عذابها، فأراد أن يوجه أنظار بقية القرى إلى ضرورة التوبة والإيمان، قبل أن يحل بها العذاب، ليحضها على أن تكون مثل قرية يونس، التي آمنت ونفعها إيمانها عندما أُنجاها الله من العذاب.

وأما النظر (لولا الكمي)، فقد أراد الشاعر بها معنى (هلاً)، لأنه أراد أن يعيب الفرزدق وقبيلته، بأنهم ينحرون النوق. فيقول لهم: لقد كان منكم من يجد بالنوق الكثيرة، فهلاً كان منكم من يجد بما أخفي تحت الدروع يعني النفوس.

استعملت (لولا) للتحضيض والتوبيخ كما ورد في المثال، حين أراد الله أن يوبخ القرى التي أهلكها بالعذاب قبل أن تؤمن وتتوب، كما أراد أن يحض بقية القرى على الإيمان والتوبة. ومثل هذا ما ورد في النظر، حين أراد الشاعر أن توبيخ هؤلاء القوم بمفاخرتهم بنحرهم النوق، ليحضهم على الجود بالنفوس، وأن يتحلوا بالشجاعة.

• روح بمعنى رحمة:

ورد في قوله تعالى: "ولا تياسوا من روح الله" ^١.

قرأ الجمهور "رَوْح" بفتح الراء، وقرأ عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة "رُوح" بضم الراء ^٢.

ورد معنى (روح) في كتب التفسير؛ بأنه رحمة الله وفرجه وتنفيسه، وروح الله تلك التي وهبها للمخلوقات، فإن من بقيت معه الروح لا بد وأن يرجع يوماً، فهو ممن ترقى حياهم ^٣. ونظيره قول الشاعر:

وكل ذي غيبة يؤوبُ وغائب الموت لا يؤوبُ ^٤

^١ لسان العرب (ضطر) ٤/٤٨٩

^٢ يوسف ٨٧٨

^٣ المحاسب ١/٣٤٨، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٣٥٤٥، والبحر المحيط ٦/٣١٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/٢٦٦

^٤ الكشف ٢/٥٠٠، تفسير النسفي ٢/٧٨٧، والبحر المحيط ٦/٣١٥

^٥ لعبد بن الأبرص في ديوانه ١٩٤،

طلب يعقوب عليه السلام من أبنائه أن يبحثوا عن أخويهم، وأن لا يقنطوا؛ لأن القنوط من صفات الكافرين، ومن هنا ندرك أن معنى (روح): رحمة الله، فالروح تأتي بمعنى الرحمة في اللغة؛ فمن يؤس من رحمة الله كان كافراً، ويرجح هذا قوله: "إنه لا يؤس من روح الله إلا القوم الكافرون".

وأما من يؤس من عودة شخص غاب وطال غيابه، فلا تثريب عليه، ولا نستطيع نعتة بالكفر، وقد جاء النظير (وكل ذي غيبة يؤوب) على غير هذا المعنى، حيث قصد الشاعر توقع العودة لكل شخص غائب؛ إلا من ثبت أنه فارق الحياة وانفصلت عنه روحه؛ التي هي سر حياته، ولم يرد معنى الرحمة كما في الآية.

• بين القطران والقطر الآن :

ورد في قوله تعالى: "سرايلهم من قطران وتغشى وجوههم النار"^٢.

قرأ الجمهور "من قطران"، وقرأ علي، وأبو هريرة، وابن عباس، وعكرمة، وابن جبير، وابن سيرين، والحسن بخلاف عنه؛ وسان بن سلمة بن المحقق، وزيد بن علي، وقتادة، وأبو صالح، والكلبي، وعيسى الهمداني، وعمرو بن فائد، وعمرو بن عبيد "من قَطِرٍ آن"^٣.

والقطران، مادة تؤخذ من شجر يقال له الأهل، فيطبخ ثم تدهن به الإبل الجربي، فيحرق الجرب بحدته وحره، وهو حاد بمنن الرياح، ويسرع اشتعال النار، أما (القطر) فهو النحاس أو القصدير المذاب الذي تناهت حرارته^٤. ونظير قوله (قطران) ما جاء في قول الشاعر:

لَيْسَتْهُ الْقَطْرَانُ وَالْمَسُوحَا^٥

أعد الله للكافرين عذاباً شديداً، وزيادة في تعذيبهم أمر أن تدهن جلودهم بالقطران؛ تلك المادة الحادة متنة الرياح، والتي تزيد من اشتعال النيران في جلود هؤلاء. أو أن تدهن

^١ لسان العرب (روح) ٤٦٢/٢

^٢ إبراهيم ٥٠٨

^٣ الكشف ٥٦٧/٨، وإملاء ما من به الرحمن ٣٦٧/٢، والبحر المحيط ٤٥٨/٦

^٤ الكشف ٥٦٧/٨، وتفسير النسفي ٨٣٥/٢، والبحر المحيط ٤٥٨/٦، ولسان العرب (قطر) ١٠٥/٥

^٥ ينسب لأي النجم، انظر البحر المحيط ٤٥٨/٦

جلودهم بالنحاس والقصدير المذايين، ولا يخفى ما في ذلك من شدة الحرارة والإحراق. ولهذا نرى شيئا من التوافق، أو التقارب في المعنى بين هذين اللفظين، حيث يدل كل منهما على زيادة العذاب النازل بالكافرين.

• شق بمعنى تعب:

ورد في قوله تعالى: "وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس"^١.

قرأ الجمهور "بشق" بكسر الشين، وقرأ أبو جعفر، والأعرج، ومجاهد، وابن أرقم، وعمرو بن ميمون، كما تروى عن نافع، وأبي عمرو "بشق" بفتح الشين.^٢

حمل المفسرون هذين اللفظين على أنهما مصدران بمعنى المشقة، وقيل إن الشق بمعنى النصف، أي: تذهب نصف النفس تعباً، وقيل هما لغتان، ونظير قوله (شق) بمعنى (المشقة) قول الشاعر:

وذي إبل يسعى ويحسبها له أنحي نصب من شقها ودؤوب^٣

جاء قوله "شق" بمعنى النصف، وحمل هذه اللفظة على هذا المعنى لا يخلو من الانزياح في دلالتها، لأن النفس لا تذهب نصفها ذهاب هلاك وتلف، وإن وقع الهلاك فإنما يقع عليها جميعها، غير أن هذا الاستعمال بدا سائغاً؛ لإظهار عظم المشقة التي يعانيها المسافر؛ بين السير المتواصل وحمل الأمتعة والأدوات، فكأنه قد أضاع نصف حياته في هذه الرحلة.

وأما قولهم إنها بمعنى المشقة، فهذا استعمال للمصدر على أصله، وهو أمر يدل على اقتراب معنى القراءتين، حيث نجد المعنى فيهما واحداً؛ هو شدة التعب والنصب الذي يعرض للمسافر.

أما النظير (من شقها ودؤوب) فقد جاء على معنى المشقة، لأن الشاعر يتحدث عن رجل صاحب إبل كثيرة تسبب له التعب والعناء.

^١ النحل ٧٨

^٢ معاني القرآن للقرطبي ٩٧٢/٢ والمختص ٧٢، وإملاء ما من به الرحمن ٣٧٤/٢، البحر المحيط ٥٠٨/٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٧٨

^٣ ورد البيت بلا نية في البحر المحيط ٥٠٨/٦، ونسبه ابن منظور إلى النمر بن تولب، في لسان العرب (شق) ١٨٤/١٠، وهو في

ديوانه ٤٠٨

• قضى بمعنى صنع:

ورد في قوله تعالى: "إن الحكم إلا الله يقص الحق"^١.

قرأ نافع، وابن كثير، عاصم "يقص" بالصاد، وقرأ ابن عامر، وأبو عمرو بن العلاء، والكسائي "يقضي" بالضاد^٢. وقد نسبت الأخيرة لابن محيصن، وابن عباس، وعبد الله^٣. وجاء في تفسير هذا الموضع أن الله تعالى يقضي القضاء الحق في كل الأمور، من تأخير أو تعجيل، وقد ضمن الفعل (يقضي) معنى الفعل (يُنْفِذ) ولهذا تعدى إلى المفعول به، وقيل أنه بمعنى يصنع.

وأما قوله "يقص" بالصاد، فمن قولنا: قص الأثر، بمعنى أن الله يتتبع الحق^٤. ونظير قولهم (قضى) بمعنى (صنع) أو (نفذ) ما جاء في قول أبي ذؤيب الهذلي:

عليهما مشرودتان قضاها داود أو صنع السوابغ تبع^٥

يقع "القضاء في اللغة على وجوه، مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه، وكل ما أحكم عمله؛ أو تم أو ختم أو أدى أداء أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضى، فقد قضى، وقضى الشيء قضاء أي: صنعه"^٦.

ويظهر من خلال ذلك أن الفعل (قضى) يتعلق بالأمر المحسوس، حيث من الواضح أن معناه الصناعة أو الخلق، ومثل هذا الفعل لا يجوز أن يتصاحب مع لفظ (الحق)، لأنه من غير المحسوس، ومن الصعب أن نصنعه كما نصنع بقية الأشياء والمواد، ويعد مثل هذا التصاحب مقبولا تحت باب الانزياح الديلالي، حيث يصبح معنى الآية: إن الله يشكل الحق وينفذه ويصنعه؛ كما يقوم الصانع بتشكيل مادة ما من المواد التي يصنعها.

^١ الأنعام ٥٧٨

^٢ السحرة لأبن زجلة ١٥٤٨، والكشاف ٤٢٤١، والبحر المحيط ٥٣١٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢٠٩، الحجة لابن خالويه ١٤٠١-١٤١

وإتحاف فضلاء البشر ٢٠٩

^٣ الحجة لابن خالويه ١٤٠١-١٤١، وإتحاف فضلاء البشر ٢٠٩

^٤ الكشاف ٣٠١٢، وتفسير السفي ٤٥٦١، والبحر المحيط ٥٣١٤

^٥ انظر لسان العرب (قضى) ١٨٦١٥

^٦ لسان العرب (قضى) ١٨٦١٥

وأما النظر (قضاها) فقد نقل ابن منظور عن السيرافي أنه بمعنى: فرغ من عملهما^١ - الدرعان - وكأنه بمعنى صنعهما . وبهذا يبتعد قول الشاعر: (مسرودتان قضاها)، عن المثال " يقضي بالحق " لأن الفعل (قضى) جاء في المثال على سبيل الانزياح الدلالي لا على الاستعمال التقليدي، أما في النظر فقد تعلق الفعل (قضى) بالدروع، وهذا استعمال دلالي تقليدي واضح.

• سلم بمعنى سلام:

ورد في قوله تعالى: " قالوا سلاما قال سلام " ^٢.

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم "سلاما، سلام"، وقرأ حمزة، والكسائي "سلاما، سلم" بغير ألف، ويُحمل ذلك على أنه من باب الصلح والسلامة، أو أنه من باب حرم وحرام^٣، ونظيره قول الشاعر:

مررنا فقلنا إيه سلّم فسَلّمْتُ كما اكتلّ بالبرق الغمامُ اللوائحُ^٤

وجاء في تفسير قوله " سلاما، سلام " أنهم قالوا سلمنا عليك سلاما، فقال لهم إبراهيم: وأمركم سلام^٥.

وقد استعمل (السّلم والسّلام) بمعنى واحد، حيث نجد السلام والسلامة بمعنى السواء، والسّلم والسّلام كالشيء الواحد، والسّليم والسّلم والاستسلام ضد الحرب، ونقل ابن منظور قول ابن عرفة: بأنهم قالوا سلاما، أي: قولاً يتسلمون فيه، ليس فيه تعد ولا مأثم^٦. ويبدو أن الملائكة عندما جاءوا إبراهيم -عليه السلام- قالوا له قولاً يدرك من خلاله أنهم لم يأتوا قاصدين التعدي أو العذاب له ولأهله، ولهذا رد عليهم بقول من جنسه؛ فقال: أمرنا معكم يقوم على المصالحة والسلم، لا على المخاصمة والحرب. فقد جئتمونا مسلمين لا تريدون بنا شراً، ونحن قوم مسلمون، يبتعد ما استطعنا عن موجبات عذاب الله.

^١ لسان العرب (قضى) ١٨٦/١٥

^٢ هود ٦٩

^٣ السبعة ٣٣٧-٣٣٨، ومعاني القرآن للفراء، والحجة لابن خالويه ١٨٩، والحجة لابن زنجلة ٣٤٦، وإتشاف فضلاء البشر ٢٥٨

^٤ البيت لذي الرمة في ملحقات ديوانه ١٨٥٩/٣

^٥ الكشف ٤٠٩/٢، وتفسير النسفي ٧٣٢/٢، والبحر المحيط ١٧٩/٦

^٦ لسان العرب (سام) ٢٨٩/١٢-٢٩٠، و ٢٩٣/١٢

وأما الفعل (سلم) في النظر (إيه سلم فسلمت) فجاء على معنى أن الشاعر يطلب من هذه المرأة أن تحدثهم وأن تستأنس بهم؛ لأن أمرهم سلام، وهم قوم مسالمون، فلما سمعت منهم ذلك، سلمت عليهم^١.

هذا أمر يحدث بين البشر، فهي طبيعة سارية في الحياة أن الشخص على من يطمئن إليه، وهذا لا يختلف عن المثال الذي استعمل للمسألة بين البشر والملائكة، فكلاهما جاء على معنى المسألة والمصالحة.

• بُعد بمعنى هلك:

ورد في قوله تعالى: "أَلَا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بُعِدَتْ ثَمُودُ"^٢.

قرأ الجمهور "بُعِدَتْ" بكسر العين، وقرأ السلمي "بُعِدَتْ" بضم العين. وتُحمَل القراءة على التفرقة بين البعد من جهة الهلاك، وبين غيره ولهذا غيروا البناء؛ فجعلوا (بُعِدَ) بمعنى (هَلَكَ). ونظيره قول الشاعر:

يقولون لا تُبْعِدْ وهم يدفنونني وهل مكانُ البُعْدِ إِلَّا مكانيا^٣

فالبُعد بمعنى البُعد وهو الهلاك، كالرُّشد والرُّشد، والبناءان بمعنى واحد، وهو نقيض القرب، وقد فسرهما بعض أهل التفسير بالبُعد من رحمة الله^٤.

ويرد البُعد والبُعد في اللغة بمعنى واحد "بُعِدَ الرجل بالضم وبُعِدَ بالكسر بُعْدًا وبُعْدًا فهو بعيد وبُعْدًا، وعن سيويه أي: يتباعد، وبُعِدَ بُعْدًا وبُعِدَ: هَلَكَ أو اغترب، فهو بَاعِد، والبُعد الهلاك"^٥.

واضح أن معنى (بُعِدَ) بالضم والكسر، يدل على التباعد والهلاك، وهذا قريب في المعنى، ويبدو أن الهلاك المقصود هنا هلاك ناتج عن عذاب يسقطه الله على هذه القرية، والأصل في العذاب أن يقع على من يحس به من المخلوقات، وإلا فإنه يكون دون جدوى، ولهذا فإنه لا يصح الجمع بين (البُعد) وبين (مدِين) التي هي قرية جامدة لا تحس

^١ ديوان ذي الرمة ١٨٥٩/٣

^٢ هود ٩٥١

^٣ ينسب لملك بن الربيع في البحر المحيط ٢٠٤/٦

^٤ الكشف ٤٢٥/٢، وتفسير النسفي ٧٤٢/٢، والبحر المحيط ٢٠٤/٦

^٥ لسان العرب (بعد) ٨٩١٣-٩٠

ولا تشعر، غير أن هذا الاستعمال بات جائزا عندما كان المعنى أن يقع العذاب على ساكني القرية لا على القرية نفسها.

وأما النظر (يقولون لا تبعد)، فيتحدث الشاعر فيه عن يوم موته، الذي أوشك على الوقوع، حتى إنه أصبح يراهم، لشدة إحساسه بهذا الشيء أنهم يدفنونه، وهذا استعمال لغوي منطقي لهذا الموقف، لأن الهلاك من المتصاحبات التقليدية للبشر والكائنات الحية، وهذا يوضح الاختلاف الواقع بين المثال ونظيره، حيث استعمل (البعد) في المثال استعمالا خارجا على العرف اللغوي العادي، في حين استعمل اللفظ نفسه في النظر استعمالا طبيعيا كما تقتضيه الطبيعة اللغوية.

• قهوي بمعنى تميل:

ورد في قوله تعالى: "فاجعل أفئدة من الناس قهوي إليهم".^١

قرأ الجمهور "قهوي" بالياء، أي: تسرع، وقرأ علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن علي "قهوي" بالألف، مضارع (هوى) بمعنى (أحب).^٢ يرى الفراء أن معنى الآية: اجعل أفئدة من الناس تريدكم وقهواهم، كما نقول رأيت فلانا يهوي نحوك معناه يريدك.^٣

ويرى بعض المفسرين أنه بمعنى تسرع إليهم وتطير نحوهم شوقا ومحبة، ولهذا نجد الفعل قد تعدى بحرف الجر (إلى)، لتضمنه معنى الإسراع.^٤ ونظيره قول الشاعر:

قهوي إلى مكة تبغي الهدى ما مؤمن الجن ككفارها^٥

وقد أورد ابن منظور أن "هوى وأهوى وأهوى، سقط، وهوى يهوي هويا وهويًا وهويانا وهوى، سقط من فوق إلى أسفل".^٦

يقع الفعل بين عدة معان: يطير، ويسرع، ويريد، ومثل هذه المعاني لا تستعمل إلا لمن يتحرك برجله أو بجناحه أو بغيرها، وهذا لا يجري على القلوب المستقرة في الصدور، ولا

^١ إبراهيم ٣٧٨

^٢ المختص ٣٦٤١، والبحر المحيط ٤٤٨١٦

^٣ معاني القرآن للفراء ٧٨١٢

^٤ الكشف ٥٩٢، ونفس النسي ٨٣١٢، والبحر المحيط ٤٤٨١٦

^٥ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٤٤٨١٦

^٦ لسان العرب (هوى) ٣٧٢-٣٧١/١٥

تغادرها، فهذا الاستعمال بعيد عن الدلالة الحقيقية لهذه اللفظة، بل هو استعمال سائغ تحت باب الانزياح الدلالي للألفاظ، حيث يصبح معنى الآية: اجعل جماعات من الناس الذين يستقر الحب في قلوبهم، يسرعون أو يذهبون إليهم.

أما النظير (قوي إلى مكة) فكان الشاعر يقول: تتوجه إلى مكة وتسرع إليها طلبا للهداية. وإنما قلنا إنه بمعنى تسرع، لأنه مثل له في الشطر الثاني بقوله (الجن) وهو عالم معروف بالسرعة الشديدة في التنقل، إلى جانب أن هذا المعنى من المعاني التي يقتضيها هذا الفعل أو يتضمنها. ونجد أن الفعل (قوي) قد تضمن معنى (أسرع) ولهذا تعدى بحرف الجر (إلى) في المثال والنظير، ومع ذلك نجد شيئا من التباعد بينهما، من حيث الاستعمال، إذ نجد الفعل (قوي) قد استعمل في المثال استعمالا خارجا على الأصل اللغوي العادي، أما في النظير فقد استعمل على الهيئة التي تقتضيها اللغة.

• وراء بمعنى أمام:

ورد في قوله تعالى: "وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا"^١.
قرأ الجمهور "وكان وراءهم"، وقرأ ابن عباس وابن جبر "كان أمامهم" على أن وراء بمعنى أمام أو قدام^٢. ونظيره قول الشاعر:

أليس ورائي إن تراخت مني
لزوم العصا يحني عليها الأصابع^٣

وتفسير قوله تعالى "وراءهم"، أنهم كانوا يسرون باتجاه ذلك الملك عند رجوعهم، لم يكونوا على علم بذلك، فأوحى الله إلى الخضر بهذا الأمر، فحرق لهم السفينة ليمنع ذلك الملك من أخذها^٤.

وتأتي هذه الكلمة (وراء) في اللغة "بمعنى خلف و قدام، وقال ثعلب: الوراء الخلف، ولكن إذا كان ما تمر عليه فهو قدام، وقال الزجاج: ووراء يكون الخلف ولقدام، ومعناه ما توارى عنك، أي ما استتر عنك"^٥.

^١ الكهف ٧٩١

^٢ جامع البيان ١١٦-٢ والجامع لأحكام القرآن ٣٤١١١، البحر المحيط ٢١٣٧

^٣ البيت للبيد في ديوانه ١٧٠، وهو برواية (تحني عليها الأصابع)

^٤ الكشاف ٧٤٠١٢، تفسير النسفي ٩٦٠١٢، والبحر المحيط ٢١٣٧-٢١٤

^٥ لسان العرب (وراء) ١٩٣١١

ونستطيع القول، إن مثل هذه اللفظة تقع على معنيين، الأول أنها بمعنى خلف، ويكون ذلك عند دلالتها على شيء محسوس، أو شيء له وجه وقفا يعرف بهما أمامه من خلفه^١، والثاني أنها بمعنى أمام، وذلك عند دلالتها على ما يصعب معه تحديد أمامه من خلفه، كالأماكن والأوقات.

كان الأولى استعمال كلمة (وراء) في النص القرآني؛ كما هي قراءة الجمهور، بمعنى الخلف، لأنه أمر يتعلق بالملك، والملك رجل نعرف وجهه من قفاه، غير أنه جاء في قراءة بمعنى (أمام) ولعل ما سوغ ذلك وجود الملك في مكان ما، والمكان لا يتحدد معه أمام أو خلف، فكان الحديث ارتبط بمكان الملك لا بالملك نفسه، لأن هؤلاء القوم يعلمون بوجوده في البلاد، ولكنهم لا يعلمون مكانه بالتحديد.

وأما النظر (أليس ورائي)، فقد جاء على معنى، إذا تأخرت عني الوفاة إلى عمر طويل، فإنه ينتظرنى وسيكون أمامي عكاز أتوكأ عليه. وهذا استعمال لغوي جائز على ما حدده ثعلب، بأن وراء إذا تعلق بما يمكن أن يمر عليه، فهو قدام، أو أن يكون قصد حلوله في ذلك الزمان القادم، والزمان لا يتحدد معه أمام أو خلف، فيكون وراء بمعنى أمام، وهذا يتفق مع المثال.

• غداً بمعنى المستقبل:

ورد في قوله تعالى: "سيعلمون غداً من الكذاب الأشر"^٢.

قرأ نافع، وأبو عمرو، والكسائي، وعاصم، وابن كثير "سيعلمون" وقرأ ابن عسامر وحمزة "ستعلمون"^٣ على معنى: قل لهم يا صالح، إن الله قد وعدكم عذاباً شديداً ستنالونه، والمقصود بالعذاب، عذاب الآخرة، أو عذاب ذلك اليوم الذي أهلكوا فيه^٤. ونظيره قول الشاعر:

ألا عللاني قبل نوح النوائح وقبل اضطراب النفس بين الجوائح

^١ لسان العرب (وراء) ١٩٣١، وهو قول نقله ابن منظور عن الفراء

^٢ القمر ٢٦١

^٣ الكشاف ٤٢٧/٤، البحر المحیط ٤٤١/١، وإتمام فضلاء البشر ٤٠٥١

^٤ الكشاف ٤٢٧/٤، تفسير التفسير والبحر المحیط ٤٤٣/١٠، ١٧٢٧

وقبل غدٍ يا لهف نفسي في غدٍ إذا راح أصحابي ولست برائح^١
يأتي لفظ (الغد) للدلالة على اليوم الذي يومنا الحالي، " والغدد، أصل الغد، وهو
اليوم الذي يأتي بعد يومك، فحذفت لامه، ولم يستعمل تاما إلا في الشعر، وربما كني به
عن الزمن الأخير^٢ .

عندما أخبر صالح -عليه السلام- قومه عن العذاب، لم يقصد أن يشير إلى أنه سيحل
بهم في اليوم الآتي أو المقبل عليهم، وكذلك لم يقصد أن الساعة أو اليوم الآخر ستكون في
الصباح، لأن الساعة من المغيبات التي لم يطلع عليها أحد من البشر، والواضح أن هذا
اللفظ جاء للدلالة على شدة اقتراب يوم عذابهم، سواء أكان يقصد اليوم الآخر، أم يوم
العذاب الذي أهلكوا فيه.

وأما النظير (وقبل غد)، فيتحدث الشاعر عن يوم موته، وهذا يوم لا يعلمه أحد من
الخلق، ولهذا قال الشاعر (غد) على معنى المستقبل، لا على معنى اليوم المقبل. وهذا خروج
في الاستعمال عن أصل دلالة اللفظ في المثال والنظير معا.

^١ نسبه أبو حيان للطرماح، انظر البحر المحيط ٤٤١٠، وهو في ديوان هذبة بن الحشرم ٨٣١

^٢ لسان العرب (غدو) ١١٧١٥

في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب الشعري:

لقد عرفنا العلاقة التي تربط ما بين اللهجة واللغة، وهي علاقة الخاص بالعام، أو علاقة الفرع بالأصل، كما عرفنا أن القدماء لم يستعملوا مصطلح اللهجة في إشاراتهم وكتاباتهم، عند الحديث عن الفروق بين اللهجات العربية. ونستطيع القول بأن اللهجات جزء من اللغة وتضم عددا من المتكلمين باللغة الأم، بحيث يبقى من الصفات العامة للغة ما تجتمع عليه اللهجات جميعها على اختلافها.

ومما لا شك فيه أن الصفات اللهجية المتباينة ستظهر ضمن الأبواب اللغوية، لأن هذه الاختلافات لا تخرج عن أن تكون صوتية أو صرفية أو تركيبية - نحوية - ولهذا قسم الفصل على قسمين، قسم يضم الاختلافات الصوتية والصرفية، وقسم يضم الاختلافات التركيبية.

القسم الأول: في الاختلافات الصوتية والصرفية:

وهي اختلافات ترتبط بطريقة نطق الكلمات، أو بالبنية الصرفية.

• في القضايا الصوتية:

• في الحركات :

يتضمن هذا القسم مجموعة من القضايا الصوتية المتعلقة بالحركات، منها اختلاف الحركات في الألفاظ، وحذف الحركات، واجتزائها.

• اختلاف الحركات:

ومما جاء على اختلاف الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "فأنزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء"^١.

قرأ الجمهور "رجزا" بكسر الراء، وقرأ ابن محيصن "رجزا" بضم الراء^٢، وقد حمل العكبري والبناء قراءة الضم على أنها لغة، دون أن ينسبها إلى قبيلة معينة^٣، وينسبها أبو حيان إلى بني الصعداء، ونظيره قول الشاعر:

^١ البقرة ٥٩

^٢ الجامع لأحكام القرآن ٤١٧/١، والبحر المحيط ٣٢٥/١، وإتحاف فضلاء البشر ١٣٧/١

^٣ إملأ ما من به الرحمن ٤٦١/١، وإتحاف فضلاء البشر ١٣٧/١

كم رامنن من ذي عديد مُبزي
حتى وقينا كيدَه بالرُّجَز^١

ونمىل الدراسات اللغوية القديمة إلى نسبة الكسر إلى الحجازيين لأنه أخف من الضم^٢، بمعنى أن أهل الحجاز أهل حضر يميلون إلى الحركة الخفيفة. ولا نجد ابن منظور يصرح بأن الضم والكسر في هذه المفردة من باب اللهجات، ولكنه يلمح إلى ذلك من خلال قوله: "والرُّجَز القدر، مثل الرُّجَس، والرُّجَز العذاب، والرُّجَز والرُّجَز: عبادة الأوثان، قيل هو الشرك... والرُّجَز الرُّجَز بالكسر الضم، ومعناها واحد، وهو العمل الذي يؤدي إلى العذاب"^٣.

ويذهب بعض المحدثين إلى أن القبائل البدوية كلبند وتميم وقيس، تمىل إلى الصوائت الثقيلة، وأما القبائل المتحضرة كالحجازيين، فيميلون إلى الصوائت الأخف^٤.

وتسعى اللغة إلى التخفيف في الكلام، وتسلك في ذلك مسالك متعددة، كحذف صامت أو صائت من الكلام، وربما حذفت مقطعا كاملا، والذي يظهر في هذا المثال أن من قرأ بالكسر قد فر من الضمة الثقيلة، واختار الكسرة الأخف، وهذا مظهر من مظاهر الخفة التي امتازت بها لهجة الحجاز، على العكس من قبائل تميم وقيس التي احتفظت بظاهرة الميل إلى الحركات الثقيلة.

وأما النظير (بالرُّجَز) ، فقد جاء على لهجة تميم وهذا ليس بمستغرب إذا علمنا أن الراجز من هذه القبيلة، ولا بد أن يتكلم بلغتها، ومن هنا يصدق استعمال هذا النظير شاهدا على الضم المستعمل في لهجة تميم، والاستشهاد به لهذا الموطن، إذ هو نظير موافق تماما لمثاله.

ومما جاء على اختلاف الحركات أيضا، قوله تعالى: "والذين ييخسون ويأمررون

^١ البيت لرؤبة في ديوانه ٦٤١، وهو برواية: ما رامنن من ذي عديد ميز
إلا وقينا كيدَه بالرُّجَز

على هذه الرواية لا شاهد في البيت.

^٢ المحجب ٣١٥١، والبحر المحيط ٥٩٧٤

^٣ لسان العرب (رجز) ٣٥٢٥

^٤ اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٢٥١

الناس بالبخل^١

قرأ ابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وأبو عمرو، ونافع "البُخل" بضم الباء وسكون الخاء، وقرأ حمزة، والكسائي "بالْبَحْل" بفتحين^٢. جاء في توجيه هاتين القراءتين أنهما لغتان مشهورتان من لغات العرب، ولم تنسبهما كتب القراءات إلى قبيلة معينة^٣، غير أن أبا حيان يذكر رأيا للقراء بأن (البُخل) مثقلة لأسند، و (البُخْل) خفيفة لتميم و (البَحْل) لأهل الحجاز، ويخففون أيضا فتصير لغتهم ولغة تميم واحدة^٤، نظيره قول الشاعر:

تريدين أن تُرضي وأنت بخيلة ومن ذا الذي يُرضي الأخلاء بالبُخل^٥

واعتمادا على مذهب القراء نجد أن تيمما قد نحت نحو الخفة في هذه اللفظة، وأما الحجازيون فقد آثروا الحركة الثقيلة، وإن كانت تروى عنهم بالفتحة أيضا، ولعل هذا يؤيد ما أشرنا إليه في المثال السابق، من أن ما حدث لا يعدو باب التخفيف الذي ظهر عند بعض القبائل، واختفى عندها.

وأما النظير (بالْبَحْل) فيبدو أنه جاء على التخفيف، حيث تخلص الشاعر من حركة الضم، واختار الفتحة بدلا عنها لخفتها، وكذلك فعل مع السكون، فجاء بالكلمة خفيفة، وهذا موافق للمثال، حيث يبدو فيه أن القارئ قد تخلص من الضمة الثقيلة، وجاء بالفتحة عوضا عنها لخفتها، وهذا من الأمور الشائعة في النظام اللغوي.

حذف الحركة.

ومما جاء على حذف الحركة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ

يَسْتَبْطُونَهُ مِنْهُمْ"^٦.

قرأ الجمهور "لَعَلَّمَهُ"، وقرأ أبو السيمال "لَعَلَّمَهُ" بسكون اللام، وذكر أبو حيان أن

تسكين العين في (عَلِمَ) مطرد في لغة تميم^٧ ونظيره قول الشاعر:

^١ النساء ٣٩٨

^٢ السبعة ٢٣٣، والكشف ٣٨٩/١، والحجة لابن زغلة ٢٠٣، والبحر المحيط ٢٣٥/٣

^٣ الحجة لابن خالويه ١٠٣١، والكشف ٣٨٩/١، والحجة لابن زغلة ٢٠٣،

^٤ البحر المحيط ٦٣٥/٣

^٥ البيت لجرير في ديوانه ٣٦٩

^٦ النساء ٨٣٨

^٧ البحر المحيط ٧٢٩/٣

فإن تبلة يَضَجَرُ كما ضَجَرَ بَازِلٌ من الأَدم ذُبِرَتْ صفحتاه وغارِبُهُ^١

حيث جاء الشاعر بقوله (ضَجَرَ) ساكنة العين، وإن كان القياس كسرهما، لأنها على وزن (فَعَلٌ). وقد أشار ابن الحاجب إلى أن ما كان على وزن (فَعَلٌ) من الأسماء، قد تأتى به اللغة على (فَعَلٌ) بسكون العين، على لغة تميم. حيث يقول: "وجميع هذه التفريعات في كلام تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون، فـ (فَعَلٌ) الحلقي العين فعلا كان كشهد، أو اسما كفخذ ورجل قحجك، يطرد فيه ثلاث تفريعات أطراد لا يُنكر"^٢.

ونميل اللغة إل التخلص من الحركات القصيرة في المقاطع المتوالية، وهي في مثل هذا الموضع أشد ميلا إلى ذلك بسبب الحركة الثقيلة -الكسرة- ولهذا تقوم اللغة بالتخلص من هذه الحركة، سعيا وراء التخفيف، لأن بحذفها نتخلص من الحركة المستثقلة في الكلمة، كما نقلل من عدد المقاطع الصوتية المكونة لها، وذلك على النحو الآتي:

la \al \ma \hu < la \a \li \ma \hu

ويمكننا أن نقول القول ذاته في النظير (يضجر كما ضَجَرَ بَازِلٌ)، فالأصل أن يقول (ضَجَرَ) بكسر العين، غير أن المقطع قد احتوى حركة الكسر المستثقلة وقد مالت اللغة إلى التخلص من هذه الحركات القصيرة في المقاطع المتوالية، ولهذا جاء قول الشاعر بالسكون لا بالكسر. وهذا يعني أن النظير كان صالحا للمثال تماما.

ومما جاء على حذف الحركة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "فنعم عقي الدار"^٣.

قرأ الجمهور "فَنَعَمْ" وقرأ يحيى بن زئاب "فَنَعَم" خفيفة على لهجة تميم، وقرأ ابن يعمر "فَنَعَمْ" على الأصل^٤.

قال أبو الفتح: "أصل قولنا (نَعَمْ الرجل) ونحوه، نَعِم كَعَلِمَ، وكل ما كان على (فَعَلٌ) وثانيه حرف حلقي فلهم فيه أربع لغات، وذلك نحو: فَعِذْ وَنَحْجْ، وَتَعِزْ، بفتح الأول وكسر الثاني على الأصل، وإن شئت أسكت الثاني وأقررت الأول على فتحه، فقلت: فَعِذْ... فعلى هذا نقول: نَعِم الرجل، وَنَعَم، وَنَعِم، وَنَعَم"^٥ ونظيره قول الشاعر:

^١ نسبة محقق الإنصاف للأخطل التغلبي، وهو بلفظ (إن أهدت بضجر) انظر الإنصاف ١٢٣١، وانظر لسان العرب (ضجر) ٤٨١/٤

^٢ شرح الشافية ٤٠١

^٣ الرعد ٢٤٨

^٤ المختص ٣٥٦١-٣٥٧ والبحر المحيط ٣٩٢١٦

^٥ المختص ٣٥٦١-٣٥٧

ما أَقَلَّتْ قَدَمَايَ إِنَّهُمْ نَعِم السَّاعُونَ فِي الأَمْرِ الْمُبَرِّأِ^١

يميل ابن الأنباري إلى ما ذهب إليه ابن جني، فيذكر في (نعم) أربع لغات، كلها ستعمل، ولهذا يجعل (نعم) شكلا من أشكال (نَعِم)، أو أنه لغة من اللغات التي يمكن أن ي عليها، ويقول في ذلك: "والذي يدل على أن أصل (نَعِم) (نَعِم)، أنه يجوز فيها أربع نات، (نَعِم)، بفتح النون وكسر العين على الأصل، و(نَعِم)، بفتح النون وسكون العين، (نَعِم)، بكسر النون والعين، و(نَعِم)، بكسر النون وسكون العين"^٢. ويوافقه على ذلك ن الحاجب وابن منظور^٣.

يبدو أن جميع التغيرات التي لحقت بهذا الفعل، إنما هي من باب التخفيف، ونستطيع أن نفسر ذلك لكل شكل من أشكال الفعل على حدة.

• تحول (فَعِل) إلى (فَعُل): وفي هذا النمط تخلصت اللغة من الحركة القصيرة في المقاطع

الصوتية المتوالية: $na < ima < na < ima$

• تحول (نَعِم) إلى (نَعِم): وفي هذا النمط تماثلت الفتحة مع الكسرة التي قبلها، تماثلا

كلياً مدبراً منفصلاً: $ni < ima < na < ima$

• تحول (نَعِم) إلى (نَعِم): ويبدو أن هذا النمط قد تعرض للتخفيف مرتين، حيث جمع

بين الحالتين الأولى والثانية. فقد تماثلت الفتحة مع الكسرة التي بعدها، تماثلاً كلياً مدبراً منفصلاً، ثم تخلصت اللغة من الحركة القصيرة.

وهذا يدلنا على أن قراءة ابن وثاب "فَعُم" جاءت على التخفيف بحذف حركة لقطع في هذه الكلمة.

وأما النظر (نَعِم الساعون)، فقد جاء شاهداً على استعمال فعل المدح (نَعِم) على صله (نَعِم)، للدلالة على أن هذا الفعل يقع على أربع لغات، وأن منها (نَعِم)، التي قرأ بها ابن وثاب، وليس هذا إلا من باب التخفيف في اللغة.

ومما جاء على حذف الحركة أيضاً، قوله تعالى: "وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ"^٤.

ينسب لطرفة، انظر هامش الإنصاف ١٢٢\١، ولسان العرب (نعم) ٥٨٧\١٢، ولم أحده في الديوان

الإنصاف ١٢٢\١١

شرح الشافعية ٤٠\١، ولسان العرب (نعم) ٥٨٦\١٢-٥٨٧

هود ٤٢\

قرأ الجمهور "ابنه" يصلون الهاء بواو، وقرأ ابن عباس "ابنه" بجزم الهاء^١. وقد أوردتها العكبري دون نسبة^٢. وذهب ابن جني إلى أنها جاءت على لغة أزد السراة، وهو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، ونظيره قول الشاعر:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمِطْوَايَ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^٣

لقد مالت اللغة في مرحلة من المراحل، إلى التخلص من حركات الأواخر، حالها في ذلك حال العديد من اللغات السامية، ويبدو أن لهجة الأزد قد حفظت لنا أثراً من آثار هذه المرحلة التي تطورت فيها اللغة، وذلك حين عمدت إلى تسكين الضمير وتجريدته من الحركة، وعلى هذا جاءت قراءة من قرأ بتسكين الهاء.

وأما النظير (له أرقان) الذي سكنت فيه هاء الضمير، فيمكن عده من الأمثلة التي جاءت على ظاهرة تخلص اللهجة الأزدية من حركة الضمير، إذ ينسب هذا البيت إلى شاعر من الأزد، هو يعلى الأحول. وهذا مظهر من مظاهر ميل اللغة إلى التخلص من حركات الأواخر.

• اجتزاء الحركة:

ومما جاء على اجتزاء الحركات في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلُمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ"^٤.

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي "يوم يأت" بياء في الوصل، وبغير ياء في الوقف، إلا أن ابن كثير كان يقف بالياء ويصل بالياء، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة "يأت" بغير ياء في الوصل والوقف^٥.

وتحمل هذه القراءة على أنها مما حذفت العرب منه الياء والواو، واجتزأت عنهما

^١ المختص ٣٢٢/١، والبحر المحيط ١٥٧/٦

^٢ إملاء ما من به الرحمن ٣٣٥/٢

^٣ ينسب إلى يعلى الأحول الأزدى، انظر هامش المختص ٢٤٤/١، وهامش المنضب ٣٩/١، وهامش الخصائص ١٢٩/١

^٤ هود ١٠٥

^٥ السبعة ٣٣٨-٣٣٩، والحة لابن زنبلة ٣٤٨، والبحر المحيط ٢٠٩/٦، وإثنا عشر فضلاء البشر ٢٦٠/١

بالحركات^١، وقد جعل أبو حيان هذا الأمر لغة شائعة في هذيل^٢، ونظيره قول

الشاعر:

كفّاك كفّا ما تليقُ درهما

جودا وأخرى تُعط بالسيف الدما^٣

تشير الدراسات اللغوية إلى حذف الألف والواو والياء عند التقائها بصوت من الأصوات الساكنة بعدها، ولم ينتبهوا إلى أن هذه الأصوات نوعان: حركات طويلة، وأصوات صامتة، متأثرين بهذا بصورتها الموجودة في الخط العربي.

وتميل الدراسات الحديثة إلى أن التخلص من الحركات الطويلة الواقعة في أواخر الكلمات، أمر شائع في أكثر اللغات السامية، ولهذا نقول إن من قرأ "تأت" بالكسرة القصيرة، فقد جاء بها على هذا المظهر الذي أشرنا إليه، وهو تقصير الحركة التي تنتهي بها بعض الألفاظ، وهذا مظهر حفظته لنا اللغة لدى أبناء قبيلة هذيل^٤، كما يمكن أن نعيده إلى بدايات الخط، وإلى طبيعة القراءات القرآنية.

وأما النظر الشعري (وأخرى تعط بالسيف الدما)، فالقياس فيه أن يقع بالياء في آخره -الكسرة الطويل- والقياس في هذه الحركة أنها لا تقصر إلا لوجود جازم، غير أن الشاعر قد أتى بقوله (تعط) بكسرة قصيرة دون جزم، وذلك من باب تقصير الحركات الطويلة في نهاية الكلام، أو ربما كان مدفوعا بالضرورة الشعرية لإقامة وزن البيت.

ومما جاء على الاجتزاء أيضا، قوله تعالى: "إن الله بالناس لرؤوف رحيم".

قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحفص "لرؤوف" بواو بعد الهمزة، وقرأ حمزة والكسائي، وأبو عمرو "لرؤف" بضممة بعد الهمزة^٥. ويحمل ذلك على أنه لغة لأهل الحجاز، ونظيره قول الشاعر:

^١ معاني القرآن للفراء ٢٧/٢، والمحجة لابن زنجلة ٣٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٠/١

^٢ البحر المحيط ٢٠٩/٦

^٣ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٢٠٩/٦

^٤ لسان العرب (أبي) ١٤/١٤

^٥ البقرة ١٤٣/١

^٦ المحجة للفراسي ٢٢٩/٢-٢٣٠، والكشف ٢٦٦/١-٢٦٧، والبحر المحيط ٢٠٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر ١٤٩/١

وشر الطالبين فلا تَكُنْهُ يُقَاتِلَ عَمَّهُ الرَّؤْفَ الرحيمًا^١

قال الطبري: "وفي الرؤوف لغات: أحدها (رؤف) على مثال (فعل)، وهي قراءة عامة قراء الكوفة، والأخرى (رؤوف) على مثال (فعول) وهي قراءة عامة قراء المدينة، و(رئف) وهي لغة غطفان، على مثال (فعل) حذر، و(رأف) على مثال (فعل) بجزم العين، وهي لغة لبني أسد"^٢.

يبدو أن اللغة تعطي أبناءها شيئاً من الاختيار في الإجراءات غير القياسية، فتبيح لهم تقصير الحركات الطويلة، إذا كان هناك ما يضطرهم لذلك، كالتخلص من المقاطع المرفوضة مثلاً، أو لإقامة وزن أو تعديل قافية، ومن هنا نجد القارئ جاء بقوله "رؤف" بالحركة القصيرة للتخلص من الجهد العضلي الذي يتكلفه من جراء النطق بالحركة الطويلة، حيث إن الزمن الذي تقتضيه الحركات الطويلة يفوق ما تتطلبه الحركات القصيرة بضعف المدة على الأقل.

أما النظر الشعري (يقاتل عمه الرؤف الرحيم) فالشائع في هذه اللفظة أن تكون (الرؤوف) بالضممة الطويلة، غير أن الشاعر جاء بها قصيرة في هذا الموضع، ولعل السبب في ذلك يعود إلى إقامة الوزن من جهة، وإلى التخفيف من المدة الزمنية اللازمة لهذه الحركة من جهة أخرى، وهذا أمر تسمح به اللغة شريطة تحقيق المعنى، فهذا يدلنا على أن ما حدث هنا هو تقصير للحركة فقط، على النحو الآتي:

ra>ufun < ra>ūfun

• في الأصوات الصامتة:

يتعلق هذا القسم بصوت كان للعلماء فيه العديد من الآراء، وجرت اللهجات على حذفه، أو تحقيقه في الكلام، ألا وهو صوت الهمزة.

مما لا شك فيه أن الهمزة من أكثر الأصوات صعوبة في النطق، لما يدخلها من جهد بالغ يقع على الأوتار الصوتية عند نطقه، واتفقت الدراسات القديمة والحديثة على القول بصعوبة هذا الصوت، ومن المعروف عن اللغة ميلها إلى التخفيف والتيسير، ولهذا كان من

^١ ورد البيت بلا نسبة في كتاب السبعة ٢٣٠/٢، وجامع البيان ١٨١٢، ولسان العرب (راف) ١١٢/٩، والبحر المحيط ٢٠١٢.

^٢ جامع البيان ١٨١٢-١٩.

الطبيعي أن نجد العديد من القبائل العربية قد تخلصت من هذا الصوت سعيًا وراء التخفيف، ويبدو هذا الأمر جليًا فيما ورد عن هذه القبائل في شعرها ونثرها. ومما جاء على التخلص من صوت الهمزة في القراءات القرآنية: "قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين"^١.

قرأ الجمهور "إلا إحدى" بالهمز، وقرأ ابن محيصن "إلا حدى" بدون همز، ونقل أبو حيان عن ابن عطية أن هذه لغة وليست بالقياس^٢. ونظيره قول الشاعر:

إن لم أقاتل فالبسوي برقعاً^٣

نحا القارئ في هذه اللفظة نحو التخفيف، حيث تخلص من صوت الهمزة، ولم يعوض عنه بشيء، ولهذا يبقى الصوت الذي يتبعها مجرداً من الحركة، وهذا أمر لا يسمح به النظام اللغوي في العربية، غير أن البدء بالسكان ساغ في هذا المثال لوجود حركة قبل الصوت الصامت، فشككت معه مقطعاً صوتياً صحيحاً، ونوضح ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

>illa>iḥda	<	>illa ḥada	<	>illaḥda
الأصل المهموز		سقوط الهمزة والبدء بالسكان		تكون المقطع (lah)

أي أن الأمر هو حذف الهمزة وإعادة ترتيب المقاطع في النمط اللغوي. لعل ما دفع ابن عطية إلى القول بوجود همزة وصل في الكلمة، أنه أدرك بقاء (حدى) ساكنة الحاء، وهذا أمر مرفوض في اللغة، فقدّر أن القارئ لابد أن يأتي بهمزة الوصل لتسهيل له الابتداء بالسكان كما هو القياس في مثل هذه الحالة، وغاب عنه تكوين مقطعين من الصوت المشدد (>illa) مع الحاء الصامتة (il \ lah)، وبهذا تنتفي الحاجة إلى همزة الوصل.

وأما النظر (فالبسوي برقعاً)، فالقياس فيه همز الألف، (فالبسوي)، ثم نجد الشاعر قد تخلص من صوت الهمزة لصعوبته في النطق، ولأن اللغة تقبل هذا الأمر في نظامها اللغوي.

^١ التوبة ٥٢٨

^٢ البحر المحیط ٤٣٣

^٣ ورد البيت بلا نسبة في المختص ١٢٠١، والخصائص ١٥٣، والبحر المحیط ٤٣٣

ولاشك أن سقوط هذا الصوت يجعلنا نبدأ بالساكن، وهذا أمر يرفضه النظام اللغوي، فالقياس أن تأتي بهمزة الوصل في بداية الكلمة، أو أن نحرك الصوت الأول بحركة مناسبة، غير أننا نجد لم يفعل أيا من الأمرين لأنه شكّل مقطعا واحدا من الفاء واللام، فاستغنى بذلك عن التعويض، وأما ما نراه من صور الألف بعد الفاء، فما هي إلا صورة ثبتت في الكلمة ظنا من العرب أن ما حدث هو سقوط الهمزة فقط، فحذفوا الهمزة من الرسم الإملائي، وأبقوا على الألف التي ما وجدت إلا لوجود الهمزة. وهذا مظهر من مظاهر ضعف الخط العربي في تلك الفترة. حيث كان الأصل أن تكتب (فلبسوي) من دون ألف بعد حذف الهمزة.

• في البنية الصرفية:

يختص هذا القسم بمجموعة من الاختلافات الواقعة في بنية الكلمة، كالقلب المكاني، والتذكير والتأنيث، وصيغة المبالغة، وغير ذلك.

• القلب المكاني:

ورد في قوله تعالى: "يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذِرَ الْمَوْتِ"^١.
 قرا الجمهور "من الصواعق"، وقرأ الحسن "من الصواقع"، وذهب جمهور العلماء إلى جعل هذه الكلمة لغة لتميم في (صقع) إذ يقولون (صقع)^٢. ونظيره قول الشاعر:
 يحلون بالمقصورة القواطع
 تشقق البرق عن الصواقع^٣

والقلب المكاني أن تتقدم بعض حرف الكلمة على بعض، وغالبا يكون هذا التقدم لسبب كما يقول سيويه: "اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل، وذلك لأنه اسم بني على ذلك كما بني ما ذكرنا على التاء، كما بُني (قائل)، على أن يبدل من الواو الهمزة، وليس شيئا يقع ما قبله كواو (موقن)، وياء (قيل)، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير... ومثل ذلك (أينق)، إنما هو (أنوق) في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا... وكذلك (مطمئن) إنما هي من (طأمنت) فقلبوا الهمزة، ومثل ذلك (القصي) إنما

^١ البقرة ١٩٨

^٢ إعراب القرآن للحماس ١٤٤١، والجامع لأحكام القرآن ٢١٩١، والبحر المحيط ١٣٧١، وإتلاف فضلاء البشر ١٣٠٨

^٣ ينسب لأي النجم في الجامع لأحكام القرآن ٢١٩١، والبحر المحيط ١٣٧١

هي في الأصل (القوروس) فقلبوا كما قلبوا أينق^١.

نجد أن جميع ما ذكره سيبويه ما هو إلا قلب ناشئ عن علة صوتية تتمثل في الحركات المزدوجة على الأغلب، كما في (قائل)، (أينلق)، و(قسي)، ولهذا نجد الاستراباذي قد أشار إلى أن القلب أكثر ما يقع في المعتل والمهموز، ويقع قليلا في غيرهما نحو: (امضحل) في (اضمحل)، و (اكرهف) في (اكفهر)^٢.

وأما قولهم (صعق) و(صقع)، فيبدو أنهما من باب القلب الذي يقع قليلا في اللغة، وذلك لأن "صعق الإنسان صَعَقًا وَصَعَقًا، فهو صَعِق، وأَغَشِيَ عليه وذَهَبَ عقله من صوت يسمعه كالهدة الشديدة، وَصَعِقَ صَعَقًا وَصَعَقَةً وَتَصَعَقًا، فهو صَعِق: مات، وفيها ثلاث لغات، صاعقة، وصعقة، وصاقعة"^٣، أما صقع فيبدو أنها قرينة المعنى من هذا حيث نجد أن "صَعَقَهُ صَقْعًا ضربه ببسط كَفَأَ. والصقع ضرب الشيء اليابس المصمت بمثلته، كالخجر بالحجر ونحوه، وقيل الصقع الضرب على كل شيء يابس، وصقع الرجل كصعق، والصاقعة كالصاعقة"^٤.

وهنا نجد أن المعنى الرئيس (للمصعق) يختلف عن معنى (الصقع)، ويبدو أن الذي ذهب إلى أنه أصل انطلق من هذا السياق القرآني، بمعنى أن المقصود إنما هو (صعق) لأنها جاءت بمعنى أغشي عليه لصوت شديد سمعه، وهذا يرر وضعهم أصابعهم في آذانهم، ولهذا نقول إن (صقع) في لغة تميم هي قلب مكاني لـ (صعق) جرى عليه كلامهم، ثم شاع وأصبح أمرا واقعا في لغتهم يصعب تغييره، وقد أشار فندريس إلى ذلك بأن هناك مجموعة من الألفاظ تنتج بالقياس الخاطئ الذي يشيع بين كثير من الأفراد، فيفرض نفسه كأنه قانون يجب التزامه^٥.

وهذا يدفعنا إلى القول بأن قراءة الجمهور (صعق) قد جاءت على القياس لفظا ودلالة، وأما قراءة الحسن (صقع) فجاءت على لهجة تميم التي مالت إلى قلب هذه المفردة

^١ الكتاب ٣٦٧-٣٦٦

^٢ انظر شرح الشافية ٢١١

^٣ لسان العرب (صعق) ١٠/١٩٨

^٤ لسان العرب (صقع) ٨/٢٠٠

^٥ اللغة لفندريس ٢٠٧

لما مكانيا، فأبدلت القاف مكان العين، ثم شاعت هذه الكلمة بينهم وأصبحت شيئا من
معتهم.

وأما النظير (تشقق البروق عن الصواقع) فلا يختلف عن المثال، إذ جاء على لغة تميم
في قلب (صقع) إلى (صقع)، ولما شاعت هذه الكلمة بينهم كان من اليسير أن يتكلم بها
لواحد منهم، إذ هي مفردة صائبة لا خلاف على صحتها فيما بينهم، ولا مانع من
استخدامها في الكلام.

• تاء التانيث:

ورد في قوله تعالى: "ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله"^١.
قرأ الجمهور "مرضات" وقفوا عليها بالهاء، وقرأ حمزة "مرضات" يقف عليها بالتاء^٢،
قد نسب البناء هذا إلى الكسائي^٣. وقد وجهت قراءة حمزة أو الكسائي، بأنها لغة من
يقف بالتاء على الأسماء المؤنثة نحو (طلحت)، ونظيره قول الشاعر:
دار لسلمي بعد حول قد جفت
بل جوز تيهاء كظهر الجحفت^٤

يشيع في العربية استعمال التاء للدلالة على التانيث، ويميل النظام اللغوي إلى جعل
هذه التاء -اللاحقة بالأسماء فقط- هاء عند الوقف عليها، يقول سيبويه: "ومثل هذا في
لاختلاف الحرف الذي فيه هاء التانيث، فعلمة التانيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت
لحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي من نفس الحرف نحو تاء (القت)
رما هو بمترلته.. وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون في الوقف (طلحت) كما
نالوا في تاء الجمع قولاً واحداً في الوقف والوصل"^٥.

البقرة ٢٠٧

السبعة ١٨٠، والحجة للفراسي ٣٠٠/٢، والكشف ٢٨٨/١، والبحر المحيط ٣٣٦/٢، وغيث النفع ١٦١

إتفاف فضلاء البشر ١٥٦

ينسب البيت لسور الذئب، كما في هامش الحجة للفراسي ٣٠٠/٢، وهو في البحر المحيط بلا نسبة ٣٣٦/٢، وبرواية:

(ما بال عين عن كرامها قد جفت)

الكتاب ١٦٦/٤-١٦٧، وانظر شرح المفصل ٨٩/٥ و ٨١/٩

من الملحوظ ابتعاد صوتي التاء والهاء في الصفة والمخرج، ومع ذلك مال القدماء إلى جعل هذا الأمر من باب الإبدال بين الصوتين، فنصوا كما رأينا على أن الهاء تبدل من التاء في الوقف، والحق أن الأمر لا علاقة له بالإبدال، إذ لا علاقة بين الصوتين ولا تقارب، وغاية ما حدث في هذه الأمثلة، أن اللغة تخلصت من تاء التأنيث، ثم عوضت عنها بالألف الإطلاق، ويميل النظام اللغوي إلى زيادة هاء السكت بعد هذه الألف، ثم يتم تقصير الألف، إذ لا يجوز الجمع بين عوضين في كلمة واحدة.

ويبدو أن قراءة الجمهور قد جاءت على هذا الأصل الذي اعتمدته العربية، حيث تخلص القارئ من تاء التأنيث، ثم عوض عنها بالألف، ويلزمه عندئذ زيادة هاء السكت، مما يضطره إلى تقصير الحركة حتى لا يجمع بين العوضين في الكلمة، ومن هنا وقف عليها بالهاء كما أشرنا سابقاً.

أما قراءة من وقف بالتاء، فقد أبقي عليها دون اللجوء إلى التخلص منها، بمعنى أنه احتفظ بتاء التأنيث في الكلمة في حالتي الوصل والوقف، على لغة من احتفظ بهذه التاء، وبقاء التاء عند قبيلة ما، يدل على أن اللغة كانت تحتفظ بالتاء، ثم مالت إلى التخلص منها بعد ذلك والتعويض عنها كما مر.

ولعل النظر لا يختلف عن هذا، إذ نجد الشاعر قد عمد إلى الاحتفاظ بصوت التاء في آخر الكلمة (الجهفت) ولم يلجأ إلى التخلص منه حسب ما يقتضيه النظام الجديد للغة، فظهر في الكلام صوتاً واحداً في حالتي الوصل والوقف، وهذا دليل على احتفاظ اللغة بهذا الصوت في المراحل الأولى من حياتها.

• فَعَلَ وفَعَّلَ:

في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُشْرِكُ بِحَبِي" ^١.

اختلفت القراءات في هذا الموضع، حتى جاء عن الراوي الواحد أكثر من قراءة في مواضع مختلفة من القرآن، يقول صاحب الكشف: "قرأ حمزة بالتخفيف في كل القرآن إلا في "فهم تبشرون"، ووافقه الكسائي على التخفيف في خمسة مواضع، وشدد ذلك الباقون -نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم- غير أن أبا عمرو، وابن كثير خففا

^١ آل عمران ٣٩٦

الذي في الشورى خاصة^١. وقد حمل التخفيف والتشديد في هذا الفعل على أنه من لغات العرب^٢، ونظيره قول الشاعر:

بَشَرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ ضَحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا^٣

تتصرف العربية من خلال لهجاتها. يمثل هذا الفعل بين التخفيف والتشديد، يقول ابن منظور: "وقد بَشَرَ بالأمر يَبْشُرُه بالضم، وبَشَّرَه وأبْشَرَه فَبْشِرَ به. الجوهري: بَشَرْتُ الرجل أَبْشَرُه بالضم بَشَرًا وبُشُورًا من البَشْرِ أو الإِشَارِ والبَشْرِ، ثلاث لغات"^٤.

يعد (فَعَلَ) أصلاً للأفعال المجردة، وتلحقه حروف الزيادة فتكسبه معنى جديداً، وتكون زيادات الأفعال بدخول أحد حروف الزيادة المعروفة (سألتمونيها)، أو بتضعيف أحد أصول الكلمة، وما يهمنا هنا تضعيف العين، الذي يكسب الفعل المجرد (فعل) معنى التكثير أو السلب أو التعدية، وليس هذا مقتصرًا على العربية، إذ نجده في العديد من الساميات، كالعبرية والحشية والآرامية.

من الممكن أن نحمل قراءة التشديد على معنى البشارة، لأن الله يبشر نبيه بمولود، كما يمكن أم نحمل قراءة التخفيف على معنى الأفراح والإسعاد، وإدخال السرور إلى نفس نبيه بهذا الغلام بعد مجيئه^٥. وعلى هذا المعنى يحمل النظير (بشرت عيالي)، بمعنى أنه عندما رأى هذا الكتاب الذي جاءه من الحجاج، دخل الفرح قلبه، فبشر عياله بهذا الأمر، مما أدخل الفرح والسرور إلى نفوسهم، وليس هو من البشارة، لأن البشارة تكون في الأمور التي ستقع في المستقبل، والأمر هنا قد وقع وانتهى.

• صيغة المبالغة:

في قوله تعالى: "وَمَكُرُوا كُتُبَارًا"^٦.

قرأ الجمهور "كُتُبَارًا" بالتشديد، وقرأ عيسى، وابن محيصن، وأبو السمال بتخفيف

^١ الكشف ٣٤٣/١-٣٤٤، وانظر البحر المحيط ١٢٩/٣-١٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٤\

^٢ الحجة لابن خالويه ١٠٨-١٠٩، والكشف ٣٤٤/١، والبحر المحيط ١٣٠/٣، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٤\

^٣ ورد البيت بلا نسبة في معاني القرآن للقرطبي، والبحر المحيط ١٣٠/٣

^٤ لسان العرب (بشر) ٦١/٤

^٥ معاني القرآن للقرطبي، ٢١٢/١

^٦ نوح ٢٢\

كُبَّاراً" الباء^١. وقد أشار أبو حيان إلى أن هذا من باب المبالغة، ونقل قولاً لعيس بن عمر
لما لغة يمانية^٢. ونظير ذلك قول الشاعر:

والمرء يلحقة بقنان الندي خلق الكريم وليس بالوضاء^٣

ترد صيغة المبالغة على (فُعَال) حملاً على معنى (فاعل)، يقول سيبويه: "وقد جعل
مضهم (فُعَالاً) بمنزلة (فَوَاعِل)، فقالوا قَطَّان مكة، وسكَّان البلد الحرام، لأنه جمع
كفواعل، وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء
فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة.
ما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعُول، وفَعَال، ومفعال، وفَعِل، وقد جاء على
ميل كرحيم وعليم وقدير"^٤.

يبدو أن العربية قد استعملت (فُعَالاً) للدلالة على المبالغة من (فَعِل) وعلى هذا
جاءت قراءة الجمهور، وأما من قرأ "كُبَّاراً" بالتخفيف، فمن الممكن أن يكون قد تخلص
من أحد المضعفين، وهذا أمر يقبله النظام اللغوي، إذ تتخلص العربية من أحد الصوتين
لمضعفين، إما بإبداله كما في دَنَار < دِنَار، وقرَاط < قسراط، أو بحذفه كما في
حسست < أحست، ويبدو أن القارئ قد اتبع الأسلوب الثاني، فأسقط أحد المضعفين.
وأما النظير (وليس بالوضاء) فيبدو أن الشاعر قد استعمل صيغة المبالغة من (وضي)
كما هو القياس، ثم أبقى عليه كما هو، دون تخفيفه بالإبدال أو الحذف، فهو على هذا
ظير لقراءة من شدد لا على قراءة من تخفف.

لقسم الثاني: في الاختلافات التركيبية (النحوية):

يختص هذا القسم بمجموعة من الاختلافات بين القراء ضمن المستوى التركيبي
-الإعرابي- ونمثل له بالأمثلة الآتية:

• أسماء الإشارة:

أطلق القدماء مصطلح (الأسماء المبهمة) على هذا القسم من أقسام الكلام، قال

مختصر في شواذ القرآن ١٦٣٨، والبحر المحيط ٢٨٥١١٠

البحر المحيط ٢٨٥١١٠

ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٢٨٥١١٠

الكتاب ١١٠١١

سيبويه: "والأسماء المبهمة: هذا، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وأولئك".^١

يذكر المبرد ويتابعه ابن السراج أن الأصل في الإشارة (ذا، وذه) في حالة الإفراد، ثم تُسند إليها علامات التثنية والجمع، فنقول (ذان) ومثلها (تان)، و(أولي) و(أولاء) مع إسناد ضمير المخاطب المناسب للجنس والعدد، حيث نقول: ذلك، وذلك، وذلكما، وذلكم، وهكذا. غير أنه من الجائز أن نجعل مخاطبة الجماعة على لفظ المفرد، فنقول لهم: ذلك بدلا من ذلكم، يقول المبرد: "إذا سألت رجلا عن رجل كيف ذاك الرجل؟ فتحت الكاف لأنها للذي تُكلم، وقولك (ذاك) إنما زدت الكاف على (ذا)، وكانت لما تومئ إليه بالقريب، فإن قلت (هذا) فـ (ها) للتثنية، و(ذا) هي الاسم... وقد يجوز أن نجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس، إذ كان يجوز أن تخاطب واحدا عن الجماعة، فيكون الكلام له، والمعنى يرجع إليهم".^٢

لعل ما دفع النحاة إلى جعل هذه الأسماء من المبهمات، أنها تكون من أعرف المعارف إذا اقترنت بالإشارة أو الإيماء، غير أنها تكون من أشد الأسماء إغراقا في التنكير إن هي تجرت من الإشارة، حيث لا يستطيع السامع أن يدرك الشيء المشار إليه.

يرى المستشرق برجشتراسر أن أسماء الإشارة تعود لأصل واحد، والسبب في كثرتها وأشكالها التي نراها، يعود إلى اللهجات التي تصرف بها. يقول برجشتراسر: "فنجدها عددها كثيرا في كتب والصرف النحوي، غير أن أكثرها نادر الوجود، لا تكاد أن توجد في النثر البتة، ومن المرجح أن اللهجات العربية القديمة، كانت تتخالف تخالفا بينا في أسماء الإشارة، على مثل ما نرى عليه اللهجات الآرامية، واللهجات العربية الدارجة من التخالف الكثير في أسماء الإشارة، فجمع النحويون كل ما وجد منها في سائر اللهجات على اختلافها، وأودعوه كتبهم، بغير تفريق بين لهجاتنا".^٣

لم تكن العربية بدعا في استعمال مجموعة من الأسماء للإشارة، بل نجد هذا أمرا شائعا في اللغات السامية الأخرى (فإن) (هذا) يقابلها في العبرية hazze وكلاهما مركب من الهاء

^١ الكتاب ٧٧٢-٧٨، وانظر المقتضب ١٨٦٣، والأصول في النحو ١٢٧٢

^٢ المقتضب ٢٧٥٣-٢٧٦، وانظر الأصول في النحو ١٢٧٢-١٢٨

^٣ التطور النحوي ٨٣١

والذال، وأما جمع (هذا) وهو (هؤلاء) فيقابله في العبرية $hā>ellē$ ، والنسبة بينهما شبيهة بالنسبة بين (هذا) و $hāzzē$... و(هذا) في الآرامية العتيقة dha ، وفي الحبشية ze والجمع في (تلك) $elle>$ وفي (هذه) $ellu>$ فيحتمل أن يكون جمع الذال على اللام سامي الأصل، وأما (ذلك) فمركبة من (ذا) المذكورة ولام غير لام الجمع المشار إليها فيما قبل، قريبة من اللام المؤكدة في مثل (لأفعلن) و(إنها لكبيرة) ^١.

ومما جاء من أسماء الإشارة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "فَذَانِكَ برهانان من ربك إلى فرعون وملائته" ^٢.

قرأ حمزة، والكسائي، ونافع، وابن عامر، وعاصم "فَذَانِكَ" بتخفيف النون، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو "فَذَانْكَ" بتشديد النون ^٣، وقرأ ابن مسعود، وعيسى بن نوفل، وابن هرمز وشبل "فَذَانِيكَ" بياء بعد النون، ورواها شبل عن ابن كثير، وعنه أيضاً "فَذَانِيْكَ" بفتح النون على لغة من فتح نون التثنية ^٤، ونظيره قول الشاعر:

على أخوذين استقلت عشية ^٥

أشار السيوطي إلى أن العرب تبدل من النون ياء في (ذَانْكَ) فيقولون (ذَانِيكَ) ^٦، وأشار ابن منظور إلى أن التشديد في النون بدل من اللام ^٧.

نجد أن هذا الاسم قد جاء على أربع صيغ، ذَانِكَ ، وذَانْكَ ، وذَانِيكَ ، وذَانِيْكَ، فمن قرأ "ذَانْكَ" فقد جاء به الأصل، حيث من الممكن أن يثنى اسم الإشارة (ذا) على (ذان)، وأما من قرأ "ذَانْكَ" فيبدو أن هذا من مظاهر ميل اللغة إلى التخلص من الحركة القصيرة في المقطع المفتوح، كما هو الحال في اللغات السامية الأخرى كالسريانية، في قولهم: $lišsānā$ بدلا من $lišānā$ ، وهذا نمط لغوي موجود في لهجاتنا المحكية، ومنه قولنا: دُخَان، بدلا من دُخَان، فالذي حدث أن الأصل (ذَانْكَ) بالتخفيف، ثم مال القارئ إلى

^١ التطور النحوي ٨٤\٨٥-

^٢ القصص ٣٢\

^٣ السبعة ٣٩٣\، والكشف ٣٨١\١، والبيان ١٤٧\٨

^٤ مختصر في شواذ القرآن ١١٣\، والبحر المحيط ٣٠٣\٣٠٤

^٥ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٣٠٤\٨

^٦ انظر مع الموماع ٢٥٧\١

^٧ لسان العرب (ذ) ١٥\٢٥٢

إغلاق المقطع القصير المفتوح (ni) عن طريق وضع حداً صامت من جنس الصوت الذي يليه، فتحولت إلى (فذائلك).

وأما قراءة من قرأ " فذائيك " فهو من باب مطل الحركات، حيث مطل القارئ حركة النون، فتحولت من حركة قصيرة إلى حركة طويلة.

وفي القراءة " ذائيك " نجد القارئ قد جاء بها على هذه الهيئة من باب المبالغة في التفصح، حين أراد أن يأتي بها مشابة للمثنى القياسي، نحو قلميكَ وكتابيكَ.

وأما النظر (على أحوذين) فالقياس في المثنى كسر النون ، غير أننا نجد من القبائل من يميلون نحو التخفيف، حيث يستبدلون بالكسرة المستقلة حركة الفتح الخفيفة، ولهذا جاء المثنى في قول الشاعر مفتوح النون. وعلى هذا يتباعد النظر والمثال، وإن كانا متماثلين في الشكل.

• الاستثناء:

يحدث في أحد أنواع أسلوب الاستثناء أن ينتصب الاسم المستثنى بفعل مضمّر، يقدره علماء اللغة بـ (أستثنى)، ويرد الاستثناء في اللغة على شكلين: " الأول أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وذلك قولك: ما جاءني إلا زيد، والوجه الآخر أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثم تأتي بالمستثنى "، بمعنى أن يقع المستثنى بعد تمام الكلام.

ومما جاء على الاستثناء في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "إلا ابتغاء وجهه ربه الأعلى"^٢.

قرأ الجمهور "إلا ابتغاء" بالنصب، وقرأ ابن وثاب "إلا ابتغاء" بالرفع^٣. وقد جعل الفراء " نصب الابتغاء من جهتين: من أن نجعل فيها إنفاق ما أنفق إلا ابتغاء وجه ربه لأعلى، والآخر على اختلاف ما قبل (إلا) وما بعدها، والعرب تقول: ما في الدار إلا أكلباً أو أحمرّة، وهي لغة الحجاز، ويتبعون آخر الكلام أوله فيرفعون "^٤. ويجعلها أبو حيان

^١ المفتض ٣٨٩\٤، وانظر الأصول في النحو ٢٨٢\١، وهو عند سيبويه في الكتاب ٣١٠\٢ و ٣١٧\٢

^٢ الليل ٢٠\١

^٣ مختصر في شواذ القرآن ١٧٤\١

^٤ معاني القرآن للفراء ٢٧٣\٣، و انظر إملاء ما من به الرحمن ٥٨٤\٢

لغة لتميم^١، ونظيره قول الشاعر:

أضحت خلاء قفارا لا أنيس بها إلا الجآذر والظلمات تختلف^٢

ويبدو أن النصب في قراءة الجمهور إنما هو من باب النصب على المفعولية، بمعنى أنه لا يتزكى إلا ابتغاء وجه ربه، وليس هو من باب الاستثناء المنقطع، وهذا يقوي دلالة السياق، فكأنه قال: ما لأحد عنده من نعمة تجزى، ولا ينفق إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى. وأما قراءة من قرأ بالرفع، فهذا على البدل، حيث يكون الأصل فيها: (لأحد عنده نعمة، ابتغاء).

وأما النظر (إلا الجآذر) فوجه الرفع فيه، أنه جاء من الاستثناء المفرغ، والقياس فيه أن يعرب إعراب المستثنى كما لو أن (إلا) غير موجودة، فيكون أصل الجملة (بها أنيس الجآذر). وهذا يعني أن قوله (الجآذر) قد وقع بدلا من (أنيس)، فكان القياس رفعها. من الأدوات (كأين):

ترد الإشارة في الكتب النحوية إلى أن هذه الأداة مكونة من جزأين، هما الكاف و(أي)، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن (كأن) فزعم أنها (إن) لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إن) بمزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأني رجلا"^٣.

وذكر السيوطي أن "كأين اسم ككم في المعنى، مركب من كاف التشبيه وأي الاستفهامية المنونة، وحكيت، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين مما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف بالوقف، وقيل الكاف بها هي الزائدة، قال ابن عصفور: ألا ترى أنك لا تريد بها معنى التشبيه، قال: وهذا مع ذلك لازمة كلزوم (ما) الزائدة في (لا سيما) وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجر الزوائد، و(أي) مجرور بها، وقيل هي اسم بسيط واختاره أبو حيان، قال: ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية، وإفادتها للاستفهام نادر، والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو: وكان من دابة لا تحمل

^١ البحر المحيط ٤٩٤/١٠

^٢ البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٣٨، والبحر المحيط ٤٩٤/١٠

^٣ الكتاب ١٥١/٣

وأما النظر فلا نجده يختلف عن المثال، إذ الأصل فيه أن يكون (كأي) غير أن الشاعر قد مال إلى التخلص من الحركتين المزدوجتين (ya) و (yi) وهنا نتخلص اللغة من شبه الحركة (yy) ولهذا تلتقي الحركتان (ai) وهذا أمر يرفضه النظام اللغوي، مما يوجب الوقفة البسيطة بين الحركتين، فيزداد الأمر صعوبة لتوالي الهمزة والوقفة بين الحركتين، لأن كليهما يوقع ضغطا كبيرا على الوترين الصوتيين، فتؤثر اللغة الفصل بين الحركتين بالهمزة، وتترك الحركتين القصيرتين فتلتقيان معا، وتشكلان حركة واحدة طويلة.

رزقها ... ولا تجر خلافا لابن قتيبة وابن عصفور^١.

ومما جاء على هذه الأداة في القراءات القرآنية، قوله تعالى: "وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير"^٢.

قرأ نافع، وابن عامر، وحمة، والكسائي، وعاصم، وأبو عمرو "كأين"، وقرأ ابن كثير "كائن"^٣.

ذهب علماء القراءات إلى ما ذهب إليه اللغويون، فجعلوا (كأين) كلمة مكونة من الكاف و أي، وقد حملوا قراءة ابن كثير على أنها لغة من لغات العرب^٤، ونظيرها قول الشاعر:

وكائن في المعاصر من أناس أخوهم فرقههم وهم كرام^٥

تصرفت اللغة في هذه اللفظة فجاءت في لهجات القبائل على أربعة أحوال، كأَي، وكَاء، وكأَي، وكأ في وزن كع^٦، وفي لسان العرب زيادة على ذلك كأَي، وكأ بِـوزن عم^٧. وهذا ما دفع أبا حيان إلى القول بأن هذه الكلمة اسم بسيط وليست أداة مكونة من جزأين.

ويبدو أن قراءة الجمهور قد جاءت على الأصل (كأَي)، أما قراءة ابن كثير (كائن) فقد جاءت من باب التخلص من الحركة المزدوجة، إذ نجد الأصل (كأين) تتكون فيه حركة مزدوجة صاعدة (ay) وتليها حركة مزدوجة هابطة (yi) ولهذا تتخلص اللغة من هذه الحركة بإسقاط صوتي (yy) من الكلمة، وهنا تلتقي حركتان، والتقاء الحركات مرفوض في النظام اللغوي، إلا بوقفة بسيطة بين الحركتين، وبهذه الوقفة ينشأ نوع من الثقل في النطق بسبب توالي صوت الهمزة والوقفة التي أشرنا إليها، لهذا تلجأ اللغة إلى دفع الهمزة إلى الأمام لتفصل بها بين الحركات.

^١ مع الموامع ٣٨٨/٤ - ٣٩٠.

^٢ آل عمران ١٤٦.

^٣ إملاء ما من به الرحمن ١٥٨/١، وجامع البيان ٢٢٩/٤، والبحر المحيط ٣٦٨/٣، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٩/١، وغيث النفع ١٨٣/١.

^٤ المختص ١٧٢/١، وجامع البيان ٢٢٨/٤ وإملاء ما من به الرحمن ١٥٨/١، والبحر المحيط ٣٦٨/٣، وغيث النفع ١٨٣/١.

^٥ ورد البيت بلا نسبة في البحر المحيط ٣٦٨/٣.

^٦ المختص ١٧٢/١، وانظر مع الموامع ٣٩٠/٤.

^٧ لسان العرب (أي) ٥٨/١٤.

الخلاصة:

بعد الانتهاء من دراسة النظائر وتحليلها، والوقوف على أهميتها في التوجيه لدى العلماء، نخلص إلى أهم نتائج هذه الدراسة، والتي نجملها بالآتي:

١. جاء النظر على مهمة من علل التوجيه في الدراسات النحوية واللغوية، حيث استعمله كثير من الدارسين والعلماء مستدلين به على صحة القواعد النحوية، والظواهر اللغوية، كما استعمله علماء القراءات القرآنية مستشهدين به على صحة القراءات الواردة عن القراء.

٢. استعمل العلماء ثلاثة أنواع من النظائر هي:

- النظائر القرآنية
- والنظائر النثرية
- والنظائر الشعرية.

٣. كانت النظائر النثرية من أقل النظائر استعمالاً لدى العلماء، ومرد ذلك إلى القيود الواجب توافرها لقبول الأحاديث النبوية الشريفة، إلى جانب قلة الكلام المنثور المتداول بين الناس، مقارنة مع الشعر.

٤. كانت النظائر الشعرية من أكثر النظائر تداولاً بين العلماء، ولعل ذلك يعود إلى شيوع الشعر وانتشاره بين القبائل آنذاك، كما يدل على أهمية الشعر في الدراسات اللغوية، ومن هنا كان هذا الفصل من أطول فصول الدراسة.

٥. جاءت النظائر في أكثرها موافقة للأمثلة المستعملة معها، مما يكشف لنا عن دور النظر في تحديد الوجوه المروية عن القراء، ودوره في إثبات موافقة هذا الوجه للنظام اللغوي، بمعنى أن هذه النظائر كانت انعكاساً لما يتضمنه نظام اللغة العربية من تطورات طرأت عليه في مختلف المراحل التي مرت بها اللغة.

٦. ظهرت العديد من النظائر التي خالفت أمثلتها، بالنظر إلى حقيقة استعمالها، أو بالنظر إلى ما لحقها من تطور، أو تغيير، وإن كان بينهما شيء من الشبه على المستوى الشكلي. ويعود هذا إلى فهم الدلالة أو التركيب، الذي أدى إلى استعمال هذا النظر في تلك المرحلة.

٧. احتفاظ اللغة العديد من الأنماط اللغوية ضمن اللهجات العربية، والقراءات القرآنية، غير القياسية، وهي أنماط تمثل مراحل مرت بها اللغة ثم تراجعت عنها بعد نزول القرآن الكريم، الذي احتفظ بالنظام الفصيح للغة العربية.

٨. أن التحولات الأسلوبية في دلالة الأنماط اللغوية، مدعاة إلى تغيير الحركات الإعرابية، بما يتناسب مع التحويلات الطارئة على بعض الأنماط اللغوية.

٩. جرى تفسير مجموعة من الاختلافات الدلالية بين الألفاظ ضمن ما يعرف بالانزياح الدلالي، وهذا يكشف لنا عن صور من التطور الدلالي للألفاظ، نتج عن عمر اللغة الطويل، وما كانت تتعرض له من تغييرات في مجالات الحياة، من زمن إلى آخر، زيادة على سعة اللغة العربية.

هذا إلى جانب العديد من النتائج المنشورة بين ثنايا الدراسة، ويمكننا الوقوف عليها في مواطنها.

١. إنحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الدمياطي،

الشهير بالبناء، تصحيح علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٣٥٩ هـ .

٢. الإتقان في القرآن: جلال الدين السيوطي، دار الندوة، بيروت.

٣. أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية: د. يحيى عبانة، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١١، عدد ١، سنة ١٩٩٣، ص ١٤٩.

٤. أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية: د. يحيى عبانة، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ١١، عدد ٢، سنة ١٩٩٣، ص ٩.

٥. إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

٦. أسس علم اللغة: ماريوباي. ترجمة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٨٧.

٧. الأساس في الأمم السامية، ولغاتها، وقواعد اللغة العبرية وآدابها: د. علي العاني، ليون محرز، محمد الأبراشي، المطبعة الأميرية، بولاق القاهرة، ١٩٣٥.

٨. الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الإله نيهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.

٩. الأصمعيات: أبو سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، طبعة الخامسة، بيروت.

١٠. الأصوات ووظائفها: محمد منصف القماطي، منشورات جامعة الفاتح، ١٩٨٦.

١١. الأصول: د. تمام حسان، دائرة الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

١٢. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة لرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦.

١٣. أصول النحو العربي: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨.

١٤. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، طبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧.

١٥. أقسام الكلام العربي من حيث الشكّل والوظيفة: د. فاضل السامرائي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٦. الأمالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، دار الحكم، دمشق.

١٧. الأمالي الشجرية: ضياء الدين أبو السعدات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.

١٨. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.

١٩. انزياح المصاحبات المعجمية، دراسة في شعر أمبل دنقل: د. يحيى عباينة، وهو بحث غير منشور.

٢٠. الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال أبو البركات الأنباري، دار الفكر بيروت.

٢١. الإيضاح في شرح المفصل: جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلى / مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣.

٢٢. البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، طبعة بعناية عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢.

٢٣. بحوث ومقالات في اللغة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

٢٤. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تعليق مصطفى عبد القادر العطار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٢٥. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٥.

٢٦. تاريخ اللغات السامية: إسرائيل ولفنسون، مطبعة الاعتماد، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٢٩.

٢٧. البيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المطبعة العمية، النجف، ١٩٥٧.

٢٨. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

٢٩. التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

٣٠. تفسير النسفي: المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تقديم الشيخ قاسم الرفاعي، مراجعة د. أشرف سليم، الشيخ إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

٣١. التطور اللغوي، مظاهره وعلمه وقوانينه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

٣٢. التطور النحوي للغة العربية: ج. برجستراسر، تصحيح د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢.
٣٣. التقدير وظاهر اللفظ: د. داود عبده، مجلة الفكر العربي، عدد ٨-٩، سنة ١٩٧٩، ص ٦-١٥.
٣٤. تهذيب إصلاح المنطق: الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.
٣٥. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٤.
٣٦. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب، مصرية، ١٩٥٢.
٣٧. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار النهضة، القاهرة.
٣٨. الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٦.
٣٩. جوامع كتاب إصلاح المنطق: عن أبي يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن السكيت، تاريخ أبي الخير زيد بن رفاعة مسعود، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٤ هـ.
٤٠. الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠.
٤١. حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢.
٤٢. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.
٤٣. حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.
٤٤. الحماسة لأبي تمام: تحقيق عبد الله عبد الرحيم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المجلس العلمي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٩٨١.
٤٥. الحماسة البصرية: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

٤٦. الحويان: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، شركة ومكتبة مصطفى الباني الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٦٥.
٤٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر سمر عمر البغدادي، دار بيروت.
٤٨. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
٤٩. دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١.
٥٠. دراسة في صيغتي (فعل وأفعل): د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٥.
٥١. ديوان إبراهيم بن هرمة: تحقيق محمد جبار المعيد، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٦٩.
٥٢. ديوان الأعشى: شرح يوسف شكري دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
٥٣. ديوان أبي أزييد الطائي: جمع وتحقيق د. فوزي حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧.
٥٤. ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي: أبو الحجاج يوسف بن سلمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تصحيح الشيخ أبي شنب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤.
٥٥. ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق د. عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٧٢.
٥٦. ديوان جرّان العود، عامر بن الحارث: رواية أبي سعيد السكري، تحقيق عبد العزيز الميعني، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٣١.
٥٧. ديوان جرير: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
٥٨. ديوان حاتم الطائي: د. فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨٠.
٥٩. ديوان حسان بن ثابت: شرح د. يوسف عبيد، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
٦٠. ديوان ذي الرمة: شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٧٢.
٦١. ديوان السفيرين (النابعة وعبيد بن الأبرص): د. شرح يوسف شكري، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
٦٢. ديوان عامر بن الطفيل: رواية أبي البركات محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٩.
٦٣. ديوان عمر بن أبي ربيعة: شرح د. يوسف شكري، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

٦٤. ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي: صنعة هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث.
٦٥. ديوان عنزة: تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، ١٩٦٤.
٦٦. ديوان الفرزدق: شرح علي قاعود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
٦٧. ديوان كعب بن مالك الأنصاري: سامي مكّي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٦.
٦٨. ديوان المروعة (السموأل): شرح د. يوسف شكري، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
٦٩. ديوان مسكين الدارمي: جمع وتحقيق عبد الله الجبوري، وخليل إبراهيم العطية، مطبع دار البصري، بغداد، ١٩٧٠.
٧٠. ديوان النابغة الذبياني: تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠.
٧١. الرواية والاستشهاد باللغة: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤.
٧٢. روح الطعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، تصحيح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
٧٣. سابقة التاء في المصادر العربية: د. يحيى عباينة، بحث غير منشور.
٧٤. سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي وذيل اللآلي: تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار الحديث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤.
٧٥. شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الخملاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨.
٧٧. شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٨.
٧٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٧٩. شرح ديوان أمية بن أبي الصلت: تقديم وتعليق سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، مكتبة الحياة، بيروت.
٨٠. شرح ديوان الحماسة: أبو تمام، عالم الكتب، بيروت.

٨١. شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجليل بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١.
٨٢. شرح ديوان طرفة بن العبد: شرح وتقديم د. سعيد الضناوي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
٨٣. شرح ديوان لبید بن ربیعة: تحقيق د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢.
٨٤. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.
٨٥. شرح شواهد الألفية: الإمام العيني محمود، دار صادر، بيروت، طبعة بولاق.
٨٦. شرح شواهد الشافية: عبد القادر بن إسماعيل البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، ١٩٥٧.
٨٧. شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي، تصحيح محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
٨٨. عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: جمال الدين الطائين تحقيق عدنان عبد الرحيم الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧.
٨٩. غيث النفع في القراءات السبع: علي النوري الصفاقسي، بهامش سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي محمد بن القاسم الشاطبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٩٠. شرح القصائد المشهورات: أبو جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
٩١. شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٩٢. شرح المفصليات: أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني، تحقيق علي محمد البحايي، دار نهضة مصر، القاهرة.
٩٣. شعر أبي حية النميري: جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد اللغوي، دمشق، ١٩٧٥.
٩٤. شعر عمر بن لجأ: تحقيق د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ١٩٨١.
٩٥. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

٩. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤.
٩. ضرائر الشعر: علي بن موفق بن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسن بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
٩. ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥.
٩. عصور الاحتجاج في النحو: د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، ١٩٨٠.
١٠. العقد الفريد: ابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين، وآخرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٥ هـ.
١٠. علم الدلالة العربي: د. فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.
١٠. الفرائد الجديدة: عبد الرحمن الأسنوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، الكتاب السادس والعشرون.
١٠. فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠.
١٠. فعلت وأفعلت: أبو حاتم السجستاني، تحقيق د. خليل العطية، منشورات جامعة البصرة، ١٩٧٩.
١٠. فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧.
١٠. في التحليل اللغوي: د. خليل عمايرة، مكتبة اعتبار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
١٠. في قواعد الساميات، والعبرية، والسريانية، والحبشية: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.
١٠. قصائد جاهلية نادرة: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.
١٠. قواعد اللغة العبرية: د. عوني عبد الرؤوف، مطبعة جامعة عين سمش، ١٩٧١.
١١. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سبويه): تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨.
١١. كتاب الأفعال: ابن القوطية، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣.
١١. كتاب التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانسي، تصحيح أوتويرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠.
١١. كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

١١٤. كتاب فعلت وافعلت: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.
١١٥. الكشف عن وجوه القراءات: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧.
١١٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري، رتبته وصححه مصطفى حسين نجم، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.
١١٧. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
١١٨. لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
١١٩. ليس والمشبّهات بها: د. فاضل السامرائي، مجلة كلية الآداب، بغداد، عدد ١٧، سنة ٧٣، ص ٥٣.
١٢٠. اللغة: فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.
١٢١. اللهجات العربية في التراث: د. علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣.
١٢٢. اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
١٢٣. مبادئ علم الأصوات العام: ديفيد إبركرومسي، ترجمة وتعليق محمد فتيح، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
١٢٤. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٢٥. مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠.
١٢٦. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٧.
١٢٧. مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق هاشم الخلاتي، فضل الله الطباطبائي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.
١٢٨. مجموع أشعار العرب: وهو مشتمل على ديوان روبة، تحقيق وليم بن لورد البروسي، طبع بآلات دروغولين في مدينة ليسنغ، ١٩٠٣.
١٢٩. اختسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الجزء الأول القاهرة ١٩٦٦، والجزء الثاني القاهرة ١٩٦٩.

١٣٠. مختصر تفسير بن كثير: اختصار وتحقيق محمد غلي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨١.
١٣١. مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة، ومسند أحمد: شهاب الدين أبي الفضل بن حجر العسقلاني، تحقيق صري عبد الخالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣.
١٣٢. مختصر في شواذ القرآن: من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الهجرة.
١٣٣. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.
١٣٤. مسند أبي يعلى الموصلي: تحقيق حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق.
١٣٥. مشكلة الهمزة العربية: د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٩٢.
١٣٦. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المحاشعي (الأخفش الأوسط)، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٩٨١.
١٣٧. معاني القرآن: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجاز، دار السرور، بيروت.
١٣٨. معجم الأدباء: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار المأمون، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٥٥ هـ.
١٣٩. المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبري، تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، الموصل، الطبعة الثانية.
١٤٠. مغني اللبيب من كتب الأعراب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢.
١٤١. المفصل: محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
١٤٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: (هامش خزنة الأدب)، دار صادر، بيروت، طبعة بولاق.
١٤٢. مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١.
١٤٣. المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية: د. محمد سالم المحيسن، مؤسسة سباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٦.
١٤٤. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٤٠. المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤.

١٤١. المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠.

١٤٢. المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر: د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.

١٤٣. نحو التيسير: د. أحمد عبد الستار الجواربي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٤.

١٥٠. النحو العربي (العلمة النحوية نشأتها وتطورها): مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤.

١٥١. نحو القرآن: د. أحمد عبد الستار الجواربي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤.

١٥٢. نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواربي، مطبع المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧.

١٥٣. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

١٥٤. النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، مراجعة لمي محمد الضباع، دار الفكر، بيروت.

١٥٥. النظام اللغوي للهِجَة الصفاوية: د. يحيى عباينة، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

١٥٦. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيان النحوي الأندلسي، تحقيق د. عبد المحسن فتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار بحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠.

١٥٧. الوحشيات (الحماسة الصغرى): أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار عارف، مصر، ١٣٦٣ هـ.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	٥
النظير من القرآن الكريم ومن القراءات القرآنية	٩
في القضايا الصوتية للنظير من القرآن الكريم ومن القراءات القرآنية	٩
الإدغام	٩
التخلص من الهمز	١٧
الاجتزاء بالجر كات القصيرة عن الحركات الطويلة	٢٣
في القضايا الصرفية للنظير من القرآن الكريم ومن القراءات القرآنية	٢٧
فعل وأفعل	٢٧
مجيء المصدر على غير قياس الفعل	٢٩
التأنيث على المعنى	٣٢
اسم المكان من غير الثلاثي	٣٤
في القضايا التركيبية للنظير من القرآن الكريم ومن القراءات القرآنية	٣٦
أ- في المرفوعات	٣٦
حذف المبتدأ	٣٦
خير إن	٣٨
ب- في المنصوبات	٤٠
الحال	٤٠
خير كان	٤٣
المفعول المطلق	٤٥
ج- العامل	٤٧
المفعول معه	٤٧
الاختصاص	٥٠
د- المجرورات	٥١
إضافة المصدر إلى المفعول به	٥١

الموضوع	رقم الصفحة
مجيء الجار والمجرور صلة للموصول	٥٢
زيادة حرف الجر	٥٤
هـ- التراكيب	٥٧
المطابقة بين أفعال التفضيل والاسم المفضل	٥٧
الاستثناء	٥٩
جواب الشرط	٦٠
و- الحروف	٦٢
تخفيف (لكنّ)	٦٢
(لما) العاملة عمل (ليس)	٦٤
في القضايا الدلالية للنظير من القرآن الكريم ومن القراءات القرآنية	٦٦
أ- الدلالة المعجمية	٦٦
أتى بمعنى فعل :	٦٧
الجدل والجدال	٦٨
حسنٌ وحسنٌ	٦٩
خلفك وخلافك	٧٠
شدّد بمعنى قوى	٧٢
أملئ بمعنى أنظر	٧٣
أخسر بمعنى أفسد	٧٤
ب- الدلالة السياقية	٧٦
التضمن	٧٧
المفرد والجمع	٧٩
التعبير عن البعض بلفظ الكل	٨٤
بين الغائب والمخاطب	٨٦
الزينة والابتلاء	٨٧
التعريف والتنكير	٨٩
لام الأمر ولام السببية	٩٠
في قضايا اللهجات للنظير من القرآن الكريم ومن القراءات القرآنية	٩٢

رقم الصفحة

الموضوع

٩٣	أ-القضايا الصوتية
٩٣	التخلص من الحركات
٩٧	اختلاف الحركات
٩٨	ب-القضايا التركيبية
٩٨	إعمال (ما) عمل (ليس)
١٠١	المطابقة بين الفعل والفاعل (لغة أكلوني البراغيث)
١٠٤	المنادى
١٠٦	النظير من كلام العرب النثري
١٠٨	في القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب النثري
١٠٩	التخلص من الحركات
١١٠	الإتباع
١١٢	التخلص من الهمز
١١٤	الحذقة (المبالغة في التفصح)
١١٧	في القضايا الصرفية للنظير من كلام العرب النثري
١١٧	اسم الفاعل على زنة (فَعِل)
١١٩	جمع التكسير على فواعل
١٢٠	حذف لام الفعل المعتل
١٢٣	في القضايا التركيبية للنظير من كلام العرب النثري
١٢٣	المرفوعات
١٢٣	الابتداء بالنكرة
١٢٥	رفع الأفعال الخمسة
١٢٧	حذف الموصوف
١٢٩	في القضايا الدلالية للنظير من كلام العرب النثري
١٢٩	الدلالة المعجمية
١٢٩	ذأم بمعنى ذم
١٣٠	خلف بمعنى خلف
١٣١	ورد بمعنى مر

الموضوع	رقم الصفحة
بان وتبي	١٣٢
الدلالة السياقية	١٣٣
لبس بمعنى خلط	١٣٤
سجد بمعنى صلى	١٣٥
الدبة بمعنى الطريق	١٣٦
يرهق بمعنى يغشى	١٣٨
أعناق بمعنى (رؤوس القوم)	١٣٩
شتى متفرقة	١٤٠
في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب النثري	١٤٢
القضايا الصوتية	١٤٢
استبدال الحركات	١٤٢
التخلص من الحركات	١٤٣
الصفات اللهجية	١٤٨
الثلاثة	١٤٨
الاستنطاء	١٥١
النظير من كلام العرب الشعري	١٥٤
في القضايا الصوتية للنظير من كلام العرب الشعري	١٥٥
ما يتعلق بالحركات	١٥٥
التخلص من الحركات	١٥٥
تقصير الحركات	١٦٢
مطل الحركات	١٦٥
الإتباع	١٦٨
التقاء الساكنين	١٧٠
ما يتعلق بالأصوات الصامتة	١٧٣
همز غير المهموز	١٧٣
التخلص من الهمز	١٧٦

الموضوع	رقم الصفحة
الإدغام	١٧٨
الإعلال بالقلب	١٨٠
المخالفة	١٨٢
ما يتعلق بالمقاطع الصوتية	١٨٤
في القضايا الصرفية للنظير من كلام العرب الشعري	١٩٠
اسم الجمع	١٩٠
جمع التكسير	١٩٢
في القضايا التركيبية للنظير من كلام العرب الشعري	١٩٧
أ- المرفوعات	١٩٧
المتبدء والخير	١٩٧
الرفع بعد (أن)	٢٠٠
ب- المنصوبات	٢٠١
خير ليس	٢٠١
المفعول في	٢٠٣
التوابع	٢٠٤
العطف	٢٠٤
البدل	٢٠٧
المجوزات	٢٠٩
المجوز بحرف الجر	٢٠٩
القسم	٢١٢
الجر على الجوار	٢١٣
في العامل والحركة الإعرابية	٢١٦
النصب بالفعل المحذوف	٢١٧
المفعول المطلق	٢١٧
النصب على الذم	٢١٨
الاستثناء بـ(غير)	٢٢٠
حروف المعاني	٢٢١

الموضوع	رقم الصفحة
لا الناهية	٢٢٢
لا النافية العاملة عمل ليس	٢٢٣
التراكيب	٢٢٥
نصب الجزأين بد(إنّ)	٢٢٥
الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٢٢٧
في القضايا الدلالية للنظير من كلام العرب الشعري	٢٢٩
الدلالة المعجمية	٢٢٩
أنظر بمعنى انتظر	٢٢٩
خاف بمعنى ظن	٢٣١
أفضى بمعنى أسرع	٢٣٥
يعصرون بمعنى ينجون	٢٣٦
أجاء بمعنى ألقا	٢٣٧
خفي بمعنى ظهر	٢٣٨
سخر بمعنى هزء	٢٣٩
يأتل بمعنى يحلف	٢٤٠
فرغا بمعنى هدرا	٢٤١
الدلالة السياقية	٢٤٣
صم بكم عمي بمعنى لا يقبلون الحق	٢٤٣
شربوا منه بمعنى عصوه	٢٤٤
اللام بمعنى بعد	٢٤٥
لولا بمعنى هلا	٢٤٦
روح بمعنى رحمة	٢٤٧
قطران وقطر أن	٢٤٨
شق بمعنى تعب	٢٤٩
قضى بمعنى صنع	٢٥٠
سلم بمعنى سلام	٢٥١

الموضوع	رقم الصفحة
بعد بمعنى هلك	٢٥٢
تهوى بمعنى تميل	٢٥٣
وراء بمعنى أمام	٢٥٤
غداً بمعنى المستقبل	٢٥٥
في قضايا اللهجات للنظير من كلام العرب الشعري	٢٥٧
في القضايا الصوتية والصرفية	٢٥٧
اختلاف الحركات	٢٥٧
حذف الحركات	٢٥٩
اجتزاء الحركات	٢٦٢
التخلص من الهمز	٢٦٤
في البنية الصرفية	٢٦٦
القلب المكاني	٢٦٦
تاء التأنيث	٢٦٨
فَعَلَ وفَعَّلَ	٢٦٩
صيغة المبالغة	٢٧٠
في القضايا التركيبية	٢٧١
أسماء الإشارة	٢٧١
الاستثناء	٢٧٤
من الأدوات (كائِن)	٢٧٥
الخاتمة	٢٧٨
المصادر والمراجع	٢٨٠
المحتويات	٢٩٠

الرموز الصوتية المستعملة في متن الرسالة:

f	الفاء	>	الهمزة
k	القاف	(>)	همزة الوصل
k	الكاف	b	الباء
l	اللام	t	التاء
m	ميم	t	الثاء
n	نون	g	الجيم
h	هاء	h	الحاء
w	الواو	h	الخاء
y	الياء	d	الدال
a	الفتحة القصيرة الخالصة	d	الذال
ā	الفتحة الطويلة الخالصة	r	الراء
u	الضمة القصيرة الخالصة	z	الزاي
ū	الضمة الطويلة الخالصة	s	السين
o	الضمة القصيرة الممالة	š	الشين
ō	الضمة الطويلة الممالة	s	الصاد
i	الكسرة القصيرة الخالصة	d	الضاد
ī	الكسرة الطويلة الخالصة	t	الطاء
e	الكسرة القصيرة الممالة	z	الظاء
ē	الكسرة الطويلة الممالة	<	العين
<	تتحول إلى	g	الغين

الملخص

أدرج النحاة العرب القدماء العديد من النظائر في ثنايا كتبهم، محاولين بذلك إثبات ما ذهبوا إليه من قواعد، ومؤيدين ما ورد عن القراء، ذلك أن النظر علة من العلل المهمة في التوجيه. وقد جاءت هذه الدراسة محاولة للكشف عن النظائر، ومدى اتفاقها مع الأمثلة التي استعملت لها، ولهذا اعتمدت الدراسة على مطابقة الأمثلة مع نظائرها، ومن ثم عمدت إلى تحليلها ضمن المنهج التحليلي، الذي يكشف لنا عن بعض النظائر المخالفة لأمثلتها من الناحية الفعلية، وإن كان بينهما شيء من التوافق والتشابه على المستوى الشكلي الخارجي.

وقعت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، إلى جانب التمهيد والخاتمة، على الشكل التالي:

التمهيد:

وقد تعرضت فيه إلى معنى النظر في اللغة والاصطلاح، كما أشرت إلى شروط صحة القراءة، وبينت من خلالها معنى التوجيه المقصود هنا.

الفصل الأول: النظر من القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

وقد دار الحديث فيه حول النظائر التي استمدتها العلماء من القرآن الكريم، أو من القراءات القرآنية.

الفصل الثاني: النظر من كلام العرب النثري:

وتحدثت فيه عن النظائر المستعملة من الأحاديث، والأمثال، والأقوال، وما شاكلها.

الفصل الثالث: النظر من كلام العرب الشعري:

ويتحدث عن النظائر المستعملة من الأشعار الواردة عن العرب ويعد هذا الفصل أطول فصول الرسالة.

وبعد ذلك جرى تقسيم كل فصل على خمسة محاور، كما يأتي:

• القضايا الصوتية :

وهو قسم يتحدث عن الاختلافات الصوتية التي وقعت بين القراء.

• القضايا الصرفية:

ويتحدث هذا القسم عن الاختلافات الصرفية المتعلقة ببنية الكلمة، واشتقاقها، ووزنها، وما إلى ذلك.

• القضايا التركيبية:

وفيه مجموعة من الاختلافات النحوية التي اختلف فيها القراء، ومنها ما يتعلق بالمرفوعات، أو المنصوبات، أو المجرورات، أو الأدوات، أو غير ذلك.

• في القضايا الدلالية:

وهذا موضع يبحث في معاني الألفاظ ودلالاتها، وينقسم على قسمين:

١. الدلالة المعجمية: وفيه عدد من الألفاظ التي اختلفت دلالاتها وفق الوجه الذي قرئت به، وتعتمد على المعجم اللغوي اعتمادا مباشرا لبيان حقيقة معناها ومدلولها.
٢. الدلالة السياقية: وهي مجموعة من الألفاظ التي تعتمد على السياق اللغوي اعتمادا كبيرا لتحديد المعنى المقصود، وفق ما قرئت به عند كل قارئ من القراء.

• القضايا اللهجية:

وتظهر فيه العديد من اللهجات العربية المختلفة، التي تكشف لنا عن اختلافات صوتية وصرفية وتركيبية، والجدير بالذكر أن هذه الاختلافات جاءت وفقا لقوانين اللغة العربية، وما لحق نظامها اللغوي من تطور خلال عمر اللغة الطويل.

• الخاتمة:

وقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

ولعل المطلع على هذه الدراسة يجد ألوانا من التطور اللغوي الذي سارت عليه اللغة في فترة من الفترات، حيث احتفظت لنا بمثل هذه التطورات في نظامها الفصيح، ومن ذلك العديد من أنواع المماثلة، والمخالفة، مما وُرد في القرآن الكريم، أو في القراءات القرآنية الصحيحة، أو في الأشعار العربية الفصيحة. كما نجد أنها احتفظت بمجموعة أخرى من التطورات في اللهجات العربية المختلفة، وفي القراءات القرآنية الشاذة، حيث إنها كانت قد سارت في طريق ما، ثم تراجعت عنه بعد نزول القرآن الكريم، الذي حفظ اللغة من كثير من التغييرات التي قد تلحق بها.

Abstract
Parallelism and its role in guiding the quranic recitation
in light of contemporary etymology

The importance of the parallelism in guiding encouraged the old Arab grammarians to include many parallelisms in their books trying to prove the roles they have achieved.

This research will try to identify the parallelisms and its accordance with its tested examples, so the study depended on describing these examples with its parallelisms, then analyse it through the analytical curriculum, which will in fact discover some of the examples which disagree with its parallelisms.

This study includes in addition to introduction and conclusion, three chapters as following:-

Introduction:-

I tried to explain the meaning of the parallelism and pointed to the conditions of a correct recitation.

*** Chapter One:** The parallelism in the holy Quran and the Quranic recitation. Talk about parallelism which etymologist used from the holy Quran or Quranic recitation.

*** Chapter Two:** The parallelism from Arabic prosaic speech.

The parallelism used in prophetic tradition, proverbs and other prosaic versions.

*** Chapter Three:** The parallelism from Arabic poetic speech.

This chapter is the longest, talks about used parallelism in Arabic poetry.

Each chapter then is divided into five tracks:

- The acoustics issues: shows the vocal differences between Readers.
- The morphological issues: shows the morphological differences regarding the word, its derivation and its equilibrium.
- The structural issue (syntactical): shows groups of syntactical differences between Readers, regarding nominatives, accusatives, or genitives.
- Intonational issues: this track shows the meaning of the Articulations and its indications. It is divided into two sections:
 - The lexical indication: includes many articulations, which are indicated differently regarding the way it was read.
 - The contextual indication: group of articulations which depend so much on the etymological context to identify its meaning.
- Dialectal issues: shows many differences Arabic dialects, which shows acoustics, morphological, and structural differences.

*** Conclusion:** Readers of this study will find many kinds of development, which language has kept in its standard system, such as many kinds of analogous and inconsistency to what have been mentioned in holy Quran, Quranic recitation, or standard Arabic poetry, even in different Arabic dialects or in irregular Quranic recitations, so the holy Quran was one who protected the language against any changes.